قضايا إسرائيلية

فصلية تصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

السنة الرابعة عشرة

العدد الخامس والخمسون / خريف 2014

No. 55

ISBN 978-9950-000032

مدير التحرير: رائف زريق

محرران مشاركان: هنيدة غانم

وانطوان شلحت

هيئة التحرير:

أحمد سعدي

نعيم أبو الحمص

جميل هلال

منار حسن

المراسلات:

«مدار» فلسطين – رام الله – الماصيون –عمارة ابن خلدون

ص.ب ١٩٥٩ – هاتف : ٠٢ – ٢٩٦٦٢٠١ فاكس : ٠٢– ٢٩٦٦٢٠٥

صفحة «مدار» الإلكترونية www.madarcenter.org

بريد «مدار» الإلكتروني: e-mail: madar@madarcenter.org

http://tiny.cc//nkdop http://tiny.cc//ywgg4

الاشتراكات السنوية: 20 دولاراً للأفراد – 30 دولاراً للمؤسسات (تشمل نفقات البريد)

الاخراج والطباعة: مؤسسة الأيام – رام الله– فلسطين

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المركز.

تصدر هذه المجلة بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبرغ

يرجى الملاحظة أن ما يرد في المجلة لا يعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة روزا لوكسمبرغ.

الغلاف : حسني رضوان

كلمة المحرّر

يصدر هذا العدد من «قضايا إسرائيلية» بعد الحرب الإسرائيلية على غزة، والدخان لا يزال يغطي سماءها، والمدينة تضمد جراحها، وبين هول الدمار وتوهج شعلة المقاومة عاد سؤال فلسطين ليطرح نفسه من جديد على الأجندة الإسرائيلية.

في هذا العدد محوران: محور يتعامل مع حرب غزة ودلالاتها. يكتب وديع عواودة عن ردود الفعل الإسرائيلية على الحرب والطريقة التي فهمت فيها الحرب. ويضع عاطف أبو سيف الحرب في سياقها الدولي والإقليمي. أما مهند مصطفى فيراجع حدود حرية التفكير والرأي في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية.

يرصد المحور الآخر قضية الحركات النسائية والنسوية في إسرائيل: تكتب أستاذة القانون غيلا شتوبلر عن غياب إطار توجه نظري متماسك لدى المحكمة الإسرائيلية، فأحيانا يطفو التوجه الديني اليهودي في قضايا الأحوال الشخصية مثلا، وفي حالات ومجالات أخرى يسود فيها منطق ليبرالي تحرري، وأحيانا أخرى منطق السوق النيو- ليبرالية. تكتب همت زعبي عن الحركات النسائية الفلسطينية في الداخل مستعرضة تاريخها وأجندتها المتغيرة وخلافاتها. وتكتب يفعات بيطون عن تطور الفكر النسوي ودور النسويات الشرقيات والنسويات الفلسطينيات في فتح ملف الهويات الثقافية والقومية داخل الحركات النسوية وأثره على طبائع الحركات وفكرها. أما المحامية عبير بكر فتحلل المنطق الكامن وراء قانون منع التحرش الجنسي والدور الذي لعبه القانون في الوعي العام.

تطالعون أيضاً مقابلة عامة -وفي وقتها- مع الصحافي النقدي اللاذع غدعون ليفي، بالإضافة إلى الزوايا العادية.

وأخص بالذكر مقالة حنه أرندت التي ترجمناها لهذا العدد، وتناقش قضايا مركزية في الفكر والممارسة الصهيونية.

المحتويات

محور ١- دلالات «الجرف الصامد»: حرب أخرى على القضية الفلسطينية!

9 **عاطف أبو سيف: إسرائيل، العالم والعدوان على غزة**

تسعى هذه المقالة للوقوف على مواقف الدول المختلفة من العدوان الإسرائيلي على غزة، مع تركيز على الدول الكبرى وذات العلاقة بالمنطقة لفهم كنه هذه المواقف وطبيعتها وأسبابها، بغية الاستدلال على التحولات الأعمق التي تجري تحت نهر المواقف الظاهرة، لأن من شأن هذا- برأي الكاتب- أن يدل على وضع علاقات إسرائيل الدولية، كما على مواقف الدول من الصراع العربي- الإسرائيلي.

23 **مهند مصطفى: المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية والحرب على غزة- إعادة رسم حدود الحرية الأكاديمية**

يهدف هذا المقال إلى تحليل سلوك المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية خلال الحرب على غزة وخاصة فيما يتعلق بحرية التعبير عن الرأي والحرية الأكاديمية. ويرى الكاتب أن هذه المؤسسة لم تقدم خطابا مختلفا أو ناقدا، أو سمحت بالنقد خلال الحرب، بل كان للصوت المؤيد للحرب الحيز الأكبر، تخلله قمع كل صوت آخر أو التضييق عليه، ومع ذلك فلحسن حظ المؤسسة الأكاديمية أن الحرب اندلعت خلال الإجازة الصيفية للجامعات، وهذا باعتقاده خفّف كثيرا من الصراعات التي كانت ستظهر داخل الجامعات، كما أنه أزال عن كاهل المؤسسة الأكاديمية عبء الكثير من السلوكيات التي يعتقد أنها كانت سوف تتخذها ضد الأصوات الناقدة أو المحتجة من محاضرين وطلاب، وخاصة الطلاب العرب، لو أن الحرب اندلعت خلال العام الدراسي الأكاديمي.

32 **وديع عواودة: «الجرف الصامد» بعيون إسرائيلية**

يحاول هذا التقرير قراءة ردود الفعل في إسرائيل على الحرب بكل مستوياتها لناحية العثور على أجوبة ولو أولية حول الأسئلة وما هي أهم ردود الفعل عليها/ هل الحرب حدث مؤسس؟ هل تسببت بتفكير جديد في العقيدة السياسية أو العسكرية والإستراتيجية حيال الصراع ومستقبل العلاقة مع غزة أو مع السلطة الوطنية والشعب الفلسطيني؟ هل تقود الحرب- التي يرى فيها الإسرائيليون حربا فاشلة- لمسيرة سياسية؟ ما هي الخيارات الماثلة أمام إسرائيل بعد الحرب من ناحية سياسية؟ هل تسعى لتسوية الصراع أم تواصل تمسكها بإستراتيجية إدارته؟

محور ٢- الحركات النسائية والنسوية في إسرائيل

43 **غيلا شتوبلر: حقوق النساء... القانون والعدالة في دولة إسرائيل**

تؤكد الكاتبة أن القضاء الإسرائيلي، الذي يعكس تسويات وتوازنات بين نظريات ومفاهيم مختلفة ومتناقضة للعدالة تعبر عن نفسها بصورة جلية في مجال حقوق النساء، لا يستند إلى مفهوم منطقي متجانس للعدالة رؤية، وإنما إلى مجموعة انتقائية من التسويات الموضعية بين نظريات العدالة الاجتماعية، والتي تميل عادة إلى إضعاف الضعيفات وتقوية الأقوياء. وتوجد لكل مفهوم من مفاهيم العدالة- المفهوم الجمعي القومي الديني، المفهوم الليبرالي والمفهوم الاشتراكي- سمات بطريركية بهذا القدر أو ذاك. كذلك فإن التسويات الاجتماعية تغدو بطريركية بدورها أيضاً، إذا ما كانت تساهم في تكريس سيطرة الرجال على النساء، وفي استغلالهن وقمعهن.

52 **عبير بكر: حظر التحرش الجنسي في القانون الإسرائيلي وتداعياته**

يسلط المقال الضوء على مسألة التحرّش الجنسيّ في إسرائيل وتحولها إلى موضوع يشغل الخطاب العام، وخصوصًا في العقد الأخير. ويؤكد أنه على غرار سائر المجتمعات، فإنّ التحرّشات الجنسيّة حصلت دائمًا لكنها كانت تُستبعد عن الخطاب العام وتُكتم. ولم يبدأ هذا التكتّم بالتصدّع إلا في منتصف القرن العشرين. وفي الوقت الذي برزت فيه الموجة النسوية الأولى، بشكل خاص، في سياق الكفاح الليبرالي من أجل حقّ التصويت للنساء في مطلع

القرن العشرين، فإنّ الموجة النسوية الثانية حملت راية التحرّشات الجنسيّة. وتركّز الادّعاء المطروح في حظر التعامل مع ما حصل في الغرف الموصدة (المكتب، البيت، القاعدة العسكريّة) على أنه مسألة خصوصيّة تقع خارج نطاق التدخل المجتمعيّ. وينبع هذا من أنّ إلحاق الأذى في هذه الأماكن يجمع في طيّاته علاقات سيطرة وقوى، وبالتالي فإنه يُلزم بالتدخّل الساعي لضمان العدل المجتمعيّ ولجم إساءة استخدام القوّة.

61

يفعات بيطون: النساء الفلسطينيّات واليهوديّات الشرقيّات - رؤية نسويّة مشتركة وأمل بالمساواة

على خلفية استمرار هيمنة النساء الإشكنازيات داخل الحركة النسوية في إسرائيل، كانعكاس لعلاقات القوى في المجتمع ككلّ، ومن منطلق أن الجماعة اليهوديّة الشرقيّة والجماعة الفلسطينيّة في إسرائيل «تتقاسمان حيزًا جغرافيًا وثقافيًا مشتركًا» إذ تسكنان الأطراف وتعانيان من تمييز إثني وقوميّ على التوالي، تفترض الكاتبة التقاء مصالح يتيح نضالاً نسويًا مشتركًا بشكل يتجاوز نمط العمل المألوف في حالات التعاون النسوي اليهودي– الفلسطيني والمبني على مفهوم «إنقاذ» الطرف القوي في المعادلة، وهو اليهودي، للطرف الفلسطيني. بناءً عليه، عوضًا عن النضال المنفصل ولأجل تحقيق مزيد من الإنجاز لتحسين مكانتهن، تقترح الكاتبة أطر «شراكة قانونيّة قضائيّة شرقيّة – فلسطينيّة من خلال تطابق مصالح الشريكات في النضال».

73

همّت زعبي: المنظمات النسائية والنسوية في الداخل الفلسطيني

تحاول هذه المقالة تعقّب نشأة وتطور الجمعيات النسائية والنسوية في الداخل الفلسطيني مستعرضة على نحو سريع نشأتها تاريخيا قبل النكبة، ومستعرضة تطور هذا القطاع بعد قيام إسرائيل. تتناول المقالة محاور مركزية في تطور عمل هذا القطاع وتتوقف عند تأثير السياقات السياسيّة الاجتماعية والاقتصادية على خصوصية تطوره الفكري، وبالتالي أشكال تنظيمه وآليات عمله. كما تتناول المقالة إنجازات هذا القطاع ودوره المهم في المجتمع الفلسطيني، وتقف في نهاية المقال عند بعض التوترات التي يشهدها هذا القطاع والتي قد تحد من قدرته على التأثير.

مقابلة خاصة

84

مع الصحافي الإسرائيلي غدعون ليفي: حل الدولتين غير قابل للتنفيذ وقد فاتنا القطار! (أجرى المقابلة: بلال ضاهر)

يؤكد الصحافي الإسرائيلي غدعون ليفي من ضمن أمور أخرى كثيرة أن أفكاره الراديكالية بدأت تتبلور فقط بعد أن بدأ بالذهاب إلى المناطق المحتلة، وحدث هذا في فترة الانتفاضة الأولى، وأن الاحتلال غير حاضر في إسرائيل، وهناك من يهتم بألا يكون حاضرا، وأن الفلسطينيين أحد أكثر الشعوب تسامحا في التاريخ. ويعرب عن شكّه في ما إذا كان هناك يسار في إسرائيل، ويشدّد على أنه لن يُصاب بالهلع إذا ما انضم عشرات الآلاف أو مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل، فإسرائيل استوعبت مليون روسي ونصفهم ليسوا يهودا ولم يحدث أي شيء.

من الأرشيف

91

حنه أرندت: من أجل إنقاذ الوطن اليهودي (تمهيد هنيدة غانم)

ترجمة عربية لإحدى المساهمات المهمة للمفكرة والمنظرة اليهودية الألمانية المعروفة حنه أرندت (١٩٠٦–١٩٧٥) حول قرار تقسيم فلسطين الذي اتخذ في العام ١٩٤٧. ورغم أن مساهمات أرندت الفكرية المرتبطة بشكل خاص بفهم آليات عمل السلطة وتطوّر النظم التوتاليتارية وآليات عملها، وبفهم الثورة والعنف، معروفة للقارئ العربي بسب ترجمة أعمالها التي تتطرق لها إلى العربية، إلا أن كتاباتها حول المسألة اليهودية، والحركة الصهيونية، وقراءتها النقدية اللاذعة لمساعي تأسيس دولة يهودية قومية في فلسطين لم تترجم إلى العربية، رغم أهميتها لفهم النقاشات التي دارت بين التيارات الثقافية اليهودية في أوروبا حول التعامل مع ما اصطلح على تسميته «المسألة اليهودية»، ومتابعة تناقضاتها وتحولاتها التاريخية.

مقال

101 **شموئيل إيفن: السكرتير العسكري لرئيس الحكومة في مركز القرارات الأمنية في إسرائيل**

تتمثل وظيفة السكرتير العسكري لرئيس الحكومة الإسرائيلية، وهو ضابط برتبة جنرال، في الوصل بين رئيس الحكومة وبين الجيش الإسرائيلي وهيئات الأمن الأخرى. وفعليا، فإن مجالات عمله أوسع بكثير من ذلك. وهذه الوظيفة هي إحدى الوظائف الأكثر تأثيرا على سير اتخاذ القرارات الأمنية في إسرائيل. وعلى الرغم من ذلك فإن السكرتير لا يتحمل المسؤولية الأمنية الرسمية في مجال الأمن القومي، كما هي حال رؤساء أجهزة الأمن ورئيس مجلس الأمن القومي، ولا تتوفر له هيئة مهنية كما يتوفر لهم. وهناك في قضايا معينة تداخل وعدم وضوح في توزيع الصلاحيات بينه وبين رئيس مجلس الأمن القومي. يستعرض المؤلف في هذا المقال الوظائف التي يشغلها السكرتير العسكري، ويحلل خصائصها، ويبحث في الخلافات في الرأي بالنسبة لمجالات عمله ومكانته الرفيعة ويعرض توصيات لتنظيم الوظيفة.

قراءة

115 **أمين دراوشة: بنية المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية وآلية عملها**

قراءة في كتاب «المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية» لمهند مصطفى الصادر عن مركز «مدار»، ٢٠١٤، والذي يتناول تطور الجامعات والأكاديميا الإسرائيليّة، منذ بداية النقاش حول إقامة مؤسسة يهودية للتعليم العالي في فلسطين مع بدايات القرن العشرين، وحتى الاعتراف بجامعة في مستوطنة أريئيل في العام ٢٠١٣. واستحضر المؤلف ثلاثة أطر مفاهيمية ونظرية لتحليل تطور الجامعات والأكاديميا الإسرائيلية، وسياسات التعليم العالي في إسرائيل، وهي: السياسة، والمعرفة، والاقتصاد أو السياسات الاقتصادية. وقد كان لهذه المنظومات دور مركزي في تطور التعليم العالي والأكاديميا في إسرائيل وسياساتهما.

121 **المكتبة: عرض موجز لأحدث الإصدارات الإسرائيلية**

قواعد النشر في مجلة قضايا اسرائيلية

- ترحب المجلة بالدراسات والمقالات ومراجعات الكتب التي تكون مواضيعها ذات صلة بالقضايا الاسرائيلية وبالمشهد الإسرائيلي على تنوعاته.
- يشترط في المواد المرسلة الالتزام بمنهج البحث العلمي، ويشترط في المواد أن لا تكون قدمت للنشر في اللغة العربية في أية مجلة أخرى، سواء أتم نشرها أم لم يتم.
- تعرض البحوث على محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، للتقرير بشأن النشر.
- تقدم البحوث باللغة العربية وترسل مرفقة بتعريف موجز للكاتب إلى بريد مدار الإلكتروني: madar@madarcenter.org
- يجب ألا يتجاوز عدد الكلمات في الدراسات المرسلة إلى المجلة ٦٠٠٠ كلمة، بما فيها الملخصات والجداول والمراجع، وأن لا تتجاوز المقالة ٣٥٠٠، ومراجعة الكتاب ٢٠٠٠ كلمة.
- على المواد المرسلة مراعاة قواعد التوثيق والاقتباس بحسب المنهج الأكاديمي المتعارف عليه، ووفق التالي:
- الكتب: اسم الكاتب (سنة النشر). اسم الكتاب. مكان الصدور: اسم دار النشر.
- مقالة في كتاب تحرير: اسم المؤلف (سنة النشر). «اسم المقال». عند: اسم المحرر (محرّر)، اسم الكتاب. مكان النشر: اسم دار النشر، الصفحات من – إلى.
- مقال منشور في مجلة: اسم المؤلف (السنة). «اسم المقال»، اسم المجلة، المجلد (العدد)، الصفحات من – إلى.
- كتب مترجمة: اسم المؤلف (سنة صدور الترجمة). اسم الكتاب. اسم المترجم، مكان النشر: اسم دار النشر.

محور العدد القادم تحولات الإعلام الإسرائيلي في عصر الإعلام الجديد

د. عاطف أبو سيف (*)

إسرائيل، العالم والعدوان على غزة

شنت إسرائيل عدوانها على قطاع غزة في تموز ٢٠١٤ والذي استمر واحدا وخمسين يوماً وسط مواقف دولية أقل حدة وانتقاداً من تلك التي واجهتها في المرات السابقة حين تحركت دباباتها وأغارت طائراتها وبوارجها على القطاع عامي ٢٠١٢ و٢٠٠٨. بل إنه يمكن ومن خلال مراجعة سريعة للمواقف الدولية أن نستنتج أن المناخ الدولي كان محفزاً لاستمرار إسرائيل في عدوانها. وباستثناءات قليلة فإن المواقف الدولية كانت محايدة وهي بهذا المعنى صامتة عن إدانة العدوان، لكنها اتسمت بإشاراتها القوية للهجمات الصاروخية الفلسطينية مقابل الهجمات الإسرائيلية في مساواة غير مستوجبة ولا محقة بين الاحتلال وحق الشعوب في الدفاع عن النفس. بل إن عبارة الحق في الدفاع عن النفس كانت تلصق عند الإشارة لإسرائيل وليس للفلسطينيين. كما لم تتم الإشارة إلى حقيقة كون إسرائيل دولة محتلة للأراضي الفلسطينية إلا في مرات قليلة.

تسعى هذه الورقة للوقوف على مواقف الدول المختلفة مع تركيز على الدول الكبرى وذات العلاقة بالمنطقة لفهم كنه هذه المواقف وطبيعتها وأسبابها للاستدلال على التحولات الأعمق التي تجري تحت نهر المواقف الظاهرة، لأن من شأن هذا أن يدلنا على وضع علاقات إسرائيل الدولية، كما على مواقف الدول من الصراع العربي الإسرائيلي.

لم يكن العدوان وحده هو من قرر شكل المواقف الدولية منه، بل إن ثمة مجموعة من السياقات الإقليمية والدولية تركت أثراً كبيراً على مواقف الدول الكبرى مما يجري على الأرض. تتمثل أبرز هذه السياقات بالتالي:

(*) أستاذ جامعي- غزة.

١. حالة الإقليم في الشرق الأوسط، وخاصة الصراع العام ضد الإسلام السياسي بتنظيمه الأكبر «الإخوان المسلمين» خاصة في مصر. لم يقتصر الصراع على مصر بل إن حالة اللاستقرار التي ميزت المنطقة العربية بعد اندلاع الربيع العربي تركت أثرها على مستويين، الأول على العلاقات البينية العربية العربية والمحور القطري مقابل المحور السعودي المصري، وهو ما خلق مستوى ثانيا من التفاعل على المستوى الدولي من حيث الاصطفاف والتأييد. انعكس هذا بدوره على الموقف من الحرب بوصفه الموقف من حماس.

٢. يرتبط بالسابق أن إسرائيل قدمت العدوان بوصفه حرباً على حماس وليس على غزة، وبالتالي تم التمييز في الخطاب الدولي بين حماس- بوصفها جماعة إرهابية تطلق الصواريخ على إسرائيل، وبالتالي من حق إسرائيل الدفاع عن نفسها- وبين غزة، حيث يجب أن تلتف إسرائيل إلى المدنيين ولا توقع ضحايا بينهم. وهو تمييز مضلل على أي حال، هدفت إسرائيل من ورائه إلى ربط الحرب على غزة بالحرب الكونية على الإرهاب.

٣. استخدمت إسرائيل بشكل كبير «الهاسبارة» في مواجهة الرواية الفلسطينية حول الحرب. تم تقديم الصراع بوصفه صراعاً بين قوتين تتبادلان الرشقات الصاروخية. حيث ركز الخطاب الإعلامي الإسرائيلي بشكل كبير على قضية تعرض البلدات والمدن الإسرائيلية خاصة تل أبيب للرشقات الصاروخية. كما استعانت الدولة بالجامعات من أجل تنشيط ما عرف بـ «غرف الحرب» التي أقيمت في الجامعات، حيث تم توفير الكمبيوترات للطلاب من أجل الدفاع عن إسرائيل على الانترنت ومتابعة أنشطة الإعلام الجديد وتقديم الرواية الإسرائيلية.

٤. يبدو أن صعود «داعش» والقلق الدولي من تنامي قدراتها والمساحات التي تستولي عليها ترك أثراً على تعاطف بعض العواصم مع عدوان إسرائيل. قررت إسرائيل شن العدوان في الوقت الذي بات فيه ثمة إجماع أممي على خطر «داعش» والسلفية الجهادية. بل إن نتنياهو لم يدخر مناسبة في عقد مقارنات بين داعش والمجموعات الفلسطينية.

٥. من الواضح أن الأزمة الأوكرانية تركت أثراً على مواقف أقطاب القارة من موسكو وانتهاءً بلندن. يعود جزء من عدم المبالاة الأوروبية إلى الانشغال الأوروبي بالأزمة الأوكرانية في الجوار، حيث أن ثمة جهودا كبيرة تضعها أوروبا في مواجهة تلك الأزمة وأن أي تركيز على الوضع في غزة قد يفقدها صراع الهيمنة مع روسيا على أهم درة في تاج الاتحاد السابق. والأمر ذاته بالنسبة لموسكو التي استخدم موقفها من أزمة أوكرانيا في صياغة موقفها من أزمة غزة.

٦. ثمة رغبات دولية واضحة في استثمار أجواء الحرب لصالح دفع مناخات جديدة تساهم في تحريك الملف الصعب في الشرق الأوسط، وبالتالي فقد التزمت الدول الكبرى شبه الصمت في بدايات العدوان في انتظار نتائج الحسم فيه حتى تتهيأ الظروف للذهاب لمقترحات سلمية أشمل.

٧. من المؤكد أن سير العمليات على الأرض ترك أثراً كبيراً على تحول موقف بعض الدول، سيما بعد المذابح والمساس المهول بالمدنيين وبالأحياء السكنية ما جعل بعض الدول ترفع من وتيرة نقدها لإسرائيل.

يكشف النظر إلى مواقف الدول الكبرى بكثير من الجلاء مستقبل وجهات نظر تلك الدول من الصراع العربي الإسرائيلي، ويضعنا أمام جملة من الحقائق المتعلقة بالتحولات الإقليمية والدولية التي يجب علينا أن نعرف كيف نعالجها حتى نقلل من ضررها على مصالحنا وعلى قضيتنا. سيكون من الصعب النظر في مواقف كل الدول والمؤسسات الدولية في العالم، لذا سيقتصر التحليل على تقديم مواقف كل من الولايات المتحدة وروسيا والهند والصين وتركيا بجانب تقديم المواقف الأوروبية، سواء تلك المتعلقة بكبريات العواصم الأوروبية أو تلك الخاصة بالاتحاد الأوروبي. أيضاً تلقي الورقة نظرة سريعة على مواقف دول أميركا اللاتينية وأفريقيا، قبل أن نقدم جملة من الملاحظات الختامية.

أولاً، الموقف الأميركي

اصطف الموقف الأميركي كالعادة خلف الموقف الإسرائيلي، وكان لسان حاله أن من حق إسرائيل أن تدافع عن نفسها ضد الهجمات الفلسطينية، وأن ما يقوم به الفلسطينيون هو إرهاب بحق المدنيين الإسرائيليين. رغم ذلك فثمة إشارات أميركية تحذر من جراء تدهور الوضع خاصة مع تصاعد استهداف المدنيين. لكن علينا أن نتذكر أن الحرب اندلعت بعد توتر في العلاقات بين تل أبيب وواشنطن عقب رفض إسرائيل للمقترحات التي تقدم بها جون كيري للمفاوضات. إلا أن الموقف الأميركي من العدوان على غزة حكمه عاملان:(١)

رغبت واشنطن في أن ينتج العدوان على غزة مناخاً سياسياً يمكن استثماره لصالح إعادة طرح مقترحات جون كيري. من هنا كانت جهود كيري في الأسابيع الثلاثة الأولى بعد العدوان التي حاولت تجاوز الدور المصري، بالتعاون مع قطر وتركيا وأوروبا. وفيما كانت تل أبيب تصر على الدور المصري كانت واشنطن تحاول أن تجعل من نتائج الحرب فرصة لإعادة إطلاق المفاوضات، ولكن بعد وقف إطلاق النار.

الموقف الأميركي التقليدي الداعم لإسرائيل.(٢) رغبة واشنطن في استثمار ما يجري لصالح الدفع باتجاه تسويات أكبر.

من جهة الموقف الأميركي التقليدي فإن كل ما صدر عن واشنطن شكل امتداداً للدعم الأميركي المطلق لإسرائيل. أكد الرئيس الأميركي باراك أوباما لنتنياهو على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها رداً على القصف المتواصل بالصواريخ من قبل حماس والمنظمات الإرهابية الأخرى، بكلمات أوباما. وفي اتصال مع نظيره الإسرائيلي أعرب وزير الدفاع الأميركي تشاك هيغل عن تأييده لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. وأعرب هيغل عن قلقه من استمرار التصعيد، مؤكداً على أنه «يتوجب على جميع الأطراف بذل كل جهد مستطاع لحماية المدنيين». وأعلنت المتحدثة باسم الخارجية الأميركية جين ساكي تأييد واشنطن الكامل لما أسمته بـ «حق إسرائيل في الدفاع عن النفس»، ضد الهجمات الفلسطينية، وردًا على سؤال عما إذا كان للفلسطينيين نفس الحق، قالت ساكي: هناك فارق كبير بين الهجمات الصاروخية التي تطلقها منظمة إرهابية تتخذ من غزة مقرًا لها، وحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. أما المتحدث باسم البيت الأبيض جوش إيرنس فقال إنه لا يوجد بلد يقبل أن تطلق الصواريخ علي المدنيين فيه، ونحن ندعم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها في وجه هذه الهجمات.

من جهة أخرى، فقد رغبت واشنطن في أن ينتج عن هذا العدوان مناخ سياسي يمكن استثماره لصالح إعادة طرح مقترحات جون كيري. من هنا كانت جهود كيري في الأسابيع الثلاثة الأولى بعد العدوان التي حاولت تجاوز الدور المصري، بالتعاون مع قطر وتركيا وأوروبا. وفيما كانت تل أبيب تصر على الدور المصري كانت واشنطن تحاول أن تجعل من نتائج الحرب فرصة لإعادة إطلاق المفاوضات، ولكن بعد وقف إطلاق النار.

وفيما انتقد البعض عدم إصرار إسرائيل على الوساطة الأميركية لمعرفة تل أبيب أن القاهرة هي الوحيدة التي تقدر على ممارسة الضغط على حماس لاعتبارات كثيرة، فإنه تم التحذير أن تهميش واشنطن في عملية التهدئة ليس مفيداً لإسرائيل التي تحتاج دائماً الموقف الأميركي، وهو ما يستدعي محاولة إعادة تمتين العلاقات بعد المساس بها والتآكل الخفيف الذي أصابها منذ فشل جهود كيري في ربيع هذا العام (٢٠١٤) حتى لا تكون العلاقة بين البلدين هي إحدى خسائر إسرائيل في الحرب.[١]

ثانياً، المواقف الاوروبية

كما يقترح العنوان الفرعي السابق فثمة مواقف أوروبية ولا يوجد موقف واحد وموحد كما هو ديدن السياسات الاوروبية. ويمكن بشكل عام الحديث عن مواقف الدول ومواقف الاتحاد.

اما بخصوص مواقف الاتحاد فلقد كانت اكثر جرأة من مواقف دوله الاعضاء ومتقدماً عنها في استمرار لجملة المواقف والسياسات الأوروبية الجماعية التي بدأت تتطور تجاه الصراع منذ إعلان البندقية عام ١٩٨٠ حتى اليوم.[٢] فقد طالب الاتحاد الأوروبي في بيان أصدره رئيس مجلس وزراء الاتحاد هرمان فنا رومبوبي بـ «الوقف الفوري» لحمام الدم الناجم عن العدوان الإسرائيلي على غزة. وقال رومبويي إن «غزة تتعرض لمعاناة غير محتملة منذ أكثر من ثلاثة أسابيع أودت بحياة الكثيرين بينهم العديد من النساء والأطفال. وهذا الأمر يجب أن يتوقف فورا». وأوضح أن الاتحاد الأوروبي يضم صوته لكل الأصوات التي «تدعو الطرفين إلى وقف الأعمال القتالية فورا»، وأضاف أنهم «على استعداد لتسهيل المفاوضات. وطالب القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية أن تكون لديهما الشجاعة لوضع حد لهذا.[٣]

تتمثل أبرز مواقف الدول الأعضاء الثماني والعشرين في الاتحاد في تلك المواقف التي صدرت عن قوى الاتحاد الثلاث الكبرى (فرنسا، بريطانيا وألمانيا) والتي اتسمت بتفهم كبير لما قامت به إسرائيل في قطاع غزة مع اعتراض على وقوع الضحايا والمجازر بحق المدنيين. كما كان واضحاً أن دول أوروبا الكبرى تقف بشكل صلب خلف جهود كيري ومقترحاته، بل إن باريس ضمت اللقاء الموسع حول الوضع في غزة، والذي لم تحضره السلطة الفلسطينية، وكان يهدف إلى مناقشة سبل وضع حدٍ للحرب.

كما كان البرلمان الأوروبي قد دعا إلى وضع حد فوري للهجمات الصاروخية على إسرائيل ووقف العمل العسكري ضد قطاع غزة داعياً الاسرائيليين والفلسطينيين إلى استئناف محادثات السلام المباشرة. وأكد على عدم وجود مبرر لتدمير البنية التحتية المدنية واستهداف المدنيين المتعمد، معتبراً هذه الخطوات «جريمة حرب»، ومشددا على أن «كلا من المواطنين الإسرائيليين والفلسطينيين لديهم الحق في العيش في سلام وأمن».

وبعد وقف اطلاق النار، أصدر وزراء خارجية الاتحاد بياناً أكدوا فيه على الدور الكبير الذي يمكن للاتحاد أن يقوم به في إدارة معابر غزة مؤكدة على أن ذلك يشمل ضمان أمن إسرائيل على حدّ تعبير البارونة أشتون مفوضية السياسة الخارجية في الاتحاد. وعرض الاتحاد عودة فريق المراقبة على الحدود في رفح، واستعداده لإرسال فرق أخرى في نقاط حدودية أخرى بشرط تفويض قرار من مجلس الأمن له بذلك. وينظر الاتحاد إلى هذا الدور بوصفه استكمال لمهامه السابقة في التدخل في العملية السلمية. وقال وزراء الخارجية الأوروبيون إنهم مستعدون للتدخل في منع تهريب السلاح والبدء بتدريب الشرطة الفلسطينية ورجال الجمارك الفلسطينيين ليتمكنوا من الانتشار في غزة.

كما طالب الاتحاد برفع الحصار عن غزة حتى تتحسن بشكل جوهري حياة الفلسطينيين هناك. واختتم بيان الاتحاد بالقول «لقد كان الوضع في غزة غير مستقر لسنوات عديدة، وإن العودة للوضع الذي ساد قبل اندلاع الأزمة لم يعد خياراً». وهو ما يعني رغبة الاتحاد في النظر في ترتيبات أوسع لإدارة الوضع والحكم في غزة مثلما هو الحال بالنسبة للمجتمع الدولي.

وتتمثل أبرز مواقف الدول الأعضاء الثماني والعشرين في الاتحاد في تلك المواقف التي صدرت عن قوى الاتحاد الثلاث الكبرى (فرنسا، بريطانيا وألمانيا) والتي اتسمت بتفهم كبير لما قامت به إسرائيل في قطاع غزة مع اعتراض على وقوع الضحايا والمجازر بحق المدنيين.

قذائف العدوان ذات قصف على غزة.

غزة «فوق» النار

كما كان واضحاً أن دول أوروبا الكبرى تقف بشكل صلب خلف جهود كيري ومقترحاته، بل إن باريس ضمت اللقاء الموسع حول الوضع في غزة، والذي لم تحضره السلطة الفلسطينية، وكان يهدف إلى مناقشة سبل وضع حدّ للحرب.

أدانت فرنسا وعلى لسان رئيسها فرنسوا هولاند –في اتصال هاتفي مع نتنياهو– إطلاق الصواريخ على إسرائيل، وأعلن هولند تضامن فرنسا مع إسرائيل في وجه الهجمات الصاروخية، وأن من حق إسرائيل أن تتخذ كل الخطوات في وجه هذه الهجمات، ولكنه شدد أن مصلحة إسرائيل أن لا تتفاقم الأمور. وبعيد يوم من العدوان دعا الناطق باسم الخارجية الفرنسية رومان نادال «الفلسطينيين والإسرائيليين إلى احترام هدنة تم توقيعها بينهما عام ٢٠١٢». موقف هولاند المحذر من تفاقم العنف جراء أي عملية برية أكده وزير خارجيته لوران فابيوس حيث قال :»تشعر فرنسا بقلق بالغ من القرار الاسرائيلي بدء هجوم بري في غزة. إنها تدعو إسرائيل لإظهار أقصى درجات ضبط النفس»، وأدان فابيس المجازر قائلاً أن لا شيء يبرر استمرار العملية والمجازر التي لا تجلب أي شيء آخر إلا المزيد من الضحايا والكراهية. وجد الموقف الفرنسي الداعم لإسرائيل رغم أنه أقل حدة من مواقف كل من بريطانيا وألمانيا صداه في تصوير وزير الداخلية الفرنسي للتظاهرات التي خرجت في مدن فرنسية لدعم غزة على أنها مواقف ضد السامية.

أما الموقف البريطاني فقد ساوى أيضاً في النقد بين إطلاق الصواريخ من غزة والهجمات عليها. وفي أول أيام العدوان بدأ وزير الخارجية البريطاني ولياه هيغ موقفه حول العدوان بإدانة الصواريخ التي يطلقها المسلحون الفلسطينيون على إسرائيل مطالباً حماس والمجموعات الأخرى بوقف إطلاق الصواريخ. قال هيغ «بريطانيا تدعو حماس، والجماعات المسلحة إلى الإيقاف الفوري لإطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية، وترويع الأبرياء، لأن لهم الحق في العيش بأمن، وسلام، كذلك ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى وقف العمليات العسكرية، وإعطاء فرصة للشعب الفلسطيني في غزة كي يعيش في أمن وسلام». ومع تصاعد حجم الضحايا الفلسطينيين صارت لندن تدين استهداف المدنيين وسقوط الضحايا وتطالب إسرائيل بوقف اعتداءاتها على المدنيين.

على خلاف العدوانين السابقين على غزة، لم تتبن موسكو موقفاً حازماً ضد إسرائيل، كما لم تسع للحوار مع حماس ولم تدع قادتها كما كانت تفعل للتباحث معهم. فقد اعتمد الموقف الروسي الجديد في هذا العدوان على انتقاد إطلاق الصواريخ من غزة كما انتقد الهجمات الإسرائيلية على القطاع. وبالتالي تمت المساواة بين الفعل الفلسطيني والفعل الإسرائيلي في تساوق خطر مع المواقف الإسرائيلية التي تجعل من غزة عدواً يتم القتال معه وليس أرضاً محتلة. بل إن وزير الخارجية لافروف استخدم عبارات إسرائيلية وأميركية في الإشارة للفصائل الفلسطينية. ففي حديث له لقناة «روسيا اليوم» قال إن الوقت لم يفت حتى تستجيب حماس و«المجموعات الراديكالية الأخرى» للمبادرة المصرية.

ففي انتقادات غير معتادة هاجم نائب رئيس الوزراء البريطاني نيك كليغ الضربات الجوية التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة واعتبرها «غير متناسبة بشكل متعمد» وتصل إلى حدّ «العقاب الجماعي». وقال: «سأطلب من حكومة إسرائيل الآن أن تتوقف، فقد أثبتت وجهة نظرها»، دون أن يستثني احترامه «لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها». ونتيجة هذه المواقف المنحازة مع إسرائيل، قدمت وزيرة الدولة في الخارجية البريطانية البارونة سعيدة وارسي استقالتها احتجاجاً على ما اسمته الموقف غير المبرر أخلاقياً للحكومة البريطانية تجاه الأحداث في غزة. وقالت وارسي إنه لم يعد بمقدورها الدفاع عن مواقف الحكومة. وقالت إنها تدعم حق إسرائيل في الوجود لكن ما تقوم به إسرائيل من قتل للمدنيين في غزة لا يمكن تبريره مهما كان السبب. [٤]

كان الموقف الألماني أكثر المواقف الاوروبية دفاعاً عن إسرائيل وعن عدوانها على غزة. ففي اتصال هاتفي مع نتنياهو ادانت المستشارة الألمانية «بلا تردد» إطلاق الصواريخ على إسرائيل، وقالت إنه لا يوجد مبرر لهذه الهجمات. أما وزير خارجيتها فرانك شتاينماير فقد دعا إسرائيل، والفلسطينيين إلى الابتعاد عن الصراع العسكري. ولم يحد شتاينماير عن موقف مستشارته، إذ حذر من مخاطر العنف التي تسببها الصواريخ التي تطلق من قطاع غزة ، مؤكداً على حق إسرائيل في حماية مواطنيها من الصواريخ.

حتى إيطاليا تبنت موقفا جعل الإدانة متساوية بين الطرفين، حيث قالت وزيرة الخارجية الإيطالية فيديريكا موغيريني إن التهديد الذي تقوم به حماس ضد أمن إسرائيل عبر الهجمات الصاروخية المستمرة على أهداف مدنية، أمر غير مقبول، كما أن حصيلة الضحايا الفلسطينيين كل يوم ثقيلة ولا تطاق. وقالت إن بلادها بوصفها الرئيس الدوري للاتحاد الأوروبي، على استعداد للتوسط من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار وتسهيل استئناف مفاوضات السلام بين الطرفين. كما أدان وزير خارجية بلجيكا قتل المدنيين جراء سقوط الصواريخ على إسرائيل، ورغم إدانته للرد الإسرائيلي على تلك الصواريخ إلا أنه شدد أنه يتفهم حق إسرائيل في حماية مواطنيها في وجه الإرهاب.

وكانت فرنسا وألمانيا وبريطانيا قد تقدمت بمقترح قرار لمجلس الأمن لوقف الحرب في غزة قبل أيام من وقف إطلاق النار يدعو لوقف إطلاق النار ووضع آليات لعمل المعابر ومراقبة وقف اطلاق النار وحظر بيع أو تزويد قطاع غزة بالسلاح ومواد بالإمكان استخدامها لصنع أسلحة. والامتناع عن تمويل «الإرهاب» والعمل من أجل إحباط هذا التمويل. ويطالب مشروع القرار بإزالة القيود الاقتصادية والإنسانية المفروضة على القطاع من أجل إعادة إعماره وترميم الاقتصاد وتطويره، وفتح كامل للمعابر الحدودية إلى قطاع غزة.[٥] وبالنظر للمقترح السابق فهو يلبي كل المطالب الإسرائيلية بشكل كبير رغم احتجاج إسرائيل عليه.

ثالثاً، الموقف الروسي

لم تتخذ روسيا بدورها موقفاً ينسجم مع مواقفها التقليدية خلال الأزمات في الشرق الاوسط. لقد تطورت العلاقات الروسية الإسرائيلية في السنوات الأخيرة بشكل إيجابي، إلا أن موسكو لم تقدم نفسها يوماً بوصفها حليفاً لتل أبيب في ظل تمسك الأخيرة بحليفها الأهم، غريم موسكو، واشنطن. بيد أن هذا التقارب كان دائماً في صالح إسرائيل وجنت ثماره في العدوان الأخير على غزة، حيث بدا أن موسكو أقرب لتل أبيب منها للفلسطينيين. ثمة

أثر العدوان.

ملاحظات ثلاث يمكن لها أن تفسر التقارب الروسي الإسرائيلي في السنوات الأخيرة.

١. المنافع المتبادلة التي يجنيها الطرفان من تعزيز التعاون في القطاعات الاقتصادية والصناعية والعسكرية.

٢. محاربة روسيا للجماعات الإسلامية وقلقها من تنامي دورها عالمياً ومن امتداداتها شرق الأوسطية. يعتقد بوتين أن أحد مهامه هو القتال ضد الإرهاب.

٣. وجود جالية روسية كبيرة في إسرائيل تزيد عن المليون مهاجر. لقد كان لهؤلاء دور كبير في تعزيز روابط العلاقات بين الطرفين.

وعلى خلاف العدوانين السابقين على غزة، لم تتبن موسكو موقفاً حازماً ضد إسرائيل، كما لم تسع للحوار مع حماس ولم تدع قادتها كما كانت تفعل للتباحث معهم. فقد اعتمد الموقف الروسي الجديد في هذا العدوان على انتقاد إطلاق الصواريخ من غزة كما انتقد الهجمات الإسرائيلية على القطاع. وبالتالي تمت المساواة بين الفعل الفلسطيني والفعل الإسرائيلي في تساوق خطر مع المواقف الإسرائيلية التي تجعل من غزة عدواً يتم القتال معه وليس أرضاً محتلة. بل إن وزير الخارجية لافروف استخدم عبارات إسرائيلية وأميركية في الإشارة للفصائل الفلسطينية. ففي حديث له لقناة «روسيا اليوم» قال إن الوقت لم يفت حتى تستجيب حماس و«المجموعات الراديكالية الأخرى» للمبادرة المصرية.

لقد كان جوهر الموقف الروسي هو المساواة بين الطرفين. انتقد ممثل روسيا في مجلس الأمن قتل المدنيين على يد إسرائيل، كما استنكر إطلاق الصواريخ من غزة. وقال إن روسيا ستوافق على طلب يقدمه الرئيس عباس لوضع غزة تحت الحماية الدولية. وأبلغ بوتين مجموعة من الحاخامات اليهود الذين زاروه أنه يدعم معركة إسرائيل التي تهدف لحماية مواطنيها. لكن بوتين حذر نتنياهو في مكالمة هاتفية من أن التصعيد سيؤدي إلى تدهور الوضع الإنساني، وأصدر رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الروسي ميخائيل مارجيلوف بياناً طالب فيه بوقف التصعيد ولجوء الأطراف إلى التهدئة. «موقفنا ثابت لم يتغير: نريد أن نرى الشعب اليهودي والشعب العربي يعيشون بسلام واتفاق. ونحن نريد التدخل لتشجيع عملية السلام على المستوى الثنائي وفي المنظمات الدولية».

طالب وزير الخارجية سيرجي لافروف بـ«وقف قصف الأراضي الإسرائيلية، وكذلك وقف الضربات الانتقامية على قطاع غزة». وقال لافروف لقناة «روسيا ٢٤» إن بوتين تحدث إلى أوباما ونتنياهو، وأبدى «تفهمنا لقلق إسرائيل حيال أمنها بسبب القصف العشوائي» بصواريخ «يدوية الصنع تسقط على أحياء سكنية وبعض منها سقط على بعد كيلومتر واحد من السفارة الروسية في تل أبيب». وأضاف أن موسكو «تفهم مدى خطورة الأمر وجدّيته بالنسبة للإسرائيليين». ودعمت موسكو المبادرة المصرية بشكل قوي ودعت الأطراف إلى الموافقة عليها. وكما يقول باحثان إسرائيليان فإنه لا يمكن تفسير

الموقف الروسي إلا أنه داعم لإسرائيل حتى لو كان ذا طبيعة حذرة.[٦]

ما الذي حدث حتى تتبني موسكو مثل هذا الموقف الذي يخرجها عن مسار مواقفها التقليدية؟ إلى جانب ما تم ذكره من تطور العلاقات بين البلدين في السنوات الأخيرة، ثمة مجموعة من العوامل متفاوتة في الأهمية يمكن لها أن تساعد في تفسير هذا الموقف.

تكشـــف الأزمة الأوكرانية عن السر الأكبر وراء ذلك. لقد كان لموقف إسرائيل غير المنتقد لموسكو خلال الأزمة الأوكرانية أثر كبير في دفع الأخيرة إلى عدم انتقاد تل أبيب وسياساتها ضد غزة. لقد التزمت إسرائيل الصمت تجاه الأزمة رغم وقوف كل حلفاء تل أبيب في الغرب صفاً واحداً في مواجهة التدخل الروسي، ودعم موسكو للانفصالين شـــرقي البـــلاد. ورغم العقوبـــات الاقتصادية والتوتر السياسي والعسكري فإن تل أبيب لم تنتقد موسكو فيما اعتبر أنه تواطؤ من إسرائيل التي تعمل قتلاً وتشريداً في الفلسطينيين، وبذا لا يمكن لها أن تنتقد سياسات مثيلة يقوم بها غيرها. يبدو أن روسيا أرادت أن ترد الجميل لإســـرائيل من جهة ومن جهة أخرى تعـزز الموقف الإســـرائيلي الحيـادي فـي المواجهة الأوكرانية الروسية.[٧] هذا بجانب المقاربات المجازية التي تجريها موســـكو مع إسرائيل حتى تبرر لنفسها التدخل في أوكرانيا. مثلاً قارن وزير الخارجية لافروف الوضع الانســـاني شرقي أوكرانيا بنظيره في قطاع غزة. «أعتقد أن معاناة ســـكان شرق أوكرانيا لا تقل عن معاناة سكان مدينة غزة الفلسطينية، باستثناء أن إسرائيل تعرضت لقصف من غزة واضطرت للرد، بينما حمل مواطنو شـــرق أوكرانيا الســـلاح للدفاع عن أنفسهم». وعليه فإن ما تقوم به إسرائيل هو ردة فعل للدفاع عن نفسها، كما يفعل سكان شرق أوكرانيا.

الحقيقة الأخرى التي قد تفسر هذا التحول هو ما يقول عنه بعض الخبراء الإسرائيليين أن روسيا تريد أن تعزز صورتها كوسيط غير منحاز.[٨] وهي بالتالي تقوم بانزياحات بطيئة ولكن ثابتة عن مواقفها الكلاسيكية تقدمها بوصفها قوة محايدة في الصراعات الدولية. بالطبع هذا لا يعني تنازل موسكو عن حلفائها في الشرق الأوسط، إذ أنها تتمسك بنظام الأسد كأنها تتمسك بنفسها حتى الآن، لكن يعني هذا تنوع التحالفات، وإذ كان الشيء بالشيء يذكر فإن لدعم موسكو اللامحدود لبشار الأسد ولما يقوم به في سورية دور في «تبريد» ردة الفعل الروسية على المجازر الإسرائيلية.

وتبقى رؤية موســـكو الإقليمية الشـــرق أوسطية محدداً آخر في هـــذا المجال. فتنامي العلاقات المصرية الروســـية في عهد المشـــير السيسي ترك أثراً على موقف موسكو من حماس. موسكو ترى في المشير حليفاً قوياً يمكن الاعتماد عليه خاصة بعد زيارته الأخيرة لها وشرائه للسلاح الروسي منها عند اضطراب علاقات مصر في عهده مع واشـــنطن، وعليه فهي لن تقوم بأي شيء قد يمس هذه العلاقة. القصة قصة محاور كما هي عادة السياسة شرق الأوسطية تحديداً.

ويمكن في هذا السياق ذكر الدور الذي قام به وزير الخارجية الإسرائيلي من أصول روسية ليبرمان في تجسير المواقف وفي التأثير على القيادة الروسية، خاصة أنه يتحدث مع نظيره الروسي وكما مع كل المسؤولين الروس بالروسية، مذكراً بذلك بالمليون روسي الذين يتعرضون للقصف من صواريخ الفلسطينيين.

رابعاً، الموقف الصيني

أحدثت السياسة الخارجية الإسرائيلية اختراقات مهمة في العلاقات مع الصين التي كانت في جوهرها تجارية وفي مجالات بيع السلاح. لقد نجحت إسرائيل في تسويق سلاحها للصين التي تتطلع لشراء السلاح الإسرائيلي المتطور والذي تعتقد أنه مشابه لدرجة متقاربة للسلاح الأميركي والسلاح الغربي عموماً. فإسرائيل ثاني مورد للسلاح إلى الصين. الصين ثاني مصدر لإسرائيل وثالث شريك تجاري لها حيث ارتفع التبادل التجاري بين البلدين من ٥١ مليون عام ١٩٩٢ حين بدأت العلاقات الدبلوماسية بينهما، إلى قرابة ١١ مليار بحلول العام ٢٠١٣.

تدرك الصين أن القيام بمهام القوى العظمى يتطلب التدخل في مناطق النزاعات الساخنة في العالم. لذا فهي تولي الصراع العربي الإسرائيلي أهمية كبرى في سياستها الخارجية. فمع تفجر المفاوضات التي رعاها جون كيري وظهور بوادر أزمة ميدانية وتدهور على الأرض. قام المبعوث الصيني لعملية السلام في الشرق الأوسط وو سيكه بزيارة المنطقة وبحث مستقبل العملية التفاوضية.

ربما كان الموقف الصيني مقارنة بمواقف أعضاء مجلس الأمن الأربعة الآخرين- بما في ذلك روسيا- هو الأقل قرباً من إسرائيل، وليس أكثر قرباً من الفلسطينيين. فرغم كل شيء فإن بكين وعلى خلاف موسكو حافظت على بعض الضوابط في تطوير موقفها من العدوان على غزة. فهي ذكرت في كل مواقفها الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية وذكرت الرشقات الصاروخية أيضاً، لكن جوهر المقاربات الصينية كانت على ضرورة أن توقف إسرائيل العدوان. ومع هذا فإن موقف بكين كان أقرب للحياد منه لتبني موقف يدين إسرائيل

إجمالاً، فإن الموقف الصيني خرج أيضاً عن طوع المواقف التقليدية لبكين التي كانت ترى في نفسها متزعمة للمواقف المناهضة لسياسات واشنطن وحلفائها في دعم النضال ضد الاستعمار، وصارت مواقفها أكثر حساسية لمصالحها التجارية والاقتصادية ولتطلعاتها كقوة دولية كبرى، بجانب رغبتها في الحفاظ على تجارة السلاح مع تل أبيب. مع ذلك، حاولت الصين الحفاظ على مقاربة خاصة بها بعيداً عن الجهود الأميركية، حيث ذهبت إلى القاهرة لتعلن تأييدها للجهود المصرية وتقدم تصوراً أشمل يتحدث عن استعادة المفاوضات السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

كما اعتادت أن تفعل قبل ذلك.[٩] كما أن الجهد الدبلوماسي الصيني الضاغط لوقف العدوان لم يكن كبيراً مقارنة بالجهود السابقة التي بذلتها بكين.

وفور بداية الهجوم الإسرائيلي، أصدرت الخارجية الصينية بياناً في ٩ تموز قالت فيه إن اللجوء للقوة والعنف لن يحل المشاكل بل يراكم الحقد والكراهية. وحثت الأطراف جميعهاً لوقف إطلاق نار فوري والانحياز لخيار السلام والعودة للمفاوضات.

وخلال لقائه بالقيادة الإسرائيلية حيث المبعوث الصيني الخاص سيكه إسرائيل على وقف إطلاق النار، كما تحدث أيضاً عن ضرورة وقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل. وقال خلال ذلك «ندين كافة العمليات العسكرية التي تستهدف المدنيين، وندعم كل الجهود الرامية لوقف إطلاق النار، وتجنب وقوع المزيد من القتلى والجرحى».[١٠] واعتبر سيكه إن الإفراط في استخدام القوة من جانب إسرائيل لن يحل المشاكل، مع تأكيده على تفهم الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية.

وبعيد زيارته للقاهرة في ٢١ آب دعا وزير الخارجية الصيني وانغ يي في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره المصري سامح شكري إلى وقف العمليات العسكرية، وقال «يجب على إسرائيل وقف عملياتها العسكرية البرية والجوية في قطاع غزة لتفادي سقوط المزيد من المدنيين ورفع الحصار أيضا عن القطاع والإفراج عن الأسرى الفلسطينيين». كما طرح الوزير الصيني مبادرة من خمس نقاط، لوقف إطلاق النار بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل، شملت الدعوة لاستئناف مفاوضات السلام بين الجانبين. وتشمل[١١]:

١. الوقف الفوري لإطلاق النار من الجانبين خاصة القصف الجوي والعمليات البرية والصواريخ.
٢. تدعم الصين مبادرة مصر لوقف إطلاق النار وتدعو الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني إلى العمل لإيجاد حل يحقق الأمل المشترك من خلال المفاوضات. وتطالب الصين إسرائيل أن ترفع الحصار عن قطاع غزة وتفرج عن المعتقلين.
٣. وترى المبادرة أن جذور الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين تعود إلى حقيقة بقاء القضية الفلسطينية عالقة دون حل، وفى هذا الصدد تدعم الصين حق فلسطين في إقامة دولة مستقلة، وتدعو الطرفين إلى سرعة استئناف مفاوضات السلام.
٤. يتحمل مجلس الأمن الدولي المسؤولية عن حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وعلى المجتمع الدولي التوصل إلى توافق والتعاون حتى يتم تشكيل قوة مشتركة تدفع لاستئناف التفاوض بين الجانبين.
٥. الالتفات للوضع الإنساني المتدهور في فلسطين خاصة غزة.

إجمالاً، فإن الموقف الصيني خرج أيضاً عن طوع المواقف التقليدية لبكين التي كانت ترى في نفسها متزعمة للمواقف المناهضة لسياسات واشنطن وحلفائها في دعم النضال ضد الاستعمار، وصارت مواقفها أكثر حساسية لمصالحها التجارية والاقتصادية ولتطلعاتها كقوة دولية كبرى، بجانب رغبتها في الحفاظ على تجارة السلاح مع تل أبيب. مع ذلك، حاولت الصين الحفاظ على مقاربة خاصة بها بعيداً عن الجهود الأميركية، حيث ذهبت إلى القاهرة لتعلن تأييدها للجهود المصرية وتقدم تصوراً أشمل يتحدث عن استعادة المفاوضات السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

خامساً، الموقف الهندي

شهدت العلاقات الهندية مع إسرائيل تحولاً كبيراً في العقدين الماضيين جعلت من تل ابيب شريكة أساسية للهند في الكثير من المجالات. الهند أكبر مستورد للسلاح الإسرائيلي وفاقت تجارة

يمكن اعتبار الموقف الهندي غير المنتقد لإسرائيل في هذا العدوان العلامة الفارقة الدالة على حميمية العلاقة ومستواها المتقدم بين تل أبيب ودلهي. لقد بدت دلهي كأنها تقف في مكان وسط بين قوتين تتصارعان متنازلة بذلك عن موقفها الكلاسيكي في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وإدانة إسرائيل واحتلالها لفلسطين. قال المتحدث باسم الخارجية الهندية إن «الهند قلقلة بشكل كبير من أن التدهور نحو العنف بين إسرائيل وفلسطين خصوصاً الهجمات الجوية العنيفة، والاستفزاز الناجم عن استهداف المدنيين في الجانبين». ودعا الطرفين إلى ضبط النفس[11].

السلاح بين البلدين خلال السنوات العشر الأخيرة العشرة مليارات دولار. وتشتري الهند بمليار ونصف المليار من مجمل المليارات السبعة التي تجنيها إسرائيل مقابل تجارة السلاح في العام ٢٠١٤. فإسرائيل مزود هام للتكنولوجيا المتقدمة التي تحتاجها الصناعات العسكرية الهندية. وإسرائيل مركز تتسوق فيه الشركات الهندية للبحث عن التطورات في قطاع التكنولوجيا التي يصعب أن تجدها في الأسواق الغربية أو تلك التي لا تصلها. وهذا يحمي الهند من وضع كل مشاريعها الصناعية العسكرية في سلة واحدة بل ينوعها. كما كانت إسرائيل واحدة من الدول القليلة التي لم تنتقد البرنامج النووي الهندي عام ١٩٩٨.[12]

ويمكن تفسير هذا التقارب بمجموعة من الدوافع التي يمكن اختصارها في ثلاثة. (١) حاجة الهند للتكنولوجيا العسكرية الهندية. (٢) ما تطلق عليه الهند بخطر الجماعات الإرهابية الإسلامية. لقد دأبت تل أبيب على تقديم هذا الخطر بوصفه خطراً مشتركاً. (٣) تطلع الهند لدور إقليمي ودولي يرتبط بالقوى الكبرى خاصة واشنطن، وبذلك فإن علاقة متوازنة مع تل أبيب تساعد كثيراً في هذا المضمار.

يمكن اعتبار الموقف الهندي غير المنتقد لإسرائيل في هذا العدوان العلامة الفارقة الدالة على حميمية العلاقة ومستواها المتقدم بين تل أبيب ودلهي. لقد بدت دلهي كأنها تقف في مكان وسط بين قوتين تتصارعان متنازلة بذلك عن موقفها الكلاسيكي في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وإدانة إسرائيل واحتلالها لفلسطين. قال المتحدث باسم الخارجية الهندية إن «الهند قلقلة بشكل كبير من أن التدهور نحو العنف بين إسرائيل وفلسطين خصوصاً الهجمات الجوية العنيفة، والاستفزاز الناجم عن استهداف المدنيين في الجانبين». ودعا الطرفين إلى ضبط النفس. فيما قالت وزيرة الخارجية شوشما ساوراج في استجواب للبرلمان عن موقف الحكومة من الأحداث في غزة «نحن ندعم القضية الفلسطينية فيما نحافظ على علاقاتنا الجيدة مع إسرائيل، كما ركز الخطاب الهندي على نقد استخدام القوة المفرطة وعلى إطلاق الصواريخ من غزة.

ويمكن إضافة تطور جديد للدوافع الثلاثة التي تم ذكرها قبل قليل ساهم في التحول الذي طرأ على الموقف الهندي ويتمثل بصعود حزب بهاراتيا جاناتا اليميني للحكم بعد فوزه في الانتخابات في شهر أيار الماضي على حزب الشعب. لقد وقف حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم في مكان أقرب لتل أبيب منه للفلسطينيين. بل إن بعض قادة الحزب يتبنون فكرة أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها كضحية للإرهاب.[13] وكما يقول كابير تانيا، فإن وجهة النظر هذه لا يتم النظر إليها بوصفها أمرا غير طبيعي آخذين بعين الاعتبار أنهم ينظرون للهند بوصفها ضحية الإرهاب الإسلامي الذي ترعاه تنظيمات عابرة للحدود.[14] فرئيس الوزراء ناريندرا مودي صديق مقرب لإسرائيل، وكان خلال توليه الحكم في ولاية كجرات قد قاد مؤتمرات عديدة لتطوير العلاقة مع إسرائيل، وأقام مشاريع لصالح الولاية مع شركات إسرائيلية تقدر بقرابة عشرة مليارات دولارات.[15] كما أن وزيرة خارجيته الجديدة سوشما سواراج واحدة من أفضل أصدقاء إسرائيل في الهند. فهي ترأست ولمدة أربع سنوات- من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩- لجنة الصداقة الإسرائيلية الهندية في البرلمان الهندي. وخلال زيارة لها لتل أبيب عام ٢٠٠٨ دعت إسرائيل بـ«الشريك الذي يمكن الاعتماد عليه».

رغم ذاك، صوتت الهند لصالح قرار مجلس حقوق الإنسان ضد إسرائيل، فيما اعتبر التزاما من الهند بقضايا حقوق الإنسان، وليس انتقاصاً من سياستها تجاه إسرائيل[16]، وعملاً بمحاولة نيودلهي تحت قيادة اليمين الجديد تقديم نفسها كطرف متوازن في العلاقات الدولية. يرى راجيتي جوبتا عضو المجلس الاستشاري للأمن القومي السابق

ماكينة الموت تقصف غزة.

أن غايات السياسة الخارجية الهندية هي دفع مصالح الهند القومية والأمن القومي والرخاء المجتمعي في الهند. وتحقيق هذا يتطلب عدم اتخاذ أي موقف من أي جهة حتى لا تتأثر مصالح الهند، حيث لا مكان للعواطف في هذه الحسابات. ويعتقد جوبتا إن مصالح الهند مع الدول العربية لن تتأثر من عدم اتخاذها لموقف صريح في نقد إسرائيل، لأن موقف الدول العربية مع استثناءات قليلة ليست بالبعيدة عن موقف الهند وتحديداً من حماس. [١٧]

لا يعكس هذا موقف الخارجية الهندية التاريخي. البعض رأي هذا الموقف الباهت جزء من محاولة الهند تقديم نفسها بوصفها قوة دولية وإقليمية. حيث قالت صحيفة «ذا هنيدو» الصادرة بالإنجليزية إن مواقف الهند تعكس طموحها الكوني ورغبتها في العضوية الدائمة في مجلس الأمن والعلاقات المتنامية بقوة بينها وبين تل أبيب في السنوات الأخيرة. ويتساءل سانجيا كومار: هل نستطيع أن نطالب العالم بمكانة صحيحة لنا فيه إذا تجاوزنا تاريخنا؟ البروفسور أك باشا عدد لـ «الجزيرة» ثلاثة أسباب وراء سياسات حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم تتمثل في[١٨]

١. التقارب الأيديولوجي اليميني بين الحزب وإسرائيل.

٢. تطلعات الطرفين لمحاربة التنظيمات الإرهابية.

٣. قناعة الحزب بأن العرب ليس لديهم الكثير ليقدموه للهند.

تعكس ثلاث ملاحظات هذا التحول الخطر في الموقف الهندي:

أولاً، الاحتجاجات الشعبية الواسعة ضد موقف الحكومة، إذ خرجت الفعاليات الجماهيرية منددة بموقف الحكومة الصامت من العدوان، حيث قالت كافيتا كريشنانا سكرتيرة الجمعية التقدمية النسوية في كل الهند ان «القضية الفلسطينية ليست قضية الشعب الفلسطيني بل هي أيضاً قضية الروح الهندية التي تتشارك معها في التاريخ المناهض للكولونيالية، وكانت زعيمة العالم الثالث».[١٩] كما شهدت العاصمة الهندية مظاهرات طلابية منددة بالعدوان على غزة إلا أن الشرطة الهندية منعت المتظاهرين من الوصول إلى مقر السفارة الإسرائيلية وقمعتهم بالقوة وأصيب عدد من المتظاهرين.

ثانياً، طريقة تغطية الإعلام الهندي للعدوان تعكس تحولاً في مواقف الإعلام يكشف عن رغبات سياسية مبطنة. يقول سوجاتا أشوارا شيما أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأمة الإسلامية بنيودلهي «إن الإعلام وضع القفازات في الأكف والجراب في القدم تماشياً مع مواقف وزارة الخارجية بعدم تسليط الضوء على قضية تثير قطاعات واسعة من المجتمع الهندي». ويقول سانجيا كومار أن القضية الفلسطينية وضعت في الخلفية في الوعي الهندي بسبب قلة تغطية الإعلام الهندي للأحداث وربما يعكس الإعلام قلة اهتمام الحكومة في نيودلهي.[٢٠]

ثالثاً، في حدث غير مسبوق في دولة تزعمت النضال ضد

أما الموقف التركي فقد عكس سياسات حزب العدالة والتنمية التي أسس لها أردوغان منذ فوز الحزب في الحكم وتقريره لهوية سياسات تركيا الخارجية. فتركيا بدت مدافعة بشكل واضح وجلي عن المطالب الفلسطينية ومتبنية لها ومستعدة للمساعدة في تحقيقها. بل إن الحديث دار عن مبادرة تركية بالتعاون مع قطر مقابل المبادرة المصرية. لا بد في هذا السياق من استذكار الخلاف المصري التركي وتأثيره على فرص التدخل التركي في حل الصراع، فتركيا تريد أن تتدخل كبديل للقاهرة التي لا ترى بدورها أي دور لأنقرة في موضوع في صلب اهتمامات الأمن القومي المصري.

الكولونيالية خرجت تظاهرات في الهند تؤيد إسرائيل في عدوانها على غزة. ففي تظاهرة نادرة خرج ٢٠ ألف هندي مؤيدين لعدوان إسرائيل في مدينة كالكتا في ١٦ آب، فيما وصفه أحد منظمي التظاهرة بأنه «المصير المشترك للدم الهندي والإسرائيلي». [٢١]

سادساً، الموقف التركي

أما الموقف التركي فقد عكس سياسات حزب العدالة والتنمية التي أسس لها أردوغان منذ فوز الحزب في الحكم وتقريره لهوية سياسات تركيا الخارجية. فتركيا بدت مدافعة بشكل واضح وجلي عن المطالب الفلسطينية ومتبنية لها ومستعدة للمساعدة في تحقيقها. بل إن الحديث دار عن مبادرة تركية بالتعاون مع قطر مقابل المبادرة المصرية. لا بد في هذا السياق من استذكار الخلاف المصري التركي وتأثيره على فرص التدخل التركي في حلّ الصراع، فتركيا تريد أن تتدخل كبديل للقاهرة التي لا ترى بدورها أي دور لأنقرة في موضوع في صلب اهتمامات الأمن القومي المصري. وعليه فقد شجعت أنقرة المبادرة القطرية على حساب المبادرة المصرية وشجعت لقاء باريس وحضرته، وقدمت نفسها متحدثة بالمطالب الفلسطينية.

الأمر الآخر الذي لا بد من الالتفات له، هو أن خطابات أردوغان النارية ضد الحرب على غزة هي في جزء منها جاءت ضمن النسق العام للانتخابات التركية التي فاز فيها كأول رئيس تركي منتخب مباشرة. ففي خطاب أمام مؤيديه في مدينة طوقاط قال رجب طيب أردوغان إن الشعب التركي «لا يمكن أن يغلق على نفسه الأبواب، ولا يهتم بالأمور الخارجية، ولا يمكن أن يدير ظهره لغزة، بلاد الشهداء والمظلومين، التي يقصفها الجيش الإسرائيلي يومياً». بل إن أردوغان وصف الأهداف التي تسعى إسرائيل لتحقيقها من وراء عدوانها على غزة بأنها نفس الأهداف التي حاول هتلر تحقيقها والمتمثلة في إقامة جنس مسيطر. وهو التصريح الذي اتهم نتنياهو من ورائه أردوغان «بمعاداة السامية»، وانتقدته واشنطن بقسوة.

رغم ذلك، حافظت العلاقة بين البلدين –رغم اهتزازها – على مستويات معقولة من الثبات. مثلاً كشفت صحيفة «ايدينليك» التركية عن أن الطائرات الإسرائيلية التي تقصف مدينة غزة تتزود بالقود التركي الذي يتم نقله عبر مينائي مرسين ودورتيول التركيين إلى ميناء حيفا. [٢٢]

سابعاً، المواقف الأفريقية واللاتينية

ربما ظهرت الممانعة الأقوى، وردة الفعل الأشد على العدوان الإسرائيلي على غزة في عواصم أميركا الجنوبية، فلم يقتصر الأمر على المظاهرات الغاضبة والتصريحات النارية، بل إنها شملت إجراءات دبلوماسية وصلت سحب السفراء. وكان الرد الأبرز من كبرى دول القارة وأهمها البرازيل التي استدعت سفيرها لدى تل أبيب، واستخدم الرئيس البرازيلي ديلما روسيف عبارات قاسية في وصف جرائم إسرائيل. واعتبرت الحكومة البرازيلية ما يحدث خطراً وله تبعات على الاستقرار والوضع الإنساني في المنطقة. بوليفيا التي قطعت علاقاتها مع إسرائيل عقب عدوان عام ٢٠٠٨–٢٠٠٩ وصفت إسرائيل على لسان رئيسها بدولة إرهابية. وقام الرئيس البوليفي بإلغاء اتفاق العام ١٩٧٢ الموقع بين البلدين بخصوص إعفاء الإسرائيليين من الحصول على تأشيرة لدخول بوليفيا. كما سحبت البيرو سفيرها لدى تل أبيب وأدانت بشدة ما يتعرض له قطاع غزة، وقالت إن هذا الاعتداء هو اعتداء على أرض تم الاعتراف بها كدولة فلسطين. الإكوادور أدانت استخدام إسرائيل للقوة المفرطة ولقتل المدنيين، فيما طالبت السلفادور بوقف فوري للعدوان. واتهمت كوبا

إسرائيل باستخدام تفوقها العسكري والتكنولوجي للقيام بعقوبات جماعية. أما حكومة التشيلي فقالت إن خطف المستوطنين الثلاثة لا يمكن أن يكون مبرراً لكل هذا العنف، فيما وصفت بوليفيا ما يحدث بالتصفية التي يجب وقفها. وفي غضب شديد أدان الرئيس النيكراجوي دانيال أورتيجا العدوان الإسرائيلي وأعرب عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني في وجه عمليات التطهير التي تمارسها إسرائيل. وقال: مرة بعد مرة تواصل إسرائيل عمليات التطهير ضد الفلسطينيين.

أفريقياً، انتقدت الدول الافريقية بشدة العدوان الإسرائيلي وسقوط الضحايا من الفلسطينيين. وبالطبع كانت أكثر المواقف وأهمها تلك التي صدرت من كبرى الدول الأفريقية جنوب أفريقيا. حيث وصف جيس ديورات نائب رئيس الحزب الوطني الأفريقي الحاكم في جنوب أفريقيا ما تقوم به إسرائيل بأنها تحول المناطق الفلسطينية إلى مخيمات موت، التصريح الذي أغضب المنظمات اليهودية في بلاده. رغم ذلك فإن تصريح الحكومة الجنوب أفريقية أشار إلى المدنيين الإسرائيليين الذين يسقطون بسبب الهجمات الفلسطينية. كما أدانت جنوب أفريقيا ما قالت عنه لجوء إسرائيل للعقوبات الجماعية. وبعد طلب تقدمت به منظمات حقوقية جنوب أفريقية ودعوى قضائية فقد قررت جوهانسبرغ محاكمة كل جنوب أفريقي يشارك في العدوان على غزة في إشارة إلى الجنود الإسرائيليين الذين يحملون جنسيتها. وللمواقف التاريخية الجنوب أفريقية ونضالها ضد الكولونيالية دور مهم في بلورة هذه المواقف والحفاظ عليها. من جانبها أعلنت حكومة مالي يوم ٢٤ تموز يوماً للحداد على الضحايا الفلسطينيين.

ملاحظات ختامية

١. على الفلسطينيين أن ينتهبوا أن ثمة انزياحاً باتجاه اللامبالاة في التعاطي الدولي مع القضية الفلسطينية الأمر الذي ساعدت عليه حالة اللامبالاة العربية وهبوط القضية الفلسطينية في سلم اولويات العرب والإقليم المضطرب، وهو ما يتطلب حراكاً دبلوماسياً كبيراً من أجل إعطاء القضية دفعة جديدة. لا يتطلب هذا حل القضية على حساب الحقوق ولكن المزيد من النضال الدبلوماسي من أجل إعادة تجميع الحلفاء والأصدقاء والداعمين وجسر الهوة بين مواقف الدول ومواطنيها.

٢. يرتبط بالسابق أن المجتمع الدولي ملّ من دفع أموال لتطوير البنية التحتية في القطاع ثم يضطر إلى دفعها مرة أخرى بعد أن تدمرها إسرائيل، لذا فإن الدول المانحة لن تساهم هذه المرة في عملية لا تكون دائمة ومستدامة. لن يستمر الاتحاد الأوروبي أكبر الممولين للسلطة الفلسطينية في دفع أموال لدائرة مستمرة من العنف. «كل شيء نقوم بالمساعدة في بنائه سيتم تدميره مرة أخرى. نريد تغيراً جوهريا في الوضع على الأرض حتى لا نظل نعيد ما تمت إعادته في السابق» كما قال دبلوماسي أوروبي.[٢٣]

٣. من الملاحظ أن ثمة تطورات مقلقة في مواقف بعض الدول خصوصاً الهند وروسيا وإلى درجة أقل الصين حتى باتت هذه الدول في الكثير من المواقف أقرب لإسرائيل منها للفلسطينيين، وهو أمر يجب أن يدق ناقوس الخطر، إذ إن المصالح لا الأخلاق والمواقف التاريخية هي التي تحكم العلاقات. وإن دل هذا على شيء فهو يعكس حالة الضعف التي تعانيها الدبلوماسية العربية والفلسطينية بالطبع ليست استثناءً، وضعف الخطاب العربي الموجه لتلك الدول، وسوء توظيف الطاقات والعلاقات والمصالح الاقتصادية والجيواستراتيجية مع تلك البلدان.

٤. ورغم ما أبدته الدول الكبرى من تفهم للموقف الإسرائيلي في الكثير من كبريات العواصم الأوروبية والغربية إلا أن إسرائيل قد دفعت ثمناً باهظاً على مستوى الرأي العام وفي تآكل الدعم لمواقفها في المفاوضات مع الفلسطينيين.[٢٤] حيث أن العالم بات أكثر تفهماً للحقيقة الصغيرة التي تقول إن المشكلة في الاحتلال وفي ضرورة إنهائه. ويبدو أن الدعم الشعبي الكبير الذي حظيت به المطالب الفلسطينية في التظاهرات الكبيرة التي جابت عواصم أوروبا والمدن الأميركية يعكس هذا التحول في الوعي العالمي.

٥. ركز كثير من النقاش الدولي على مخرجات الحرب ووضعية غزة بعد الحرب وهو ما يعني أن ثمة الكثير من اللوم يقع على الفلسطينيين بسبب الانقسام الذي لم ينته رغم توقيع اتفاق المصالحة وتشكيل حكومة الوفاق الوطني. إن ذات الملل الذي هيمن على رغبة المجتمع الدولي في التدخل، حكم الكثير من مواقفه تجاه العدوان، حيث أن المجتمع الدولي يريد إجابات حول مستقبل غزة وليس حول الحرب. لقد عبر عن هذا الكثير من قادة المجتمع الدولي حين قالوا

إن حالة الحكم في غزة هي الأساس، بمعنى من سيحكم غزة بعد الحرب.

٦. لم يكن ثمة حضور قوي للمستوى الحقوقي الإنساني في خطاب المجتمع الدولي. صحيح أن مجلس حقوق الإنسان أقر تشكيل لجنة تحقيق، غير أن الخطاب الحقوقي بخصوص جرائم إسرائيل لم يكن بمستوى تلك الجرائم. وعلى عكس العدوانين السابقين فإن لغة المجتمع الدولي كانت عامة ولم تركز على قضايا حقوقية معينة، ولم تكن ردة الفعل تجاه الانتهاكات ذات أثر في تقرير مواقف الدول.

٧. واحدة من أهم سمات المواقف الدولية في هذا العدوان هو الفصل الكامل وربما التمايز بين مواقف الدول الرسمية والمواقف الشعبية والتأثير الضعيف الذي تركته المواقف الشعبية على المواقف الرسمية. فمثلاً كان ملفتاً المسيرات الحاشدة التي خرجت في كبريات المدن الأميركية والمسيرة الأكبر في لندن التي ضمت قرابة ١٥٠ ألف متظاهر، بجانب المسيرات في كندا وفرنسا وغيرها. بجانب ذلك اشتداد عود حركات المقاطعة لإسرائيل سواء الاقتصادية أو الأكاديمية.

هوامش

1 Oded Eran , Another Casualty of the Third Gaza War: US–Israel Relations, I NSS Insight No. 600, September 1, 2014

2 للمزيد حول ذلك انظر، عاطف أبو سيف، الاتحاد الاوروبي وإسرائيل: الشراكة الناعمة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، (مدار)، رام الله، ٢٠١١.

3 انظر بيانات الاتحاد على الموقع الرسمي للاتحاد او على موقع بعثتي الاتحاد لفلسطين أو إسرائيل.

4 http://www.alarab.co.uk/?id=29643

5 http://www.wattan.tv/ar/news/102602.html

6 Zvi Magen and Olena Bagno–Moldavsky, Ukraine and Operation Protective Edge: Two Sides to Russia's Foreign Policy Coin, INSS Insight No. 589, August 14, 2014

7 ibid

8 ibid

9 Nigel Wilson, «Where the Brics Stand on Israel›s Gaza Offensive», 23 July, 2014 http://www.ibtimes.co.uk/where–brics–stand–israels–gaza–offensive–1458010

10 http://www.chinainarabic.org/?p=17429

11 http://www.almasryalyoum.com/news/details/494861

12 يقدم محمد فايز فرحات تحليلاً مطولاً لتطور العلاقات فية : محمد فايز فرحات، «» في عاطف أبوسيف، علاقات إسرائيل الدولية. السياقات والادوات الاختراقات والاخفاقات، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) رام الله، ٢٠١٤، الصفحات ٣٠٥–٣٢٦.

13 Kabir Taneja, «The Gaza Crisis and Indian Discourse», August 05, 2014 http://thediplomat.com/2014/08/the–gaza–crisis–and–indian–discourse/

14 ibid

15 «Why India Is Silent On Gaza Conflict», 14/8/2014, http://www.mapsofindia.com/my–india/india/why–india–is–silent–on–gaza–conflict

16 http://rt.com/op–edge/177024–india–gaza–war–netanyahu–materialism/

17 Ranjit Gupta, « India and the Conflict in Gaza «, The Institute for peace and conflict studies, 4 August 2014, http://www.ipcs.org/article/india/india–and–the–conflict–in–gaza–4591.html

18 Baba Umar, «India›s ‹balancing act› on Gaza crisis», Al Jazeera, 27 Jul 2014 http://www.aljazeera.com/indepth/features/2014/07/india–israel–gaza–crisis–palestine–hamas–bjp–2014727121259998483.html

19 Sanjay Kumar, «Why Is India Silent on the Israeli Operation in Gaza?», July 18, 2014 http://thediplomat.com/2014/07/why–is–india–silent–on–the–israeli–operation–in–gaza/

20 ibid

21 http://www.algemeiner.com/2014/08/17/largest–pro–israel–rally–of–gaza–war–held–in–india–20000–in–attendance/

22 http://www.wattan.tv/ar/news/98678.html

23 Hugh Naylor, «What the world builds, Israel bombs», The National, 9/8/2014. http://www.thenational.ae/world/palestinian–territories/what–the–world–builds–israel–bombs#ixzz3CQSeOC73

24 Gilead Sher , Einav Yogev, Image vs. Reality: The Delegitimization of Israel in the Wake of Operation Protective Edge, INSS Insight No. 593, August 20, 2014.

مهند مصطفى(*)

المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية والحرب على غزة: إعادة رسم حدود الحرية الأكاديمية

يهدف هذا المقال إلى تحليل سلوك المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية خلال الحرب على غزة، وخاصة فيما يتعلق بحرية التعبير عن الرأي والحرية الأكاديمية. يدعي المقال أن المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية لم تقدم خطابا مختلفا أو ناقدا، أو سمحت بالنقد خلال الحرب، بل كان للصوت المؤيد للحرب الحيز الأكبر، تخلله قمع كل صوت آخر أو التضييق عليه.

ومع ذلك فلحسن حظ المؤسسة الأكاديمية أن الحرب اندلعت خلال الإجازة الصيفية للجامعات، وهذا باعتقادنا خفّف كثيرا من الصراعات التي كانت ستظهر داخل أسوارها، كما أنه أزال عن كاهل المؤسسة الأكاديمية عبء الكثير من السلوكيات التي نعتقد أنها كانت سوف تتخذها ضد الأصوات الناقدة أو المحتجة من محاضرين وطلاب، وخاصة الطلاب العرب، لو أن الحرب اندلعت خلال العام الدراسي الأكاديمي.

مكّ، اندلاع الحرب في الصيف من تضييق الحرية الأكاديمية وحرية التعبير دون أن يكون لذلك صخب كبير، حيث أن المؤسسة الأكاديمية كانت ستتصرف كالإعلام الإسرائيلي المجند، وهذا الاعتقاد نابع من سلوكيات سابقة خلال الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

يدخل هذا الموضوع في الإطار المفاهيمي «السلطة والمعرفة، السياسة»- السلطة بمفهومها الفوكياني وليس الفيبري- فهو يعني مدى مساهمة المؤسسّة الأكاديمية في المجهود القومي الثقافي والسياسي، ويعني، أيضاً، مدى تدخل السلطة السياسية في المؤسسات الأكاديمية، ويحمل التدخل عدة أوجه، منها التدخل

(*) أستاذ في جامعة حيفا.

بواسطة الضغط السياسي، وفرض القوانين الشرطية المعرفية على المؤسسات التعليمية، ويمكن الادعاء أن المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية قلصت مفهوم الحرية الأكاديمية داخلها، وبدأت تحصره في موضوع الاستقلالية الإدارية والمالية أمام المؤسسة السياسية أو السلطة وليس في مجال حرية التعبير بعيدا عن الخوف من ضغوط السلطة [١].

كان الصراع على الحرية الأكاديمية لمؤسسات التعليم متعلقا بدرجة تبعيتها الإدارية والتنظيمية للنظام السياسي، فمفهوم الحرية الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي الإسرائيلي كان ولا يزال حتى اليوم (بدرجة أقل بطبيعة الحال) يتمثل في منع تدخل النظام المركزي بشؤونها الإدارية والمالية وبنيتها التنظيمية.

أدى ظهور تيارات معرفية نقدية داخل المؤسسّة، إلى احتدام نقاش أكاديمي داخليّ محتدم، وصراع مع قوى اجتماعية وسياسية داخل الحرم الجامعيّ وخارجه، طال مصطلحات مثل الحرية الأكاديمية، السلطة والمعرفة، السياسة والعلم.[٢] وظهرت معالم واضحة لشُرطيّة معرفيّة داخل الجامعات وخارجها، ولكن أهمها في السنوات الأخيرة كانت شرطية المعرفة الخارجية التي قادتها مؤسسات مجتمع مدني يهودية مدعومة سياسياً من النظام السياسيّ المركزيّ.

إطار السلطة والمعرفة والحرية الأكاديمية في إسرائيل

يشير فوكو إلى دور المؤسسات الجامعيّة في عملية السيطرة، ضمن منظومة السلطة والمعرفة،[٣] ويضيف فوكو أن مجتمعات الحداثة توقف الحقيقة على الخطاب العلمي دون سائر أشكال الخطاب الأخرى، ولا تكون الحقيقة في هذه المجتمعات غاية، وإنما تقنية من أجل مُمارسة السلطة السياسيّة والإنتاج الاقتصاديّ، ويتم مراقبتها والهيّمنة عليها من طرف مؤسسات مختلفة ومنها المؤسسات الجامعيّة. ولكنها تبقى (أي الحقيقة) مثار صراع سياسيّ واقتصاديّ واجتماعيّ.٤ وفي هذا السياق لا تنحصر السلطة في الدولة وأجهزتها الإكراهيّة، كما يشير إلى ذلك ماكس فيبر، وإنما تعبر السلطة عن ذاتها بمفهومها الفوكياني في كل مجالات الوجود البشريّ. وتشير الكاتبة الإسرائيليّة، ريفكا فيلدحاي، في مقالها حول «الحدود الهشّة بين السياسي والأكاديمي»، أن هنالك ثلاث قوى شكّلت المجال الثقافيّ– السياسيّ الديناميكيّ التي وجّهت معظم الدول الغربيّة الحديثة في صياغة علاقتها بالمؤسسة الأكاديمية، وهي: الدولة التي هي المصدر الرئيس الذي يوفر احتياجات الجامعات وتُشرف عليها إلى درجة معينة، والأساتذة وطلاب الجامعات، وهم الأوصياء على التقاليد الثقافيّة ومنتجو المعرفة الجديدة، والمجتمع ككل، ويعتمد خير المجتمع ورفاهيته على التوازن الدقيق بين هذه القوى الثلاث.[٥]

يشير المفكر كانط في مقاله النقديّ «صراع الكليات» عن الجامعة أن «الإنسان الذي يستطيع إصدار الأوامر، سواء أكان خادمًا خنوعًا أو لا، يُعتبر محترمًا أكثر من الإنسان الحر حقًا، الذي لا يخضع أحد لسلطته». ميّز كانط بين الأكاديميين الذين بحكم مهنتهم يخدمون المؤسسة، ولهذا بالذات يعتبرون «محترمين»– وبين أولئك «الطاهرين»، البريئين من كل النفوذ والقوة. بالنسبة للمجموعة الأولى – التي شمل فيها كانط الأكاديميين في كليات الحقوق والطب واللاهوت – فليس هنالك حاجة للحديث عن الحرية. وأي استخدام لمصطلحات مثل «الحرية الأكاديمية» و«التفكير المستقل» و«تعدد الآراء» بالنسبة لهؤلاء الخدم فهو الضرورة من قبيل السخرية، بالنسبة لكانط فإن الحرية الأكاديمية محفوظة في كلية الفلسفة والبحث الطاهر.[٦]

بينما تعتقد الباحثة الإسرائيلية عنات مطر، «أنّ تقسيمة كانط هزمت ذاتها من الناحيتين النظريّة والتطبيقيّة. فقد تكشفت الحرية الأكاديمية أيضا عندما طبقت في الكليات «الطاهرة»، كأداة سهلة جدا لتغليف الخدمة بعباءة الحرية. في أفضل الأحوال، تكشفت الحرية كتصريح لعدم طرح أسئلة صعبة. وفي أسوأ الأحوال، استخدمت هذه الحرية لمضايقة من يسألون أكثر من اللزوم. وقد ظهر ذلك مثلا في الطريقة التي استعمل فيها الأساتذة الجامعيون في العهد المكارثي الحرية الأكاديمية للإطاحة بمحاضرين «دوغمائيين» يتشبثون «بالخط الحزبيّ».[٧]

العلاقة بين السلطة والمعرفة في إسرائيل ربما تكون أكثر وطأة، كما أن العلاقة بين المؤسسة العسكرية الإسرائيلية والمؤسسة الأكاديمية هو قديم، وإن كان شكل هذه العلاقة قد اختلف من حيث مجالاته وطريقته.[٨] كما أن التداخل بين المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية وبين المؤسسة العسكرية هو كبير، حتى على المستوى الشخصي، فهنالك محاضرون وطلاب يخدمون في الاحتياط، وهنالك البرامج التعليمية الخاصة للجيش والأجهزة الأمنية في الجامعات.

وفي هذا السياق، لا بد من التأكيد على العلاقة المتينة بين جوانب من البحث العلمي والأمن الإسرائيلي، إذ ترصد الباحثة الإسرائيليّة عنات مطر من جامعة تل أبيب هذه العلاقة، حيث تموّل

وفي هذا السياق، لا بد من التأكيد على العلاقة المتينة بين جوانب من البحث العلمي والأمن الإسرائيلي، إذ ترصد الباحثة الإسرائيلية عنات مطر من جامعة تل أبيب هذه العلاقة، حيث تمول وزارة الأمن ٥٥ بحثًا من الأبحاث التي تجرى في جامعة تل أبيب. وهنالك تسعة أبحاث أخرى تمولها وكالة البحث الأمني المتطور في وزارة الدفاع الأميركية، يشار منها إلى بحث المواد المتفجرة الجديدة في كلية الكيمياء العضوية، وجهاز البصريات الكهربائية المضاد للصواريخ الذي يتم تطويره في كلية الهندسة، وطرق التشفير التي يجري بحثها في كلية علوم الحاسوب

وزارة الأمن ٥٥ بحثًا من الأبحاث التي تجرى في جامعة تل أبيب. وهنالك تسعة أبحاث أخرى تموّلها وكالة البحث الأمني المتطور في وزارة الدفاع الأميركية، يشار منها إلى بحث المواد المتفجرة الجديدة في كلية الكيمياء العضوية، وجهاز البصريات الكهربائية المضاد للصواريخ الذي يتم تطويره في كلية الهندسة، وطرق التشفير التي يجري بحثها في كلية علوم الحاسوب (والتي حصلت سبع مرات على «جائزة أمن إسرائيل»).

كما تقوم جامعة تل أبيب كغيرها من الجامعات بتطوير خطط تعليمية معدة لخدمة عناصر الأجهزة الأمنية: مسارات ماجستير سريعة في دراسات الشرق الأوسط أو الدبلوماسية والأمن.[٩]

وقد قام البروفسور أبراهام كاتسير بتوصيف هذه العلاقة بقوله: «أحد الأشياء التي تساعد دولة إسرائيل... هي حقيقة أن كل واحد منا هو مواطن وعامل في هذه المجالات في آن معًا.. أنا أكاديمي أعمل في الجامعة، كنت في الجيش، عملت في شركة «رفائيل» عدة سنوات. كل هذه الأمور متصلة ببعضها. نحن نساعد بعضنا بعضًا وهذا ما يميّزنا. كنت في أوروبا والولايات المتحدة، وهنالك قطيعة بين الورشات العلمية والجيش؛ إنهم يكرهون الجيش!».[١٠]

أدلى البروفسور كاتسير بهذه الأقوال في إحدى الورشات العلمية الشهيرة لـ «العلم، التكنولوجيا والأمن» التي تدار من خلال «برنامج دراسات الأمن» في كلية العلوم الاجتماعية، والتي تموَّل أيضا من قبل وزارة الأمن وشركة «رفائيل» وإذاعة الجيش، ويقف من ورائها البروفسور الجنرال احتياط وعضو الكنيست السابق عن حزب «كديما» إسحق بن يسرائيل، والذي كان أشغل رئاسة «مفات» (هيئة البحث وتطوير الأسلحة والبنى التكنولوجية)، ويشغل اليوم منصب رئيس وكالة الفضاء الإسرائيلية وصاحب شركة خاصة للاستشارة الأمنية. وكان بن يسرائيل أحد أبرز المحرّضين على شن هجوم شامل على غزة وضرب المفاعل النووي الإيراني. وقد جُلب إلى جامعة تل أبيب مباشرة من هيئة أركان الجيش في فترة الانتفاضة الثانية، وحصل على توظيف رسمي ولقب بروفسور في سيرورة خاصة (بعد فشل السيرورة العادية). وبرأي مطر، فإن اسمه يُمثل في السنوات الأخيرة الكثير على العلاقة العميقة بين جامعة تل أبيب والمؤسسة الأمنية.

يقدم التقرير الخاص لمؤسسة SOAS الذي حصلت الباحثة منه على اقتباس البروفسور كتسير، تفاصيل من إحدى الورشات التي نظمها بن يسرائيل وناقشت «حقل المعركة المستقبلية». حيث نوقشت التكنولوجيا المتقدمة التي تم استعمالها خلال الحرب على غزة. من الواضح أن من جلب بن يسرائيل إلى الجامعة يتمتع بدوره بعلاقة وطيدة مع الجيش والجامعة.[١١] وقد قامت الجامعات باستقدام رجال أمن لاستلام مناصب في الجامعات، مثل تعيين مناحيم ميلسون، رئيس الإدارة المدنية في الضفة الغربية، عميدًا لكلية العلوم الإنسانية في الجامعة العبرية، وتعيين كارمي غيلون، رئيس الشاباك السابق، نائبًا لرئيس هذه الجامعة ومسؤولاً عن العلاقات الخارجية فيها.

أهداف «مدنية جدا» دمرها العدوان

اندمجت المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية خلال الحرب مع الخطاب العام الذي سيطر على المجال العام الإسرائيلي، وقد لوحظ أن الجامعات تحاول أن تتماشى مع هذا الخطاب ولا تحيد عنه، وخاصة بعد أن سيطر الخطاب الداعم للحرب على المجال العام، وبدأ يقمع سياسيا وحتى جسديا كل ناقد للحرب أو للسياسات الإسرائيلية

الحرية الأكاديمية خلال الحرب على غزة - تشحيم شرطية المعرفة البنيوية

اندمجت المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية خلال الحرب مع الخطاب العام الذي سيطر على المجال العام الإسرائيلي، وقد لوحظ أن الجامعات تحاول أن تتماشى مع هذا الخطاب ولا تحيد عنه، وخاصة بعد أن سيطر الخطاب الداعم للحرب على المجال العام، وبدأ يقمع سياسيا وحتى جسديا كل ناقد للحرب أو للسياسات الإسرائيلية. ففي السابع والعشرين من تموز أرسلت رئيسة جامعة بن غوريون، ريبكا كارمي، خطابا إلى الطاقم الأكاديمي وطلاب الجامعة، تخبرهم أن الجامعة تراقب تصريحات الطاقم الأكاديمي وطلابها على الشبكة الالكترونية، وتحذرهم من أي «تصريحات متطرفة وغير ملائمة»، وطبعا المقصود كما سنرى لاحقا هي الأصوات الناقدة للحرب بالأساس. ففي النص جاء:

«لكل أعضاء الطاقم الأكاديمي والطلاب في الجامعة: في هذه الأيام العاصفة والصعبة، فإننا نتلقى احتجاجات على تصريحات متطرفة وغير ملائمة صادرة عن طلابنا في شبكات التواصل الاجتماعي. الحالات هي قليلة ولكن خطورتها لمجرد وجودها. تقدس جامعة بن غوريون قيّم الديمقراطية، حيث أن حرية الكلام والتعبير عن الرأي هو من أسسها. إن التصريحات الهوجائية والعنيفة تحيد عن الخطاب الأكاديمي والسلوك الحضاري الذي نعمل على القيام به في بيئتنا. قوة الكلمة المكتوبة، وخاصة في أوقات الحزن والضائقة، هو كبير، ومن الصعب شطبها في اليوم التالي، الذي سنضطر فيه للعودة إلى الروتين والحياة المشتركة والعيش بتعايش. تندد الجامعة بأي تعبيرات متطرفة وجارحة وترفضها. الجامعة تراقب الخطاب في الشبكة الالكترونية، وبحسب الحاجة سوف تعمل حسب نظام الطاعة وحتى أنها قد تتوجه للشرطة».[١٢]

وفي الاتجاه نفسه، نشرت جامعة تل أبيب خطابا شبيها على موقعها في الشبكة الاكترونية، باسم رئيس الجامعة، يوسف كليفتر، وعميد الجامعة، أهرون شاي، ومدير عام الجامعة، موطي كوهن، جاء فيه: «جامعة تل أبيب تحتضن القوات الأمنية وتشجب التصريحات الجارحة على شبكات التواصل الاجتماعي». بالإضافة إلى أن «جامعة تل أبيب ترفض وتندد بشدة تصريحات متطرفة يتم نشرها هذه الأيام على شبكات التواصل الاجتماعي، والتي ليس لها مكان في المجال العام، حيث ستعمل الجامعة حسب نظام الطاعة فيها الذي يسري على الطلاب والعاملين بكل حالة يتم بها الإخلال به».[١٣]

وعقب بروفسور هيلل شوكن، أستاذ التخطيط الهندسي في الجامعة (وهو شقيق صاحب صحيفة «هآرتس» عاموس شوكن– الصوت الإعلامي الوحيد الناقد للحرب)، بخطاب رد على خطاب الجامعة، يرفض فيه محاولة الجامعة تقييد حرية التعبير، جاء فيه: «مع كل الاحترام لرئيس الجامعة، فان توجهه غير مقبول عليّ بتاتا، الجامعة هي المكان الأخير الذي عليها أن تفكر أصلا بأي تقييد على حرية التعبير– حق أساس في الدولة الديمقراطية، المرحلة القادمة ستكون التنازل عن الحرية الأكاديمية. يوجد للدولة أدوات لمراقبة حرية التعبير وعليها تفعيلها في حالات خاصة فقط، للجامعة، كما في كل مكان عمل، ليس لديها هذا الحق».[١٤] ولقد فعلت باقي المؤسسات الأكاديمية الشيء نفسه، ففي التخنيون نشروا خطابا يؤكدون فيه احتضانهم لقوات الجيش، وخاصة طلابه ومحاضريه الذين خدموا بالجيش خلال الحرب، وأقام صندوقا وصلت عائداته إلى أكثر من نصف مليون دولار لدعم طلاب المعهد الذين اشتركوا في الحرب (حوالي ٦٠٠ طالب من المعهد).[١٥]

لم تكتف المؤسسات الأكاديمية في ترسيم حدود حرية التعبير والحرية الأكاديمية داخلها، بل بدأت في بناء هذه الحدود على أرض الواقع. ففي جامعة بار ايلان، وافقت إدارة الجامعة على طلب تقدمت به مجموعة من الطلاب اليهود للانتقال إلى مساق تعليمي آخر بسبب أن المحاضر الذي يدرسهم كتب تعبيرات على بريده في شبكة التواصل الاجتماعي، إن الجيش الإسرائيلي يرتكب جرائم

إطلالة أمل من وسط الركام

حرب، وطلب الطلاب الانتقال للدراسة عند محاضر «غير يساري متطرف». المحاضر هو أوري فايتس وهو يدرس مساقا اختياريا حول القوانين التجارية، في إطار برنامج الماجستير في كلية إدارة الأعمال. بدأت القضية عندما دخل أحد الطلاب إلى موقعه في شبكة التواصل الاجتماعي، ورأى أن المحاضر كتب عبارات مثل «هذه حكومة حرب، جرائم حرب، وملاحقة سياسية وضرب المؤسسات الديمقراطية». وعندما قرأ الطالب هذه العبارات إضافة إلى قصيدة كتبها المحاضر ضد الحرب على غزة، توجه إلى إدارة الجامعة بعد أن أعلم الطلاب في المساق بما اكتشفه (وهو مساق غير سياسي بل يتعلق بقوانين التجارة)، فوافقت الجامعة للطلاب الراغبين بترك المساق والانتقال للدراسة في مساق آخر.

وبررت الجامعة موقفها بالادعاء أنها لا تتدخل في مواقف المحاضر إذا قالها في مجاله الشخصي خارج الجامعة، ولكنها في الوقت نفسه لن تمنع طلابا من الانتقال إلى مساق آخر. وقد عقب أحد الطلاب الذين استمروا بالدراسة في مساق فايتس، «هذا عار وملاحقة سياسية، هو يساري وأنا ضد مواقفه، ولكنه لم يصرح شيئا في غرفة التدريس، كل الموضوع هو بسبب قصيدة نشرها (على موقع التواصل الاجتماعي) ما كان على الإدارة أن تدعم هذا الموقف (أي موقف الطلاب)».[١٦]

ونبقى مع جامعة بار ايلان، فقد أرسل أستاذ القانون في الجامعة، حانوخ شينمان، رسالة إلى طلابه مؤكدا لهم على التسهيلات التعليمية والأكاديمية التي منحتها الجامعة للطلاب خلال الحرب، وبعد أن بشرهم بذلك كتب لهم: «آمل أنكم وعائلاتكم لستم من بين مئات القتلى وآلاف الجرحى، أو عشرات الآلاف التي هدمت بيوتهم أو اضطروا لترك بيوتهم خلال أو كنتيجة مباشرة للمواجهة العنيفة في قطاع غزة وحولها».

وبعد هذه الجملة التي عبر فيها المحاضر عن موقفه من الحرب على غزة، من خلال تضامنه مع أهالي قطاع بكشفه للواقع المأساوي الذي سببته الحرب لسكان القطاع، ثارت ثائرة الطلاب اليهود وإدارة الجامعة، فقد وصفها عميد كلية الحقوق، شاحر ليفشيتس، بأنها جارحة، وقام بالاعتذار باسم الكلية عن هذه الرسالة، معلنا: «أن رسالة الأستاذ– من حيث الجوهر والأسلوب– تتناقض مع قيم الجامعة وكلية الحقوق.... لقد آلم الطلاب مزج موقف سياسي في سياق غير سياسي... لا يجب أن نكون ساذجين، في هذا الحديث يظهر تجانس بين مقاتلي الجيش الإسرائيلي ومخربي حماس، لا يمكن أن نقول أن الرسالة هي محايدة».

أما الجامعة فوعدت بأن الموضوع ستتم «معالجته بالشدة المطلوبة».[١٧] وتعقيبا على هذه الحادثة، اعتبر الكاتب الصحافي في «هآرتس»، أوري مسغاف، أن رد الجامعة شكل اللحظة المؤسسة التي تم من خلالها تحديد المجال أو الحيز العام في فترة الحرب، واصفا هذه اللحظة «خطاب بار ايلان».

كتب مسغاف في مقاله: «وجد حضرة العميد أن الرسالة جارحة ومتناقضة مع قيم المؤسسة والكلية، ما الجارح بالتعاطف مع معاناة إنسانية، فالمعاناة ليس لها حدود، فالمعاناة هي معاناة، القتل لا يعرف القومية، الدمار لا يميز على أساس الدين. ما هي قيم جامعة بار ايلان وكلية الحقوق التابعة لها التي تتناقض مع هذا

في نظرة خاطفة إلى مواقف هؤلاء المحاضرين الناقدين نجد أن نقدهم لا يدخل بتاتا إلى منطقة نزع الشرعية عن إسرائيل حتى وإن كان حادا للأذن الإسرائيلية، بينما تعتبره هذه المنظمة الشرطية نزعا لشرعية إسرائيل، ما يدل على تصورها الضيق جدا لمفهوم حرية التعبير والحرية الأكاديمية.

التعاطف الإنساني يا حضرة العميد؟..... أمامنا وحش كثير الأذرع والرؤوس، مرة يظهر في ميدان المدينة، ومرة وراء طاولة المحاضرين، لكن الجسم هو الجسم نفسه. هذه ليست النزعة القومية الشعبوية وغياب التسامح الكامل لرأي الآخر وتكميم الأفواه فحسب، بل جذوره تعود إلى اعتبار التعاطف مع معاناة الآخرين موقفا سياسيا.... هذا موقف تسطيحي وتحقير للسياسة وللحياة عامة». [١٨]

أمام موقفها الصارم ضد أستاذ الحقوق، لم تفعل أو تتخذ الجامعة موقفا حيال تصريح لمستشرق يدعى مردخاي كيدار من الجامعة، وهو عنصري وتتميز مواقفه وتحليلاته بالسطحية والانتقائية، الذي قال أن ما يردع «المخربين» الفلسطينيين هو «معرفتهم أن والدتهم أو أختهم سيتم اغتصابهما»، وذكر هذه الأقوال في سياق البحث عن الخاطفين الفلسطينيين الذين خطفوا المستوطنين الثلاثة وقتلوهم، وأضاف «هذه الأمر الوحيد الذي يمكن أن يعودوا للبيت من أجله، وذلك من أجل الحفاظ على شرف أخواتهم». [١٩] ومردخاي كيدار هو باحث في مركز بيغن- سادات اليميني في جامعة بار ايلان، ورئيس سابق لمنظمة «مراقبة الأكاديميا الإسرائيلية» التي تعمل كشرطة معرفة للآراء، وملاحقة المحاضرين الناقدين لإسرائيل، والذين تعتبر هذه المنظمة أنهم لا يعترفون بقيام دولة إسرائيل.

في نظرة خاطفة إلى مواقف هؤلاء المحاضرين الناقدين نجد أن نقدهم لا يدخل بتاتا إلى منطقة نزع الشرعية عن إسرائيل حتى وإن كان حادا للأذن الإسرائيلية، بينما تعتبره هذه المنظمة الشرطية نزعا لشرعية إسرائيل، ما يدل على تصورها الضيق جدا لمفهوم حرية التعبير والحرية الأكاديمية.

على كل حال، عندما توجهت منظمات نسائية وحقوقية إلى رئيس الجامعة معتبرين أقوال كيدار شرعنة لاغتصاب نساء فلسطينيات، واستعمال الاغتصاب كأداة قمع، فإن الجامعة اكتفت برد من القسم الإعلامي، وليس من عميد الجامعة كما فعلوا مع الأستاذ شينمان، وظهر رد الجامعة دعما لكيدار وتفسيرا لتصريحه، «كيدار لم يطالب ولا يطالب بمكافحة الإرهاب إلا بالوسائل القانونية والأخلاقية.... أقوال كيدار لا تشكل توصية بإتباع هذه الوسائل بل تعريف بثقافة الموت لدى المنظمات الإرهابية... كيدار وصف بأقواله الواقع المرّ في الشرق الأوسط وعجز دولة القانون الحديثة والليبرالية عن محاربة إرهاب المنتحرين». [٢٠] يلاحظ من الرد تبرير الجامعة لأقوال كيدار وفي الجملة الأخيرة تأكيد على أقواله بأن أقواله تحمل توصيفا لثقافة الشرق الأوسط، ثقافة الموت هكذا ببساطة، دون أن تقدم أي اعتذار أو شبه اعتذار أو تطالب المحاضر بالاعتذار. المفارقة أن هذا المستشرق والجامعة التي تحتضنه والتي تتحدث عن الليبرالية وتتحدث عن الثقافة الدينية أو الإسلامية في المنطقة، هي جامعة دينية قومية، الكثير من محاضريها المتدينين لا يؤمنون من القيم الليبرالية إلا بقشورها.

ترتبط هذه السلوكيات- وغيرها لم يتم الكشف عنها- في سياق أوسع تم خلاله تهميش المحاضرين النقديين أو حتى «الموضوعيين» من الظهور والتأثير على المجال العام، أو في وسائل الإعلام التي تجندت للحرب واستضافت على الغالب محاضرين وأكاديميين حرضوا على الفلسطينيين وعلى الثقافة العربية والإسلامية، والكثير منهم أخطئوا في غالبية تصوراتهم وتحليلاتهم خلال الحرب، إلا أنهم ظلوا نجوما تظهر على الشاشة لمواقفهم وليس لمهنتيهم.

إلى جانب تقليص الحرية الأكاديمية، فقد قلصت المؤسسات الأكاديمية حرية التعبير عن الرأي، وتحولت بذاتها إلى أداة قمع للطلاب المناهضين للحرب، وخاصة الطلاب العرب، فقد رصد مركز عدالة الكثير من عمليات القمع والطرد والتجميد للطلاب العرب على خلفية موقفهم الذي عبروا عنه خلال الحرب، أما بواسطة الطلاب اليهود الذين لاحقوهم وهددوهم وحرضوا عليهم، ولكن الأهم بواسطة المؤسسات نفسها، أو بتحريض وضغط من الطلاب اليه.

وأشار مركز «عدالة» في رسالة بعثها إلى وزير التعليم إلى أن اتخاذ خطوات عقابية بحق الطلاب تأتي، في أغلب الحالات، في أعقاب نشر أسمائهم في مجموعات على الفيسبوك هدفها ملاحقة

إلى جانب تقليص الحرية الأكاديمية، فقد قلصت المؤسسات الأكاديمية حرية التعبير عن الرأي، وتحولت بذاتها إلى أداة قمع للطلاب المناهضين للحرب، وخاصة الطلاب العرب، فقد رصد مركز عدالة الكثير من عمليات القمع والطرد والتجميد للطلاب العرب على خلفية موقفهم الذي عبروا عنه خلال الحرب، أما بواسطة الطلاب اليهود الذين لاحقوهم وهددوهم وحرضوا عليهم، ولكن الأهم بواسطة المؤسسات نفسها، أو بتحريض وضغط من الطلاب اليه.

الطلاب العرب الذين «يبدون آراء سياسية مختلفة عن رأي الإجماع الإسرائيلي الداعم للعدوان الوحشي على قطاع غزّة».[٢١]

وفي كلية «تل حاي» في الشمال، وهي كلية أكاديمية حكومية، كتب أحد المعيدين في الكلية على صفحته في شبكة التواصل الاجتماعي بأن جنود الجيش الإسرائيلي «نازيون»، وقتلة أطفال، وشجع جنود الاحتياط على رفض الأوامر، وردا على تصريحات المعيد، نشرت نقابة الطلاب في الكلية منشورا وصفت فيه المعيد بأنه خائن، بينما كشفت إدارة الكلية بأنها تقوم بمراقبة الخطاب على الشبكة الالكترونية وستعمل حسب نظام الطاعة لديها.[٢٢]

وفي كلية «هداسا» في القدس، قامت الكلية بتعليق دراسة طالبة عربية وألغت منحة كان من المفروض أن تحصل عليها في أعقاب احتجاج وتحريض الطلاب اليهود عليها بسبب رسم نشرته الطالبة على موقعها في شبكة التواصل الاجتماعي، يظهر فيه جندي إسرائيلي مع الصليب المعقوف، وفي إعقاب ذلك تظاهر الطلاب اليهود وهددوا الكلية بأنهم لن يمتحنوا في امتحانات نهاية السنة إذا لم يتم طرد الطالبة العربية، واستجابت الكلية لطلبهم، بل قامت بتقديم ضدها شكوى للشرطة، وألغت منحتها الدراسية وعلقت دراستها حتى نهاية الإجراءات ضدها.[٢٣] واتخذ هذا الإجراء ضد طلاب آخرين في الكلية. وعندما رفعت الطالبة التماسا إلى المحكمة ضد الكلية وصفت في التماسها الجو العنصري والملاحقة الذي شجعته إدارة الكلية ضد الطلاب العرب «الكلية شجعت ملاحقة الطلاب العرب بهدف معاقبتهم وإذلالهم بسبب مواقفهم»، وأضافت في مذكرة الدعوة «أن الكلية سمحت بخطاب عنيف وعنصري وخطير ضد الطلاب العرب في الكلية».

وفي كلية نتانيا، قدمت الكلية أحد طلابها إلى لجنة الطاعة بعد أن توجه الطلاب اليهود إلى إدارة الكلية ضده بسبب دخوله إلى الكلية وهو يلبس الكوفية الفلسطينية، واعتبروا أن لبسه للكوفية هو استفزاز لهم، فاستجابت الكلية للطلب وقدمته للجنة الطاعة.[٢٤] وفي معهد التخنيون تم إيقاف طالب عربي من كلية الطب عن التعليم بسبب تصريح على شبكة التواصل الاجتماعي في أعقاب خطف المستوطنين الثلاثة (في بداية الخطف ولم يكن معروفا أنهم قتلوا) بأن فلسطين سجلت ثلاثة أهداف دون أن تشارك في المونديال، وجاء تصريح الطالب أيضا في أعقاب قيام التخنيون بنشر خطاب دعم للطلاب والطاقم الأكاديمي من التخنيون بعد تجنيدهم ضمن الاحتياط الذي استدعي إلى غزة، فاحتج الطلاب اليهود على موقف الطالب العرب، وطالبوا المعهد باتخاذ إجراءات ضده، ووقع سبعة آلاف طالب في المعهد تأييدا لوقفه عن الدراسة، فقام المعهد بتقديم شكوى للشرطة ضد الطالب وإيقافه عن الدراسة.

كانت هذه الحادثة في الحقيقة بداية الملاحقة السياسية للطلاب العرب في المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية ضد كل تصريح يعارض الإجماع القومي الإسرائيلي الصهيوني، والمهم بالنسبة لنا استجابة الجامعة بمحض إرادتها أو بسبب ضغط من الطلاب اليهود لتقييد حرية التعبير أو عقاب كل من يعبر عن موقف مغاير عن الإجماع القومي الإسرائيلي.[٢٥]

في ظل هذه الأجواء التي رصدنا جزءا منها، حاولت مجموعة من المحاضرين تحدي الخطاب الأحادي الذي أرادت الجامعات أن يلتزم به الطاقم الأكاديمي، ففي جامعة تل أبيب تم تنظيم اجتماع خاص في كلية العلوم الإنسانية قبل وقف إطلاق النار الأخير بيومين، تحت عنوان «كيف نفكر في الحرب»، نظم اللقاء كلقاء نقدي للخطاب العام حول الحرب، وجاء في جامعة تل أبيب التي نشرت خطابا تطالب فيه الطلاب والطاقم الأكاديمي بعدم النقد اللاذع على الحرب، أحد المنظمين للقاء كان أستاذ الدراسات العبرية، يشاي روزن، الذي قال «بعد خطاب إدارة الجامعة شعرنا أننا أخرسنا، إضافة إلى أن النقاش الجماهيري في وسائل الإعلام كان واحدا ومتشابها، وشعرنا أنهم يكذبون علينا كل الوقت».[٢٦]

تميز اللقاء بمداخلات نقدية لمحاضرين في الجامعة حول الحرب بعيدا عن التوجه العام الأوحد في المجال العام الإسرائيلي فمثلا في كلمته قال روزن، «علينا أن نبذل جهدا لتنظيف الأرض من الخطاب

حاولت مجموعة من المحاضرين تحدي الخطاب الأحادي الذي أرادت الجامعات أن يلتزم به الطاقم الأكاديمي، ففي جامعة تل أبيب تم تنظيم اجتماع خاص في كلية العلوم الإنسانية قبل وقف إطلاق النار الأخير بيومين، تحت عنوان «كيف نفكر في الحرب»، نظم اللقاء كلقاء نقدي للخطاب العام حول الحرب، وجاء في جامعة تل أبيب التي نشرت خطابا تطالب فيه الطلاب والطاقم الأكاديمي بعدم النقد اللاذع على الحرب، أحد المنظمين للقاء كان أستاذ الدراسات العبرية، يشاي روزن، الذي قال «بعد خطاب إدارة الجامعة شعرنا أننا أخرسنا، إضافة إلى أن النقاش الجماهيري في وسائل الإعلام كان واحدا ومتشابها، وشعرنا أنهم يكذبون علينا

الأمني والوطني، وبالذات أنه يهدف إلى إغلاق ومنع التفكير، التفكير هو الشيء الأكثر مطلوبية في وقت الحرب وهو الغائبة (هنا)، كثير من المؤسسات تحاول احتجازه».[٢٧]

نقاش وخاتمة

انسجمت المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية مع الاجماع القومي الإسرائيلي حول الموقف من الحرب على غزة، الحقيقة أن هذا الموقف ليس فيه جديد، فالمؤسسة الأكاديمية جزء من المجهود الحربي منذ قيام الدولة وحتى قبلها، الجديد في هذه الحرب هو قمع حرية التعبير وتحديد مساحته في الحرم الأكاديمي بشكل لم يسبق له مثيل منذ السبعينيات، وبذلك لم يختلف الحرم الأكاديمي عن ميدان المدينة عندما تم قمع المظاهرات المناهضة للحرب وهي قليلة العدد والمشاركين، من قبل الشرطة ومتظاهري اليمين.

وتدل هذه الأحداث أن شرطية المعرفة الأكاديمية تقوم بالعودة إلى مواقعها القديمة.

تنقسم شرطية المعرفة في المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية

الكارثة بأوضح صورها

إلى قسمين: الشرطية البنيوية، وهي شرطية لا تزال حاضرةً وبقوة، وخاصةً في العلوم الإنسانية (مثل التاريخ)، وبصورة أقل منها في العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع والسياسة)، وشرطية المعرفة الايديولوجية التي تعتمد على نشاطات مؤسسات المجتمع المدني خارج الجامعة، والتي تعمل على مراقبة المحاضرين ورصدهم بطريقة بوليسية للضغط عليهم والضغط على الجامعات.

الفرق بين شرطية المعرفة البنيوية والشرطية الجديدة، أن الأولى جزء من قوانين اللعبة الأكاديمية الإسرائيلية المعروفة حدودها، ومن المعروف أنها باتت أوسع في العقدين الأخيرين، إلا أن الحرب على غزة قامت بتقليصها وأعادت الاعتبار إلى شرطية المعرفة الجامعية، إلا أن شرطية المعرفة الخارجية تحاول تقليص مساحة الحرية الأكاديمية بالضغط على المؤسسات الأكاديمية كما فعلت مؤسسات مدنية يمينية وطلاب يهود داخل المؤسسات الأكاديمية.

تتميز الشرطية الخارجية بالانسجام الذي حدث بين هذه الشرطية الجديدة وبين صعود اليمين إلى الحكم وهيمنته عليه في العقد الأخير؛ ما جعل تأثيرها على مؤسسات التعليم العالي ملموساً وصوتها مسموعاً.

في حالة الحرب على غزة، كانت الشرطية الداخلية، أي البنيوية، أشد وطأةً على الحرية الأكاديمية من شرطية المعرفة الخارجية. تعتبر شرطية المعرفة البنيوية محكمةً أكثر، وأدواتها أكثر تأثيراً، لأن بمقدورها أن تعاقب محاضراً أو طالب بعدم ترقيته في السلم الوظيفي والأكاديمي الجامعي، من خلال ادعاءات تبدو أكاديمية من الصعب إثبات تسييسها.[٢٨] بينما لا تستطيع أن تلحق شرطية المعرفة الخارجية ضرراً بالمحاضر أو المؤسسة الأكاديمية إلا إذا انسجمت هذا الشرطة مع السلطة السياسية التي تسيطر على الجامعات، وهي الحالة التي ظهرت فيها حركة «إم ترتسو»، من خلال تحالفها المباشر والضمني مع السلطة السياسية، وانسجام الأخيرة مع مواقف الحركة، وهو ما استدعى اهتمام الجامعات والمحاضرين بهذه الحركة ومنشوراتها، ليس لأنها مهمة، بل بسبب تحالفها مع السلطة السياسية والدعم السياسي والأيديولوجي الذي تحصل عليه من الحكومة.

الهوامش

١ . حول السلطة والمعرفة في الجامعة الإسرائيلية أنظر: مهند مصطفى، **المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية السياسة، المعرفة والاقتصاد**، (رام الله: مركز مدار، ٢٠١٤).

٢ . حول السلطة والمعرفة في الجامعات الإسرائيلية انظر: أوري رام، **عهد ما بعد: قومية وسياسة العلم في إسرائيل** (القدس: منشورات ريسلينغ، ٢٠٠٦). وقد تم ترجمة الكتاب من خلال مركز «مدار»– المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيليّة.

٣ . ميشال فوكو، **حفريات** المعرفة، (ترجمة: سالم يفوت. بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٧).

٤ . عبد السلام حيمر، في **سوسيولوجيا الخطاب**، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨)، ص: ١٧٧.

٥ . ريفكا فيلدحاي، الحدود الهشّة بين السياسي والأكاديمي، **قضايا إسرائيلية**، العدد ٥٣، ٢٠١٤، ص: ١٧.

٦ . عنات مطر، عن الحرية والخدمة – الحرية الأكاديمية في إسرائيل وفي الأراضي التي تحتلها، **كتاب دراسات السنوي للابحاث**، ٢٠١١، ص: ٨٨.

٧ . المصدر السابق.

٨ . أرنون سوفير، «جيش الدفاع الإسرائيلي وجهاز التعليم العالي»، في: موشيه ناؤور (محرر). **الجيش، الذاكرة والهوية الوطنية**. (٦٨–٧٩). (القدس: الجامعة العبرية، ٢٠٠٧). وأيضا أنظر: الون قديش، «جيش الدفاع الإسرائيلي وبرامج التعليم الأكاديمية»، في: موشيه ناؤور (محرر). مصدر سبق ذكره، ٦٣–٦٧.

٩ . عنات مطر، مصدر سبق ذكره، ص: ٨٩–٩٠.

١٠ . مقتبس عن المصدر السابق، ص: ٩٠.

١١ . المصدر السابق، ص: ٩٠.

١٢ . عيدو كينان وجوني زيلبر، «جامعة بن غوريون: نراقب اعضاء الطاقم الأكاديمي والطلاب على الشبكة الاكترونية»، (هآرتس، ٢٠١٤/٧/٢٧). أنظرالرابط:
HTTP://WWW.HAARETZ.CO.IL/CAPTAIN/ROOM404/.PREMIUM-1.2388867.

١٣ . المصدر السابق.

١٤ . المصدر السابق.

١٥ . HTTP://WWW.TECHNION.AC.IL/

١٦ . يردين سكوب وحاييم لفينسون، «جامعة بار ايلان صرحت لثلاثين طالبا تبديل مساق لمحاضر يساري»، (هآرتس، ٢٠١٤/٧/٢٤): أنظرالرابط:
HTTP://WWW.HAARETZ.CO.IL/NEWS/EDUCATION/1.2386146 :

١٧ . أوري مسغاف، «خطاب بار إيلان: اللحظة المؤسسة للمجال العام في الجرف الصامد» (هآرتس– بلوغ اوري مسغاف، ٢٠١٤/٧/٣١)، أنظر الرابط:
http://WWW.HAARETZ.CO.IL/BLOGS/MISGAV/.PREMIUM-1.2393741
(آخر مشاهدة: ٢٠١٤/٩/٢).

١٨ . المصدر السابق.

١٩ . أور قاشتي، مستشرق في بار إيلان: الشيء الوحيد الذي قد يردع مخربين– معرفتهم أن أختهم أو أمهم سيتم اغتصابها، (هآرتس، ٢٠١٤/٧/٢١). أنظر الرابط: http://www. haaretz.co.il/news/politics/1.2383281 (آخر مشاهدة: 3/9/2014).

٢٠ . المرجع السابق.

٢١ . موقع عرب ٤٨، «ملاحقة سياسية واستهداف للطلاب والعمال العرب لمواقفهم المناهضة للحرب على غزّة»، (موقع عرب ٤٨، ٢٠١٤/٨/٤)، أنظر الرابط
HTTP://WWW.ARABS48.COM/?MOD=ARTICLES&ID=112061

٢٢ . أنظر موقع «التعليم في إسرائيل الرابط:
HTTP://WWW.UNIVERSITIES-COLLEGES.ORG.IL/P39847/.

٢٣ . المصدر السابق.

٢٤ . المصدر السابق.

٢٥ . المصدر السابق.

٢٦ . يردين سكوب، «محاضرون في جامعة تل ابيب: يحاولون إخراسنا»، (هآرتس، ٢٠١٤/٨/٢٦)، ص: ٥.

٢٧ . المصدر السابق.

٢٨ . انظر على سبيل المثال لا الحصر: أور قاشطي، «محاضرون في بار إيلان: الجامعات لا ترفعنا لأننا من اليسار»، (هآرتس، ٢٠١١/٢/١٠)، ص: ٨. وانظر التحقيق الكبير حول هذا الموضوع، كوبي بن سمحون، «انحرافات لليمين ولليسار»، (ملحق هآرتس الأسبوعي، ٢٠١١/٤/١)، ص: ٣٠–٣٤. أحد الاقتباسات في هذا التحقيق كان لأستاذ علم الآثار، زئيف هرتسوغ، «في القرن الماضي كنا نحفر بهدف الكشف عن الماضي المرئي، وإذا لم نجد الجدران التي كنا نبحث عنها في أريحا، كنا نفسر ذلك بأنها جرفت». ص: ٣٣.

وديع عواودة (*)

«الجرف الصامد» بعيون إسرائيلية

لم تمر سوى فترة قليلة على انتهاء الحرب على غزة، التي استمرت ٥٠ يوما استُخدمت فيها كمية نيران غير مسبوقة، وتسببت بمقتل وإصابة نحو عشرة آلاف فلسطيني مقابل مقتل ٧٣ إسرائيليا وإصابة حوالي ٧٠٠ أغلبيتهم الساحقة جنود، وهي الحرب الثالثة في غضون خمس سنوات.

وقبل أن تضع الحرب أوزارها، شهدت إسرائيل جدلا مبكرا وصاخبا حولها طال حتى الائتلاف الحاكم، حول إدارتها، أهدافها، انعكاساتها وجدواها، وسادت بفعل مجرياتها مشاعر غضب وخيبة أمل ودعوات للتحقيق في هذه المجريات.

نحاول في هذا التقرير، ورغم عدم هبوط غبار الحرب على الأرض نهائيا، قراءة ردود الفعل في إسرائيل بكل مستوياتها نحو العثور على أجوبة ولو أولية حول الأسئلة وما هي أهم ردود الفعل عليها، هل هي حدث مؤسس؟ هل تسببت بتفكير جديد في العقيدة السياسية أو العسكرية والإستراتيجية حيال الصراع ومستقبل العلاقة مع غزة أو مع السلطة الوطنية والشعب الفلسطيني؟ هل تقود الحرب التي يرى فيها الإسرائيليون فاشلة لمسيرة سياسية؟ ما هي الخيارات الماثلة أمام إسرائيل بعد الحرب من ناحية سياسية؟ هل تسعى لتسوية الصراع أم تواصل تمسكها باستراتيجية إدارته؟

«نجاحات الحرب» مقابل خيبة أمل وإحباط

رسميا، اعتبرت إسرائيل أن الحرب على غزة انتهت بمكاسب عسكرية وسياسية كبيرة لها، مقابل تلقي حماس ضربات قاسية اضطرتها لقبول وقف النار دون أن تحصل على أي من مطالبها.

(*) صحافي فلسطيني- كفر كنا.

غزة: تغوّل عسكري وسط تسامح دولي

في مؤتمر صحافي عقده في القدس بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢٧ قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إن إسرائيل حددت لها منذ اللحظة الأولى هدفا واضحا يتمثل بتوجيه ضربات صعبة لحماس وبقية «منظمات الإرهاب» في غزة والحصول بالتالي على فترة هدوء طويلة. وقال نتنياهو في المؤتمر الصحافي بمشاركة وزير الدفاع موشيه يعلون وقائد الجيش بيني غانتس أيضا إن الجيش الإسرائيلي دمّر الأنفاق الهجومية وما لبث أن غادر القطاع فور انتهاء المهمة وكي لا يعطي فرصة لقتل جنوده، إصابتهم أو أسرهم. ودون أن يشير لمقتل ٧٣ إسرائيليا معظمهم من الجنود وإصابة أكثر من ٧٠٠ جندي، أشار نتنياهو لقتل نحو ألف من جنود العدو. سياسيا اعتبر نتنياهو أن حماس باتت أكثر عزلة في العالم بعد نجاح إسرائيل بإقناع العالم أن حماس، «داعش»، و«القاعدة» تنتمي لعائلة واحدة، إضافة لترسيخ الفهم بأن الهدف على المدى البعيد هو نزع سلاح حماس في غزة. كما أشار إلى أن «التغيير الإقليمي مع القوى المعتدلة في الشرق الأوسط، خلق إمكانية لأفق سياسي جديد لإسرائيل». وزعم أن إسرائيل ستسعى لتحقيق هدفها بتوفير هدوء مطول، لافتا أن ذلك منوط بضرب حماس والجهاد الإسلامي بقوة وبقدرة إسرائيل على منع المنظمات «الإرهابية» من إعادة بناء قوتها، من خلال رقابة الحدود.

لكن أوساطا داخل الإئتلاف الحكومي لم تتبن رواية الحرب وتقييمات الثلاثية المذكورة لها، ووجهت انتقادات معلنة وأحيانا قاسية على إدارتها وشككت بنتائجها وجدواها. وهذا ما أقره الشارع الإسرائيلي وفق استطلاعات رأي متلاحقة أفادت بأن أكثر من ٥٠٪ منهم يرون أن حرب «الجرف الصامد» فشلت وأنها في أحسن الأحول انتهت بعدم حسم.

وذهب رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست زئيف إلكين (ليكود) منذ منتصف الحرب لحد دعوته لتشكيل لجنة تحقيق بـ «الجرف الصامد» دون «لف ودوران». وقال إلكين (موقع «واينت» الإخباري في ٢٠١٤/٨/٣) إنه لا مفر من لجنة تحقيق لفحص الأسئلة القاسية التي تصرخ من قلب هذه الحرب. وتابع «أراجع استنتاجات لجنة فينوغراد للتحقيق في حرب لبنان الثانية واستنتج كم هي غير مجدية لأن استخلاصاتها لم تطبق والجولة القادمة مع حماس قريبة جدا».

وعلل رفضه للقرار الحكومي بالتأكيد أن المهمة لم تنجز، وإسرائيل لم تحصل على قوة ردع، بالتذكير بأنه دعا منذ اليوم الأول للعدوان على غزة لتوسيعه ويضيف «أخطأنا حينما وثقنا بمطلب حماس بوقف النار».

وعبر رئيس الاستخبارات العسكرية السابق الجنرال عاموس يدلين عن خيبة الأمل وأجواء الإحباط السائدة في إسرائيل بتصريحات ومقالات متكررة منذ منتصف الحرب (موقع معهد دراسات الأمن القومي – جامعة تل أبيب) مفاده أن الحرب انتهت بنتيجة تعادل إستراتيجي رغم اختلال موازين القوى والصمت الدولي والدعم العربي السري.

وعبر رؤساء الحكم المحلي في المنطقة المحيطة بقطاع غزة والمعرفة بـ «غلاف غزة»، وتعد ٣٨ مستوطنة، عن خيبة أملهم من وقف الحرب دون إزالة تهديدات الصواريخ والأنفاق التي دفعت السكان للهرب نحو مناطق أخرى منذ بداية الحرب.

نشوب خلافات داخل الإئتلاف

يذهب نائب وزير الدفاع داني دانون (ليكود) الذي أقاله نتنياهو من منصبه في مستهل العدوان لنعته بالجبان لأبعد من ذلك في انتقاداته، ويتساءل (القناة العاشرة ٢٠١٤/٧/١٢) ماذا حققت الحرب التي استغرقت نحو الشهر وحظيت بدعم عربي ودولي وكلفت عشرات القتلى الإسرائيليين؟ وهذه مجرد إنذار مبكر لما لبث أن تعرض له نتنياهو من قبل وزرائه لاحقا وقبل إعلان وقف النار في ٢٠١٤/٨/٢٦. أما وزير السياحة عوزي لانداو (إسرائيل بيتنا) فكان لا يقل حدة في انتقاد القرار وقف الحرب بقوله إن قوة ردع إسرائيل تآكلت بشكل دراماتيكي.

يؤكد لانداو الذي يستبعد سقوط الحكومة رغم فشل الحرب (٢٠١٤/٨/٣ موقع روتير) أن إسرائيل لم تحقق هدفها، لأن الأنفاق هدف هامشي والخطر الأهم هو الصواريخ وقيادة حماس نجت وستبادر لحفر الأنفاق مجددا وتطوير الصواريخ لتحمل رؤوسا كيماوية أو بيولوجية.

وعاد لانداو وكرر انتقاداته المباشرة بعد إعلان الحرب (القناة العاشرة ٢٠١٤/٨/٢٩) لإسرائيل منوها لضرب قوة ردعها وازدياد قوة حماس في الشارع الفلسطيني. كما عّبر رئيس الشاباك السابق يوفال ديسكين (يديعوت أحرونوت ٢٠١٤/٨/٢٨) عن خيبة أمل أوساط إسرائيلية واسعة من نتائج الحرب ومن عدم قدرة «أقوى جيش في الشرق الأوسط والمسلح بأفضل الأسلحة» على هزيمة «منظمة في بقعة صغيرة» خلال أكثر من ٥٠ يوما من القتال. وأوضح أن وقف إطلاق النار مع حركة حماس أبقى الجمهور الإسرائيلي محبطا، فالمستوى السياسي اختار ألا يهزم حماس عسكريا، واكتفى بتدمير أنفاق هجومية، وضربات جوية وجهت إلى البنى التحتية لحماس، وتسببت بدمار كبير في قطاع غزة. منوها أنه رغم ذلك، فلا يزال بإمكان حماس أن تشكل تهديدا على البلدات الإسرائيلية حتى حيفا، وبينما توقع الجمهور الإسرائيلي نهاية مغايرة للقتال، فقد تلقى خيبة أمل.

تعادل إستراتيجي

وعبّر رئيس الاستخبارات العسكرية السابق الجنرال عاموس يدلين عن خيبة الأمل وأجواء الإحباط السائدة في إسرائيل بتصريحات ومقالات متكررة منذ منتصف الحرب (موقع معهد دراسات الأمن القومي – جامعة تل أبيب) مفاده أن الحرب انتهت بنتيجة تعادل إستراتيجي رغم اختلال موازين القوى والصمت الدولي والدعم العربي السري.

وعبر رؤساء الحكم المحلي في المنطقة المحيطة بقطاع غزة والمعرفة بـ «غلاف غزة»، وتعد ٣٨ مستوطنة، عن خيبة أملهم من وقف الحرب دون إزالة تهديدات الصواريخ والأنفاق التي دفعت السكان للهرب نحو مناطق أخرى منذ بداية الحرب. وعكس هذه المشاعر السلبية رئيس بلدية عسقلان إيتمار شمعوني الذي اعتبر وقف الحرب دون الإجهاز على حماس وقدراتها «استسلام للإرهاب» (الإذاعة العبرية العامة ٢٠١٤/٨/٢٧).

وبذلك عبر شمعوني عن توجهات سكان منطقة جنوب البلاد، وعلى خلفية أزمة الثقة غير المسبوقة هذه دعت صحيفة «هآرتس» (٢٠١٤/٨/١٠) في افتتاحيتها لتسوية الأزمة الخطيرة بينهم وبين الجيش والحكومة. لكن الحرب استمرت ومعها أزمة الثقة لا سيما بعد الهدنة قبل الأخيرة، وتجلت برفض أغلبية سكان «غلاف غزة» دعوة المستويين السياسي والعسكري العودة لمنازلهم التي هجروها مع بدء الحرب.

بطبيعة الحال، كانت المؤسسة الإعلامية الإسرائيلية أكثر نقدا للحرب، إدارتها ونتائجها رغم تماثلها مع الحكومة وتأييدها شبه المطلق لها طيلة أيام القتال. وتتباين تحليلات المحللين الإسرائيليين الكبار حول إدارة الحرب وسبل إنهائها، لكنهم يتفقون على كونها عادلة وحتمية، والأهم يتفقون على فشلها في تحقيق أهدافها المعلنة بإخماد النار في غزة وضرب مقاومتها

وكان سكان مستعمرات الجنوب الذين يتهمون الحكومة بإهمالهم منذ ١٤ عاما لكونهم في الهوامش ازدادوا غضبا بعدما دعاهم قائد الجيش بيني غانتس للعودة لبيوتهم غداة الاتفاق على الهدنة المذكورة.

وتفاقمت أزمة الثقة بعدما كشفت الحرب عن تهديد الأنفاق العسكرية التي نجحت عبرها المقاومة بمباغتة عدوها وضربه خلف خطوطه، ويتوقع مراقبون أن تكون هذه المسألة أهم القضايا التي ستعالجها لجنة تحقيق إسرائيلية في الحرب (المعلق العسكري البارز ألون بن دافيد في «تويتر»).

المؤسسة الإعلامية

بطبيعة الحال، كانت المؤسسة الإعلامية الإسرائيلية أكثر نقدا للحرب، إدارتها ونتائجها رغم تماثلها مع الحكومة وتأييدها شبه المطلق لها طيلة أيام القتال. وتتباين تحليلات المحللين الإسرائيليين الكبار حول إدارة الحرب وسبل إنهائها، لكنهم يتفقون على كونها عادلة وحتمية، والأهم يتفقون على فشلها في تحقيق أهدافها المعلنة بإخماد النار في غزة وضرب مقاومتها.

واعتبر المحرر السياسي لإذاعة الجيش رازي باركائي أن القرار بوقف النار دون تسوية يترك في الفم مذاقا مرّا، وقال إن الوضع الراهن يثير شعورا بتفويت فرصة منوها (القناة العاشرة ٢٠١٤/٨/٢٨) للثمن الباهظ الذي سددته إسرائيل بحربها، وإلى أن غزة تنزف والمقاومة الفلسطينية باقية فيها دون حل جذري للأنفاق. وعلى غرار معلقين آخرين يتابع «للأسف واضح أن الجولة الثانية والثالثة في الطريق».

وضمن تحليلاته لأجواء الخيبة في إسرائيل اليوم، يشير المعلق البارز في القناة العاشرة رفيف دروكر لمقتل ٦٤ جنديا وإصابة ٧٥٠ جنديا في «الجرف الصامد» مقابل مقتل تسعة جنود في «الرصاص المصبوب» نهاية ٢٠٠٨.

كما يوضح دروكر في مدونته الخاصة أن خيبة الأمل والشعور بتفويت الفرصة تفاقما بعدما تبين أن إسرائيل استخدمت كميات هائلة من النار وتكبد اقتصادها خسارة بقيمة أربعة مليارات دولار. وعلى غرار محللين كثر، يشير للنتائج السياسية والاقتصادية الفادحة لصورة إسرائيل التي تتعرض لمقاطعات متزايدة ومتنوعة.

ويؤكد أن إسرائيل ستعوض الخسارة المالية الفادحة بفرض ضرائب جديدة على الإسرائيليين، وبتقليص خدمات الرفاه والصحة والتعليم في السنوات القادمة نظرا لاستئثار الأمن بحصة الأسد من الموازنة العامة.

أسئلة قاسية

ودعت صحيفة «يديعوت أحرونوت» (ملحقها الأسبوعي ٢٠١٤/٩/٥) على لسان معلقها السياسي البارز ناحوم برنياع إسرائيل لمراجعة دفاتر الحرب بحثا عن أجوبة لأسئلة قاسية: ما هو ميزان المكاسب والإخفاقات حتى الآن؟ كيف تدهورت إسرائيل نحو حرب استنزاف مقابل عدو ينبغي أن يكون «مريحا وسهلا»؟ وكيف فقدنا مستوطنات الجنوب؟ وكيف تحولوا للاجئين يجولون البلاد ويتظاهرون ضد الحكومة العاجزة عن حمايتهم؟ هي أسئلة إسرائيلية كثيرة ومؤرقة تتعلق بقوة ردع إسرائيل، هيبة جيشها وثقة مواطنيها بها وبمستقبلهم فيها، تجد إجاباتها بمعظم الأحيان ليس في الخلل الإسرائيلي في إدارة العدوان بل بصمود غزة وصبر أهلها.

الحرب على غزة: تفاعلات متدحرجة في إسرائيل

الواضح بالنسبة له أن كل شيء وارد، حتى توجه حكومة نتنياهو لتسوية الصراع بالمفاوضات مع السلطة الفلسطينية، لأنه ما زال مقتنعا بـ «أرض إسرائيل الكبرى»، ويراهن على تخويف الإسرائيليين من أعداء خارجيين, تارة «داعش» وتارة إيران.

وفي سياق الإشارة غير المباشرة لاختلال المعادلة بين الثمن وبين النتائج كشفت صحيفة «هآرتس» (٢٠١٤/٨/١٥) نقلا عن المؤسسة الأمنية أن الجيش الإسرائيلي أطلق قذائف مدفعية خلال هذه الحرب أربعة أضعاف ما أطلقه في حرب «الرصاص المصبوب»، منوهة أنه أطلق في حي الشجاعية على سبيل المثال ٦٠٠ قذيفة في الساعة، وفي رفح أطلق ألف قذيفة مدفع في ثلاث ساعات. كما كشفت أن الجيش الإسرائيلي استهلك خمسة ملايين رصاصة و ٨٢ ألف قذيفة مدفع ودبابة، و ٥٠ مليون لتر وقود للطائرات المقاتلة خلال هذا العدوان.

احتمالات التسوية

هل ستؤثر الحرب على العلاقات مع السلطة الفلسطينية؟ هذا واحد من الأسئلة التي طرحت في إسرائيل بأشكال مختلفة منذ إعلان وقف النار. يرى بعض المسؤولين الأمنيين البارزين والمعلقين اليوم أن الحل يكمن بإحراز تسوية مع السلطة الفلسطينية وتعزيز مكانتها، بعضهم يرى على خلفية ذلك حكومة الوحدة الفلسطينية فرصة لمثل هذه التسوية الشاملة لغزة والضفة بعكس موقف إسرائيل الرسمي التي تواصل هجومها عليها. الكاتب البارز دافيد غروسمان واحد من الأصوات القليلة التي دعت لاستنتاج استنتاجات سياسية مهمة من الحرب، فأكد في حديث لإذاعة الجيش الإسرائيلي (٢٠١٤/٨/١٧) عدم وجود حل عسكري للنزاع بين إسرائيل وبين حماس. قال غروسمان الذي ثكل ابنه الضابط في حرب لبنان الثانية ما لا يجرؤ على قوله أحد في التيار المركزي الصهيوني بأن إسرائيل لا تستطيع أن تتنفس الصعداء طالما أن غزة تكابد الحصار والخناق. وكرر غروسمان ما قاله خلال مظاهرة جماهيرية ضد الحرب في تل أبيب (٢٠١٤/٨/١٠) داعيا الحكومة لأن تعرض على الفلسطينيين برنامجا كبيرا رؤيته بعيدة ومثمرة تتضمن مقترحات حقيقية. وتابع «ما ينبغي أن يتغير الآن في إسرائيل بعد الحرب هو تذكير من يفاوض نيابة عنا في القاهرة بأنه إذا كان سكان غزة هم أعداء اليوم فإنهم سيبقون للأبد جيراننا».

وقال غروسمان ما يعتقده مراقبون سياسيون كثر بأن استنكاف إسرائيل عن طرح صيغة لتسوية الصراع مع الفلسطينيين له تفسير وحيد وهو أنها تفضل الحروب على أي مخاطرة مطلوبة لإحراز السلام. ودعا الأديب غروسمان

يبدو أن رئيسة حزب «الحركة» وزيرة العدل تسيبي ليفني لا تستطيع التأثير فعلا على سياسات وإستراتيجيات الحكومة حتى بعد الحرب على غزة. ففي تغريدة في حسابها على «تويتر» قالت غداة وقف النار إن إسرائيل لا تعد تسوية مع حركة حماس بل ضدها من خلال تسوية إقليمية ودولية، ولاحقا كررت انتقاداتها لتهرب الحكومة من التسوية، وشاركها بتوجيه الانتقادات وزير المالية يئير لبيد، ولكن هذه التغريدات لا تنعكس في توجهات الحكومة التي يشاركان بها حتى الآن.

الإسرائيليين للاستيقاظ من لامبالاتهم والمشاركة في مبادرة من أجل السلام مع الفلسطينيين.

ولكن يبدو أن غروسمان في واد وإسرائيل في واد آخر من هذه الناحية، فحتى التسوية مع حماس حول غزة باتت تحت علامات سؤال. الحكومة الإسرائيلية غير راغبة بتسوية مع حماس ولا تريد أكثر من معادلة هدوء مقابل هدوء. هذا ما أكدته القناة العاشرة (٢٠١٤/٩/٣) نقلا عن مصادر سياسية عليا مشددة على أن الحرب لم تزحزح قناعة نتنياهو بضرورة إدارة الصراع لا تسويته.

يظهر يوفال ديسكين الرئيس السابق للمخابرات في مقاله إياه (يديعوت أحرونوت ٢٠١٤/٨/٢٩) لماذا ستبقى دعوات غروسمان حبرا على ورق على ما يبدو، فهو يقول إنه يجب أن يكون لإسرائيل مصلحة في إنهاء المواجهات مع قطاع غزة بأقصى سرعة، بالتزامن مع عمليات ومبادرات استباقية تثبت التسوية السياسية، معتبرا أن المشكلة هي أن القيام بمبادرة ليست الطريق المحببة لدى القيادة السياسية – الأمنية الإسرائيلية التي قادت المواجهات الحالية. واقترح ديسكين في مقالته البحث عن بدائل سياسية، والعودة إلى مبادرة السلام العربية ونفض الغبار عنها وتطويرها بما يتلاءم مع معطيات الواقع الإقليمي، وفي المقابل فهو يشير إلى أن إسرائيل اليوم تقودها حكومة ضعيفة ومترهلة، وائتلاف يجعلها مصابة بالشلل السياسي.

ويبدو أن رئيسة حزب «الحركة» وزيرة العدل تسيبي ليفني لا تستطيع التأثير فعلا على سياسات وإستراتيجيات الحكومة حتى بعد الحرب على غزة. ففي تغريدة في حسابها على «تويتر» قالت غداة وقف النار إن إسرائيل لا تعد تسوية مع حركة حماس بل ضدها من خلال تسوية إقليمية ودولية، ولاحقا كررت انتقاداتها لتهرب الحكومة من التسوية، وشاركها بتوجيه الانتقادات وزير المالية يئير لبيد، ولكن هذه التغريدات لا تنعكس في توجهات الحكومة التي يشاركان بها حتى الآن.

دعت ليفني في المؤتمر الرابع عشر لـ «معهد السياسات المناوئة للإرهاب» في هرتسليا (٢٠١٤/٩/٩) إلى استكمال أهداف الحرب على غزة بتسوية تشارك فيها السلطة الفلسطينية والدول العربية المعتدلة تفرض ترتيبات جديدة في قطاع غزة تقود إلى نزع سلاح فصائل المقاومة الفلسطينية.

وفي انتقاد مبطّن لنتنياهو قالت إن من الخطأ أن الحملة العسكرية لم تنته بتسويات دولية، تشارك بها إسرائيل والمجتمع الدولي والدول العربية المعتدلة والسلطة الفلسطينية؛ ولم تنته بتجديد المفاوضات. وتابعت «قوتنا العسكرية أضعفت حماس لكننا ينبغي أن نضعفها أكثر وأكثر والعملية السياسية من شأنها استكمال ذلك بحيث تؤدي إلى استبدال سلطة حماس».

وأضافت: «ما ينقص الآن هو الخطوة السياسية، ليس من أجل إعطاء حماس شيئا، بل لفرض ترتيبات جديدة في غزة. ونحن بهذه الطريقة لا نمنح غزة حلا فحسب، بل نغيّر مكانة إسرائيل، وتصبح جزءا من ائتلاف جديد يواجه التهديدات الإسلامية المتشددة».

حملة إسرائيلية على حماس وعباس

لكن مراقبين إسرائيليين كثيرين يرون أن حكومة إسرائيل غير راغبة بتسوية الصراع مع الفلسطينيين بل إدارته، وبعدم التوصل لاتفاق مع حماس في غزة. وهذا ما يستدل من تصريحات متواصلة لوزراء في إسرائيل على خطى رئيس حكومتها الذي عاد لتوجيه الانتقادات للسلطة الفلسطينية، بعد هدنة سياسية خلال الحرب على غزة، في محاولة لتبرير التمسك بنظرية «اللاشريك» الموروثة من رئيس

لكن مراقبين إسرائيليين كثيرين يرون أن حكومة إسرائيل غير راغبة بتسوية الصراع مع الفلسطينيين بل إدارته، وبعدم التوصل لاتفاق مع حماس في غزة. وهذا ما يستدل من تصريحات متواصلة لوزراء في إسرائيل على خطى رئيس حكومتها الذي عاد لتوجيه الانتقادات للسلطة الفلسطينية، بعد هدنة سياسية خلال الحرب على غزة، في محاولة لتبرير التمسك بنظرية «اللاشريك» الموروثة من رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك بعد فشل قمة كامب ديفيد العام ٢٠٠٠.

الوزراء الأسبق إيهود باراك بعد فشل قمة كامب ديفيد العام ٢٠٠٠.

وجدد وزير الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلي يوفال شطاينيتس (ليكود) حملته على عباس وحماس، وقال إن الأول ينبغي أن يبادر لما هو حد أدنى وينزع سلاح المقاومة في غزة. ووصف شطاينيتس بتصريحات للقناة العبرية العامة (٢٠١٤/٩/٣) انتقادات الرئيس عباس لحركة حماس بالملائمة، لكنها لا تنظفه من مسؤوليته ما يجري في غزة. قال شطاينيتس المعروف بمواقفه المتشددة إنه من المفضل أن يقوم الرئيس عباس بالسيطرة على غزة ونزع سلاحها بدلا من أن يقدم الوعظ لإسرائيل ويحاول فرض قرارات، في إشارة لتوجه السلطة الفلسطينية لطرح خطة محدودة بالزمن لإنهاء الاحتلال. وفيما يبدو عملا بتكتيك «أفضل الدفاع الهجوم» تابع شطاينيتس المقرب من نتنياهو «إذا كان عباس غير قادر على فعل ذلك كما التزم وضمان أمن غزة وإسرائيل فهناك علامة سؤال كبير حول إمكانية الذهاب معه لخطوات إضافية».

من جهته، واصل أفيغدور ليبرمان وزير الخارجية رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» هجومه على الفلسطينيين مقاومة وسلطة وطنية، وحاول هو الآخر استغلال الغضب العالمي على «داعش» لتلطيخ سمعة حماس.

بين الركام.. بعد العدوان.

ساندت المعارضة في إسرائيل الحكومة في حربها على غزة، لكنها ما لبثت أن أبدت تحفظاتها من استمرارها ومن وقوع عدد كبير من الضحايا في الجانب الفلسطيني. اتهم إسحق هرتسوغ رئيس المعارضة في إسرائيل رئيس حزب «العمل» حكومة نتنياهو بتفويت متعمد لفرصة تاريخية لمشروع سياسي يعقب «الجرف الصامد»، مشددا في تصريحات لصحيفة «معاريف» الإلكترونية (٢٠١٤/٩/٧) على أن نتنياهو يناور ويتهرب من تسوية الصراع.

اعترف ليبرمان في حديث مع المراسلين السياسيين (موقع واينت ٢٠١٤/٩/٩) أن الحديث عن نزع سلاح غزة ليس واقعيا اليوم، لكنه دعا إسرائيل للمواظبة في طرح مطلبها هذا، ولفت إلى أن الهدنة محدودة زمنيا، مرجحا أن قائد عز الدين القسام محمد الضيف قد توفي جراء القصف الإسرائيلي بقوله «طالما لم نسمع تسجيلا بصوته فهناك مكان للتفاؤل».

مركبات الصراع

وحول احتمالات استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين، قال ليبرمان إن إسرائيل تعيش واقعا جديدا مختلفا تماما في الشرق الأوسط، لكنها ما زالت تتعامل معه بأدوات متقادمة وكأن شيئا لم يتغيّر منذ اتفاق أوسلو العام ١٩٩٣. ويصب ليبرمان المياه على طاحونة نتنياهو بزعمه أن إسرائيل دخلت في طريق مسدود، وأن الصراع ليس مع الفلسطينيين. ليبرمان الداعي ببرنامجه الحزبي لترحيل الفلسطينيين في منطقة المثلث تابع: «جزء من الفشل أننا نشخص الواقع بشكل خاطئ، وهو في الواقع صراع ثلاثي الأبعاد: مع العالم العربي، مع الفلسطينيين، ومع فلسطيني الداخل، داعيا لبلورة صفقة واحدة تشمل مركبات الصراع الثلاثة». وانضم ليبرمان لجوقة الطعن بالرئيس عباس أيضا، وقال إن هناك أسئلة متزايدة حول شرعيته واستخف بتصريحاته حول خطوات هدد باتخاذها مع حماس. ولتبرير رؤية حكومته بإدارة الصراع لا تسويته، يزعم ليبرمان أنه من غير المعقول القيام بأي خطوات مهمة مع الرئيس عباس قبل أن تتم انتخابات فلسطينية عامة، لأن أي رئيس سيخلفه سيعتبر الاتفاق والتوقيع نقشا على الثلج.

واعتبر المعلق السياسي البارز غدعون ليفي هذه الهجمة الإسرائيلية المنسقة منذ وقف الحرب على غزة محاولة للتهرب من أي فرصة للتسوية مع الفلسطينيين، مؤكدا أن إسرائيل اليوم تراهن على انشغال العرب وخلافاتهم الداخلية وعلى لامبالاة العالم. ونبه ليفي في ندوة في مؤتمر الجماهير العربية في إسرائيل تم في الناصرة (٢٠١٤/٩/١٢) أن إسرائيل تشن حربا مزدوجة على حماس وعلى عباس وهدفهما واحد: الإفلات من احتمالات التسوية، وتابع «لا يلوح في الأفق ما يشي بوجود معارضة حقيقية في إسرائيل، وباحتمالات حدوث تغيير، لأن الأمل بضغوط خارجية قد تبدد، ولذا فأنا متشائم جدا وربما نحن في الطريق لحرب أهلية».

أين المعارضة؟

من جهتها، ساندت المعارضة في إسرائيل الحكومة في حربها على غزة، لكنها ما لبثت أن أبدت تحفظاتها من استمرارها ومن وقوع عدد كبير من الضحايا في الجانب الفلسطيني. اتهم إسحق هرتسوغ رئيس المعارضة في إسرائيل رئيس حزب «العمل» حكومة نتنياهو بتفويت متعمد لفرصة تاريخية لمشروع سياسي يعقب «الجرف الصامد»، مشددا في تصريحات لصحيفة «معاريف» الإلكترونية (٢٠١٤/٩/٧) على أن نتنياهو يناور ويتهرب من تسوية الصراع. وفي نظر هرتسوغ فإن صيغة «الأمن والحدود أولا» يمكنها أن تكون معادلة للمفاوضات مع الفلسطينيين. وتابع «أفضل شيء الآن هو التحدث مع الرئيس عباس وعلى نتنياهو مهاتفته ودعوته للقاء»، وهذا ما تبناه رئيس الموساد الأسبق داني ياتوم في حديث لإذاعة الجيش في ذات اليوم. أما رئيسة حزب «ميرتس» المعارض زهافا غالئون فتدعو نتنياهو لتقديم استقالته بعد فشل الحرب التي تسببت بخسائر كبيرة لإسرائيل بعدة مستويات منها صورتها في العالم وعلاقتها مع حليفتها الأهم الولايات المتحدة.

هل من «وعي جديد» في إسرائيل بعد الحرب

وتقول غالئون (الإذاعة العبرية العامة ٢٠١٤/٨/٣١) إن نتنياهو دفع بإسرائيل نحو حافة الهاوية، ومع ذلك يرفض اليوم التوصل لتسوية سياسية مع غزة خوفا من ازدياد احتمالات تسوية واسعة مع السلطة الفلسطينية. وتتابع «هو راغب في تقوية حماس وإضعاف عباس، محاولا الإفادة من التحامل الدولي على الإسلامي المتطرف كـ «داعش» معتبرا حماس «داعش» الفلسطينية».

وعي جديد؟

هل تسببت الحرب على غزة بتفكير جديد في إسرائيل حيال الصراع؟ ربما تكون حقيقة فشل إسرائيل في تحقيق الأهداف المعلنة للحرب، وتكبدها خسائر موجعة هي الأخرى رغم استخدام كمية هائلة من النيران والصمت العربي والدولي طيلة خمسين يوما، وشن ثلاثة حروب على غزة في خمس سنوات، هي أسباب لبداية ما يبدو تكوّن وعي جديد في الجانب الإسرائيلي.

وحمل قائد البحرية والشاباك سابقا الجنرال عامي أيالون على المتمسكين بنظرية «القوة المفرطة»، وقال إن من غير الممكن كيّ وعي الفلسطينيين بالنار والحديد. أيالون الذي يعتبر أن عهد الانتصارات الإسرائيلية قد ولى قال للإذاعة العبرية العامة (٢٠١٤/٩/١) إن الحل يكمن في تسوية الصراع بسرعة من خلال حكومة الوحدة الفلسطينية والرئيس عباس، وتابع «لا يمكن الانتصار على فكرة أو رواية، وعلينا أن نبدأ نحن بتعديل روايتنا التاريخية حتى نتيح فرصة للتفاوض والتفاهم».

وعبّر عن ذلك أيضا الكاتب البارز دافيد غروسمان الذي أكد في حديثه لإذاعة الجيش عدم وجود حل عسكري للنزاع بين إسرائيل وبين حماس.

ومن مؤشرات هذا الوعي الجديد في ما يتعلق بمستقبل العلاقة مع الفلسطينيين- لا مع غزة فحسب- تصريحات واضحة لرئيس الموساد الأسبق إفرايم هليفي الذي قال إنه لن يتنفس الإسرائيليون الصعداء طالما أن غزة تحت الحصار والخناق، وإنه دون تسوية يعني بدء الدولة الواحدة من البحر للنهر.

وقال هليفي في تصريحات للقناة الأولى (٢٠١٤/٩/٢) إن حماس ورغم «عزلتها وتلقيها ضربات موجعة» ما زالت صامدة

يظهر استطلاع رأي جديد في إسرائيل أن شعبية رئيس حكومتها قد تدنت، لكنه يحتفظ بمؤهلاته السياسية لإشغال وظيفته مجددا في ظل هيمنة مطلقة لليمين بعد أن حطت الحرب أوزارها. ويفيد استطلاع رأي نشرته صحيفة «معاريف» الإلكترونية (٢٠١٤/٨/٢٩) أن الحرب على غزة زادت من توجهات الإسرائيليين نحو اليمين، وربما هذا مرتبط بمشاعر خيبة الأمل والإحباط وتفويت الفرصة، حيث يدلل الاستطلاع أن ٦١ ٪ منهم يعتقدون أن إسرائيل «لم تنتصر في الحرب»، بمعنى أنها لم تحقق هدفها بتوفير هدوء لفترة طويلة.

ومزروعة في قلب غزة بقوة تضطر إسرائيل للتفاوض معها. ويتابع «إن وقف النار فعليا دون تسوية يعني ان الجيش لم يحقق مكاسب كافية في الميدان، وعندها سيفهم العالم العربي أن إسرائيل ربما انتصرت في المعركة لكنها خسرت في الحرب، وبكلمات أخرى هي استبدلت مكسبا عسكريا في غزة بنتيجة معاكسة حول طاولة المفاوضات». ويرى هليفي أن هذا سيكون المسمار الأخير في نعش السلطة الفلسطينية التي تعاني أصلا من مكانة مهتزة، وينهي قاطعا «مثل هذه الخاتمة للحرب على غزة تعني بداية الدولة الواحدة من البحر للنهر».

من جملة هذه الأصوات أيضا التي تعكس ربما بداية تشكل وعي جديد، صوت حاييم يالين رئيس المجلس الإقليمي «أشكول» المحاذي لقطاع غزة الذي واظب على الدعوة للاستجابة لمطالب حماس خلال مفاوضات القاهرة. في حديث للقناة الإسرائيلية الأولى (٢٠١٤/٩/١) كرر يالين رؤيته بضرورة منح حماس فرصة لبناء ميناء ومطار وفتح المعابر كي يكون بحوزتها ما تخشى عليه. في محاولة لاستباق تساؤلات على مخاطر ذلك، أوضح يالين أن الحديث يدور عن رقابة دولية على المعابر، علاوة على توفر فرصة تدمير الميناء والمطار خلال دقيقتين بقصف من الجو في حال أخلت حماس بالاتفاق معها.

النظرة لغزة

لكن جهاز المخابرات العامة يعزف على مزمار الحكومة، ويواصل بعد الحرب النظر لغزة كقضية أمنية فحسب، ويوصي بتخفيف الضغط الاقتصادي عن غزة. وينقل المعلق العسكري في «هآرتس» (٢٠١٤/٨/٣١) عاموس هرئيل عن ضابط كبير قوله إن لإسرائيل مصلحة بألا يكون القطاع تحت وطأة ضغط اقتصادي- اجتماعي ثقيل جدا. ويتابع الضابط «إن استطعنا توسيع المساحة البحرية المسموح بها الصيد وبتوفير تسهيلات بحركة البضائع في معبري بيت حانون وكرم أبو سالم فهذا سيساعدنا في إدامة الهدوء» وهذا ما تبنته بالكامل صحيفة «هآرتس» في افتتاحيتها باليوم التالي (٢٠١٤/٩/١).

في المقابل، ذهب الكاتب باروخ لشام لأبعد من ذلك، مؤكدا فشل نظرية كيّ وعي الفلسطينيين بالحديد والنار. ونوه في مقال نشرته «يديعوت أحرونوت» (٢٠١٤/٨/٢٠) بأن التجربة تدلل على فشل هذه النظرية التي يقودها وزير الدفاع موشيه يعلون. ويؤكد أن حماس انتصرت في الحرب على رواية الحرب، ويدلل على ذلك تظاهر سكان مستعمرات غلاف غزة في تل أبيب ضد الحكومة والجيش وعدم عودتهم لمنازلهم بعد، ويتابع «التغيير في الوعي يحصل لدينا وليس في الجانب الفلسطيني، ولدى الإسرائيليين إحساس بالمرارة الحراقة في الحلق».

انزياح لليمين

يظهر استطلاع رأي جديد في إسرائيل أن شعبية رئيس حكومتها قد تدنت، لكنه يحتفظ بمؤهلاته السياسية لإشغال وظيفته مجددا في ظل هيمنة مطلقة لليمين بعد أن حطت الحرب أوزارها. ويفيد استطلاع رأي نشرته صحيفة «معاريف» الإلكترونية (٢٠١٤/٨/٢٩) أن الحرب على غزة زادت من توجهات الإسرائيليين نحو اليمين، وربما هذا مرتبط بمشاعر خيبة الأمل والإحباط وتفويت الفرصة، حيث يدلل الاستطلاع أن ٦١ ٪ منهم يعتقدون أن إسرائيل «لم تنتصر في الحرب»، بمعنى أنها لم تحقق هدفها بتوفير هدوء لفترة طويلة. ووفق الاستطلاع فهم يقدرون أداء قائد الجيش بيني غانتس أكثر من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع موشيه يعلون. ويعتقد ٧٢٪ من الإسرائيليين أن أداء غانتس كان جيدا إلى جيد جدا مقابل ٥٣٪

ليعلون، أما نتنياهو فحاز على ٤٩٪ فقط بعكس شعبيته الواسعة في الأيام الأولى للحرب. وفي حال جرت انتخابات اليوم سيصبح حزب المستوطنين «البيت اليهودي» برئاسة وزير الاقتصاد نفتالي بينيت الحزب الثاني في إسرائيل حيث سيرتفع من ١٢ مقعدا إلى ١٨ مقعدا.

ويرى معظم الإسرائيليين (٥٨٪) أن وقف النار مع غزة خطأ بدد مكاسب الجيش خلال العدوان، ويفضلون لو استمر ضرب مقاومتها حتى نزع سلاحها وقدراتها العسكرية. وحسب الاستطلاع الذي أنجزه معهد كارتيوغرافيا المرموق فإن ٣٣٪ فقط من الإسرائيليين يرون أن وقف النار خطوة سليمة من شأنها شق الطريق لتسوية سياسية بواسطة مصر والسلطة الفلسطينية.

يشار إلى أن استطلاع رأي نشرته «هآرتس» (٢٠١٤/٨/٢٧) أفاد هو الآخر بعدم وجود بديل لنتنياهو بتبيانه أن شعبيته قد تدنت من ٧٧٪ في مطلع الحرب إلى ٥٠٪ اليوم، لكنه يحتفظ بكونه المرشح الأقوى لإشغال رئاسة الوزراء مجددا.

التحقيق في الحرب

عقبت منظمة «بتسيلم» على بيان النيابة العسكريّة بأنها أمرت بفتح تحقيقات في الحالات «الاستثنائيّة» أثناء حرب «الجرف الصامد» بالقول إنّ تجارب الماضي تدفعها لعدم تعليق آمال كثيرة بأن تؤدّي الفحوصات إلى تحقيقات جديّة أو إلى أيّ نتائج تُذكر، سوى أخفاء الحقائق.

وأعلنت بتسيلم في موقعها على الشبكة أنها لن تقدّم المساعدة لجهاز التحقيق العسكريّ القائم، إذ أنه لا يشكّل في هيئته الحالية إلا مسرحًا لتحقيقات غير حقيقيّة، وطالبت باستبداله بجهاز تحقيق مستقلّ وشفّاف وغير منحاز.

وسبقها البروفسور يحزقيل درور، عضو لجنة فينوغراد للتحقيق بحرب لبنان الثانية العام ٢٠٠٦، الذي طالب بفحص العدوان على غزة من خلال لجنة مشابهة مشددا على فشل الاستخبارات في فهم مجريات الأمور وساخرا من فكرة أن يحقق الجيش مع نفسه. في حديث لإذاعة الجيش الإسرائيلي (٢٠١٤/٩/٢) اعتبر درور ذلك محاولة للقيام بضربة استباقية بعد الإعلان عن تشكيل لجنة تحقيق دولية في الحرب على غزة.

وبخلاف مسؤولين ومراقبين آخرين وجهّوا أصابع الاتهام لنقاط معينة في إدارة الحرب على غزة يرى درور أن الفكرة المركزية التي تبرر تشكيل لجنة تحقيق الآن هي الحاجة لنظرية قتال جديدة ورؤية سياسية جديدة. ويتفق درور مع مراقبين آخرين اتهموا الجيش باعتماد تكتيكات قتالية متقادمة، وقال إن الحرب على غزة تبرهن على أن قسما من الطرق المعتمدة من قبل إسرائيل لا تتناسب مع الظروف الجديدة المتمثلة بحركة حماس. ويتابع « أظن أننا لا نفهم بعمق جوهر حركة حماس وما يمكن أن يردعها».

جرف اقتصادي موجع لإسرائيل

فيما يتفاقم الجدل الصاخب في إسرائيل حول النتائج الحقيقية للحرب على غزة، هناك اتفاق على كونها باهظة الكلفة من الناحية الاقتصادية. وتفيد معطيات وزارة المالية في إسرائيل اليوم أن الحرب على غزة قد ألحقت فيها سلسلة أضرار اقتصادية فادحة، بشكل مباشر وغير مباشر وللقطاعين العام والخاص.

ووفق هذه التقديرات الرسمية تبلغ أثمان الحرب بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي نحو ١٣ مليار شيكل (نحو ٤ مليارات دولار).

وبلغت كلفة المجهود الحربي المباشر نحو ثلثي هذه الأثمان والثلث الثالث هو خسارة المرافق الاقتصادية وانخفاض حجم الإنتاج وتدني النمو الاقتصادي بنسبة ٥ر٠٪ حتى الآن.

د. غيلا شتوبلر (*)

حقوق النساء... القانون والعدالة في دولة إسرائيل

هناك كما هو معروف، توتر بين المفاهيم المختلفة للعدالة، ويعبر هذا التوتر عن نفسه في المجتمع والقانون الإسرائيليين، سواء في البعد القومي- الديني، أو في البعد الاقتصادي- الاجتماعي. ففي البعد القومي- الديني يجد التوتر تعبيرا له في تعريف إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، تحاول الدمج أو المزاوجة بين رؤية ذاتية جمعية تضع في مركزها مصلحة المجموعة الإثنية- القومية- الدينية اليهودية، وبين رؤية عالمية ليبرالية- ديمقراطية، تقف في مركزها حقوق الفرد وحرياته، أيا كان، بمعزل عن إنتمائه القومي والديني.

وفي البعد الاقتصادي- الاجتماعي، يعبر التوتر عن نفسه في التناقض القائم بين الرؤية الاشتراكية الجمعية التي وسمت دولة إسرائيل في عقودها الأولى، وبين اقتصاد السوق الحرة والأيديولوجيا النيو- ليبرالية، التي حازت على موطىء قدم وسيطرة في العقود الأخيرة، سواء في المجتمع أو في القانون الإسرائيليين.

في هذا المقال، سأزعم أن القضاء الإسرائيلي، الذي يعكس تسويات وتوازنات بين نظريات ومفاهيم مختلفة ومتناقضة للعدالة، تعبر عن نفسها بصورة جلية في مجال حقوق النساء، لا يستند في هذا المجال إلى مفهوم منطقي متجانس للعدالة، وفق رؤية دفوركين، وإنما إلى مجموعة انتقائية من التسويات الموضعية بين نظريات العدالة الاجتماعية، والتي تميل عادة إلى إضعاف الضعفاء وتقوية الأقوياء. وتوجد لكل مفهوم من مفاهيم العدالة المذكورة – المفهوم الجمعي القومي الديني، المفهوم الليبرالي والمفهوم الاشتراكي – سمات بطريركية بهذا القدر أو ذاك. كذلك

(*) محاضرة رفيعة في المركز الأكاديمي للقانون والقضاء والأعمال- رمات غان.

ويتضمن القانون الإسرائيلي المتعلق بحقوق النساء عناصر رجعية مثل قوانين الأحوال الشخصية، إلى جانب عناصر تقدمية مثل قانون منع التحرش الجنسي أو قانون الأجر المتساوي للعاملة والعامل والذي يضمن الحصول على أجر متساو لقاء عمل متساو في القيمة.

فإن التسويات الاجتماعية تغدو بطريركية بدورها أيضاً، إذا ما كانت تساهم في تكريس سيطرة الرجال على النساء، وفي استغلالهن وقمعهن. حتى النظرية الليبرالية، التي من المفترض ظاهرياً أن تكون قائمة على الإقرار بالحرية والمساواة لكل فرد، مبنية أيضاً، سواء من الناحية التاريخية أو النظرية، على فرضيات أساس تُديم، بل وتكرس قمع النساء. ووفقا لما أكده جون لوك، مؤسس النظرية الليبرالية الكلاسيكية، فإن المجتمع السياسي يستند إلى ميثاق اجتماعي بين أشخاص متساوين وأحرار. غير أن الميثاق الإجتماعي يسري في الحيز العام- السياسي، الذي يعمل فيه الرجال كمواطنين متساوين وأحرار، أما في الحيز الخاص – حيز البيت والعائلة – الذي توجد فيه النساء، فتسري حسب لوك، تراتبية طبيعية بين الرجال والنساء، تستند إلى النظام الإلهي وإلى قوانين الطبيعة، والتي تسوغ سلطة وسيطرة الرجال على النساء، وحصر النساء في الحيز الخاص. وعلى الرغم من أن الليبرالية قطعت شوطاً بعيداً ومتقدماً منذ ذلك الوقت، وعلى الرغم من نجاح النساء في الخروج من الحيز الخاص وفي دفع حقهن في المساواة قدماً في الحيز العام، إلاّ أن النظرية الليبرالية ظلت مثخنة بالعوائق التي تحول دون تحقيق المساواة الكاملة للنساء. يتجلى أحد الأمثلة الرئيسة على ذلك في أن الفصل بين الخاص والعام، والذي يسحب الأرضية من تحت أقدام المطلب النسوي بالتدخل في الحيز الخاص للنساء من أجل ضمان مساواتهن، ما زال قائماً على حاله، بل ونال تعزيزاً ملموساً في إطار نظرية التعددية الثقافية التي توسع الحيز الخاص الخالي من تدخل الدولة، ليشمل الحيز الجماهيري بأكمله. مثال مركزي آخر هو تأكيد النظرية الليبرالية على الحرية السلبية – التحرر من تدخل الدولة – في مجالات من قبيل حرية التعبير، حرية الدين وحرية التنظيم، ومعارضتها لتوجهات الحرية الايجابية الداعية إلى تدخل فاعل للدولة بغية ضمان حرية متساوية للجميع. وتكرس هذه التأكيدات فجوات القوى القائمة بين الرجال والنساء، بل وتتيح تعميقها. وكما رأينا في ما يتعلق بالنظرية الليبرالية، فإنه يمكن العثور في كل مفهوم من مفاهيم العدل المشار إليها آنفا، على مكونات لا يستهان بها، تعيق قدرة النساء على تحقيق العدالة، غير أن هناك أيضاً مكونات يمكن أن تساعد، عن طريق التفسير والاستغلال السليمين لها، في تحقيق العدالة للنساء.

ويتضمن القانون الإسرائيلي المتعلق بحقوق النساء عناصر رجعية مثل قوانين الأحوال الشخصية، إلى جانب عناصر تقدمية مثل قانون منع التحرش الجنسي أو قانون الأجر المتساوي للعاملة والعامل والذي يضمن الحصول على أجر متساو لقاء عمل متساو في القيمة.

سأناقش هنا ثلاث تسويات إجتماعية وقضائية متبعة في إسرائيل، وسأبين الإشكالية الكامنة فيها من وجهة نظر مفهوم العدالة النسوي،[1] وذلك عن طريق مناقشة قرارات/ أحكام قضائية في ثلاثة مجالات، سيجري تحليلها من خلال التطرق إلى الكيفية التي يؤثر بها النسيج المعقد لمفاهيم العدالة، المتصارعة في الحلبتين الاجتماعية والقضائية في إسرائيل، على حقوق النساء. والمجالات الثلاثة التي سأناقشها هي مجال العمل، والذي سأناقش فيه الحكم القضائي في قضية دفنا أوفير، والذي بُحث فيه إلغاء حق أم في الحصول على مخصصات بطالة بسبب رفضها العمل في ساعات المساء نظراً لأنها مضطرة في هذا الوقت للاعتناء بأولادها الصغار؛ مجال قوانين الأحوال الشخصية وسأناقش فيه الطريقة التي تحاول بها المحكمة الإسرائيلية العليا التصدي للتمييز ضد

هناك تمييز، سواء على المستوى النظري أو على مستوى الممارسة والسلوك في معظم دول العالم، ومن ضمنها إسرائيل، بين مفهوم العدالة ومفهوم الحب. والتمييز بين الحب والعدالة هو نتاج للتمييز بين الخاص والعام. ويقف في أساس هذا التمييز الإدعاء بأنه لا بد من أن تطبق في المجال العام – السوق، السياسة، العلاقات الاجتماعية – مبادئ العدل، بغية ضمان قيام علاقات نزيهة بين الناس وتوزيع عادل ومنصف للحقوق والواجبات، أما في المجال الخاص، مجال العائلة والأسرة، فليست هناك حاجة لتطبيق مبادىء العدل، ذلك لأنه تسود في مجال العائلة علاقات تستند على عاطفة أسمى، وهي عاطفة الحب.

النساء المكرس في هذه القوانين؛ ومجال الجنس، وسأناقش فيه قرار حكم في قضية ش. ي. ن، والتي سمحت فيها المحكمة العليا بعرض قناة (محطة تلفزيون) «بلاي بوي» في إسرائيل. [٢]

لقد اخترت هذه الأمثلة الثلاثة نظراً لأن كل واحد منها يكشف بعداً آخر للإشكالية الكامنة في نسيج مفاهيم العدالة، والذي يعبر عن نفسه في القانون الإسرائيلي من ناحية النساء.

١. النساء والعمل – واجبات الحب ومنع العدالة

هناك تمييز، سواء على المستوى النظري أو على مستوى الممارسة والسلوك في معظم دول العالم، ومن ضمنها إسرائيل، بين مفهوم العدالة ومفهوم الحب. والتمييز بين الحب والعدالة هو نتاج للتمييز بين الخاص والعام. ويقف في أساس هذا التمييز الإدعاء بأنه لا بد من أن تُطبق في المجال العام – السوق، السياسة، العلاقات الاجتماعية – مبادئ العدل، بغية ضمان قيام علاقات نزيهة بين الناس وتوزيع عادل ومنصف للحقوق والواجبات، أما في المجال الخاص، مجال العائلة والأسرة، فليست هناك حاجة لتطبيق مبادىء العدل، ذلك لأنه تسود في مجال العائلة علاقات تستند على عاطفة أسمى، وهي عاطفة الحب. على سبيل المثال، على الرغم من أن جون رولس، الفيلسوف الليبرالي الأكثر تأثيراً في عصرنا، يقول إن العدل هو الدرجة العليا للمؤسسات الإجتماعية، إلاّ أنه يعتقد بأنه ليس لمبادئ العدل، ولا ضرورة لأن يكون لها، سريان مباشر داخل العائلة. ويرى الفيلسوف الاجتماعي مايكل سندل أن تطبيق مبادئ العدل داخل العائلة، ليس فقط لا داع له، بل إن من شأنه أن يضر بمنظومة العلاقات المثالية السائدة داخل العائلة، وأن يدمر عنصر العطاء والتضحية الذي يعتبر مهماً جداً في الحياة العائلية. في المقابل، تقول فيلسوفات نسويات، وفي مقدمتهن سوزان أوكين، واللاتي يهاجمن الفرضية بشأن عدم ضرورة تطبيق مبادىء العدل داخل العائلة، إن تصوير العائلة كمؤسسة اجتماعية تسود فيها علاقات مثالية تقوم على الود والمحبة والعطاء، وأن هذه العلاقات ستتعرض للخطر جراء تطبيق مبادىء العدل، هو عرض مغلوط وغير واقعي للأمور، هدفه تبرير وطمس قمع النساء في العائلة.

شعار نسوي بالعبرية: لا تسكتوني.

ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن المكانة المركزية التي يحتلها في إسرائيل المفهوم الذي يرى في إلقاء عبء الرعاية على المرأة أمراً مطلوباً وطبيعياً، لا ينبع فقط من التوجه الصهيوني- الجمعي، الذي يرى في الأمومة واجباً قومياً للمرأة، ومن التوجه المجتمعي- الديني، الذي يرى في الأمومة الرسالة الدينية والوظيفية الرئيسة للمرأة، وإنما ينبع أيضاً من تعاظم الأيديولوجيا النيو- ليبرالية في إسرائيل، والتي تسعى إلى تقليص دولة الرفاه. وهكذا فإن الأمومة هي أيضاً واجب جمعي قومي وديني للمرأة اليهودية

إن للتمييز بين الحب والعدالة مغزى ليس فقط على صعيد العلاقات بين الرجال والنساء ومسألة مكانة النساء في المجتمع، وإنما أيضاً في موضوع رسم سياسة الرفاه. فالتمييز القائم على التقسيمة الثنائية، بين الحب والعدالة، وإخراج العدالة من المجال الخاص، يعطيان تبريراً فلسفياً لاستغلال النساء في مجال الاعتناء بالأطفال والمسنين والمرضى. وينظر إلى وظائف الرعاية التي تقوم بها النساء في المجال الخاص، دون مقابل، على أنها جزء من واجبات الحب الملقاة على النساء اللاتي لا يحق لهن الاعتراض على القيام بهذه الواجبات، كما لا يوجد لهن حق الحصول على مقابل لقاء تنفيذها. وفي هذا السياق، فإن إلقاء واجبات الرعاية على عاتق النساء في المجال العائلي، يعفي الدولة من الحاجة لمواجهة وتحمل مسؤولية هذه الواجبات. فطالما كانت النساء يتولين الاعتناء بالأطفال والمرضى والمسنين في الإطار المنزلي، فإن واجب الدولة العملي في توفير هذه الاحتياجات بواسطة دور رعاية نهارية وخدمات رفاه وعون اجتماعي يصبح مقلصا ومحدوداً للغاية. فضلا عن ذلك فإن الفهم الذي يكرس التمييز بين الحب والعدالة ويرفض تطبيق مبادىء العدل على العلاقات داخل العائلة، لا يعفي الدولة من واجبها العملي فحسب، وإنما أيضاً من واجبها الأخلاقي في تحمل مسؤولية واجبات الرعاية، ذلك لأن هذا الواجب الأخلاقي ملقى على كاهل النساء. بالإضافة إلى ذلك فإنه يتيح للدولة اتخاذ موقف مؤداه أن النساء اللاتي ينفذن واجبات الرعاية، يقمن بذلك كجزء جوهري وطبيعي من وظيفتهن الخاصة في العائلة، وبالتالي لا يحق لهن الحصول على حقوق اجتماعية من الدولة لقاء هذا العمل. وتضع الدولة بذلك نساء كثيرات في وضع غير محتمل، يتعين عليهن فيه الاختيار بين القيام بواجباتهن الرعوية، تجاه أبنائهن مثلاً، وسط الانحدار للفقر، وبين إهمال الأولاد من أجل الخروج للعمل.

أحد الأمثلة على الطريقة التي تتبنى بها المحكمة والسلطات في إسرائيل هذا التمييز، يمكن أن نجده في قرارات الحكم الصادرة في قضية دفنا أوفير. وكانت أوفير وهي أم «أحادية» لثلاثة أولاد أصغرهم عمره ٦ سنوات، قد توجهت إلى مصلحة التشغيل، بعد إقالتها من عملها كمديرة علاقات عامة، طلباً لوظيفة جديدة، فأرسلت للعمل كإمرأة مبيعات في حديقة حفلات ومعارض بين الساعة الواحدة ظهراً والعاشرة مساءً. غير أن أوفير رفضت عرض العمل بدعوى أنها لا تستطيع العمل في ساعات المساء نظراً لأنه يتعين عليها الاعتناء بأولادها في هذا الوقت، وعلى إثر ذلك حرمتها مصلحة التشغيل من الحصول على مخصصات البطالة. وقد استأنفت أوفير أمام لجنة الاستئناف التي رفضت استئنافها، كذلك رفضت محكمة العمل اللوائية استئنافها على قرار لجنة الاستئناف، إذ رأت قاضية المحكمة بأن العمل الذي عرض عليها كان «عملاً ملائماً»، يتماشى مع مؤهلاتها وخبرتها المهنية وسنها ووضعها العائلي، وأنه لم يكن هناك ما يبرر رفض المستأنفة قبول عرض العمل.[٣] ثم استأنفت أوفير على قرار محكمة العمل اللوائية أمام محكمة العمل القطرية، وبعد توصية من هذه المحكمة وافقت مصلحة التشغيل على دفع مخصصات البطالة لها. مع ذلك أكدت المحكمة القطرية في قرار حكمها أن موافقة مصلحة التشغيل أعطيت مراعاة للظروف الخاصة للحالة، وأن ذلك لن يشكل سابقة لحالات مشابهة في المستقبل.

وتبين قضية دفنا أوفير كيف أن واجبات الأم في رعاية أبنائها، لا تعطيها أي حقوق، وأنها لا تعتبر ذات صلة بتطبيق العدالة في المجال العام. وقد كان يتعين على أوفير الذهاب إلى محكمة العمل القطرية كي تلزم هذه الأخيرة مصلحة التشغيل بالاعتراف، آخذة بعين الرحمة، بالظلم الكامن في حرمانها من مخصصات

البطالة، فقط لأن المجتمع يتوقع منها القيام بواجبها في الحب دون أي مساعدة أو شكر.

بعد تسوية القضية الخاصة بدفنا أوفير، بقي الوضع القانوني قائماً على حاله، إذ ما زال الفصل بين المجال العام، الدولاني، الذي يسود فيه العدل، وبين المجال الخاص، الذي تقع فيه على كاهل النساء «واجبات الحب»، يتيح للدولة، ليس فقط التنصل من واجباتها الرعوية، وإنما أيضاً التنصل من واجب الإنصاف الأبسط تجاه النساء اللاتي يتحملن عبء الرعاية، وحرمانهن من مخصصات البطالة لعدم قدرتهن على العمل في ساعات المساء الذي يتعين عليهن فيه الاعتناء بأطفالهن.

ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن المكانة المركزية التي يحتلها في إسرائيل المفهوم الذي يرى في إلقاء عبء الرعاية على المرأة أمراً مطلوباً وطبيعياً، لا ينبع فقط من التوجه الصهيوني- الجمعي، الذي يرى في الأمومة واجباً قومياً للمرأة، ومن التوجه المجتمعي- الديني، الذي يرى في الأمومة الرسالة الدينية والوظيفية الرئيسة للمرأة، وإنما ينبع أيضاً من تعاظم الأيديولوجيا النيو- ليبرالية في إسرائيل، والتي تسعى إلى تقليص دولة الرفاه. وهكذا فإن الأمومة هي أيضاً واجب جمعي قومي وديني للمرأة اليهودية من أجل تعزيز دولة إسرائيل كدولة يهودية (وهي – أي الأمومة – بالتالي واجب للمرأة الفلسطينية من أجل تعزيز المجموعة الفلسطينية) ولكنها أيضاً اختيار حر للمرأة، التي يتعين عليها أن تواجه بمفردها النتائج الاقتصادية لهذه الأمومة، بمقتضى التوجه النيو- ليبرالي.

٢. الزواج والطلاق: عدالة مجتمعية مقابل عدالة ليبرالية

يشكل التمييز ضد النساء في قوانين الأحوال الشخصية بلا شك المس الأشد خطورة بحقوق المرأة في إسرائيل. فهذه القوانين وضعت في إسرائيل بناء على الشريعة الدينية اليهودية التي لا تتيح إمكانية الزواج المدني، مما يؤدي إلى المس بحقوق مجمل السكان وبحرية الدين والضمير والحق في الزواج. غير أن حقوق النساء تتعرض لمس أخطر بكثير من المس بحقوق الرجال، ذلك لأن القوانين الدينية التي تسري على الزواج، وقطعاً على الطلاق، هي قوانين بطريركية تميز ضد النساء من مختلف الأديان المعروفة في إسرائيل. ومن ناحية عملية فإن المس بحقوق النساء جراء تطبيق قوانين أحوال شخصية دينية، يتجلى بصورة واضحة وسافرة جداً، فمن أجل تفادي تصادم بين هذه القوانين وبين قانون مساواة المرأة في الحقوق، الذي جرى سَنّهُ في العام ١٩٥١، نص البند الخامس فيه، على أن «هذا القانون لا يهدف إلى المس بقوانين حظر وإجازة الزواج والطلاق». [٤]

لقد أعطى المُشرِّع، حين قرر في السنوات الأولى لقيام الدولة الاعتراف بالزواج والطلاق الدينيين فقط، وزنا حاسماً لمفهوم العدالة الجمعي، الذي يرى في تحقيق أهداف المجموعة غاية تعلو أهميتها على أهمية المحافظة على حقوق الفرد. ويتضح من النقاشات التي جرت في الكنيست حول سن قانون قضاء المحاكم الدينية (اليهودية) في العام ١٩٥٣، والذي نص على وجوب أن يتم الزواج والطلاق في إسرائيل بمقتضى قوانين وأحكام الشريعة الدينية اليهودية (التوراة)،

نساء يطالبن بالعدل بين الجنسين.

ضمن هذا الاطار المحدد، الذي يكرس تطبيق القوانين الدينية على شؤون الزواج والطلاق، عملت المحكمة الإسرائيلية العليا بدرجة لا يستهان بها من الحزم والجدية، في محاولة للتخفيف من وطأة النتائج القاسية للتمييز المكرس في قوانين الأحوال الشخصية الدينية تجاه النساء. وقد فعلت المحكمة ذلك انطلاقا من فهم ليبرالي للعدالة، يضع في مركز اهتمامه حقوق الفرد، ويرفض التمييز المقصود ضد الأفراد، ومن ضمنهم النساء، على أساس انتمائهم القومي، الإثني والديني. ففي قرار حكمها في قضية «بابلي» على سبيل المثال، قضت المحكمة العليا بأن المحكمة الدينية ملزمة بتقسيم الأملاك بصورة متساوية بين الرجل والمرأة حال فسخ الزواج

وأعطى الصلاحية في شؤون الزواج والطلاق للمحاكم الدينية (الحاخامية)، أن الكنيست وضع نصب أعينه، عند سن القانون، اعتبارين طائفيين إثنيين– قوميين دينيين، استهدفا المحافظة على صورة وحدود المجتمع/ الجمهور اليهودي في إسرائيل.

الاعتبار الأول الذي أعلن عنه أعضاء الكنيست أثناء النقاش هو المحافظة على وحدة الشعب اليهودي ومنع انقسامه إلى مجموعتين: متدينون يتزوجون وفق قوانين زواج دينية، وعلمانيون يتزوجون وفق قوانين مدنية. وبحسب إدعاء مؤيدي القانون، فإن السماح بالزواج المدني سيؤدي إلى وضع لا يستطيع فيه يهود متدينون الزواج من يهود علمانيين، ذلك لأن القانون الديني يحظر الزواج من يهود لا يتبعون في حياتهم وسلوكهم الشريعة الدينية، وبناء عليه، وبغية الحيلولة دون انقسام من هذا النوع، ينبغي منع إمكانية الزواج المدني في إسرائيل.

أما الاعتبار الثاني الذي طرحه مؤيدو القانون، فهو: إن منع إمكانية الزواج المدني أمر ضروري من أجل المحافظة على حدود المجموعة الإثنية اليهودية، ومنع الذوبان والزيجات المختلطة والتقلص الديمغرافي لليهود، ذلك لأن اقتصار الزواج في إسرائيل على الزواج الديني فقط يضمن منع الزواج بين رجال ونساء ينتمون إلى ديانات مختلفة. لقد كان المشرع (الإسرائيلي) مستعداً من أجل تحقيق هذه الأهداف، للتضحية بحقوق الفرد، وبالأساس حق النساء بالمساواة في الزواج والطلاق، ولم تنجح كل المحاولات التي قامت بها حركات وناشطات مناصرات لحقوق المرأة، على امتداد السنوات الماضية، في تغيير هذا الوضع. لقد أقيمت بمرور السنوات محاكم مدنية للشؤون العائلية، مخولة بالبحث في مواضيع لا تتعلق مباشرة بقوانين الزواج والطلاق، مثل النفقة (للزوجة المطلقة) وحضانة الأولاد، غير أن الزواج والطلاق ذاتهما بقيا ضمن الصلاحية الخاصة للمحاكم الدينية، التي تطبق القوانين الدينية وفق ما تراه مناسبا.

ضمن هذا الاطار المحدد، الذي يكرس تطبيق القوانين الدينية على شؤون الزواج والطلاق، عملت المحكمة الإسرائيلية العليا بدرجة لا يستهان بها من الحزم والجدية، في محاولة للتخفيف من وطأة النتائج القاسية للتمييز المكرس في قوانين الأحوال الشخصية الدينية تجاه النساء. وقد فعلت المحكمة ذلك انطلاقا من فهم ليبرالي للعدالة، يضع في مركز اهتمامه حقوق الفرد، ويرفض التمييز المقصود ضد الأفراد، ومن ضمنهم النساء، على أساس انتمائهم القومي، الإثني والديني. ففي قرار حكمها في قضية «بابلي» على سبيل المثال، قضت المحكمة العليا بأن المحكمة الدينية ملزمة بتقسيم الأملاك بصورة متساوية بين الرجل والمرأة حال فسخ الزواج.[٥] وقد أخضعت المحكمة العليا بذلك المحكمة الدينية لقواعد القضاء المدني، وواجب المساواة المنصوص عليه في قانون مساواة المرأة في الحقوق، مؤكدة على وجوب احترام المحكمة الدينية لمبدأ المساواة بين الجنسين في سائر الأمور التي لا ينص عليها جوهر القوانين الدينية المتعلقة بحظر وإجازة الزواج والطلاق. مع ذلك فإن المحاكم الدينية تتجاهل قرار الحكم في «قضية بابلي» وتمتنع ما أمكن عن تطبيق قواعد القضاء المدني المتعلق بالمساواة، مطبقة قواعد الدين البطريركية على هواها.

على الرغم من أن تطبيق مفهوم العدالة الليبرالي على شؤون الأحوال الشخصية، حيثما كان ذلك ممكنا، من قبل المحاكم المدنية، يؤدي إلى تحسن معين في وضع النساء، وإلى زيادة المساواة في إجراءات الزواج والطلاق، إلا أنه لا يجوز لنا أن نغفل بأن مفهوم العدالة الليبرالية ذاته مقيد في قدرته على ضمان تحقيق مساواة حقيقية للنساء. وعلى سبيل المثال فإن المفهوم الليبرالي الذي

تطبقه المحكمة العليا، وخصوصا محاكم الشؤون العائلية، على مسألة نفقة المرأة (المطلقة)، يستند إلى مفهوم مساواة اقتصادية ليبرالي، يتجاهل اللامساواة الجوهرية القائمة في الغالب بين الرجل والمرأة في العلاقات الزوجية. وقد تبنت محاكم الشؤون العائلية بحماس المفهوم الاقتصادي الشكلي الذي تستوجب المساواة بين الجنسين بموجبه خصم قدرة المرأة على العمل من واجب النفقة الواقع على الرجل، غير أنها (المحاكم) رفضت قبول المطلب النسوي بشأن ضرورة أن تؤخذ في الحسبان، لدى تحديد الحقوق الاقتصادية للزوجين عند الطلاق، ظروف من قبيل لجوء الرجل بصورة مستمرة للعنف ضد زوجته. فضلا عن ذلك، في ضوء حقيقة أن إجراءات الطلاق في إسرائيل تتخذ بناء على مفاهيم دينية تعطي مكانة متدنية للنساء في شؤون الزواج والطلاق، فإن تطبيق الفهم الليبرالي للمساواة على اتفاقيات الطلاق يمكن أن يلحق إجحافا شديداً بالنساء. أحد الأمثلة على ذلك هو قرار الحكم في قضية «فغاس»، والذي رفضت فيه المحكمة الإسرائيلية العليا طلب امرأة بإلغاء اتفاق طلاق بسبب الإكراه والظلم، وذلك بعدما وقعت المرأة، التي تعرضت طوال ١٥ عاما من الزواج للعنف من جانب زوجها، على اتفاق تنازلت فيه عن كامل حقها في الأملاك المشتركة واكتفت بنفقة هزيلة للأولاد.[٦] فقد رفضت المحكمة العليا ادعاء المرأة بأنها اضطرت للموافقة على شروط زوجها للطلاق، وتعاملت (أي المحكمة) مع اتفاق الطلاق كعقد تجاري أبرم بين طرفين متساويين وبموافقة متبادلة وإرادة حرة، دون أن تأخذ في الحسبان نهائيا المأزق الذي واجهته امرأة هدد زوجها العنيف بتركها «معلقة» إن لم تتنازل عن حصتها في الأملاك.

إجمالا يمكن القول إن قدرة المحكمة الإسرائيلية العليا على الحد من التمييز الذي تعاني منه النساء في اجراءات الطلاق، هي قدرة محدودة جداً، سواء بسبب وجهة نظرها الليبرالية التي لا توفر حماية ملائمة للنساء في ظل الوضع القانوني القائم، حتى في حدود الجهاز المدني، أو بحكم أن المحاكم الدينية، التي تعمل انطلاقاً من مفهوم ديني بطريركي للعدالة، تمتنع ما أمكن عن تطبيق أحكام وقرارات المحكمة العليا داخل الجهاز الديني؛ وطالما أن المشرع يرفض السماح بالزواج المدني ، سيبقى القانون الديني الطريق الرئيس للزواج والطلاق في إسرائيل مع كل ما ينطوي عليه من إشكالية.

٣. فورنوغرافيا: عدالة ليبرالية مقابل عدالة مجتمعية وعدالة نسوية

ثمة مثال آخر على الفرق بين مفهوم العدالة لدى المشرع الإسرائيلي وبين مفهوم العدالة الذي تتبناه المحكمة، وانعكاسات هذا الاختلاف على حق النساء بالمساواة. ويتعلق هذا المثال بمسألة الفورنوغرافيا بشكل عام، وتسلسل الأمور الذي أفضى إلى المصادقة على بث قنوات جنس عبر محطات الكوابل والأقمار الصناعية في إسرائيل، بشكل خاص. وقد جرى النقاش حول هذا الموضوع انطلاقاً من ثلاثة مفاهيم مركزية للعدالة: مفهوم العدالة الديني المحافظ، والمفهوم الليبرالي للعدالة، ومفهوم العدالة النسوي. وقد نشب الجدل في الأساس حول تقييد عرض أفلام ومحطات الجنس، بين الفهم الديني المحافظ والفهم الليبرالي. ووفقاً للفهم الديني المحافظ ، الذي يسعى إلى فرض قيم أخلاقية مشتركة على المجتمع بأكمله، فإن قنوات (أفلام) الجنس هي من الأفعال الفاحشة التي تفسد الأخلاق، ولذلك من حق الدولة، التي توجد لها مصلحة مشروعة في المحافظة على الأخلاق العامة، أن تحظر بثها. وقد طبقت في العديد من دول العالم، منذ أواسط القرن الثامن عشر، تدابير حظر جنائية تستند على رؤية منشورات الجنس كمادة فاحشة، ويعبر البند ١١٤ من قانون العقوبات الإسرائيلي، الذي يحظر المنشورات والعروض (الجنسية) الفاحشة عن موقف مشابه.[٧]

في المقابل فإن مفهوم العدالة الليبرالي، الذي يؤكد على حرية الفرد في التفكير والعمل كما يشاء، يقضي بأنه ليس من وظيفة الدولة أن تفرض على مواطنيها مفاهيم أخلاقية بواسطة فرض قيود على منشورات ومحطات الجنس، وأن محاولة الدولة القيام بذلك ستكون بمثابة انتهاك لحرية التعبير والحق في الخصوصية، ولواجب الدولة في التزام الحياد بين المفاهيم الأخلاقية، وعدم استخدام القانون كأداة لفرض الأخلاق.

أما المفهوم النسوي للعدالة، فإنه وبسبب حداثته نسبياً، لم يلج حلبة الجدل حول تقييد منشورات وعروض الجنس سوى في مرحلة متأخرة. والجدير بالإشارة هنا أنه توجد داخل الحركة النسوية ذاتها خلافات بين ناشطات نسويات يؤيدن فرض قيود على عروض ومحطات الجنس وبين ناشطات يعارضن ذلك، ويستند موقف المعارضات إلى وجهة النظر الليبرالية بشأن أهمية حرية التعبير، وكذلك على الخشية من أن فرض مثل هذه

القيود سيعطي شرعية لوجهة النظر المحافظة الداعية إلى تقييد حرية النساء في استخدام أجسادهن كما يشأن من أجل حماية مصالح اجتماعية. وقد أدخل مفهوم العدالة النسوي الذي يؤيد فرض قيود على المحطات والعروض الجنسية، مبررات وحججا جديدة إلى حلبة الجدل حول هذا الموضوع، تختلف عن تلك التي أثيرت في السجال حول الموضوع حتى ذلك الحين. وتركز المبررات على تجربة النساء، وعلى تأثير الجنس على مكانتهن وحقوقهن. وترى وجهة النظر الليبرالية في صناعة الجنس – التي باتت واسعة النطاق تقدر أرباحها بمليارات الدولارات سنوياً في أنحاء العالم – صناعة اقتصادية بكل معنى الكلمة، يعمل فيها ويعتاش منها رجال ونساء بصورة قانونية وبإرادتهم الحرة. ووفقاً لوجهة النظر النسوية، التي تقول بأن هذه الصورة ليست دقيقة، فإن الأمر المرفوض في الجنس لا ينبع من مبدأ المس بالأخلاق، الذي يقف في مركز التوجه الديني المحافظ، وإنما ينبع مما يلحق بالنساء من ضرر ومس بحقوقهن الأساسية جراء امتهان العمل في أفلام وعروض الجنس وما تنطوي عليه من فحوى ومضامين، وتحولها إلى سلعة استهلاكية رائجة على نطاق واسع ومتاحة للجميع في كل بيت تقريباً. فصناعة الجنس تقوم على عرض النساء كأشياء متاحة للاستعمال الجنسي، وأنهن يستمتعن بالعنف الجنسي، وهناك بحوث تجريبية تدل على أن مشاهدة أفلام الجنس العنيفة تشجع الاعتداءات الجنسية والعنف الجنسي ضد النساء، وتزيد من احتمال وقوعها. هذه الظروف هي التي أنتجت المقولة النسوية اللاذعة بأن «الجنس هو النظرية، والاغتصاب هو التطبيق».[٨] ومن هنا الإدعاء النسوي بأن الجنس يستغل في المجتمع الإسرائيلي البطريركي، والذي ما زالت العلاقات الاجتماعية فيه تقوم إلى حد كبير على سيطرة الجنس الذكوري على الجنس الانثوي، كوسيلة لإبقاء سيطرة الرجال على النساء، تلحق الضرر بالنساء وتمس حقوقهن الأساسية في المساواة والكرامة الإنسانية وسلامة الجسد.

لقد تبلورت جبهة الصراع النسوية ضد الجنس في إسرائيل حول عرض قنوات الجنس بواسطة شركات الكوابل والمحطات الفضائية. وقد نجح ائتلاف للمنظمات النسوية في إسرائيل في اصطفاف منقطع النظير، في دفع سن بند في قانون الإتصالات يحظر بث أفلام ومشاهد جنسية في محطات الكوابل والأقمار الاصطناعية تعرض انسانا أو عضوا من أعضائه كشيء متاح للاستعمال الجنسي.[٩] وخلافا للبند ٢١٤ في قانون العقوبات، الذي استند فيه حظر المنشورات والدعايات الفاحشة إلى الفهم الديني المحافظ، فقد تبنى المشرع الإسرائيلي للمرة الأولى في البند ٦ ك هـ من قانون الاتصالات وجهة النظر النسوية القائلة بأن العروض الجنسية تلحق ضرراً بالنساء من خلال عرضهن كأشياء متاحة للاستعمال الجنسي، وفرض حظراً على بث أفلام ومشاهد تعرض «إنسانا أو عضوا من اعضائه كشيء متاح للاستعمال الجنسي».[١٠] وبذلك فقد فضل المشرع الإسرائيلي مفهوم العدالة الجمعي – الاجتماعي الذي يأخذ في الحسبان ضرورة الحد من القوة الاقتصادية لصناعة الجنس ومن حرية عمل المشتغلين فيها، وذلك من أجل حماية حقوق النساء في الكرامة والمساواة والحرية من الإذلال والاستغلال والعنف. تجدر الإشارة إلى أن هذا التفضيل من جانب المشرع، لم ينبع من دوافع نسوية خالصة، وإنما كان نتاج ائتلاف بين أعضاء كنيست أيدوا التوجه الجمعي- الاجتماعي لاعتبارات نسوية، وأعضاء الكنيست المتدينين الذين أيدوا حظر قنوات الجنس من وجهة نظر مفهوم العدالة الجمعي- الديني- البطريركي، الذي يرى في احتشام المرأة قيمة عليا، والذي أوردنا آنفا أمثلة على انعكاساته السلبية على حقوق النساء. وعلى الرغم من التناقض القائم بين هذين المفهومين للعدالة، إلا أنهما أفضيا في هذه الحالة إلى نتيجة متماثلة- وإن لم يكن ذلك بدوافع متماثلة- كان يمكن لتجسيدها أن يؤدي إلى حماية أفضل لحقوق النساء. غير أن انتصار وجهة النظر النسوية سرعان ما أجهض عقب قرار مجلس بث محطات الكوابل والأقمار الاصطناعية المصادقة على بث قنوات الجنس، والذي أرغم المنظمات النسوية (اضافة إلى ٥٢ عضو كنيست) على الالتماس للمحكمة الإسرائيلية العليا كي توعز للمجلس باحترام القانون والتراجع عن قراره. إلا أن المحكمة، التي أعطت تفسيرا مقلصا لبند القانون المتعلق بهذا الموضوع، قررت رفض الالتماس والمصادقة على قرار المجلس الذي يسمح ببث قنوات الجنس.[١١]

ويشكل قرار المحكمة العليا تبنياً جارفاً لوجهات النظر الليبرالية والنيو- ليبرالية التي توجهها، وتجاهلاً لوجهة النظر النسوية دون أي محاولة حقيقية لمواجهتها، وقد وضعت المحكمة في مركز قرارها الحريات السلبية للفرد مثل حرية التعبير لمنتجي ومستهلكي أفلام الجنس، وحرية الفرد في استهلاك قنوات الجنس. ولم تبد المحكمة، التي أكدت أن مشاهدة قنوات الجنس تتم في المجال الخاص للفرد، أي اهتمام بادعاء الملتمسات أن محطات التلفزيون، ومن ضمنها محطات الكوابل والفضائيات، هي مورد عام يخضع لإشراف

وسلطة الدولة. كذلك امتنعت المحكمة عن مناقشة ادعاء الملتمسات بأن السماح ببث قنوات الجنس يمس بحرية تعبير النساء بمعناه كحرية إيجابية، ذلك لأنها تشوه صورتهن ورسائلهن وتخلق مناخاً اجتماعياً معاديا وغير مصغ لهن، عن طريق عرضهن كشيء أو بضاعة متاحة للاستعمال الجنسي.[١٢]

فضلا عن ذلك وعلى الرغم من أن الإدعاء المركزي للمتلمسات دار حول المس بحق النساء في المساواة والكرامة، فقد امتنعت المحكمة نهائيا عن التطرق لإدعاء المس بالمساواة. في المقابل فقد أكدت المحكمة، استناداً على مفهوم العدالة النيو- ليبرالي الذي يقدس الحرية الاقتصادية وحرية عمل الشركات الكبرى، على حق محطات الكوابل والأقمار الاصطناعية في حرية العمل. وهكذا، وخلافا لموضوع الزواج والطلاق، الذي قيد فيه عمل المشرع قدرة المحكمة على دفع حقوق النساء، فإننا نلاحظ هنا أن جهد المحكمة أحبط محاولة المشرع دفع حقوق النساء. والقاسم المشترك بين الحالتين هو أنه جرى في كلتيهما منع تجسيد العدالة النسوية في القضاء الإسرائيلي.

تلخيص

يمثل القضاء الإسرائيلي تسوية بين قوى ومصالح متنافسة في المجتمع تسعى إلى توطيد شرعيتها من خلال الاستناد إلى مفاهيم مختلفة للعدالة. ولا يرى هذا القضاء الذي يتبنى التقسيمة الثنائية بين الحب والعدالة، ظلما أو غيابا للعدالة في حرمان أم احادية لثلاثة أطفال، لا توافق على العمل في ساعات المساء نظرا لأنه يتعين عليها الاعتناء بأطفالها، من الحصول على مخصصات البطالة. كذلك فإن القضاء الإسرائيلي، الذي يستند إلى مفهوم بطريركي ديني للعدالة في مجال الأحوال الشخصية، لكنه يطبق في إطار هذا المفهوم مبادئ ليبرالية في شأن حرية العقود، لا يرى عدالة في اضطرار إمرأة للتنازل عن كامل نصيبها في الممتلكات المشتركة من أجل الحصول على موافقة زوجها على الطلاق، وذلك اعتمادا على الفرضية القضائية بأن المرأة تنازلت عن حصتها في الممتلكات بإرادتها الحرة، وأنه لا يوجد أي فرض أو إكراه في قدرة زوج عنيف على تهديد زوجته بتركها «معلقة» إذا لم تتنازل عن نصيبها في الممتلكات المشتركة. بالاضافة إلى ذلك فإن القضاء الإسرائيلي، الذي يتبنى مفهوم العدالة النيو- ليبرالي، لا يرى أيضا عدم عدالة في تفضيل الحقوق الاقتصادية للشركات الكبرى على حقوق النساء في المساواة والكرامة والحرية من الإذلال والاستغلال والعنف، وفي السماح ببث برامج محطات الجنس في محطات الكوابل والاقمار الاصطناعية رغم كونها تخضع للرقابة العامة.

وهكذا فإن القضاء الإسرائيلي، ليس فقط لا يعمل بموجب فهم منطقي للعدالة وأنه يجسد تسوية بين مفاهيم مختلفة للعدالة تعتمد درجة تأثيرها على القضاء ذاته، على مدى قوة المجموعات الاجتماعية التي تسعى إلى دفعها قدماً، وإنما يساهم أيضا في كل ما يتعلق بحقوق النساء اللاتي يعتبرن مجموعة اجتماعية ضعيفة، في تجسيد الخطر الذي يسم تسويات من هذا النوع، مما يبقي النساء في غير مرة في الجانب غير الصحيح دون سند قضائي أو قانوني.

[مترجم عن العبرية: ترجمة سعيد عياش]

الهوامش

١ هذا المقال لا يدعي أن هناك مفهوماً نسوياً واحداً وموحداً للعدالة، فهناك في إطار الفلسفة النسوية تيارات كثيرة ومتنوعة مثل التيار النسوي الليبرالي، والتيار الراديكالي والماركسي والثقافي، ونسوية ما بعد الحداثة وغيرها. وعلى الرغم من أن هذه التيارات تمثل توجهات ورؤى وطرق تفكير كثيرة ومتنوعة، وأحيانا متناقضة، إلاأنها جميعا تنطلق من فرضية أساس فحواها أن النساء يعانين من قمع اجتماعي ويحاولن اقتراح طرق لتغيير المجتمع ووضع حد للقمع. عندما تحدثت عن مفهوم العدالة النسوي كنت أقصد هذه النواة المركزية المشتركة، وسوف أتطرق، حيثما كان للأمر صلة، إلى الفوارق والتباينات بين التيارات المختلفة في الحركة النسوية.

٢ ع ب ٣٦٩٦/٠٤ (حيفا) دفنا أوفير ضد مصلحة التشغيل؛ ع.ع ٤٦٦/٠٥ دفنا أوفير ضد مصلحة التشغيل، المحكمة العليا ٥٩٣٢/٠٣ ش.ي.ن مجلس بث محطات الكوابل قرار حكم ن ح ٠٣) ٦٥ (٢٠٠٤).

٣ ع ب ٣٦٩٦/٠٤ (حيفا) دفنا اوفير ضد مصلحة التشغيل الفقرة ٥.

٤ قانون مساواة حقوق المرأة- ١٩٥١.

٥ المحكمة العليا ١٠٠٠/٩٢ بابلي ضد المحكمة الحاخامية الكبرى قرار حكم م ح (٢) ٢٢١.

٦ ع أ ٤٩٠/٩٢ فغاس ٩٤ (٤) ٥١٦.

٧ قانون العقوبات- ١٩٧٧.

٨ هذا القول منسوب لـ روبين مورغان محررة المجلة النسوية Ms.

٩ قانون الاتصالات (بيزك والبث) ١٩٨٢، البندح ٢١٨.

١٠ البند ٩ ك هـ (١) (٣). كذلك يحظر البند عرض علاقات جنسية تتضمن مشاهد عنف وتنكيل وإهانة أو استغلال، وكذلك عرض علاقات جنسية مع قاصر أو شخص ينتحل صفة قاصر.

١١ المحكمة العليا ٥٤٣٢/٠٣ ش.ي.ن لمساواة تمثيل النساء ضد مجلس بث محطات الكوابل والأقمار الاصطناعية قرار حكم ن ح (٣) ٦٥.

١٢ حرية التعبير كحرية ايجابية تعني حق كل انسان في ان تضمن له الدولة القدرة على المشاركة بصورة حقيقية ومتساوية في الحوار الاجتماعي.

عبير بكر(*)

حظر التحرش الجنسي
في القانون الإسرائيلي وتداعياته

تحوّلت مسألة التحرّش الجنسيّ في إسرائيل إلى موضوع يشغل الخطاب العام، وخصوصًا في العقد الأخير. وعلى غرار سائر المجتمعات، فإنّ التحرّشات الجنسيّة حصلت دائمًا لكنها كانت تُستبعد عن الخطاب العام وتُكتم. ولم يبدأ هذا التكتّم بالتصدّع إلا في منتصف القرن العشرين. وفي الوقت الذي برزت فيه الموجة النسوية الأولى، بشكل خاص، في سياق الكفاح الليبرالي من أجل حقّ التصويت للنساء في مطلع القرن العشرين، فإنّ الموجة النسوية الثانية حملت راية التحرّشات الجنسيّة [١]. وتركّز الادّعاء المطروح في حظر التعامل مع ما حصل في الغرف الموصدة (المكتب، البيت، القاعدة العسكريّة) على أنه مسألة خصوصيّة تقع خارج نطاق التدخل المجتمعيّ. وينبع هذا من أنّ إلحاق الأذى في هذه الأماكن يجمع في طيّاته علاقات سيطرة وقوى، وبالتالي فإنه يُلزم بالتدخّل الساعي لضمان العدل المجتمعيّ ولجم إساءة استخدام القوّة.

وصلت الاجتهادات لنسخ التغييرات التي طرأت في دول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا إلى إسرائيل أيضًا. بدأت علامات تأثر التيارات النسوية في إسرائيل من التغيرات التي حصلت في الغرب في منتصف سنوات السبعين من القرن العشرين. [٢]

إلا أنّ الانقلاب الجيّ لم يبدأ إلا في نهاية سنوات التسعين عندما بدأ المجتمع الإسرائيليّ يشعر أنّ بوسعه مواجهة الأسئلة المجتمعيّة التي كُبتت مثلها مثل قضايا مجتمعية اخرى.

في آذار ١٩٩٨، [٣] سنّ الكنيست الإسرائيليّ قانون منع التحرشّ الجنسيّ. كان نصّ القانون كما شرّعه الكنيست وقتها، عمليًا، معالجة لمشروع قانون بادرت له د. أوريت كمير، والوارد في

(*) حقوقية وأستاذة جامعية– عكا.

مرّ على تشريع القانون زهاء ١٥ عامًا ومن الممكن أن نلاحظ أنّ هذا القانون تحوّل إلى أحد المحفزات الأساسيّة لتداول مسألة الانتهاكات الجنسيّة. فتداول الإعلام لقضايا الاعتداءات الجنسيّة على النساء والتي اقترفها سياسيّون وشخصيات عامة في إسرائيل شجّعت الكثيرين على الكشف عن قصص شخصيّة والتعبير عن مواقف وعن ذكريات عصيبة ذات علاقة بنفس الشأن.

مقالة نشرت لها عام ١٩٩٨.[٤] ويتمحور المعتقد القانوني الكامن في صلب القانون الإسرائيلي في أنّ التحرّش الجنسيّ ينتهك بالأساس كرامة وحرية وخصوصيّة الإنسان. هذا المعتقد يعتبر أكثر تقدّميّة من المعتقد الذي جرى تبنّيه في الولايات المتحدة مثلا وفي الدول التي تبعتها، والذي يرى في التحرّش الجنسيّ انتهاكًا للمساواة في فرص العمل، ليس إلا.[٥]

يثير القانون منذ سنّه سجالاً جماهيريًا يقظًا ونزاعًا حادًا. فهناك من يرى أنّ لجوء المشتكيات إلى قانون منع التحرّش الجنسيّ يتمّ بشكل تناسيّ، وثمة من يرى أنّ الأمر قد تجاوز حدّه. ومن بين الادعاءات التي تُثار دائمًا حول القانون، أنّ بوسعه تشجيع إساءة استغلال الجهاز القضائيّ، والتنكيل بالرجال وإقامة دعاوى عبثيّة ومزعجة. وقد أثير أيضًا السؤال المتعلّق فيما إذا كان تأثير القانون على العلاقات بين الجنسيْن تأثيرًا حسنًا، ويزيد من الحساسية والمراعاة الإنسانيّتيْن، أم أنّه يدب الشقاق ويزيد من التشكيك والفصل بين الجنسيْن؟

مرّ على تشريع القانون زهاء ١٥ عامًا ومن الممكن أن نلاحظ أنّ هذا القانون تحوّل إلى أحد المحفزات الأساسيّة لتداول مسألة الانتهاكات الجنسيّة. فتداول الإعلام لقضايا الاعتداءات الجنسيّة على النساء والتي اقترفها سياسيّون وشخصيات عامة[٦] في إسرائيل شجّعت الكثيرين على الكشف عن قصص شخصيّة والتعبير عن مواقف وعن ذكريات عصيبة ذات علاقة بنفس الشأن.

لكن ورغم الاهتمام الإعلاميّ والجماهيريّ الكبير بظاهرة التحرّش الجنسيّ، إلا أنّ الأدبيّات البحثيّة تكاد لا تتطرّق إلى مدى تطبيق القانون نفسه.[٧] وعلى وجه الخصوص، تبرز في هذا السياق قلة البحث الكميّ. فالعديد من الأبحاث الذي أجريت في مجال التحرّش الجنسيّ تستند إلى أجوبة وفّرها رجال ونساء مجهولو الهويّة من بين مجمل الجمهور قرّروا الإجابة على أسئلة الباحثين، وقرّروا وفق اعتباراتهم الشخصيّة ما إذا كانوا تعرّضوا للتحرّش الجنسيّ أم لا.[٨] وفي الآونة الأخيرة فقط نُشر بحث معمّق يفحص قرابة ٥٠٠ إجراء قانونيّ تتركّز في التحرش الجنسيّ، والتي تداولتها هيئات قضائية مختلفة.[٩] سيتم استخدام نتائج هذا البحث المعمق نظرًا لأهميته وخصوصيته.

سأعرض فيما يلي خلاصة قانون منع التحرّش الجنسيّ في إسرائيل وأحكامه وطرق تطبيقه:

ما هو التحرّش الجنسيّ؟

تنصّ المادّة ١ من قانون منع التحرّش الجنسيّ على حظر التحرّش الجنسيّ، إذ إنه يمسّ القيم المجتمعيّة المهمّة: كرامة الإنسان وحرّيته وخصوصيّته ودفع المساواة قدمًا بين الجنسيْن. ويتميّز القانون الإسرائيليّ عن غيره في تعريف التحرشّ الجنسيّ بأنه تصرّف ينتهك كرامة الإنسان أولاً وأخيرًا. ويتميّز القانون الإسرائيليّ أيضًا بقوله إنّ التحرّش الجنسيّ محظور في أيّ سياق، إذ إنه تبنى المعتقد النظريّ الذي يقضي بأنّ تصرّفًا ما يُعتبر تحرّشًا جنسيًا حتى إذا لم يقع في ضمن علاقات سلطة في مكان العمل أو في مؤسسة تدريسيّة. وفي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، لا يعتبر تصرّفًا مزعجًا يحدث في الشارع أو في أماكن ترفيه أو في العائلة، تحرّشًا جنسيًا.

ومن مميزات القانون الإسرائيليّ والمعتقد الذي تبنّاه، أيضًا، أنّه يقضي بحماية أيّ شخص من دون علاقة بجنسه. أما الولايات المتحدة فيُعتبر تصرّفًا ما تحرّشًا جنسيًا عندما يقوم بالتمييز ضدّ المرأة بسبب جنسها. والقانون الأميركيّ نفسه لا يتطرّق بصراحة إلى التحرش الجنسيّ ولا يعرّفه. المجال الوحيد والحصريّ الذي تطوّرت فيه هذه المسألة هو قرارات المحاكم، بحيث أنّ تعريف التصرفات المحظورة يتغيّر من قرار إلى آخر، وفق الظروف

ومن مميزات القانون الإسرائيليّ والمعتقد الذي تبنّاه، أيضًا، أنّه يقضي بحماية أيّ شخص من دون علاقة بجنسه. أما الولايات المتحدة فيُعتبر تصرّفًا ما تحرّشًا جنسيًا عندما يقوم بالتمييز ضدّ المرأة بسبب جنسها. والقانون الأميركيّ نفسه لا يتطرّق بصراحة إلى التحرش الجنسيّ ولا يعرّفه. المجال الوحيد والحصريّ الذي تطوّرت فيه هذه المسألة هو قرارات المحاكم، بحيث أنّ تعريف التصرفات المحظورة يتغيّر من قرار إلى آخر، وفق الظروف والملابسات الخاصة بالحالات المطروحة أمام المحكمة ووفق الهيئات القضائيّة.

والملابسات الخاصة بالحالات المطروحة أمام المحكمة ووفق الهيئات القضائيّة. أمّا القانون الإسرائيليّ فقد تبنّى توجّهًا يقضي بأنّ على المشرّع أن يعرّف في القانون ماهية التحرّش الجنسيّ المحظور وذلك من أجل ضمان اليقين والتوقعات والاستقرار والمساواة.

يُعدّد قانون منع التحرّش الجنسيّ اليوم ستة أنواع من التحرّشات الجنسيّة المحظورة. ويسري هذا الحظر على النساء والرجال على حدّ سواء، بما في ذلك في البيت والعائلة (وبين أزواج متزوّجة)، وفي الشارع والطبيعة وأماكن الدراسة والجيش، وفي إطار علاقات العمل وأماكن الترفيه.

أمّا أنواع التصرفات السـتّة التي تشـكّل تحرّشًا جنسيًا فهي كالتالي:

١. ابتزاز جنسيّ تحت التهديد (مثلا: «إذا لم تضاجعيني أنت تعلمين النتائج»).

٢. «عمل شائن» محظور وفعل تهييجيّ أو تحقير جنسيّ يقوم به شخص ما ضدّ غيره أو بحضور غيره ومن دون موافقته. مثلا: قبلة جنسيّة قسريّة؛

٣. اقتراحات جنسيّة متكرّرة لشخص ما بعد أن أبدى هذا الشخص وبشكل واضح أنه غير معنيّ بذلك، حين ترد هذه الاقتراحات من خلال استغلال علاقات القوى في الدراسة والعمل والعلاج الطبيّ أو النفسانيّ. ويُعدّد القانون حالات تُعتبر فيها الاقتراحات الجنسيّة المتكرّرة محظورة، حتى إذا لم يُبدِ الشخص أنه غير معنيّ بها، وذلك عندما يكون الحديث عن شخص دون سن الخامسة عشرة، أو حين تُوجّه إلى قاصر أو تلميذ أو طالب في مؤسسة تربويّة نظريّة، أو لعامل ذي محدوديات أو لنزيل في مؤسّسة تأهيليّة، أو لعامل في إطار علاقات عمل، في حين يتمّ كل هذا عبر استغلال علاقات السلطة.

٤. تطرّقات متكرّرة تتركّز في جنسانيّة المرء، وبعد أن أبدى هذا الشخص بشكل واضح أنه غير معنيّ بذلك. وتُعتبر هذه التطرّقات محظورة، حتى إذا لم يُبدِ الشخص أنه غير معنيّ بها، وذلك عندما يكون الحديث عن شخص دون سن الخامسة عشرة، أو حين تُوجّه إلى قاصر أو تلميذ أو طالب في مؤسسة تربويّة نظريّة، أو لعامل ذي محدوديات أو لنزيل في مؤسّسة تأهيليّة، أو لعامل في إطار علاقات عمل، في حين يتمّ كل هذا عبر استغلال علاقات السلطة.

٥. تحقير أو إهانة بخصوص جنس الشخص أو جنسانيّته، بما في ذلك ميوله الجنسية. مثال ذلك: «أنت غبية مثل سائر النساء»؛ «أنت منحرف وشاذ مثل كل المثليين». يُعتبر مثل هذا التصرف تحرّشًا جنسيًا محظورًا حتى إذا جرى لمرة واحدة ولم يُبدِ الشخص المحقَّر أنه غير معنيّ بذلك.

٦. نشر صورة أو فيلم أو تسجيل يتركّز في جنسانيّة الشخص، وفي ملابسات يمكن أن يؤدّي النشر فيها إلى إهانة الشخص أو تحقيره، ولم يُبد الشخص موافقة على النشر.[١٠]

ويحظر القانون الإسرائيلي المضايقة أيضًا، أي إلحاق الأذى مهما كان نوعه والمتعلق بالتحرش الجنسيّ أو بشكوى أو بدعوى أو جراء تحرّش جنسيّ. فظاهرة المضايقة المرتبطة بالتحرش الجنسيّ أو تقديم دعوى أمر معروف خصوصًا في مجال علاقات العمل، وهي كثيرًا ما تتجسّد في إقصاء المشتكية اجتماعيًا في مكان العمل والمسّ بمكانتها المهنيّة.

ويُعتبر المسّ بشخص قريب من المتحرَّش به أو بشخص حاول مساعدته، مضايقة محظورة، أيضًا. ويتميّز القانون الإسرائيليّ بالفصل بين التحرّش الجنسيّ وبين المضايقة التي تليه وحظر كلّ واحد منهما، إذ إنه تبنّى المعتقد القائل بأنّ هذين النوعين من المسّ مستقلان، ويشكّل كل واحد منهما أمرًا جسيمًا بحدّ ذاته.[١١]

وبحسب البحث الأخير (٢٠١٤) أنواع التحرش الجنسيّ الأكثر

لا يقيّد القانون الإسرائيليّ حظر التحرّش الجنسيّ في ضمن العمل، بل يُسيّره أيضًا على كلّ سياقات الحياة. ولكن، وكما أسلفت، يقوم القانون بفتح أفق متميّز أمام المشتكيات بخصوص التحرش الجنسي الذي يقع «في إطار علاقات العمل». ومن الناحية المَبنويّة يمكن لدعاوى المشغلين أن ترغمهم على التصرف بجدّيّة أكبر مع أحكام قانون منع التحرش الجنسيّ، عبر وضع قواعد ونظم كما ينصّ القانون، وتعيين موظفات مسؤولات وفقًا للقانون، والأهم- بث رسالة مفادها النفي التام والقاطع للتحرّش الجنسيّ في إطار علاقات العمل.

شيوعًا في الشكاوى المقدّمة هما نوعان: الفعل المشين المحظور والتطرّقات الجنسيّة غير المرغوبة. أمّا نسبة الملفات القضائية أو التأديبية الموجودة والتي تتطرق إلى التحقير الجنسيّ فهي نسبة ضئيلة جدًا، ولم يصل الجهاز القضائي أيّ ملف يحوي شكاوى بخصوص الابتزاز الجنسيّ تحت التهديد.

القانون في حماية من؟

يحظر القانون الإسرائيليّ التحرّش الجنسيّ ضدّ الرجال والنساء على حدّ سواء؛ وفي المقابل، فإنه يحظر التحرّش الجنسيّ على النساء والرجال على حدّ سواء.[١٢] غالبية أهداف القانون لا طابع جندريّ لها، باستثناء الغاية الكامنة في دفع المساواة بين الجنسيْن قدمًا. أمّا على أرض الواقع فغالبية المشتكين من النساء وغالبيّة المشتكى ضدّهم من الرجال.

ويشير البحث الذي نُشر مؤخرًا (٢٠١٤) تناول غالبية الإجراءات القضائيّة (الجنائية والمدنيّة والتأديبيّة) التي فُتحت بين السنوات ١٩٩٨–٢٠٠٩ بخصوص التحرشات الجنسية، إلى أنّ زهاء ٩٤٪ من المشتكين هُنّ من النساء. أمّا المشتكى ضدّهم فهم رجال في الغالبية الساحقة: أكثر من ٩٩٪. أمّا في ٧٪ من الملفات فقد كان المشتكي والمشتكى ضدّه من الرجال، وفي أقلّ من ١٪ من الملفات كانت المشتكية والمشتكى ضدّها من النساء.

واجبات المشغّل

لا يقيّد القانون الإسرائيليّ حظر التحرّش الجنسيّ في ضمن العمل، بل يُسيّره أيضًا على كلّ سياقات الحياة. ولكن، وكما أسلفت، يقوم القانون بفتح أفق متميّز أمام المشتكيات بخصوص التحرش الجنسي الذي يقع «في إطار علاقات العمل». ومن الناحية المَبنويّة يمكن لدعاوى المشغلين أن ترغمهم على التصرف بجدّيّة أكبر مع أحكام قانون منع التحرش الجنسيّ، عبر وضع قواعد ونظم كما ينصّ القانون، وتعيين موظفات مسؤولات وفقًا للقانون، والأهم– بث رسالة مفادها النفي التام والقاطع للتحرّش الجنسيّ في إطار علاقات العمل.

في كلّ مكان عمل في إسرائيل، سواءً أخصوصيًا كان أم عموميًا، كبيرًا أم صغيرًا، منتجًا أم خدماتيًا، يجب على المشغّل اتخاذ تدابير معقولة لمنع التحرّش الجنسيّ والمضايقة التي تليه في إطار علاقات العمل، وهو ملزم بمعالجة أيّ شكوى تتعلق بالتحرش الجنسيّ أو المضايقة التي تليه بنجاعة وسرعة. ويمكن تقديم دعوى ضدّ مشغّل لم يستوفِ هذه الواجبات، سواءً أبسبب التحرّش الجنسيّ أم المضايقة التي تليه أم بسبب عدم أدائه لواجباته وفقًا للقانون. وتسري واجبات المشغل على كلّ من يكون على اتصال مع عماله في إطار علاقات العمل: عماله وعاملاته الدائمين والمؤقتين، الزبائن، المزوّدين والجمهور الواسع.

وهنا أيضًا يتميّز القانون الإسرائيليّ أيضًا في شكل فرض المسؤوليّة على المشغّل. ففي القوانين الأميركيّة، يكون المشغّل هو المسؤول –هو لا غير– عن التحرش الجنسيّ الذي يلحق بعاملة لديه. ويفرض القانون الإسرائيليّ المسؤولية على مشغّل المتحرّش وليس على مشغل المتأذية، فقط إذا لم يقم المشغل باتخاذ سلسلة من النشاطات التي يوردها القانون بالتفصيل (يُنظر لاحقًا). أمّا المشغل الذي تصرّف وفقًا للقانون فهو معفيّ من مسؤولية التحرش الذي ارتكبه عامله.

وتشير التجربة إلى أنّ الجمهور يعي أكثر حظرَ التحرّش الجنسيّ في العمل، والكثير من النساء لا يعرفنَ أنّ القانون يسري في الشارع أيضًا. والانطباع المهيمن يفيد بأنّ النساء على استعداد للتغاضي عن التحرشات الجنسية التي تُمارس ضدّهنّ في حيواتهنّ الخاصة، ولكن ليس في أماكن عملهنّ.

لكن، ورغم أنّ القانون الإسرائيليّ يسمح بتقديم دعوى ضدّ المشغل أيضًا، جراء التحرش من قبل أحد عامليه، إلا أنّ النتائج الميدانيّة تشير إلى أنّ قلة من النساء فقط قرّرن تقديم دعوى ضدّ المشغّل أو اشتكائه. وفي البحث الأخير الذي أجري (٢٠١٤) تبيّن أنّ ٩٣٪ من المشتكى ضدّهم في الملفات القضائيّة كانوا من المُدّعى عليهم بارتكاب التحرش الجنسيّ، لا مشغّليهم.

سأورد هنا تفاصيل تتعلّق بواجب المشغّل في إطار علاقات العمل[١٣]:

- واجب تعيين موظفة (أو موظف) مسؤولة ملائمة، تهتمّ بإبلاغ مكان العمل وتعريفه بالقانون، وتكون عنوانًا للتوجّهات والشكاوى المتعلقة بالتحرشات والمضايقات التي تليها. وتقوم هذه الموظفة باستيضاح أيّ شكوى وأيّ حالة من التحرّش الجنسيّ أو مضايقة وردت إلى مسامعها، وتقدم توصياتها أمام المشغّل حول كيفية تصرفه في المسألة؛
- واجب تسمية وتحديد شكل تقديم الشكوى، بحيث يكون كلّ شخص على دراية بكيفية تقديم الشكوى ضدّ التحرش الجنسيّ أو المضايقة التي تليه في إطار علاقات العمل.

يجب على المشغّل الكبير الذي يشغّل أكثر من ٢٥ عاملاً أن يضع نظامًا داخليًا لمعالجة التحرّش الجنسيّ وأن ينشره في مكان بارز؛ مكان العمل الذي يحوي نظامًا داخليًا مجبر بدمج حظر التحرّش الجنسيّ والمضايقة التي تليه، وسبل تقديم الشكوى والمعالجة في ضمن النظام الداخليّ. إنّ عدم نشر النظام الداخليّ بين العمال يشكّل مخالفة جنائيّة عقوبتها غرامة مالية وغرامة أخرى متواصلة لكلّ أسبوع تتواصل فيه المخالفة. ففي قضية «فلانة» تقرّر أنّ تعليق الأنظمة الداخليّة في مكان لا يمرّ فيه الجميع لا يلبي أحكام القانون، وأنّ الأمر يشكّل انتهاكًا لواجب ولاء المشغل تجاه العاملات والعاملين لديه.[١٤]

- ثمة واجب بإبلاغ عامليه بأحكام القانون، والسماح لهم بالمشاركة في ورش إرشادية واستكمالية في مسألة التحرّش الجنسيّ والمضايقة التي تليه.

مدى وعي المشغل العربيّ لواجباته

بدأت منظمّة «كيان» منذ عام ٢٠١٠ (منظمة نسوية فلسطينيّة تتخذ من مدينة حيفا مقرًا لها) بأعمال متابعة لتطبيق أحكام القانون لمنع التحرش الجنسيّ في أماكن العمل، من خلال التشديد على السلطات المحليّة العربيّة ومدى أدائها لواجباتها الواردة في القانون. ومع أنّ النتائج تشير إلى حدوث تحسّن معيّن لدى السلطات المحليّة في مسألة أدائها لبعض أحكام القانون، إلا أنّ فحصًا معمّقًا أجرته «كيان» أشار إلى أنّ الحديث يدور عن تحسّن سطحيّ لا يهدف إلا لمهادنة القانون، من دون تذويت حقيقيّ للغايات التي تقف في صلبه. وفي استطلاع أجري هذه السنة لدى ٣٤ سلطة محليّة عربيّة برزت

مطالبة بالمساواة الكاملة في فعالية نسوية إسرائيلية.

تتوفر أمام المشتكي/ة جراء التحرش الجنسيّ ثلاثة مسارات قضائيّة لمعالجة التحرّش الجنسيّ والمضايقة التي تليه: المسار الجنائيّ ومسار المسؤولية الجزائيّة (تعويضات) والمسار التأديبيّ المتعلق بمكان العمل. ويتميّز القانون الإسرائيليّ عن غيره بتوفير ثلاثة مسارات شكاوى يحق للمتأذية أن تختار بينها، إذ أنّه تبنى النهج القائل بضرورة تشجيع المتأذيات على تقديم الشكاوى ضدّ التحرّشات الجنسيّة، وذلك بواسطة توفير عدة إمكانيّات قضائيّة وتأديبيّة.

نتائج مقلقة. فعلى سبيل المثال، بيّن الاستطلاع أنّ ٩٧٪ من السلطات المحليّة التي فُحصت لم تُجرِ ولو محاضرة واحدة لعامليها تتركز في منع التحرّش الجنسيّ. وأشار فحص آخر أجري لدى ٨ مؤسّسات من المجتمع المدنيّ، إلا أنّ مؤسّسة واحدة لا غير أجرت لعامليها نشاطات توعية ورفع الوعي لمنع التحرّش الجنسيّ في أماكن العمل. وحتى حين يبدو ظاهريًا أنّ الاستطلاع عاد بنتائج مُرضية بخصوص نسبة السلطات المحليّة (٩٤٪) التي عيّنت موظفات مسؤولات عن مسألة التحرّش الجنسيّ، تأتي «كيان» لتكشف أنّ تلك الموظفات المسؤولات لم يقمنَ بمهامهنّ كما يجب، وأنّ تعيينهنّ جرى من باب رفع العتب.[١٥]

وتعتقد المنظمة أنّ الصعوبات البنيويّة الكامنة في دمج النساء العربيّات في أماكن العمل (الاجتماعيّة والمؤسساتية على حدّ سواء)، والتخوّف من خسارة مصدر الرزق، تؤدّي في أكثر من مرّة إلى وضع النساء في موقف يفضّلن فيه تلقي المهانة والمسّ الكامنيين في التحرش الجنسي بهنّ، بدلا من الكشف عن التحرّش واستنفاد حقوقهنّ وفقًا للقانون. ويشكل التخوّف من العقاب المجتمعيّ وإقصاء المرأة التي تجرّأت على تقديم شكوى ضدّ التحرّش الجنسيّ، أيضًا، عاملاً يمكن أن يفسّر سبب إقلال النساء العربيّات (مثلهن مثال أغلب النساء عامة) من تقديم الشكاوى والكشف عن حالات المضايقة والتحرّش الجنسيّ.

المسارات القانونية لمعالجة التحرّش الجنسيّ

تتوفر أمام المشتكي/ة جراء التحرش الجنسيّ ثلاثة مسارات قضائيّة لمعالجة التحرّش الجنسيّ والمضايقة التي تليه: المسار الجنائيّ ومسار المسؤولية الجزائيّة (تعويضات) والمسار التأديبيّ المتعلق بمكان العمل. ويتميّز القانون الإسرائيليّ عن غيره بتوفير ثلاثة مسارات شكاوى يحق للمتأذية أن تختار بينها، إذ أنّه تبنى النهج القائل بضرورة تشجيع المتأذيات على تقديم الشكاوى ضدّ التحرّشات الجنسيّة، وذلك بواسطة توفير عدة إمكانيّات قضائيّة وتأديبيّة. ونسارع للقول هنا إنّ اختيار أحد هذه المسارات غير منوط أو مشروط باختيار مسار آخر، أو بالامتناع عن ذلك. وسأوضح فيما يلي مسارات العمل القائمة:

المسار الجنائيّ: يمكن للمتأذية أن تقدّم شكوى بخصوص تحرّش جنسيّ محظور أو مضايقة محظورة لدى الشرطة، وأن تبدأ بذلك مسارًا جنائيًا. تقوم الشرطة والنيابة بإدارة زمام الإجراء الجنائيّ، وهو ينتهي بتبرئة أو إدانة المتهم. وتبلغ فترة العقاب القصوى على التحرش الجنسيّ المحظور سنتيْ حبس؛ فيما تبلغ لقاء المضايقة التي تلي التحرّش ثلاث سنوات حبس، ولقاء تحرش جنسي محظور ومضايقة أربع سنوات حبس. يمكن بدء المسار الجنائيّ بخصوص التحرش الجنسيّ المحظور خلال فترة تمتدّ من خمس إلى عشر سنوات منذ لحظة وقوعه، إذ إنّ الأمر يختلف وفقًا لنوع التحرش. وتسري على مخالفات مختلفة فترات تقادم مختلفة، في حين أنّ المسار الجنائيّ يلائم بشكل عام الحالات الجسيمة.

ويشير البحث الأخير (٢٠١٤) الذي أجري بهذا الخصوص، إلى أنّ ٢١٩ شكوى من أصل ٢٣٩ شكوى جنائيّة فُحصت، أفضت إلى البدء بإجراءات جنائيّة. ومن بين الملفات الجنائية الـ ٢١٩ التي فُتحت، أدين المتهم في ١٧٧ ملفًا وبُرّئ في ٣٠ ملفًا منها.[١٦] ومن بين المتهمين الـ ١٧٧ الذين أدينوا، قام ٢٧ متهمًا منهم بالاستئناف، فيما رُفض ٢١ استئنافًا منها. ومن بين الملفات الثلاثين التي أفضت إلى البراءة، استأنفت الدولة في حالتين وفازت بواحدة منهما.

في الغالبية الساحقة من الإجراءات التي انتهت بإدانة المتهم، فُرضت عقوبات مع وقف التنفيذ، إلى جانب عقوبة أخرى في الغالب. وفي غالبية الإجراءات التي انتهت بإدانة المتهم (٦٣٪) قُضي بدفع تعويضات للمشتكية إلى جانب عقوبة أخرى. وفي نحو

تشير المعطيات أعلاه إلى أنّ استخدامات القانون حتى الآن ومدى نجاحات المشتكيات تدلّ على نجاعة قرار القانون الإسرائيليّ توفير ثلاثة مسارات قضائيّة وتأديبيّة أمام المشتكيات. فقد قدّمت المشتكيات الشكاوى في أماكن العمل وفي الشرطة، وأدرنَ إجراءات مدنيّة وقدّمن الدعاوى في محاكم العمل. وتدلّ الفروقات الكبيرة بين مميزات هذه الإجراءات ونتائجها على أنها تخدم احتياجات مختلفة وتلبّي غايات متباينة

ثلث الإجراءات التي انتهت بإدانة المتهم فُرض عقاب حبس فعليّ. وفي نحو ثلث الإجراءات فُرضت عقوبة الخدمة لصالح الجمهور إلى جانب دفع غرامة لخزينة الدولة.

المسار التأديبيّ- في إطار علاقات العمل: يؤسّس قانون منع التحرش الجنسيّ لحقوق وواجبات فريدة من نوعها لا تسري إلا في إطار علاقات العمل (يُنظر إلى التفاصيل أدناه). وبالأساس، يمنح القانون كلّ شخص يكون على صلة بمكان عمل الحقّ في أن يقوم المشغّل في مكان العمل، ببذل كلّ ما في وسعه من أجل منع التحرش الجنسيّ من طرف عامل أو مسؤول. ويحق للمتأذية في إطار علاقات العمل أن تقدّم شكوى إلى المشغل وأن تطالب بمعالجتها بالسرعة اللائقة. وفي حال لم يقم المشغّل بواجباته، يحقّ لها مقاضاته جراء ذلك. وتشكّل مقاضاة عامل في نطاق محكمة تأديبيّة خيارًا قائمًا في أماكن العمل التي تحوي أنظمة وقواعد تأديبيّة (مثل المؤسسات التعليميّة والتعليم العالي والشركات الكبرى والخدمات العامّة).

وكشف البحث الأخير عن أنّ ٨٠٪ من الملفات التأديبيّة التي جرت، انتهى ٨٠٪ منها بالإدانة و٢٠٪ بالتبرئة. وفي الملفات التي أدين فيها المتهمون، كانت العقوبة الأكثر شيوعًا تخفيض الرتبة (٤٠٪). ومن بين العقوبات الشائعة دفع الغرامات والتوبيخ الشديد أو التوبيخ.

وقد عُلم أيضًا أنّ نسب الإدانة والتبرئة في الإجراءات التأديبيّة مطابقة بشكل شبه تام لتلك الموجودة في الإجراءات الجنائيّة.

مسار المسؤولية الجزائية (تعويضات ماليّة): يُعرّف القانون التحرش الجنسي والمضايقة التي تليه بأنهما مخالفات جزائية، يمكن للمتأذي أن يرفع دعوى تعويضات مقابلها في إجراء مدنيّ يخصّ أحكام المسؤولية التقصيريّة. يمكن في دعوى تعويضات بخصوص التحرش الجنسي أو المضايقة التي تليه، أن تقدم دعوى سقفها ١٢٠,٠٠٠ ش.ج. من دون إثبات ضرر «ملموس» أيًّا كان. وزدْ على ذلك أنه بالإمكان تقديم دعوى تعويضات جراء أيّ ضرر يمكن إثباته، مثل خسران أيام عمل أو علاج لمرض نجم في أعقاب التحرش. وتمتدّ فترة التقادم بخصوص مخالفة مسؤولية تقصيريّة مدنيّة تتعلق بالتحرش الجنسيّ على سبع سنوات.

من المفترض بالمتأذية التي تختار مسار المسؤوليّة التقصيريّة والتي يعمل المتحرش معها في مكان العمل ذاته، أن تقدّم دعوى ضدّه في محكمة العمل. والمشغل الذي لم يقم بواجباته المنصوص عليها في القانون يمكن أن تُقدّم دعوى ضدّه هو الآخر في محكمة العمل. وإذا وقعت مخالفة المسؤوليّة التقصيريّة في مكان العمل إلا أنّ المتأذية لا تعمل في المكان، عندها عليها تقديم دعوى ضدّ العامل أو المشغل في محكمة مدنيّة عاديّة. وتمتد فترة التقادم في المسار المدنيّ على سبع سنوات.

علينا أن نذكر هنا أنّ مجرد توفر إمكانية الاستعانة بالقانون ضدّ المتحرّش هو أمر يتميّز به القانون الإسرائيليّ أيضًا. ففي الولايات المتحدة، يحق لمن تعرّضت للتحرّش الجنسيّ أن تقدم دعوى ضدّ مشغّلها فقط، هذا إذا كان التحرّش الجنسيّ قد وقع في مكان عملها وليس في مكان عمل المتحرّش.

ويشير البحث المنشور أخيرًا، إلى أنّ المشتكيات فزن في قرابة ثلث الإجراءات المدنيّة الـ ٥٨ المفحوصة، فيما خسرت الدعاوى نحو ثلث المشتكيات، في حان انتهى الثلث الأخير من الحالات بتسوية. وإذا تعاملنا مع التسوية في المسار المدنيّ باعتبارها نجاحًا للمشتكية بالحصول على اعتراف بادعاءاتها، فإنّ نسبة نجاح المشتكيات في الملفات المدنيّة الموجودة في السجلات هو الثلثان، وهي نسبة تكاد لا تقلّ عن النسبة الموجودة في الملفات الجنائيّة والتأديبيّة.

من الصعب أن نتعامل مع الواقع الإسرائيليّ الاجتماعيّ وكأنه تغيّر بشكل جذريّ نتيجة لتشريع هذا القانون. فما تزال التحرّشات الجنسيّة تقع في كلّ مجال ومكان، ومن ضمنها أيضًا الحلبة القضائية بنفسها. وقد سمعنا مؤخرًا عن استقالة رئيس المحكمة المركزيّة في الناصرة، الذي كان مرشّحًا للمحكمة العليا، بشبهة تحرّشه جنسيًا بسبع نساء في مناسبات مختلفة.

ورغم توسيع حظر التحرش الجنسيّ ليسري على كلّ مجالات ومواقع الحياة، وليس في أماكن العمل فقط، فإنّ الأبحاث تشير إلى وجود عدد طفيف جدًا من الإجراءات المدنيّة والجنائيّة جراء التحرّش الجنسيّ، وقعت خارج أماكن العمل.

تشير المعطيات أعلاه إلى أنّ استخدامات القانون حتى الآن ومدى نجاحات المشتكيات تدلّ على نجاعة قرار القانون الإسرائيليّ توفير ثلاثة مسارات قضائيّة وتأديبيّة أمام المشتكيات. فقد قدّمت المشتكيات الشكاوى في أماكن العمل وفي الشرطة، وأدرنَ إجراءات مدنيّة وقدّمن الدعاوى في محاكم العمل. وتدلّ الفروقات الكبيرة بين مميزات هذه الإجراءات ونتائجها على أنها تخدم احتياجات مختلفة وتلبّي غايات متباينة. ولكن علينا ان لا ننسى أن البحث الأخير حلل فقط الحالات التي وصلت الى الهيئات التأديبية والقانونية وهي بعيدة كل البعد من أن تمثل العدد الحقيقي للنساء اللواتي تعرضن ويتعرضن كل يوم للتحرشات الجنسية المتكررة دون محاسبة المعتدي.

خرافات تتعلق بردّ فعل النساء على التحرّش الجنسيّ

هناك من يدّعي في الخطاب الإسرائيليّ العام أنّ النساء اللاتي يتعرّضن للتحرّش الجنسيّ «يتجمّدنَ» ويجدنَ صعوبة في إبداء ردّ فعل، ولذلك يجب إعفاؤهنّ من واجب الردّ الإيجابيّ على تصرفات المتحرّش. وهناك من يدّعي أنّ النساء لا يأتين بردود فعل واضحة على تصرفات يعتبرنها كتحرّشات، وغياب هذا الرد يدفع المتحرّشين للاعتقاد بأنّ تصرفاتهم مرغوبة.

مسيرة نسوية تطلب حماية حياة النساء وحقوقهن.

إلا أنّ النتائج الميدانيّة تشير إلى أنّ غالبية النساء اللاتي قدّمن في نهاية المطاف شكاوى ودعاوى ضدّ الرجل المتحرّش، أبدَيْنَ ردود فعل واضحة ولم يصمتنَ، بعضهنّ كلاميًا وبعضهنّ بشكل جسديّ كان يهدف لصدّ المعتدي. وخلافًا للخرافة السائدة حول القانون ومحدودياته، تدلّ هذه المعطيات أنّ النساء يملْنَ في غالب الحالات لإبداء ردود فعل على التحرّشات الجنسيّة، بالشكل الذي يدلّ على أنهنّ غير راغبات بما يحدث معهنّ.

ومن خلال معالجتي لشكاوى كثيرة قدّمتها نساء عربيات ضدّ التحرشّ بهنّ جنسيًا أثناء العمل، كان بالإمكان الإدراك أنّ ما تسعى إليه المتأذية في حالات كثيرة لا يتمثل في معاقبة المعتدي بالذات، بل أولا وأخيرًا وبالأساس- اعتراف المعتدي أو المتحرّش بالظلم الذي ألحقه بها. وترفض الكثير من النساء تقديم شكوى لدى الشرطة، لا من منطلق عدم ثقتهنّ بصحّة أقوالهنّ، بل لأنّ الاعتقال والمحاكمة وربما السجن الفعليّ، ليست الغاية التي دفعتهنّ للحديث وتقديم الشكوى. وفي بعض الأحيان، تكتفي النساء بالاعتذار أو بإعلام المعتدي بأنه ألحق الأذى والإهانة بالمرأة. وقد تلقى الكثير من النساء إرشادات بخصوص كيفية كسبهنّ للقوة ومواجهة المعتدي، وكُنّ في غالبية الحالات يكتفين في تلك المواجهة ولا يطلبن تحويل مسألتهنّ إلى مسألة قضائيّة. هذا النهج المسلكيّ معروف ومفهوم ويمكن أن يصدّ أيّ محاولة لتصوير النساء وكأنهنّ يُسئنَ استخدام القانون من منطلقات ثأريّة. وحتى إذا كان عدد النجاحات في المحاكم مرتفعًا، فمن المعروف أنّ عدد الشكاوى منخفض بالتأكيد، قياسًا بحجم الظاهرة.

إن الكثير من النســـاء لا يُبديـــنَ ردود أفعال على الانتهاكات الجنسيّة، من منطلق التخوّف من مواجهة الجهاز القضائيّ مع كلّ التكاليـــف المنوطة بذلك والقوى والموارد المترتبة عليه. ومن الجائز أنّ تبنّي جهاز العدل اللاغي للتجزئة أو العدل الانتقاليّ، قد يكون بوســـعه توفير الردود على هذه المصاعب وتجنيب المشتكيات هذه المواجهة القاسية مع الجهاز القضائيّ.

تلخيص

لا شكّ في أنّ القانون الإسرائيليّ المتعلق بمسألة التحرّش الجنسيّ يُعتبر مثالا استثنائيًا، قياسًا بالقوانين الدوليّة، لكيفية المواجهة القضائيّة مع ظاهرة التحرّش الجنسيّ. فالتحرّش الجنسيّ معرّف بشكل واسع، وحظره يسري على كلّ مجال، ولا ينحصر في إطار أماكن العمل، وتتوفر للمتأذية خيارات تصرّف كثيرة، إلى جانب الحظر المفروض على مضايقة المتأذية بعد التحرش بها، أو مضايقة من ساعدها على تقديم الشكوى بخصوص التحرش الجنسيّ.

مع ذلك، من الصعب أن نتعامل مع الواقع الإسرائيليّ الاجتماعيّ وكأنه تغيّر بشكل جذريّ نتيجة لتشريع هذا القانون. فما تزال التحرّشات الجنسيّة تقع في كلّ مجال ومكان، ومن ضمنها أيضًا الحلبة القضائية بنفسها. وقد سمعنا مؤخرًا عن استقالة رئيس المحكمة المركزيّة في الناصرة، الذي كان مرشّحًا للمحكمة العليا،[١٧] بشبهة تحرّشه جنسيًا بسبع نساء في مناسبات مختلفة.

ورغم توسيع حظر التحرش الجنسيّ ليسري على كلّ مجالات ومواقع الحياة، وليس في أماكن العمل فقط، فإنّ الأبحاث تشير إلى وجود عدد طفيف جدًا من الإجراءات المدنيّة والجنائيّة جراء التحرّش الجنسيّ، وقعت خارج أماكن العمل.

لا يختلف اثنان على أنّ القانون لا يكفي لخلق واقع خالٍ من الاعتداءات الجنسيّة. وفي صلب كل اعتداء توجد الرغبة بممارسة القوة وتحقيق السيطرة. لذلك يجب ألا ننسى، أنّه رغم التقدّم الذي طرأ على القضاء الإسرائيليّ في التشريعات والإجراءات، إلا أنّ إطار العمل ما يزال يقوم على إطار قضائيّ أسّسه وبلوره رجال، بشكل شبه تامّ. المبادئ الأساسيّة التي تخصّ المنظومة، القرائن والأدلة والشهادات وثنائية المنتصر– المهزوم، هي كلها أمور يصعب تطبيقها في حالات الاعتداءات الجنسيّة. فالتخوّف من المعتدي الذي شعرت المشتكية في الكثير من الحالات بأنها خاضعة لسيطرته، من دون قدرة على المقاومة، لا يقلّ أو يخبو عندما يُطلب منها أن تشهد ضدّه وبحضوره في المحكمة.

قرارات محاكم عليا إسرائيلية بارزة:

١. قرار رقم ١٩٢٨/٠٠ دولة اسرائيل ضد بروخين، مجلد قرارات المحكمة العليا (٥٣) صفحة ٦٩٤.
٢. قرار رقم ٠١/٥٧٧١ بودلوبسكي ضد مفوض خدمات الدولة، مجلد قرارات المحكمة العليا (٥٦)، صفحة ٤٦٣.
٣. قرار رقم ٠٦/٢١٩٢ رحماني ضد مفوضية خدمات الدولة.

الهوامش:

١ برزت الموجة الثانية من النسوية في المجتمعات الناطقة بالإنجليزية، بدءًا بسنوات الستين من القرن الماضي.

٢ دافناه يزرعيلي وأخريات، نساء في الشرك، سلسلة «كاف أدوم»، هكيبوتس هميئوحاد (١٩٨٢)

٣ قانون منع التحرش الجنسي، ١٩٩٨.

٤ اوريت كامير «أي نوع من المضايقة: هل التحرش الجنسي هو تمييز محظور أم مساس بكرامة الانسان وحريته؟ مشباطيم، مجلد ٢٩، صفحة ٣١٧ (١٩٩٨) (بالعبرية).

٥ لقراءة موسعة حول التعريف القانوني الأميركي لمصطلح التحرش الجنسي ر:
Catherine A. MacKinnon Sexual Harassment of Working Women: A Case of Sex Discrimination (New Haven, 1979); Martha Chamallas – Writing About Sexual Harassment: a Guide to the Literature, 4 UCLA Women"s L.J. (1993) 37.

٦ على سبيل المثال: رئيس الدولة السابق موشيه قصاب الذي أدين بالاغتصاب، ووزير القضاء حاييم رامون الذي أدين بالقيام بعمل مشين دون موافقة المشتكية، وقضية إسحق مردخاي الذي كان وزيرًا ومرشحًا لرئاسة الحكومة والذي أدين بتنفيذ أعمال مشينة بملابسات خطيرة.

٧ نذكر على سبيل المثال استطلاعًا هاتفيًا أجرته وزارة الاقتصاد الإسرائيلية عام ٢٠١١ الذي أظهر أن ١١٪ من النساء العاملات (أي ١٦٥٠٠٠ عاملة) مررن تجربة تحرش جنسي.
http://www.moital.gov.il/NR/rdonlyres/F2F81FEB-D6BC-4F7E-86E8-0442929FF12E/0/X11458.pdf

٨ الحاشية رقم ٤ أعلاه.

٩ ر: أوريت كمير، رونيت هاريس، ياعيل برندويمان، شاني باجودا وشيرلي فتنر «قانون التحرش الجنسي بالجهاز القضائي والتأديبي» نشر البحث في الشبكة العنكبوتية على الرابط: http://www.colman.ac.il/research/research_institute/katedra_HumanRights/law_Network/Documents/kamir_co.pdf.2/harassed_2014 (٢٠١٤) (بالعبري) (فيما يلي: «البحث الأخير»).

١٠ يُذكر أنّ القانون يعدّد عدة حالات يحظى بها الناشر بحماية من تقديم دعوى ضده، مثل أنّ النشر جرى بنية حسنة، ولغاية جيدة، أو أنّ النشر مثير لاهتمام الجمهور شريطة ألا يكون نشرًا كاذبًا.

١١ للتوسع في موضوع المضايقة ر: اوريت كامير «متضايقة» – العيش مع قانون التحرش الجنسي الإسرائيلي» (اصدار الكيبوتس همؤوحاد، ٢٠٠٩).

١٢ للتوضيح سيتم التعامل مع المشتكين في هذه المقالة بلغة المؤنث نظرًا لكون أغلب المتضررين من ظاهرة التحرشات الجنسية هن من النساء.

١٣ ينظر الى: أنظمة منع التحرش الجنسي (واجبات المشغل)، ١٩٩٨.

١٤ نزاع عمل (القدس) ٠٨/٢٩٢٦ فلانة ضدّ أيجد– شركة تعاونيّة للمواصلات في إسرائيل م.ض.

١٥ للتوسع في المسألة يمكن التواصل مع الدائرة القانونية في مؤسسة كيان www.kayan.org.il

١٦ لم يكن بالإمكان التوصل إلى نتائج بخصوص الملفات الـ ١٢ المتبقيّة.

١٧ القاضي إسحق كوهين

يفعات بيطون (*)

النساء الفلسطينيّات واليهوديّات الشرقيّات - رؤية نسويّة مشتركة وأمل بالمساواة

على خلفية استمرار هيمنة النساء الإشكنازيات داخل الحركة النسوية في إسرائيل، كانعكاس لعلاقات القوى في المجتمع ككلّ؛ ومن منطلق أن الجماعة اليهوديّة الشرقيّة والجماعة الفلسطينيّة في إسرائيل «تتقاسمان حيزًا جغرافيًا وثقافيًا مشتركًا»، إذ تسكنان الأطراف وتعانيان من تمييز إثني وقوميّ على التوالي، تفترض الكاتبة التقاء مصالح يتيح نضالاً نسويًا مشتركًا بشكل يتجاوز نمط العمل المألوف في حالات التعاون النسوي اليهودي- الفلسطيني والمبني على مفهوم «إنقاذ» الطرف القوي في المعادلة، وهو اليهودي، للطرف الفلسطيني. بناءً عليه، عوضًا عن النضال المنفصل ولأجل تحقيق مزيد من الإنجاز لتحسين مكانتهن، تقترح الكاتبة أطر «شراكة قانونيّة قضائيّة شرقيّة - فلسطينيّة من خلال تطابق مصالح الشريكات في النضال».

مقدمة

الحركة النسوية في إسرائيل هي إحدى الحركات المتقدمة وذات الإنجازات في العالم العربي. النجاح كما هو معروف، له آباء كثيرون والفشل يتيم دائمًا. وإذا كان الأمر كذلك، فما هي ظروف هذا النجاح الخارق؟ من ضمن الظروف المحتملة يمكن أن نذكر حقيقة إقامة إسرائيل في بدايتها انطلاقًا من مفهوم طليعي اشتراكي، وحسب هذا المفهوم، أعطي ولأول وهلة «كل واحد حسب قدرته»، ولذلك كانت القدرات هي التي حدّدت، وبدور أقلّ من الصور

(*) محاضرة في الحقوق.

وبالرغم من كونها حركة للتحرر من علاقات القوى ومن القمع، مثل حالات كثيرة أخرى خاصة بتطوّر الحركة النسويّة في المجتمعات متعدّدة الطبقات الاجتماعية. ففي إسرائيل أيضًا كان بالإمكان تشخيص الحركة النسويّة نفسها كساحة للمحافظة على الفجوات الاجتماعيّة بل وحتى تعميقها.[٥] وكانت الحركة الاجتماعيّة وباستمرار وإصرار بدون نساء يهوديّات شرقيّات وبلا نساء عربيّات، وقد انعكس ذلك في مستويات متنوّعة.

النمطيّة، مكانة النســاء في المجتمع. وشــكلت حقيقة أن إسرائيل كانت قد أعلنت في وثيقة الاستقلال عن تبنّي قيم ديمقراطيّة وليبرالية جزءًا من هذا النجاح. ويمكن الإشارة أيضًا إلى العلاقات الوثيقة بين إسرائيل والدول التي جرى فيها النضال النسوي طيلة عشرات السنين واستمرّ على مدار أجيال كثيرة، حيث كانت الإنجازات في هــذا المجال في مرحلة متقدمة. وأتاحت هذه العلاقات للنســويّات الإســرائيليّات مصادر اســتلهام من أخواتهن في ماوراء البحار. وهكذا بدأ نمو الحركة وتطورها.[١] ومن ضمن الأسباب الكثيرة لنمو النضال النسوي في إسرائيل وتطوره، بودّي التركيز على القانون والقضاء حيث حققت النســويّات النجاح تلو النجاح. وهنّ يحتللن بإصرار إحدى الساحات المهمة لإدارة ثورة اجتماعيّة وتوعويّة من الصنف الذي تسعى الحركة النسويّة لإنتاجه: الساحة القانونيّة.

وقبل أن أفحص مسيرة الإنجازات النسويّة، ألاحظ هنا ملاحظة تحذيريّة، مفادها أنه بالرغــم من إنجازاتها الكثيرة على الصعيد القانوني، فإن الحركة النسويّة على ما يبدو قد علقت آمالها واعتمدت على المجال القانوني بالأساس، وبدرجة أقلّ على الحيّز الواقعي، في الشارع. وهكذا نشأت فجوة بين "القانون في الكتاب– Law in books" و"لقانون في الواقع– Law in action" في السياق النسوي الإسرائيلي. وقد كتب الكثير في السابق عن هذه الفجوة بين الأمل المجسّــد في القانون وبين إنجازاتــه القليلة على أرض الواقع، ولكنني لا أريد تناول هذا الموضوع بحد ذاته، بل أريد أن أفحص الدور الذي لعبه في بناء العلاقات بين النسويّات اليهوديّات الشــرقيات والنسويات الفلسطينيّات من جهة، والنسويّات اللواتي ينتمين للجماعة المســيطرة في إســرائيل، النســاء الإشكنازيّات. ادعائي في هذه المقالة أنه بعد عقود ممّا يعتبر نجاحًا نسويًا فائقًا، فإن الحركة النسويّة اليهوديّة الشرقيّة والفلسطينيّة تلقي على هذا النجاح ضوءًا أكثر خفوتًا، وهما قادرتان على دفع الحركة النسويّة في إسرائيل باتجاه أكثر شمولاً، وبقدر أكثر مساواتيّة.

نبذة عن تاريخ النضال النسوي في إسرائيل

كان تطوّر النضال النسوي عبر المسار القانوني حصيلة موجتين من النشاط النسوي المتشعّب. وحدثت الموجة الأولى عمليًا في الأيام الأولى التي مرّت على إقامة مؤسســات الدولة. ففي الكنيست الأولى أدرج حزب النساء الأول والأخير في تاريخ البرلمان الإسرائيلي على جدول أعمالها موضوع المساواة للنساء. وقبيل انتهاء دورة الكنيست الأولى، واســتنادًا إلى الدعم الذي وفرته وثيقة الاستقلال، التي تقرر فيها أن دولة إسرائيل «ستطبّق المساواة في الحقوق... دون تفرقة... في الجنس»، أقرّ الكنيســت قانون مســاواة حقوق المرأة عام ١٩٥١.[٢] رسّــخ القانون المذكور، وفي الأســاس على الصعيد البياني، حق النســاء في المساواة، وشكّل مع وثيقة الاستقلال نقطة انطلاق مهمّة ونوعيّة لبحث مكانة النساء في إسرائيل.[٣] في هذه الموجة الأولى من النضال النسوي في إسرائيل، يمكن تحديد الانشغال في الأساس في مجالات قوانين العمل التي تدافع عن النساء، والتي تشمل فكرة حماية النساء إزاء المصاعب والتحديات التي يفرضها الدمج بين الحياة المهنيّة والحياة الأســريّة. وفي الموجة الثانية فقط من تطوّر الحركة النسويّة الإسرائيليّة، حين وصلت إلى هنا في سنوات الثمانينيّات نساء عدن من كلّيات القانون، من الولايات المتحدة في الأساس، بدأ تطوّر إضافي فــي النضال، وهذا التطوّر لا يحدث في المجال التشــريعي فقط، بل يجري أسلسًــا في مجال استخدام المحكمة العليا كعامل مركزي في التغيير النســوي المرجوّ. علاوةً على ذلك، فإن النضال الآن لا يتركز في الحقوق الأساسيّة في مجال العمل، بل يبدأ في الانتشار ليشمل عدة مجالات، تطالب فيها النســاء بتصحيــح التمييز البنيوي الذي يعانــين منه. وتصل إلى المحكمة العليا حالات، الواحدة تلو الأخرى، مقدمة من نساء ورجال تشمل ادعاءات بشأن التمييز الممأسَس ضد النساء، وقد قبلت جميع الادعاءات بشأن التمييز، وتغيّرت الترتيبات والإجراءات الأساســيّة التي مرّت عليها ســنوات طويلة وأعلن عنها أنها غير شرعيّة.[٤]

على ضوء الواقع الذي وُصف أعلاه والخاص بالقمع داخل حركة تحرّر، برزت في سنوات التسعينيّات حركة معارضة للحركة النسويّة من داخلها. وكانت النساء الشرقيّات أوّل من تحدّى نسخ السلطة السائدة إلى داخل الحركة النسويّة في إسرائيل. ففي عام ١٩٩٣ - خلال المؤتمر النسوي السنوي- قررت مجموعة من النساء الشرقيّات المطالبة بإعطاء تمثيل لمواضيع ولنساء ليست جزءًا من التجربة الحياتيّة للنساء الإشكنازيّات. وكان ذلك سلوكًا مؤسّسًا أثار، كما هو متوقع، تذمرًا شديدًا جدًا لدى النسويّات الإشكنازيّات.

وبالرغم من كونها حركة للتحرر من علاقات القوى ومن القمع، مثل حالات كثيرة أخرى خاصة بتطوّر الحركة النسويّة في المجتمعات متعدّدة الطبقات الاجتماعية، ففي إسرائيل أيضًا كان بالإمكان تشخيص الحركة النسويّة نفسها كساحة للمحافظة على الفجوات الاجتماعيّة بل وحتى تعميقها.[٥] وكانت الحركة الاجتماعيّة وباستمرار وإصرار بدون نساء يهوديّات شرقيّات وبلا نساء عربيّات، وقد انعكس ذلك في مستويات متنوّعة.

أ. **على المستوى التمثيلي –** فإن اللواتي استلمن مراكز القوى وما زلن حتى اليوم في النضال النسوي هنّ النساء الإشكنازيّات.[٦] هذا الأمر يؤثر بالطبع على مستويات مهمة أخرى تتعلق بالظهور والتمثيل وتحديد جدول الأعمال النسوي، كما سنرى لاحقًا؛ ولكن من جهة ثانية من شأن ذلك أن يؤشر للنساء غير الإشكنازيّات وغير اليهوديّات بأنهن حتى في «عالم النساء» يُعتبرنَ متدنّيات وغير قادرات على القيادة والإدارة.

ب. **على المستوى العملي –** في حين دعت النسويّات الإشكنازيات إلى المساواة بين النساء والرجال، فقد استمرت في بيئتهن القريبة وبواسطتهن نماذج القمع الاجتماعيّة. على سبيل المثال، ادّعت امرأة شرقيّة في مؤتمر نسويّ أن النساء الشرقيّات ما زلن ينظّفن بيوت النساء الإشكنازيّات واللواتي ينتفعن من النظام الاجتماعي الذي يتيح لهن التقدّم في أعالي السلم الاجتماعي، وذلك في الوقت الذي يهملن فيه تطوير مكانة النساء الشرقيّات.[٧]

ت. **على المستوى الرمزي–** حتى في المجال الذي كانت فيه محاولة للتعاطي مع قضايا تتعلق بالنساء الفلسطينيّات، فقد نفذ ذلك بشكل أظهر أن القيمة الرمزيّة للعمليّة عكست نقصًا اجتماعيًا لدى النساء الشرقيات والفلسطينيّات. على سبيل المثال: تركيز النقد النسوي على ظاهرة النساء المضروبات الشرقيّات باعتبارهن منتميات إلى ثقافة تعتبر فيها النساء المضروبات هنّ القاعدة،[٨] أو معالجة ظاهرة «القتل على خلفيّة شرف العائلة» من وجهة نظر اعتبرت كولونياليّة.[٩] ولّد هذا الأمر شعورًا بأنه يجب إنقاذ المرأة «الأخرى» من الضائقة الوجوديّة التي تعيشها داخل ثقافتها المتخلّفة، ونتجت رائحة استعلاء أبيض على شكل فكرة «حملة إنقاذ النساء البُنّيّات» عن هذا النضال النسوي في هذه المجالات.

ث. **على صعيد «الالتزام المزدوج» للنساء من جماعات الأقليّة:** النضال النسوي في الوقت الذي تعلق بنقطة التملّص العرقي. مثال على ذلك: لقد جرى خوض نضال مهمّ لمعالجة معاقبة الاغتصاب. اقترحت إحدى النساء السوداوات معالجة قضيّة التمييز أو التفاوت بين العقوبات المفروضة على الرجال البيض وتلك المفروضة على الرجال السود. النساء البيض اعتبرن هذا الأمر قضيّة بين الأعراق وليست قضيّة «نسائيّة».

ج. **<u>على المستوى الأيديولوجي</u>–** القضايا التي عالجها النضال النسوي وجدول أعمال الحركة النسويّة هي أمور جرى إملاؤها على ضوء خبرة المرأة الإشكنازيّة في إسرائيل. سوف أتحدث بتوسّع عن هذا المستوى في الفصل التالي، لأن جدول الأعمال النسوي هذا يجري تطويره في الأساس من خلال نشاطات قانونيّة – قضائيّة تتمّ المبادرة إليها بغرض المطالبة بالمساواة.

المعارضة الشرقيّة والفلسطينية لتبييض المستوى الأيديولوجي

على ضوء الواقع الذي وُصف أعلاه والخاص بالقمع داخل حركة تحرّر، برزت في سنوات التسعينيّات حركة معارضة للحركة النسويّة من داخلها. وكانت النساء الشرقيّات أوّل من تحدّى نسخ السلطة السائدة إلى داخل الحركة النسويّة في إسرائيل. ففي عام ١٩٩٣ – خلال المؤتمر النسوي السنوي– قررت مجموعة من النساء الشرقيّات المطالبة بإعطاء تمثيل لمواضيع ولنساء ليست جزءًا من

ليست صدفة أن الاحتجاج الشديد جدًا ضد النسويّة الإسرائيلية قد جاء من المجال القانوني-القضائي، إذ إن جدول الأعمال النسوي يتحدد بدرجة كبيرة في هذه الساحة. وكما ذكرنا أعلاه فإن النجاح الفائق لم يكن القاسم المشترك الوحيد لنضالات العصر الذهبي للنسويّة، بل أيضًا كونها خاصة «بالمجموعة الذهبيّة» المسيطرة، ونابعة من داخل عالم مصطلحاتها، وتخدم بالأساس احتياجات عضواتها.[١٧] ومن ضمن النضالات النسويّة القانونيّة-القضائيّة المهمة والمركزيّة التي أديرت خلال العقدين بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٠ يمكن أن نذكر تعيين امرأة عضوًا في مجلس ديني

التجربة الحياتيّة للنساء الإشكنازيّات. وكان ذلك سلوكًا مؤسِّسًا أثار، كما هو متوقع، تذمرًا شديدًا جدًا لدى النسويّات الإشكنازيّات.[١٠] ولكن النسويّات الشرقيّات لم ينتظرن قبول احتجاجهنّ، بل «أبلغن» النسويّات الإشكنازيّات أنهن، كأسيرات للقمع طيلة سنوات على أيدي سيطرة الرجال والإشكنازيّات، يحرّرن الإشكنازيّات من وظيفتهن كسجّانات في هذا القمع، وأنهن، وببساطة، يقمن ببناء عالم خلصّ بهنّ.[١١] كان نجاح التحرّر محدودًا جدًا. صوت النسويّات الشرقيّات الصافي قدسُمع، ولكن القافلة واصلت طريقها، وموازين القوى داخل الحركة النسويّة لم تتغيّر في ذلك الوقت بصورة كبيرة، وبالتأكيد ليس إلى حدّ التفكير فيها كحركة ثوريّة. الإنجاز المركزيّ لهذه الخطوة هو العمل بطريقة التمثيل «بالربع» في المؤتمرات من الآن فصاعدًا. وحسب هذه الطريقة، كان هناك في كل حدث نسويّ التزام بوجود تمثيل للنساء الشرقيّات، الفلسطينيّات، المثليّات بين المتحدّثات، إضافةً إلى الإشكنازيّات. وبشكل غير مفاجئ كانت النساء الشرقيّات في مسيرتهن لتحرير أنفسهن، هنّ اللواتي اهتممن بتحرير نساء أخريات إلى جانبهن. ورغم أهمية هذا السلوك المعارض التي لا يُستهان بها، فإن تأثيره كان محدودًا في نهاية الأمر، وذلك بمعنى أنه، وللأسف الشديد، لم يتسلل إلى أطر أخرى، مثل توزيع الوظائف في إدارة المنظمات النسويّة، أو إملاء جدول أعمال الحركة النسويّة. علاوةً على ذلك، رغم انخراط النسويّات الفلسطينيّات في عملية معارضة السيطرة الإشكنازيّة التي قادتها النساء الشرقيّات، ورغم أنهن عنوان لهذه المعارضة، فإن صوتًا معارضًا واضحًا ومميزًا من قبل النسويات العربيّات لم يُسمع بعد.

جاء أوّل احتجاج فلسطيني واضح بخصوص كون النسويّة الإسرائيلية يهوديّة في تكوينها من قِبل رجل. في عام ٢٠٠٠ كتب حسن جبارين مقالًا قانونيًا دقيقًا وجّه فيه هذه التهمة للنسوية الإسرائيليّة، وناقش بحدّة نتيجة أحد الإنجازات الكبيرة للنسويّة – فتح دورة للطيران بمشاركة النساء – معتبرًا أن هذا الإنجاز لا صلة له بتطوير مكانة النساء الفلسطينيّات، وأنه يعمل ضد مصلحتهن في تخفيف حدّة الروح العسكريّة الإسرائيليّة.[١٢] صحيح أنه سبقت احتجاج جبارين كتابات فلسطينيّة من قبل كاتبات فلسطينيّات صادرة عن رؤية فلسطينيّة، ولكن هؤلاء لم يوجّهن سهامهن نحو الحركة النسويّة. وعلى سبيل المثال عالجت منار حسن موضوع قتل النساء، وتناولت نادرة شلهوب كيفوركيان موضوع العنف ضد النساء.[١٣] كاتبة واحدة فقط تناولت السياق القانوني الواضح للنضال النسوي. ففي مقالة شقّت الطريق حذّرت هدى روحانا من «الفخّ المزدوج» التي توجد فيه النساء المسلمات في إسرائيل من حيث هنّ مطالَبات بالاختيار ما بين ولائهنّ للجماعة العربيّة التي انحدرن منها وللنضال النسوي من أجل تحريرهن من القواعد التي تميّز ضدهنّ والتي تطبقها عليهن المحاكم الشرعيّة. وهنا أيضًا، ورغم الثقابة الفكريّة في المقالة واستنادها إلى مبادئ «تقاطع الهويّات» التي صاغتها النسويّة السوداء في الولايات المتحدة،[١٤] فإننا لا نلمس في المقالة شيئًا من النقد الداخلي للنسويّة.[١٥] وبالمناسبة، وجّه جبارين سهم نقده إلى النسويّات اليهوديات دون أن يرى الخلل فيه. فمن كان ولا يزال مؤسس ومدير «عدالة» المركز القانوني الأهم والأكثر تأثيرًا في تطوير حقوق الأقليّة العربيّة في إسرائيل، لم يواجه صعوبةً في هذا النقد، رغم أن مركز «عدالة» لم يأخذ على عاتقه تطوير دائرة نسويّة أو تقديم منظّم لالتماسات نسويّة لصالح النساء العربيّات في إسرائيل.[١٦]

ليست صدفة أن الاحتجاج الشديد جدًا ضد النسويّة الإسرائيلية قد جاء من المجال القانوني–القضائي، إذ إن جدول الأعمال النسوي يتحدد بدرجة كبيرة في هذه الساحة. وكما ذكرنا أعلاه فإن النجاح الفائق لم يكن القاسم المشترك الوحيد لنضالات العصر الذهبي

للنسـويّة، بل أيضًا كونهـا خاصة «بالمجموعة الذهبيّة» المسـيطرة، ونابعة مـن داخل عالم مصطلحاتها، وتخدم بالأسـاس احتياجات عضواتهـا.[١٧] ومن ضمن النضـالات النسـويّة القانونيّة–القضائيّة المهمـة والمركزيّة التـي أديرت خلال العقدين بين عـام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٠ يمكن أن نذكر تعيين امرأة عضوًا في مجلس ديني، توسـيع صلاحيّـات عضوات المجلس في المدن الكبرى، منح البروفسـورات حق الاستعفاء المتأخر من وظيفة، تعيين امرأة في وظيفة عامة رفيعة المستوى، فتح دورة للطيران للنساء، إلخ...[١٨] سلسلة النجاحات هذه أوجدت عرضًا مشـوّهًا فيما يتعلق بمكانة المرأة في إسرائيل، بحيث أن كل مـا تبقى لها للنضال من أجل مسـاواتها وحريتها وكرامتها هو الانشغال بهذه المسائل. هذه الحقيقة عملت أيضًا كحلقة سحرية؛ وطالما ظلّت هذه الأمور هي مواضيع الانشغال القانونيّة –القضائيّة بالنسبة للحركة النسـويّة، ظلّت النسويّات الشرقيات والفلسطينيّات يشـعرن بأن لا مكان لهن في النضال النسوي والقانوني–القضائي الدائر، وحضورهن لم يكن ملموسًـا في هذا النضال. فكّروا مثلًا في الجندي الرقيب الذي جعل الحركة النسـويّة في إسرائيل ثوريّة. فعل ذلك قرار الحكم في قضيّة ميلر. في تلك القضيّة تقدّمت فتاة يهوديّة عمرها ١٧ عامًا بطلب لقبولها في دورة طيران في الجيش. وكما ذكرنا في نقد جبارين، مثل هذا السلوك النسوي ليس فقط أنه بدا غير ذي صلة بالنسـاء الفلسـطينيّات اللواتي لا يهتمّ الجيش بتجنيدهن، بل بدا هذا السـلوك متجاهلاً بشكل صارخ لاحتياجاتهن كجماعة أقليّة قوميّة، في تخفيض الروح الحربية العسـكريّة. وبهذا المفهوم فالروح الحربيّة العسـكريّة ليست فقط نشـاطًا عسكريًا عمليًا، من شأنه أن يكون موجهًا نحو أقارب تلك المرأة الفلسطينيّة، بل هي الروح الحربيّة العسكريّة بمفهومها الأوسع، المفهوم الذي يفسح المجال للمجتمع المدنيّ ليكون متأثرًا جدًا من المجتمع العسـكري ومرتبطًا به بشـكل تصبح فيه الخدمة العسـكريّة امتيـازًا يمنح الحقوق.[١٩] يمكن من خلال هذا النظر إلى الروح الحربية العسكريّة أن نجد الربط الكامل بين المصلحة النسـوية الفلسطينيّة وتلك الشرقيّة. وضمن إطار بناء المكانة المدنيّة المتدنية لليهود الشرقيين في إسرائيل، وخلافًا للأسطورة الإسرائيليّة بشـأن تأثير بوتقة الانصهار فإن الجيش الإسـرائيلي أيضًا يشكل جهازًا لاستنساخ نقصهم.[٢٠]

وبناءً عليه، وبالمفهوم الأوسع، فإن تعزيز مكانة الحياة العسكريّة في سيرة حياة النساء في إسرائيل قد أضعف المرأة الشرقيّة أكثر على ضوء ضبطها في وظائف عسـكريّة قليلة القيمة في أحسن الأحوال، وتسـلّمها الإعفاء المفروض على ضـوء معطياتها التي تعتبر متدنية جدًا، في أسوأ الأحوال. وفي المفهوم الأكثر تحديدًا فإن فرص المرأة الشـرقيّة في التمتع بالإنجاز الـذي حققته أليس ميلر– التي تمتعت في سـن [١٧] بكونها صاحبة رخصة طائـرة مدنيّة – كانت تؤول إلى الصفـر. في بداية عام ٢٠٠٠، جـرت مراجعة لدى خبيرات القانون النسـويّات. البروفسور نيطع زيف هي إحدى الخبيرات البارزات في الشؤون القانونيّة في إسـرائيل، وكانت قد ترأست الدائرة القانونيّة في منظمة اللوبي النسـائي في إسـرائيل، وقد قـادت وأدارت تلك النضـالات النخبويّة قبل عقد. قررت زيف تأسـيس منظمة نسـويّة قانونيّة لمعالجة المواضيع المميزة لجدول أعمال النسـاء المستضعفات في إسـرائيل. ركزت منظمة «معك» (إيتّاخْ) بالأساس على المجالات المتعلقة بعلاقات الفرد مع مؤسسـة التأمين الوطني. ولكن هنا أيضًا لـم تكن الطريق مفروشـة بالـورود. ظلّت مراكز القـوة في المنظمة إشكنازيّة، والمحاميّات الشرقيات القليلات اللواتي استدعين ليكنّ من المؤسسـات، انسحبن من المنظمة بغضب بعد مرور وقت قصير على تأسيسها.[٢١] واستمرارًا مباشرًا للفهم بأن المطلوب هو مبادرة شرقيّة وملكيّة لهذه المبادرة من أجل تغيير جدول الأعمال القانوني– النسوي للشـرقيين، أسّست محاميتان، والكاتبة هي إحداهما، «مركز تمواه لمنع التمييز». («تمواه» تعني تغيير – المترجم). ورغم أن المركز ركّز عمله في النسـاء الشـرقيّات والمرافعة القرينيّة (أو السـياقيّة) التي تقدم السـياق الطائفي في الحالات التي يدور التداول حولها، إلا أن هدفه الأوسـع أن يصبح مقرًا لتعزيز مكانة اليهود الشرقيين المتدنية في المجتمع، وذلك بواسطة القانون والقضاء. ساد في مثل هذا المقر الشعور بأن الانشغال في «قضايا الشرقيين» ذو صلة أيضًا «بقضايا الفلسـطينيين». سبب هذا التفكير نابع من حقيقة بسيطة مفادها أن حياة الشرقيين والفلسطينيين في إسرائيل متشابكة ومترابطة بشكل أكبر بكثير مما يمكن الاعتقاد به لأول وهلة.

يقـول ادعائي في القسـم الثاني من هـذه المقالة بأنه يجب على النضال النسوي في إسرائيل ألاّ يتبنى في داخله جدول أعمال جديدا يشمل قضايا النساء الشـرقيّات والفلسطينيّات فقط، بل يجب على هـذه القضايا أن تترابط وتتحد بهدف تحقيق تأثير مميّز، شـرقي– فلسـطيني، يحسّن نضال المجموعتين بشكل أكبر. سوف أستعرض فـي الدرجة الأولى في هـذا الادعاء أهمية وإمكانيّة المشـاركة في المصالح والعمل بين الشـرقيين والفلسطينيين،[٢٢] وفي الدرجة الثانية سوف أعرض الميزة الخاصّة للخطاب النسوي داخل هذه المسيرة.

يتحرك التراتب الاجتماعي في إسرائيل حول محاور مختلفة، معروفة، لأسفنا، في كل مجتمع تقريبًا. من بينها: محور العرق، محور الدين، محور الجندر ومحور القومية. ورغم أن هذا التراتب المألوف هو مشترك بالنسبة لدول كثيرة في أرجاء العالم، إلاّ أنه لا يجوز أن ننكر أن وضع إسرائيل بخصوص التراتب القومي والطبقي والعرقي هو وضع مميز وله معانٍ ودلالات مميزة. ووفقًا لذلك، حسب ادعائي، فإن شكل التمييز الإسرائيلي على هذه المحاور يتطلب، من أجل القضاء عليه، معاملة خاصة في استخدام مبدأ المساواة.

القسم الثاني: من الإقصاء إلى الاحتواء والمصالح المشتركة والمساواة

نضال شرقي- فلسطيني مشترك من أجل المساواة

يتحرك التراتب الاجتماعي في إسرائيل حول محاور مختلفة، معروفة، لأسفنا، في كل مجتمع تقريبًا. من بينها: محور العرق، محور الدين، محور الجندر ومحور القومية. ورغم أن هذا التراتب المألوف هو مشترك بالنسبة لدول كثيرة في أرجاء العالم، إلاّ أنه لا يجوز أن ننكر أن وضع إسرائيل بخصوص التراتب القومي والطبقي والعرقي هو وضع مميز وله معانٍ ودلالات مميزة. ووفقًا لذلك، حسب ادعائي، فإن شكل التمييز الإسرائيلي على هذه المحاور يتطلب، من أجل القضاء عليه، معاملة خاصة في استخدام مبدأ المساواة.

في إسرائيل، وبخلاف أي دولة أخرى، لمحور التمييز على أساس القوميّة علاقة بالنموذج المميز المبنية عليه الهويّة المدنيّة لسكان الدولة، وله علاقة أيضًا بهوية الدولة نفسها. تجعل هوية دولة إسرائيل كدولة يهوديـــة وديمقراطيّـــة، كما تعرّفها قوانين الأســـاس،[٢٣] منذ أكثر من عقدين، محور التمييز على أســـاس قومـــي محورًا ذا مكانة خاصة. العرب، وهم بشكل واضح ذوو قوميّة غير يهوديّة، هم عمليًا المجموعة المعتبرة التي لها صلة وثيقة بالتمييز على أساس قومي في إسرائيل. انتماؤهم للأمة العربيّة هو الذي يميّزهم ظاهريًا عن الجماعة اليهوديّة ويوضّح مكانتهم كمجموعة أقلية مستضعفة. يمكن تفسير الالتصاق بفكر أو موضوع القوميّة كأســـاس للتمييز ضد العرب في إســـرائيل بمصطلحـــات خاصة بالســـياق الثقافي- السياســـي فـــي المجتمع الإســـرائيلي، وبمصطلحات قانونيّة رســـميّة أيضًا. تشـــكّل مجموعة المواطنين العرب في دولة إسرائيل من الناحية الثقافيّة السياسيّة جزءًا من الجماعة الفلسطينية التي جرى احتلالها عام ١٩٤٨، والتي حملت الهوية القوميّة العربيّة، ناهيك عن القول بأنها معادية للصهيونيّة، وعليه فهي جزء من الجماعة التي لا تحمل المواطنة المتمثلة بســـكان الضفة الغربيّـــة وقطاع غزّة، ولكنها أيضًا جزء من المواطنين في إســـرائيل. هذا الشـــذوذ هو الذي يُلزم بالاعتراف بمكانة هذه المجموعة المتميّزة والمنفصلة والتي يجري التمييز ضدها. وفي السياق المدنيّ، وفي دولة قوميّة تؤدي مهمة دولة الشـــعب اليهـــودي، تعرّف هذه المجموعة كما هو مســـتدعىً كمجموعة مميز ضدها على أســـاس محور القوميّة،[٢٤] وهو المحور الأقوى لدى مجموعة في مجتمع ديمقراطي. ومن الناحية القانونيّة فإن خيار إدارة النضال من أجل المساواة في المحور القومي أفضل بالنسبة للعرب من اختيار محور الدين، بسبب وجود المجموعات الدينيّة المختلفة التي تتكون منها المجموعة العربيّة، والتي من شأنها أن تقدم مركبًا غير متطابق للتمييز المشابه الذي تعاني منه المجموعة كلها. إضافةً إلى ذلك، من الواضح أن التمييز على أساس العرق لا يمكن أن يصمد بين اليهود والعرب المنتمين جميعًا إلى العرق السامي. إذن، ينتج عن ذلك أن المجموعة العربيّة في كفاحها ضدّ التمييز، تسمُ نفســـها كمجموعة مختلفة جدًا عن المجموعة اليهوديّة، والتي عمليًا لا يوجد لها أمر مشـــترك معها باستثناء وجود الموضوع الرابط المتعلق بالمواطنة المشتركة بين المجموعتين- والتي لا تزال تميّز حتى الآن بين نوعين من الموطنة للعربي ولليهوديّ.[٢٥]

وعلـــى نحو لامعقول ، فإن «الاختلاف» الكامل تحديدًا بين العرب واليهـــود، والانفصال بين المجموعتين، يمكّنـــان العرب المواطنين في إسرائيل من خوض نضال قانوني ضد التمييز بحقهم، بشكلٍ يمكن وصفه بالمطلق بأنه نضال ذو إنجازات كبيرة ومستمرة.[٢٦] ولا أريد بهذا أن أقول إن القانون الإســـرائيلي نجح في القضاء على التمييز تجاه العرب في إسرائيل، بل أريد استحضار حقيقة مفادها أن النضالات

ولكن الاعتراف بوجود الفجوات الواضحة بين الطوائف واستمرارها لم يؤدّ في أعقاب ذلك إلى صحوة من إنكار التمييز ضد الشرقيين في إسرائيل. وبدلاً من أن يتعامل المجتمع الإسرائيلي مع هذه الفجوات الطائفية داخل المجتمع اليهودي على أساس أنها ناشئة عن التمييز، وأنها بالتالي تتطلب استخدام وسائل لمنع التمييز، تحركت مواقف الجمهور بالذات نحو اتجاه يدّعي أن مصدر هذه الفجوات هو إدارة اجتماعيّة مختلفة، وليس التمييز. وفي أحسن الأحوال، ادعوا أن الفجوات الطائفيّة مصدرها التمييز في الماضي الذي ساد أيام حزب العمل الإسرائيلي (مباي)، وما نراه اليوم هو آثار هذا التمييز.

من أجل المساواة التي خاضتها المجموعة العربيّة قد حظيت بتعاطف وتأييد المحاكم بشكل عام، والمحكمة العليا بصورة خاصة.[٢٧]

وبخلاف المحور القومي، الذي يُستخدم كأساس للتمييز، وهو معروف، وراسخ جيدًا في قوانين منع التمييز في إسرائيل، ويحظى بتأييد حتى الأوساط اليمينيّة، حتى حين يدور الحديث عن المجموعة العربيّة[٢٨]، فإن محور التمييز على أساس عرقي يعتبر بشكلٍ عام، أمرًا لا صلة له بالمجتمع الإسرائيلي. وهذا يعني أن المجتمع الإسرائيلي لا يرى نفسه، ولا العالم الخارجي أسلسًا يراه مصدوعًا أو مشروخًا على أساس عرقيّ، أو على الأقل لا يُعتبر مشروخًا على أساس عرقي بسبب الوجود المستمر لجهاز تمييز. وعلى ما يبدو فإن هذه هي الطريقة الأصحّ لوصف الموقف الاجتماعي والقانوني–القضائي بخصوص وجود تراتُب على أساس الأصل العرقي – الطائفي: حقيقة وجود شرخ مفتوح على طول الخط الطائفي– العرقي في المجتمع الإسرائيلي يميّز بين «الشرقيين» و«الإشكناز» هي حقيقة لا يمكن إنكارها. لقد انتهى عهد الإنكار والنفي، وفي الأساس، بعد أن عمل الباحثون والباحثات من أصل شرقي بجدّ خلال العقدين الماضيين من أجل جمع معلومات منهجيّة، مستخدمين طرقًا ومناهج عمليّة، بخصوص الفجوات القائمة وعرضها كمعلومات لا يمكن دحضها.[٢٩]

ولكن الاعتراف بوجود الفجوات الواضحة بين الطوائف واستمرارها لم يؤدّ في أعقاب ذلك إلى صحوة من إنكار التمييز ضد الشرقيين في إسرائيل. وبدلاً من أن يتعامل المجتمع الإسرائيلي مع هذه الفجوات الطائفية داخل المجتمع اليهودي على أساس أنها ناشئة عن التمييز، وأنها بالتالي تتطلب استخدام وسائل لمنع التمييز، تحركت مواقف الجمهور بالذات نحو اتجاه يدّعي أن مصدر هذه الفجوات هو إدارة اجتماعيّة مختلفة، وليس التمييز. وفي أحسن الأحوال، ادعوا أن الفجوات الطائفيّة مصدرها التمييز في الماضي الذي ساد أيام حزب العمل الإسرائيلي (مباي)، وما نراه اليوم هو آثار هذا التمييز. ولكن وضمن إطار هذا الادعاء، وبالذات بما أن التمييز انتهى، فلا حاجة لمعالجته بل يجب أن ننتظر بصبر الاختفاء الطبيعي والمتوقع لنتائجه؛ وفي أسوأ الأحوال ادعوا أن مصدر الفجوات هو الفقر الثقافي للشرقيين والذي يدفعهم إلى عدم توظيف الجهود المطلوبة من أجل النجاح في مجتمع تنافسي وناجح مثل المجتمع الإسرائيلي.[٣٠]

وفي الوقت الذي يجري فيه التنكر للتمييز ضد الشرقيين على الصعيد السياسي– الاجتماعي يتجلى هذا التنكر بالطبع أيضًا ضمن الإطار القانوني– القضائي. أولاً، لا يستخدم أي إطار قانوني– قضائي رسمي في إسرائيل يمنع التمييز تعبير «الأصل العرقي». ويبرز هذا المعطى بشكل خاص على ضوء حقيقة أن جميع أنواع التمييز «الكلاسيكيّة» التي ذكرت أعلاه، إضافةً إلى أنواع كثيرة أخرى، مدعومة بقوانين منع التمييز.[٣١] علاوةً على ذلك، يصعب وصف نظام قانوني قضائي ديمقراطي خاص بمنع التمييز في الدول الأخرى لا يشير إلى مقولة الأصل العرقي كأساس ممنوع للتمييز في مناطقها. غياب الأساس للتمييز على أساس الأصل العرقي هو إذن مرض إسرائيلي محلي يصبح مع الوقت مقلقًا، وبشكل خاص على ضوء وجود التمييز المثبت ضد السكان الشرقيين في إسرائيل منذ ستة عقود ونصف. إن مدى سنين وجود إسرائيل هو عمليًا مطابق لمدى سنين وجود التمييز فيها.

من تلخيص أشكال التمييز ومنع التمييز ضد الشرقيين والعرب، تبرز صورة لظاهرتين متباعدتين ولأول وهلة غير مترابطتين: العرب مميّز ضدهم على أساس أصلهم القومي، ومبدأ المساواة يمكنهم من طلب المساعدة والعون القانوني– القضائي على هذا الأساس،

يبدو لأول وهلة أن العرب موجودون في الموقف الأسهل- إذا ما أمكن استعمال فكرة «السهولة» ضمن إطار التمييز- وأنهم من خلال هذا الموقف يقيمون الدعوى من أجل المساواة على أساس قوميتهم، وهو أساس معروف ومحميّ في القانون الإسرائيلي. ولكنهم يدفعون ثمنًا باهظًا جرّاء هذا الاستعمال: بسبب كون مسألتهم القوميّة مسألة سياسيّة فإنهم يخاطرون إزاء إمكانيّة اعتبار ادعاءاتهم بأنها سياسيّة وليست مدنيّة. وهذا يعني أنه حين تقدم المجموعة العربيّة ادعاءً بخصوص التمييز ضدها على المستوى المدني، وبقصد الحصول على معاملة المواطنين ذوي الحقوق الكاملة تجاه أفرادها، فإنها تستخدم عمليًا السياق القومي كأساس لذلك.

بينما يجري التمييز ضد اليهود الشرقيين على أساس عرقي، ولكن غياب الاعتراف بهذا الأمر يصعّب عليهم الادعاء بذلك في المحكمة والحصول على العون إزاء التمييز ضدهم.[٣٢] هذا إذن وضع كلاسيكي فيه تتحصن كل مجموعة في مميزات خاصة محاولة أن تثبت أن هذه المميزات هي التي تؤدي إلى المكانة المتدنيّة لأعضائها. إلا أن هذا التمترس يفصل بين المجموعتين ويضعف نضالهما، إذ يبدو أن انضمام إحداهما إلى الأخرى يمكن أن يؤدي إلى خلق «حيّز ثالث» (third space)، ومن خلال القرابة والتشابه بينهما تنتج المجموعتان برنامجًا لتغيير مكانتهما الاجتماعية انطلاقًا من موقع لم يُجرّب في المجتمع الإسرائيلي، ومن خلال موقف مستحدث يقوّض الأسس ويسعى إلى تحطيم الجدران الفاصلة بين مجموعتين، وإلى صنع ائتلاف جديد من أجل النضال ضد التمييز.

لأول وهلة يبدو أن العرب موجودون في الموقف الأسهل- إذا ما أمكن استعمال فكرة «السهولة» ضمن إطار التمييز- وأنهم من خلال هذا الموقف يقيمون الدعوى من أجل المساواة على أساس قوميتهم، وهو أساس معروف ومحميّ في القانون الإسرائيلي. ولكنهم يدفعون ثمنًا باهظًا جرّاء هذا الاستعمال: بسبب كون مسألتهم القوميّة مسألة سياسيّة فإنهم يخاطرون إزاء إمكانيّة اعتبار ادعاءاتهم بأنها سياسيّة وليست مدنيّة.[٣٣] وهذا يعني أنه حين تقدم المجموعة العربيّة ادعاءً بخصوص التمييز ضدها على المستوى المدني، وبقصد الحصول على معاملة المواطنين ذوي الحقوق الكاملة تجاه أفرادها، فإنها تستخدم عمليًا السياق القومي كأساس لذلك؛ وهذا السياق له معانٍ ودلالات سياسيّة وتاريخيّة مشحونة. تمنع هذه المعاني والدلالات تعيق البحث في السياق المدني بصورة نظيفة من السياسة المتعلّقة بالعلاقات اليهوديّة العربيّة، بتاريخها الدامي وحاضرها المتّسم بالنزاعات.

مثال واضح على ذلك يمكن أن نجده في نضال السكان العرب في إسرائيل من أجل استعمال اللغة العربية في اللافتات، فاللغة العربيّة معترف بها كلغة رسميّة في إسرائيل، ولكن الحيّز الإسرائيلي يرفض استعمالها على غرار استعماله للّغة العبرية. واللغة العربية لا يُنظر إليها فقط على أنها لغة تهدد اللغة العبريّة بصفتها اللغة الرئيسية السائدة في الحيز العام والتي تتيح الاتصال السهل والواضح بين مواطني الدولة، بل يعتبرها يهود كثيرون تهديدًا لحق وجود اللغة العبريّة بصفتها معبّرًا عن حق الشعب اليهودي في الوجود في إسرائيل، ويبدو أن المحكمة تفهم ذلك أيضًا.[٣٤] وليس عبثًا أن اقتراحًا جرى تقديمة مؤخرًا يطالب بأن ينص القانون الأساس على أن اللغة العربيّة لم تعد لغة رسميّة في إسرائيل، وأنها لن تستعمل حتى في الحد الأدنى الزهيد.[٣٥] هذه الظاهرة تنسجم جيدًا مع الفهم الواسع الذي يعتبر بموجبه الحيز الإسرائيلي حيزًا يهوديًا عمليًا، وأن محاولة تعبئته بالإشارات العربيّة- حتى لو أنها إشارات مدنية بالمطلق- تواجه معارضة سياسيّة.[٣٦]

ثمة مثال آخر على هذا الخلط الفظ للمجالات حصلنا عليه مؤخرًا ضمن إطار النضال من أجل حق العرب البدو في النقب في التوطّن. لقد أدرك السكان البدو أن مخطط برافر الذي جرى تكريسه لتسوية توطين البدو في النقب هو مخطط مضرّ ومؤذ ويسلبهم حقوقهم وأراضيهم الكثيرة في النقب، ولذلك أثار هذا المخطط معارضة قويّة في صفوف السكّان، وقد جرت ضمن إطار المعارضة عدة مظاهرات صاخبة ضد تنفيذ المخطط. حمل هذا النضال بالطبع مضمونًا مدنيًا مطلقًا، بمعنى أنه كان عمليًا نزاعًا متعلقًا بمسألة ملكية أملاك وصورة وكيفية التوطن وطريقة الحياة المدنيّة للسكان البدو بأساليبها المميزة في النقب. ولكن «الطرف اليهودي» في المجتمع الإسرائيلي اعتبر هذه المظاهرات مظاهرات ضد شرعية إسرائيل كدولةٍ يهودية وتآمرًا على أسسها؛ وصبغ هذا النضال بألوان تتعلق بمسألة الهوية القومية للدولة

ومقابل العرب، فإن اليهود الشرقيين موجودون في وضع مثير للمشاكل، لا ينجحون فيه بتأسيس وتدعيم ادعائهم بعدم المساواة بسبب غياب الاعتراف بالعرقيّة كأساس للتمييز في إسرائيل. ولكن إلى جانب هذه الصعوبة، من الواضح أنهم ليسوا مشبوهين بالتآمر السياسي ضد الدولة عند تقديم ادعاءاتهم المدنيّة. وهكذا في الحالات القليلة التي قدم فيها الشرقيون الادعاءات إلى المحكمة بخصوص التمييز ضدهم، لم تبرز على السطح مشاكل أو قضايا سياسية، وكان التداول الذي جرى حول الموضوع ملموسًا وواقعيًا وتناول التمييز في المجال المعطى.

ومنطقة النقب، باعتباره منطقة خاضعة لـ «سيطرة معادية» يمارسها البـدو. هذا الفهم لم يقتصر علـى الأقوال النظريّة بل تجلي بصورة قاسية جدًا حين تدخل جهاز الأمن العام– الشاباك– المنظمة المؤتمنة على أمن الدولة، إزاء التآمر الفلسطيني تجاهها وتجاه المواطنين– في أحداث المظاهرات واستدعى للتحقيق الأمني الذين شاركوا في إدارة النضال المدني ضد المخطّط. [٣٧]

يمكن من خلال التمعّن في هذه الأمثلة التحديد أن العرب موجودون في منطقة السهولة شكليًا، من ناحية مبدأ المساواة، ولكن في منطقة الكارثة من ناحية السياق الذي تُطرح فيه ادعاءاتهم بشأن المساواة.

ومقابـل العرب، فإن اليهود الشـرقيين موجودون في وضع مثير للمشـاكل، لا ينجحون فيه بتأسـيس وتدعيم ادعائهم بعدم المساواة بسـبب غياب الاعتراف بالعرقيّة كأساس للتمييز في إسرائيل. ولكن إلى جانب هذه الصعوبة، من الواضح أنهم ليسوا مشبوهين بالتآمر السياسي ضد الدولة عند تقديم ادعاءاتهم المدنيّة. وهكذا في الحالات القليلـة التي قدم فيها الشـرقيون الادعاءات إلى المحكمة بخصوص التمييز ضدهم، لم تبرز على السـطح مشـاكل أو قضايا سياسية، وكان التـداول الذي جـرى حول الموضوع ملموسًـا وواقعيًا وتناول التمييـز في المجال المعطى. صحيح أن هـذه الادعاءات رُفضت في غالبية الأحيان، ولكن هذا الرفض جاء لأسباب تتعلق بعدم الاعتراف بوجود مجموعة شـرقيّة في إسـرائيل.[٣٨] زد على ذلك أنه في الحالة النادرة التي قبل فيها الادعاء بشأن التمييز المنهجي في قرار الحكم، والذي كان القرار الأول الذي حدد أن الشـرقيين يخضعون للتمييز في سـوق العمل في إسرائيل، في قضية ميشيل مالكة، كان ملموسًا أنه من السهل بالنسبة للمحكمة أن تقرر محدّدات واسعة النطاق إزاء التمييز ضد الشـرقيين في إسـرائيل دون أن تزعزع الأركان خارج نطاق العمل والاعتراف المدني بذلك. [٣٩]

بالإمـكان التلخيـص والقول إن الجانبين موجـودان في مناطق «كارثة» ومناطق «سهولة» في الوقت نفسه بشكل يعسّر على المجموعتين خوض نضالهما من أجل المسـاواة. الربط بين المجموعتين، بناءً على ذلـك، يمكن أن يؤدي إلى تحييد هذه الصعوبة لديهما، وأن يمكنهما من خلق نضال للمسـاواة يكون مجديًا للمجموعتين من حيث النتائج ومناسـبًا لهما أيضًـا، بمفهوم الربط وخلق علاقـة من أجل تحقيق «الخير المشـترك». اقتراح الربط هذا في السـياق النسوي الواضح سوف أتناوله الآن. [٤٠]

نضالات نسويّة شرقية - فلسطينيّة

طراز العمل المتعارف عليه غالبًا في حالات التعاون النسـوي اليهودي–الفلسطيني هو مساعدة الطرف القوي في المعادلة، وهو اليهودي، للطرف الفلسطيني. اقتراحي، في الأطر التي ستعرض أدناه، هو رعاية شراكة قانونيّة قضائيّة شرقيّة– فلسطينيّة من خلال تطابق مصالح الشريكات في النضال. بهذا الشكل، حتى لو كانت الشريكات في النضال غير «متساويات» سيبقين بعيدات عن طراز «الإنقـاذ» الذي يحدث أحيانًا في نضالات المجموعات التي تضم نساءً من جماعات متنوّعة، تميّز موازين القوى عضوات المجموعات المختلفة فيها. وتكمن طريقة منع تجمّع أو تشكيل كهذا في إيجاد مصالح مشـتركة ومركزة لعضوات المجموعات ليكافحن معًا من أجلها، انطلاقًا من الفهم بأن تقديم أو تطوير هذه المصالح سيؤدي إلى تغيير مكانتهن في المجتمع. ولكي يُفهم اقتراحي أعلاه بشكل أفضل، سأعرض هنا مثالين لمجموعة قانونيّة متضافرة وموحّدة.

١. **نضـالات في الهوامـش الجغرافيّـة للمجتمـع** – علـى المستوى الأساسـي والعملي جدًا، تتقاسـم المجموعة اليهوديّة الشرقيّة والمجموعة الفلسطينيّة في إسرائيل حيزًا جغرافيًا وثقافيًا

مشتركًا. يمكن على الصعيد الجغرافي أن نشير إلى أن الأطراف الجنوبية والشمالية في إسرائيل مركّبة بالأساس من بلدات التطوير والبلدات العربيّة. كذلك، وحسب مصطلحات المحيط الاجتماعي الاقتصادي يوجد للمجموعتين تمثيل أكبر من نسبتهما في العنقود الأدنى للقرى والمدن في إسرائيل.[٤١] والمدن المختلطة في إسرائيل، والموجودة بشكل منهجي في العناقيد السفلى مثل يافا، اللد، الرملة وعكا تسكنها أيضًا أغلبية سكانية شرقية وعربيّة. وإذا كان الأمر كذلك فإنه من المتوقع أن يكون مجمل مصالح السكان الموجودين في المحيط الجغرافي والاقتصادي في إسرائيل مشتركًا للمجموعتين. وعلى سبيل المثال، يمكن أن نتصوّر نضالاً مشتركًا لهاتين المجموعتين السكانيتين من أجل الحصول على خدمات صحيّة كتلك المعروضة في مركز البلاد. المجموعة الإشكنازيّة التي يسكن قسم منها في البلدات المستقرة اقتصاديًا، يمكن أن تكون جزءًا إيجابيًا من هذا النضال، ولكن يمكن أن تتوفر لها طرق مختلفة أخرى لحل هذه الصعوبة، وبالأساس من خلال الوسائل الاقتصاديّة.[٤٢] ومع ذلك، لا تزال هناك إمكانيّة لوصف نضالات تقتصر بشكل منهجيّ على بلدات التطوير والبلدات العربيّة فقط، فالنضال حول مناطق النفوذ مثلاً لمقتضيات جباية ضريبة الأرنونا والتي تضمن القوة الاقتصاديّة لسكان البلدة هو قضية يمكن أن يعمل من أجلها سكان هذه البلدات فقط. يبدو على ضوء تاريخ توزيع مناطق النفوذ في الحيّز الجغرافي في المحيط أن بلدات التطوير والبلدات العربية وحدها هي التي سُلبت حق الحصول على أراض للعيش والتطوير الملائمين بالنسبة لعدد سكانها. ونظرًا لذلك، تعاني هذه البلدات أيضًا وبشكلٍ منهجيّ من العجز المتراكم في الميزانيّات والذي يؤدي كل عدة سنوات إلى انهيارها وإلى عدم دفع رواتب مستخدميها. وفي وضع كهذا، تحتاج هذه البلدات إلى مساعدات طارئة من السلطة المركزيّة، وتظل علاقات الاعتماد وموازين القوى مع السلطة مستمرة وتبقى كما هي.

كانت الأزمة التي حدثت عام ٢٠٠٤ من هذا القبيل ذات طابع نسوي واضح. كان الحديث عن العاملين الاجتماعيين في السلطات المحليّة- وكلّهم تقريبًا من النساء[٤٣] - ولم تصرف لهن السلطات المحلية أجورهن رغم أن وزارة الماليّة كانت قد حوّلت أموال أجورهن إلى هذه السلطات الفقيرة على أسلسٍ شهريّ. فبدلاً من أن تصل الأجور إلى جيوبهن دُفعت هذه الأجور للشركات التي كانت البلديّات مدينة لها مقابل الخدمات التي قدّمتها، وظلّت الشركات الكبيرة تأخذ أجور العاملين الاجتماعيين في هذه السلطات، وقد دفع هذا الانحراف مجموعة من المحاميات إلى الربط بين البلدات اليهودية الشرقية والبلدات العربيّة لتنسيق العمل بخصوص الاعتراض القانوني.[٤٤] الدولة التي حاربت في أغلب الأحيان نضال هذه السلطات من أجل الاستقلال الاقتصادي بشكل منفصل، اضطرت ولأول مرة إلى التعامل معها وهي موحّدة. الادعاءات المألوفة التي تعرضها الدولة والتي تقول أن السلطات المحليّة العربيّة تسودها «عقلية» عدم دفع الديون للبلديّات لم يعد بالإمكان تقديمها، وذلك بسبب انضمام السكان اليهود إلى النضال. من جهة ثانية، استطاعت المحكمة فجأة أن ترى الأزمة في البلدات اليهوديّة ليس كعرض قصصي مشتمل على حكايات ونوادر بصدد غياب المسؤولية في الحكم المحلي، وإنما كجزء من جهاز التمييز تجاه هذه المجموعات، يسبب لها، المرّة تلو الأخرى، مواجهة ديون مالية لا تطاق كهذه.

٢. **<u>نضالات في هوامش التشغيل في المجتمع</u>-** بسبب جهاز الإقصاء المنسّق، الأبوي-العرقي، تجد نساء شرقيّات وفلسطينيّات كثيرات أنفسهن ضمن إطار تشغيل بدون حماية. أحد الأمثلة البارزة على ذلك هو عمل مديرات الحضانات العائليّة لسن الطفولة. فمن أجل تمكين أمهات الأطفال من الخروج إلى العمل توفّر لهن وزارة الصناعة خدمات دور الحضانة المدعومة حكوميًا. النساء الشرقيات والنساء الفلسطينيّات هن اللواتي يقمن بإدارة خدمات رعاية الأطفال في دور الحضانة هذه، وذلك بشكل منهجي وحسب المناطق التي يطبَّق فيها هذا المشروع. ومن أجل تقديم هذه الخدمة عن طريق الدولة، تلتزم النساء العاملات في الحضانات بالعمل تحت مسؤولية وزارة الصناعة، وتدفع هذه الأخيرة لهن، بالمقابل، أجورهن. ليس هذا الخضوع شكليًا فقط، بل هو يتطلب تلبية معايير عديدة وصارمة تتعلق بوسائل الأمان وتعزيز الصحة العامة وغيرها من أجل تشغيل الحضانة. ولكن، ورغم مبنى الصفقة من قبل الدولة، فقد تعاملت الدولة مع مديرات الحضانات باعتبارهن مزوّدات خدمات ومقاولات لها. ووفقًا لذلك، كانت شروط عملهن مثل شروط العمل مع مقاول: استلمن أجور العمل بتأخير كبير، وانعدمت ضمانات العمل وارتبطن باتفاقيات عمل شخصية مع الدولة. ورغم أن عددهن عام ٢٠١٣ زاد عن ألفين، فقد اعتُبرت كل واحدة منهن «مزوّدة خدمات» دولة ومكانتهنّ في سوق العمل كانت على أسوأ حال. وحينئذٍ قررت إحدى الحاضنات من أصل

كانت الحركة النسويّة دائمًا صاحبة رسالة عالميّة عامّة تتمثل بالمساواة والاعتراف بالحق في الهوية. ورغم نشوب الخلافات داخلَها وقضايا توزيع القوى، إلاّ أنها لا تزال تمتلك القوة المعالجة لأجل تصحيح هذه الأمور. وتظهر دراسة تطوّر الخطاب النسوي في إسرائيل أنه جرى إقصاء النساء الشرقيات والنساء الفلسطينيّات من هذا الخطاب طيلة عقودٍ عديدة. واحتاجت هؤلاء النساء سنوات طويلة لتشخيص هذا الإقصاء والخروج ضدّه والقيام بنشاطات لتغيير مكانتهن حتى في داخل المجموعة النسويّة. الرؤية النسويّة

يهودي شرقي تأسيس إطار – جمعيّة لكل الحاضنات، وبالتعاون الكامل مع الحاضنات العربيّات اتحدن جميعًا، وذلك بمساعدة منظمات مدنيّة يهوديّة،[٤٥] وانتظمن في لجنة عاملات مكنتهن من إجراء مفاوضات ناجحة مع الدولة بخصوص شروط عملهن والتعامل معهن. كانت القضية هي المصلحة المشتركة للشرقيّات والفلسطينيّات في توفير التشغيل العادل من قبل الدولة في الوقت الذي يعملن فيه «حاضنات أطفال الوطن».

المثالان الواردان هنا هما جزء من نظام ممكن للتعاون على أساس نسوي بين الشرقيّات والفلسطينيات تلتقي فيه مصالح مشتركة لهذه المجموعة، ولا مجال هنا لتناولها جميعها. يعتبر مجال السكن الشعبي في إسرائيل، على سبيل المثال، مهملاً وذا نواقص وواجبًا تسعى الدولة للتنصل منه نهائيًا، وتشير المعطيات المهمة إلى أن أغلبية الساكنين في المساكن الشعبية في إسرائيل، وكذلك المستحقين لهذه المساكن، هم من أصل شرقيّ وعربيّ، وأن أغلبية الذين يخوضون النضال في هذا المجال هم من النساء.[٤٦] وعلى هذا النحو فإن هذا النضال يمكن أن يكون مجسدًا بشكل مشترك كجزء من ظاهرة القولبة ضد هؤلاء المواطنات باعتبارهن «عديمات المسؤولية»، «عاطلات» و«كسولات» ولا يحق لهن الحصول على المساكن الشعبية من الدولة. ويمكن في هذا المزيج من الأمثلة الإشارة إلى مجرى استراتيجي، فكري– عملي، يستوجب دراسة عميقة وتطويرًا مستقبليّين.

خلاصة

كانت الحركة النسويّة دائمًا صاحبة رسالة عالميّة عامّة تتمثل بالمساواة والاعتراف بالحق في الهوية. ورغم نشوب الخلافات داخلَها وقضايا توزيع القوى، إلاّ أنها لا تزال تمتلك القوة المعالجة لأجل تصحيح هذه الأمور. وتظهر دراسة تطوّر الخطاب النسوي في إسرائيل أنه جرى إقصاء النساء الشرقيات والنساء الفلسطينيّات من هذا الخطاب طيلة عقودٍ عديدة. واحتاجت هؤلاء النساء سنوات طويلة لتشخيص هذا الإقصاء والخروج ضدّه والقيام بنشاطات لتغيير مكانتهن حتى في داخل المجموعة النسويّة. الرؤية النسويّة الشرقية – الفلسطينية هي أحد هذه النشاطات التي تُعتبر استراتيجية التغيير الخاصة بها مهمة بشكل خاص. وهي معدّة لكي تعيد للنساء من هذه المجموعات القوة التي أُخذت منهنّ ضمن إطار موازين القوى الأبوية، وكذلك أيضًا القوة التي أخذت منهن ضمن إطار موازين القوى العرقية في إسرائيل. اعتماد التعاون الشرقي الفلسطيني على خطاب نسوي ومقاومة التمييز على أساس عرقي، من شأنه أن يقود المجموعتين النسائيتين إلى نتائج أكثر نجاعة وتأثيرًا من خوض النضال بشكل منفرد، أو ضمن إطار «الإنقاذ» على أيدي المجموعة المسيطرة. قوتهن ستتجلى في وحدتهن.

[مترجم عن العبرية. ترجمة محمد كيّال]

الهوامش

١ مقالة بيلسكي.

٢ هنرييت دهان– كليب، النسوية بين الشرقية والأشكنازيّة في الجنس، الجندر والسياسة، ٢١٧ (محررات: يزرعيلي وآخرون).

٣ مشاكل كثيرة تميّز القانون المذكور، ولكن لا يمكن الاستخفاف بأهميته خاصة في السنوات الأولى لتصميم الدولة وقيمها من خلال التشريع (انظروا بنينا لاهف). علاوةً على ذلك، حتى اليوم، وبعد التعديل الواسع للقانون في القرن الأخير، لا يبدو أن وظيفته تتعدى الإعراب عن موقف فكري أو تسمح باستعماله بشكل فعال لترسيخ حق النساء في المساواة. (انظروا أوريت كمير).

٤ مقالة فرنسيس في كتابنا.

٥ أول وأبرز من تطرّق إلى طابع الحركة النسويّة كحركة بيضاء تتجاهل النساء «الأخريات» واحتياجاتهن، بل وحتّى تقمعهن– هن النسويات السود في الولايات المتحدة. انظروا

Bell Hooks, Feminist Theory: From Margin to Center (Cambridge, MA: South End Press, 2000).

٦ المثال الأبرز على ذلك هو المنظمة الأقدم والأقوى، وهي منظمة «اللوبي النسائي في إسرائيل». في قيادة هذه المنظمة وقفت وتقف نساء من أصل أشكنازي فقط. مثال أكثر وضوحًا هو «اتحاد مراكز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسيّة»، منظمة «نعمات» (حركة النساء العاملات والمتطوعات– المترجم). وفي المجمل فإن الواقع هو هكذا في الغالبية الساحقة من المنظمات النسويّة.

٧ انظروا الاقتباس من دهان– كليب.

٨ دهان– كليب.

٩ منار حسن «سياسة الشرف: الأبوية، الدولة، وقتل النساء باسم شرف العائلة» في كتاب الجنس، الجندر والسياسة (يزراعيلي وأخريات، محرّرات ١٩٩٩) ص ٢٦٧، ٢٦٧–٢٨٠، ٢٨٩–٢٩٤. (عبري).

١٠ من أجل عرض مفصّل لهذا السلوك انظروا هنرييت دهان – كليب.

١١ فيكي شيران. «فكّ رموز القوة، خلق عالم جديد» في كتاب إلى أختي، السياسة النسويّة الشرقيّة (شلوميت لير، محرّرة ٢٠٠٧) ص ٢٥–٢٩، مع اقتباس من المقالة.

١٢ حسن جبارين، «نحو مقاربات نقديّة للأقلّيّة الفلسطينيّة: المواطنة، القوميّة والنسويّة في القانون الإسرائيلي»، القضاء الجنائي ط. (٢٠٠١) ٥٣– اقرأ ص ٥٣–٧٠. (عبري)

١٣ Shalhoub-Kevorkian, N. & Abdo. N. (2006). Women and Political Conflict: The Case of Palestinian)Women in Jerusalem. Jerusalem: Women›s Studies Center).

١٤ هذا التصميم في القانون أجري في المقال البالغ الأهمية والأصلي الذي كتبته كيمبرلي كرنشاو.

١٥ هُدى روحانا، «حول النسويّة والهويّة القوميّة/الدينيّة: من تجربة النساء الفلسطينيّات في إسرائيل والمسلمات في الهند»، دفاتر عدالة (١٩٩٩) ٢١، ١.

١٦ صحيح أن مقالة جبارين كتبت في فترة قريبة من بدء تراكم إنجازات المركز في مجال حقوق المواطنين العرب، ولكن حتى هذه الأيام من الواضح جدًا أن إنجازات المركز وانشغاله في المصالح النسويّة ضئيلة.

١٧ في السياق القانوني– القضائي هذا القول راسخ بشكلٍ مميّز، كما يمكن أن نرى. من الممكن التحفظ في سياقات أخرى. وهكذا، على سبيل المثال، بدءًا من نهاية سنوات السبعينيّات فإن أحد الإنجازات النسويّة المهمة في إسرائيل تمثل في إقامة منظومة دعم ضد العنف على خلفية جندريّة. وهكذا، مثلاً، فإن إقامة الملجأ الأول للنساء المضروبات والمركز لمساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية ترمز إلى اتجاه مختلف، جرى فيه توجيه الجهد النسوي للدفاع عن مجموعة نسائية أوسع وأكثر تنوعًا.

١٨ هذه القضايا كانت أساس قرارات الحكم التالية، على التوالي: شكديئيل، بوراز، نفو، ميلر.

١٩ نيتسا بركوفيتش، «المرأة الفاضلة النشيطة من سيجدها؟ النساء والمواطنة في إسرائيل»، علم اجتماع إسرائيلي ٢ (٢٠٠٠) ص٢٧٧، ٣٠١–٣١٠.

٢٠ Yagil Levy, Militarizing Inequality: A conceptual Framework, Theory and Society ٢٧ ,٨٧٣ ,٨٩٠–٨٩٧ (١٩٩٨).

٢١ كاتبة المقالة هي واحدة من المحاميتين المذكورتين. كان شعورنا في وقت الانسحاب أنه بالرغم من إبداء الرغبة في تغيير طريقة التفكير المسيطرة، أنّ جلسات المنظمة والخطاب فيها جريا بأسلوب يتّسم بالسيطرة، ولم تكن مفتوحة بشكل حقيقي لإسماع صوت شرقي نقدي من الصنف الذي أسمعناه داخل المنظمة. وإنصافًا للمنظمة وللنساء القائمات عليها يمكن القول إنه بالرغم من الانسحاب الذي أبقاها بدون تمثيل نسائي شرقي (وفي ذلك الوقت لم تكن هناك ممثلات فلسطينيّات في اللجنة الإدارية)، فقد واصلن محاولة تغيير جدول الأعمال القانوني بمساعدة جمعية يهوديّة– فلسطينيّة حين أصبحت المنظمة تحمل اسمًا عبريًا–عربيًا (معك) (بالعبرية: إيتّاخ) وجرى تعيين محاميات عربيات في الطاقم الإداري.

٢٢ من أجل التوسع في ادعائي هذا انظروا Yifat Bitton, Discrimination Based on Sameness, Not Difference: Re-Reading the Israeli Case for Discrimination, JOURNAL OF HATE STUDIES ١١ (forthcoming), ٢٠١٤)

٢٣ التعريف الرسمي في القانون لدولة إسرائيل كدولة «يهودية وديمقراطيّة» تم فقط في قوانين الأساس التي أكملت تشكيل الدستور غير الرسمي لإسرائيل قبل عقدين، في البند ١أ في كل واحد منها: قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته (إسرائيل)، وقانون أساس: حرية العمل (إسرائيل). وقبل ذلك لم يحدد أي إطار قانوني يعرّف الدولة كدولة «يهودية» باستثناء الإعلان عنها كوطن الشعب اليهودي، في وثيقة الاستقلال. وليس عبثًا أن هناك أصواتًا تبرز في الآونة الأخيرة في أوساط اليمين تُطالب بأن يُرسّخ في تشريع مميّز ومركّز كون دولة إسرائيل دولة «يهوديّة».

٢٤ يجعل هذا المحور، وبسبب قوته الكبيرة، إسرائيل حسب ادّعاء علماء عديدين، دولة غير ديمقراطيّة، بل دولة إثنوقراطيّة. انظروا التعريف الأوسع وعرض النموذج بشكل هادف ومفيد لدى أورن يفتحئيل وسندي كيدار، «حول القوة والأرض: نظام الأراضي في إسرائيل»، نظرية ونقد ص١٦، ٦٧، ٦٩–٧٠ (٢٠٠٠).

٢٥ انظروا تفصيل الاختلاف في المواطنة «الهشة» للمجموعة العربيّة مقابل المواطنة «المحصنة» للمجموعة اليهوديّة لدى إيلان سابان.

٢٦ هذا الإقرار موجود أيضًا لدى الذين ينتقدون هذا التغيير باعتباره غير كاف، انظروا Raef Zreik, Palestine, Apartheid, and the Rights Discourse, 34 J. Palestine Stud. 68, 72-73 (2004); Yousef Jabareen, Constitution Building and Equality in Deeply-Divided Societies: The Case of the Arab Minority in Israel, 26 WIS.INT L.J 345 (2008).

٢٧ قائمة النجاحات ذات الانطباع القوي يمكن إيجادها في موقع مركز عدالة، والذي يعرض نجاحاته الكثيرة التي تستند بطريقة أو بأخرى إلى مبدأ المساواة.

٢٨ هكذا، على سبيل المثال، أصدر وزير الاقتصاد، بينت، بيانًا واضحًا يعلن فيه أنه ينوي إطلاق حملة ضد التمييز تجاه العرب في سوق العمل.

٢٩ من أجل وصف إجماليّ وغنيّ لمختلف المجالات ذات الفجوات الطائفية في إسرائيل، انظروا Finally, Our Own Brown!(?), 45(2) Israel Law Review 267, 270-273 (2012).

٣٠ انظروا مختلف التسويغات في Finally, Our Own Brown!(?) at p.283

٣١ انظروا على سبيل المثال، القائمة الطويلة المفصّلة في البند ٣ في قانون منع التمييز في السلع، الخدمات ودخول أماكن التسلية والأماكن العامّة، عام ٢٠٠٠، (كتاب القوانين ٥٨)، والتي تشمل التمييز «... بسبب العرق، الدين أو الجماعة الدينية، القومية، مسقط الرأس، الجنس، الميول الجنسيّة، الرأي، الانتماء الحزبي، الحالة الشخصية، الأبوة أو الأمومة أو الإعاقة». ظاهرة مشابهة قائمة في قانون تكافؤ الفرص في العمل والذي يمنع التمييز.

٣٢ خلال العقد الأخير أصبح الأمر ممكنًا أكثر وذلك من خلال قانون منع التمييز في السلع والخدمات وما شابه. علاوة على ذلك أقرت محكمة العمل مؤخرًا وبشكل صريح بوجود تمييز ضد الشرقيين في سوق العمل في إسرائيل، انظروا ميشيل مالكة.

٣٣ يمثل هذا التشخيص ودعم المساواة الليبرالية، في الأساس، للحقوق من الصنف السياسي وليس المدني، انظروا:

The critical use of history: Why Equal Protection No Longer Protects: The Evolving Forms of Status-Enforcing State Action, 49 Stan L Rev. 1111 (claiming that anti discrimination laws were aimed at bettering the civil and political rights of African-Americans but not their social ones).

٣٤ Metial Pinto, Who is Afraid of Language Rights? In The Mult - cultural Challenge in Israel (Ohad Nachtomi & Avi Sagi, Eds) (Boston: Academic Studies Press, 2009) 26-51, p. 43

٣٥ يدور الحديث عن مشروع قانون قدمه آفي ديختر في الكنيست الثامنة عشرة، وقد منع بنيامين نتنياهو– رئيس الحكومة في ذلك الوقت– تقديمه.

٣٦ انظروا ميخائيل كرينّي «حول ما هو لنا: التعددية الثقافيّة في السياق العربي–اليهودي» دراسات في القانون ٢٧ (٢٠٠٤) ص ٧١.

٣٧ يبرز تقرير عن هذه الظاهرة في توجّه منظمات حقوق الإنسان إلى المفتش العام للشرطة والمستشار القضائي للحكومة بطلب التوقف الفوري عن استدعاء الناشطين ضد المخطط للتحقيق http://www.acri.org.il/he/29232

٣٨ انظروا Mizrahis and Law: Absence as Existence 41 MISHPATIM 315 (Hebrew University LR) (2011) (Hebrew) p.334-353

٣٩ Malka v. Israeli Avitation Industry LTD (2.8.2013) TA 2816-09)

٤٠ اقترحتُ مجالات كثيرة للتعاون في مقالي المذكور في الهامش أعلاه.

٤١ انظروا المعطيات بشأن البلدات في العناقيد المختلفة التي تنشرها الحكومة. www.cbs.gov.il/hodaot2004/13_04_22ta.pdf

٤٢ هكذا يمكن أن نتصور أن جميع سكان الأطراف يرغبون في إقامة مستشفى قريب منهم، ولكن من الواضح أن البلدات المتطورة اقتصاديًا ستبقى لديها مصادر مالية للاهتمام بتطوير الخدمات الصحية المحليّة بشكل أفضل، كما أن وصولهم إلى الخدمات الصحيّة التي تقدم في مركز البلاد سيكون أفضل بكثير.

٤٣ يمكن بشكل بارز ومثير التحديد بأن الغالبية الساحقة من مديري أقسام الرفاه الاجتماعي في السلطات المحليّة هم من الرجال رغم أن الأغلبية الساحقة من العاملين والعاملات الاجتماعيّات هن من النساء.

٤٤ أنا، مع المحاميين آيال شمرنبرج وكلاريس حربون، قدمنا الدعوى في قضيةHCJ 962/04 Abutbul v. Ministry of Welfare P.D 58(6) 471 (2004)

٤٥ ساعدت منظمتان مركزيتان النساء في خوض المسيرة، هما منظمة «قوة للعاملين» (بالعبرية: قوح لعوفديم) ومنظمة «إيتاخ» –معك»

٤٦ كلاريس حربون، «التوطن التصحيحي في مجال السكن– قصة نساء يصحّحن الإجحاف التاريخي»، في دراسات في القانون، الجندر والنسويّة، ص ٤١٣.

همّت زعبي (*)

المنظمات النسائية والنسوية في الداخل الفلسطيني

أثار موضـــوع ازدياد عدد الجمعيّـــات الأهليّة غير الحكوميّة عامة والنســـوية والنسائية منها خاصة، الكثير من الأسئلة، وفتح نقاشًـــا حول أهمّيّة تطوّرها وتزايُد أعدادها. الآن، بعد مرور أكثر من ٣٠ عامًا على هذه الظاهرة، وعلى الرغم من النقاش المستمرّ حول دَوْرها كوكيلة تغيير وتأثير سياســيّ واقتصادي واجتماعيّ، والنقاش حول تأثير القوى العالميّة على استقلاليّتها وقدرتها على مواجهة ظروف القمع السياسيّ والاقتصاديّ العالميّ، لا يمكننا أن نتجاهل الحيّز الواســـع الذي تشغله هذه المؤسّسات في المجتمع الفلسطينيّ وتأثيرها على الخطاب الاجتماعي العام.

تعمل مؤسّسات العمل الأهليّ النسائية والنسوية الفلسطينيّة، كما المجتمع الفلســـطينيّ عامّة ومؤسســـات العمل الأهلي عامة، في ظروف اجتماعيّة وسياســـيّة مركَّبة. فمـــن ناحية، تعمل هذه المؤسّسات في ظلّ ظروف سياسيّة محليّة وتدخُّلات سياسيّة عالميّة إقليميّـــة. ومن ناحية أخرى، تحاول هذه المؤسّســـات العمل على تغيير اجتماعيّ في مجتمع يتميّز بكونه تقليديًّا محافظًا تحتكم فيه العلاقات الاجتماعيّة إلى نظام أبويّ وحمائليّ. مقابل هذه الظروف التي تؤثّر على شـــروط عمل هذا القطاع، وكذلك على رؤيته لدَوْرِه وأَجِنْداته الفكريّة والعمليّة، وتساهم في تحديد أولويّات عمله للتغيير الاجتماعيّ، مقابل كلّ هذا، يحاول هذا القطاع، بتفاوتٍ معيّن، أن يطوّر آليّات لمواجهة هذه الظروف وتحدّيها.

تحاول هذه المقالة، تعقّب نشـــأة وتطور الجمعيات النســـائية والنسوية في الداخل الفلسطيني مستعرضة سريعا نشأتها تاريخيا

(*) طالبة دراسات عليا في العلوم الاجتماعية– جامعة بئر السبع وناشطة نسويّة

شكّلت بداية القرن العشرين مرحلة مفصليّة في حياة المجتمع الفلسطيني، ففي حين قسمّت الأقطار العربية إلى كيانات جديدة واستبدلت السيطرة العثمانية بأخرى فرنسيّة وبريطانيّة، كان لإعلان وعد بلفور تبعات خاصة على المجتمع الفلسطيني الأمر الذي أدى بالمجتمع لخلق وسائل عمل جديدة لمواجهة الوضع الجديد. وقد شكّلت الجمعيات المدنيّة المظهر، وسياسيّة الجوهر؛ وهي الجمعيات الإسلاميّة والمسيحيّة التي أقيمت في معظم المدن الفلسطينيّة، إحدى وسائل مقاومة التحديات السياسية والاجتماعية التي نشأت في حينه.

قبل النكبة ومستعرضة تطور هذا القطاع بعد قيام إسرائيل. تتناول المقالــة محاور مركزية في تطور عمــل هذا القطاع وتتوقف عند تأثير السياقات السياسيّة الاجتماعية والاقتصادية على خصوصية تطوره الفكري وبالتالي أشــكال تنظيمه وآليات عمله. كما تتناول المقالة إنجازات هذا القطاع ودوره المهم في المجتمع الفلســطيني وتقــف في نهايــة المقال عند بعض التوترات التي يشــهدها هذا القطاع والتي قد تحد من قدرته على التأثير.

نشوء الجمعيات النسائية قبل النكبة

تُشكّل الظروف السياسيّة والاجتماعية أحد العوامل المركزية التي تُؤثر على تطور المجتمعات، وتساهم في تصميم اتجاهات حراكات قطاعات مختلفة داخلها. وقد تأثرت بلاد الشام بنتائج الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية ووقوع البلاد العربية تحت الاستعمار الأجنبي. وكان لهذه التحولات تأثير على أوضاع النساء وبالتالي حراكها وتنظيمها، تماما كما تأثرت باقي جوانب الحياة لمجمل المجتمعات العربيّة.

شكّلت بداية القرن العشرين مرحلة مفصليّة في حياة المجتمع الفلسطيني، ففي حين قسمّت الأقطار العربية إلى كيانات جديدة واستبدلت السيطرة العثمانية بأخرى فرنسيّة وبريطانيّة، كان لإعلان وعد بلفور تبعات خاصة على المجتمع الفلسطيني الأمر الذي أدى بالمجتمع لخلق وسائل عمل جديدة لمواجهة الوضع الجديد. وقد شكّلت الجمعيات المدنيّة المظهر، وسياسيّة الجوهر؛ وهي الجمعيات الإسلاميّة والمسيحيّة التي أقيمت في معظم المدن الفلسطينيّة، إحدى وسائل مقاومة التحديات السياسية والاجتماعية التي نشأت في حينه. وعلى الرغم من ضعف هذه المؤسسات وهشاشتها، فقد شكّلت النواة والقاعدة الأولى لجمعيات المجتمع المدني التي تطورت لاحقا في المجتمع الفلسطيني (الشيخ علي، ناصر ٢٠١٠).

كانت الجمعيات الخيرية أول أشكال التنظيمات الأهلية التي قامت في فلسطين والتي امتدت بدايتها من سبعينيات القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين (زيدان وغانم، ٢٠٠٠). ولا تختلف نشأة وتطور الجمعيات أو المؤسسات الأهلية النسائيّة التي تشكّلت في حينه، عن سيرورة تطور ونشأة الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع الفلسطيني عامة.[١] ففي نهاية القرن التاسع عشر بدأت نشأة المؤسسات الأهلية النسائية وشكلّت نساء الطبقتين الوسطى والغنيّة نواة تلك الجمعيات.

يشير التوثيق إلى أن أول جمعية نسائية كانت العام ١٩٠٤ حين تأسست جمعية النساء الارثوذكسيات، وفي العام ١٩٠٦ أقيم فرع آخر لها في القدس (ابو العسل، ٢٠٠٦). ومع نهاية عشرينيات القرن العشرين كانت المدن الفلسطينية جميعها والعديد من القرى قد أنشئت فيها الجمعيات أو فروع لها (نويهض- الحوت، ٢٠٠١).

كانت سياسة بريطانيا المشجعة لتوطين اليهود في فلسطين هي التي أشعلت شرارة الحركة الوطنية والتي من رحمها ولدت الحركة النسائية في فلسطين، فارتبط العمل النسائي الفلسطيني منذ بدايته، أيضا بالعمل السياسي والقضية القومية/ الوطنية (جاد، ١٩٩٥). وفي العام ١٩١٩ تأسس «اتحاد السيدات العربيات في فلسطين» الاتحاد العربي في حيفا، ومن ثم في يافا ونابلس، وجمعية السيدات العربيات التي تأسست في القدس العام ١٩٢٨. وفي العام ١٩٢٩ عقدت الحركة النسائية الفلسطينية مؤتمرها الأول واقامت «اللجنة التنفيذية للسيدات العربيات» وقد بادرت هذه اللجنة، إلى مقابلة المندوب السامي. شكّل هذا المؤتمر «أول إطار سياسي نقابي جامع للحركة النسائية الفلسطينية»، وحمل جزءا من قرارات المؤتمر قرارا بخصوص مقاطعة المتاجر اليهودية مقاطعة تامة، وقرارات بشأن تشكيل جمعيات في كل من عكا الناصرة وحيفا ورام الله وطولكرم وصفد، وكانت هذه التنظيمات

كانت النكبة وقيام دولة إسرائيل بجميع تبعاتها السياق الذي نشأت وعملت فيه المؤسسات النسائية، ولاحقا النسوية، في فلسطين؛ تماما كباقي المؤسسات الأهلية للمجتمع عموما. فتشهد الأدبيات، التي تعقبّت تنظيمات النساء الفلسطينيات بعد النكبة، على أنه منذ قيام دولة إسرائيل وحتى انتهاء فترة الحكم العسكري في كانون الأول ١٩٦٦ تأسست جمعية نسائية واحدة فقط؛ جمعية النهضة النسائية - حركة النساء الديمقراطيات.

هي من الأوائل التي حملت أجندات ونشاطات سياسية مباشرة (عبده، ٢٠٠٨).

تميّز عمل الجمعيات في تلك الفترة في التركيز على العمل الوطني/ قومي، وبعمل خيري يعود إلى أن جميع عضواتها انتمين إلى الطبقات العليا الحضرية، ما أثر على طبيعة عملها وأنشطتها التي تميزّت بكونها في معظمها خيرية (جاد، ١٩٩٥).

الجمعيات النسائية في فلسطين مباشرة بعد النكبة

كانت النكبة وقيام دولة إسرائيل بجميع تبعاتها السياق الذي نشأت وعملت فيه المؤسسات النسائية، ولاحقا النسوية، في فلسطين؛ تماما كباقي المؤسسات الأهلية للمجتمع عموما. فتشهد الأدبيات، التي تعقبّت تنظيمات النساء الفلسطينيات بعد النكبة، على أنه منذ قيام دولة إسرائيل وحتى انتهاء فترة الحكم العسكري في كانون الأول ١٩٦٦ تأسست جمعية نسائية واحدة فقط؛ جمعية النهضة النسائية – حركة النساء الديمقراطيات.

ويعود هذا بالأساس بسبب الحكم العسكري الذي فرض على الفلسطينيين في إسرائيل مباشرة بعد النكبة في ١٩/٥/ ١٩٤٨. وكان الحكم العسكري الإطار الإداري لإدارة شؤون الفلسطينيين بعد قيام دولة إسرائيل، واستعملت خلاله أنظمة الطوارئ. وبواسطة أنظمة الحكم العسكري الادارية، منع الفلسطينيون والفلسطينيات من أبسط الحقوق المدنية كالحق في التنقل والتنظيم السياسي أو الجماهيري وقُيدّت حرية التعبير عن الرأي، وكانت هذه التقييدات سببا مركزيا في عدم تنظم الفلسطينيين/ات في تنظيمات سياسية واجتماعيّة.

أقيم تنظيم النهضة النسائية في الناصرة العام ١٩٤٨، وكما كان قبل النكبة، انعكست الأوضاع السياسية والاجتماعيّة على أهداف هذا التنظيم وبرنامجه، فحمل على عاتقه الهم الوطني العام وخرجت النساء للتظاهر تحت شعار «خبز وعمل» و «إطلاق سراح المعتقلين والسجناء» ومن أجل «إعادة اللاجئين ولم الشمل» وفي الوقت ذاته، نظم دورات للتعليم ومحو الأميّة ومساعدة النساء لتوفير أماكن عمل (عبده، ٢٠٠٨). وبقي التنظيم عربيا إلى حين اتحد العام ١٩٥١ مع «منظمة النساء التقدميات» التابعة للحزب الشيوعي،٢ وكانت تضم في عضويتها نساء يهوديات، وشكل الاندماج تنظيما باسم «حركة النساء الديمقراطيات» (أبو العسل، ٢٠٠٦).

لم يتوقف عمل جمعيّة النساء الديمقراطيات منذ ذلك الحين، وتوسعت مع الوقت وأصبح لها ما يقارب ٦٣ فرعا وتحمل في أهدافها تجنيد النساء من أجل الحقوق العادلة للشعب العربي الفلسطيني وتحقيق السلام العادل وإقامة الدولة الفلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، والعمل المشترك مع حركات السلام المختلفة، هذا إضافة إلى عملها من أجل مساواة المرأة في فرص العمل والأجور والعمل لمناهضة العنف ضد النساء، كما تقوم بدورات مكثفة من أجل تأهيل النساء وتوعيتهن.

الشعار: نناضل من أجل المستقبل.

الجمعيات النسائية في ستينيات وسبعينيات القرن المنصرم - معيقات سياسية وتغييب اجتماعي

كانت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية عاملا حاسما في عدم تطور المنظمات النسائية، هذا بالإضافة إلى أن عمليّة البحث عن تطور المنظمات النسائية يصطدم مع حقيقة تغييب النساء عموما من تدوين التاريخ الفلسطيني، وعليه يصعب على الباحثين والباحثات تعقّب تطورات وسيرورات لم تدخل التاريخ الرسمي المكتوب. فقد ساهم انشغال معظم المؤرخين الفلسطينيين بعد النكبة، وعلى مدار عشرات السنين وحتى بداية التسعينيات، بالتركيز على القضية السياسيّة وتاريخ النخب السياسية، ساهم في تغييب التاريخ الاجتماعي والثقافي للانسان الفلسطيني العادي والعائلة الفلسطينية، وأهملت بذلك الذاكرة الشعبية الفلسطينية عموما وذاكرة النساء وتاريخهن على وجه الخصوص (زعبي، ٢٠١٤).

فعلى سبيل المثال، شهدت سنوات الستينيات حتى أواخر السبعينيات، تغيرات سياسية مثل انتهاء الحكم العسكري رسميا في ١٩٦٦/١٢/١ والسماح للفلسطينيين بحرية الحركة بدون تصاريح، واحتلال الضفة وقطاع غزة العام ١٩٦٧، وتبعاته على تسهيل التواصل بين الفلسطينيين من شقي الخط الأخضر، الأمر الذي ساهم في تغيير مكانة المجتمع الفلسطيني عموما والمرأة على وجه الخصوص، وكان لهذا التغيير انعكاس على أشكال الحراك والتنظيم المجتمعي. فشهدت تلك الفترة زيادة ما في نسبة النساء العاملات، وفي عددهن كطالبات في الجامعات وانخرطت بعضهن في نشاط لجنة الطلاب العرب. مع كل هذا، قليلة هي الأدبيات التي دونّت مساهمة النساء في هذا النشاطات والتنظيمات. فعلى سبيل المثال تدل مراجعة أدبيات «يوم الأرض» ١٩٧٦ إلى أن النساء أخذن دورا فعالا في الاحتجاجات على مصادرة الأراضي، وسقط منهن شهيدة؛ خديجة شواهنة، مع هذا لم تدوّن هذه المشاركة ولم يتم إبرازها في صفحات تاريخ الشعب الفلسطيني. تماما كما غابت إضرابات عاملات المصانع في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات عن الدراسة والتدوين، وهي تجربة تم التطرق لها، بشكل شبه حصري، في أدبيات قيادات الحزب الشيوعي (إميل توما، مذكور لدى عبده، ٢٠٠٨).

وهكذا وفي حين لم تتمأسس النساء في تنظيمات حتى نهاية السبعينيات، ولم يحظين بتدوين رسمي لحراكهن ونشاطهن الفردي والجماعيّ جاءت بدايات المنظمات المسجّلة في نهاية تلك الفترة، حاملة طابعا نسائيا خدماتيا. فكانت جمعية النساء العكيّات والتي سُجلت العام ١٩٧٦ وتبنت قضايا وآليات عمل مشابهة لتلك التى عملت فيها حركة النساء الديمقراطيات، إذ تمحورت حول قضايا النساء والطفولة.

الجمعيات النسائية في الثمانينيات - ازدياد ملحوظ في عدد الجمعيات النسائية، تركيز على خدمات لضحايا العنف وتطور خطوط الطوارئ العربية في الجمعيات النسوية الإسرائيلية

حفزت التغييرات السياسية المذكورة أعلاه، وتبعاتها الاجتماعية والاقتصادية، في تغيير نشاط وتنظيم النساء الفلسطينيات، وكان لارتفاع نسبة تعليم النساء واندماجهن، أكثر وأكثر في سنوات الثمانينيات، في التعليم العالي، كما انخراطهن في الحراك السياسي ضد الاحتلال ومشاركتهن في نشاطات ولقاءات جمعتهن مع فلسطينيات من المناطق المحتلة العام ١٩٧٦، من جهة، ونساء إسرائيليات من مجموعات سلام، وخاصة بعد اندلاع الانتفاضة الثانية (Espanioly, 1994)، من جهة أخرى، أدوارا مهمة في هذا التغيير.

أثّرت هذه التغييرات في وعي النساء وانعكس هذا الوعي على مكانتهن من ناحية، وأشكال تنظمهن من ناحية أخرى. وشهدت بداية الثمانينيات ازديادا في أعداد الجمعيات النسائية. وهي ذات الفترة التي شهدت تغيرا مشابها في العمل الأهلي لدى المجتمع الفلسطيني بشكل عام، والتي يعتبرها الباحثان زيدان وغانم ما بعد مرحلة «النهوض»، والتي برزت فيها اليقظة وازدياد الوعي بإقامة مؤسسات أهلية في المجتمع العربي، وبداية فترة البلورة الحديثة لمؤسسات المجتمع المدني، والتنامي المتزايد في إنشاء الجمعيات (زيدان وغانم، ٢٠٠٠). إذ تم، ما بين العامين ١٩٨٠ و١٩٩٨، تسجيل قرابة الـ ٦٥٪ من بين ١٠٠٩ مؤسسات رسمية، كانت مسجلة لدى مسجل الجمعيات في العام ١٩٩٨، نصفها تم تسجيله بعد العام ١٩٩٣ (شحادة، ٢٠١٤).

إضافة إلى التغييرات المحليّة تأثرت النساء الفلسطينيات أيضا بالتغيير الحاصل على الصعيد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، حيث شهدت تلك الفترة نهضة في مجال التنظيمات النسائية غير الحكومية وبتشجيع من العقد الدولي الذي خصصته الأمم المتحدة

بموازاة التغييرات التي حصلت في المجتمع الفلسطيني وتأثرت بها النساء الفلسطينيات كجزء من ذات المجتمع، تأثرت التنظيمات النسائية والناشطات الفلسطينيات، بتغييرات حصلت في المجتمع الإسرائيلي عموما، وتلك التي حدثت في المشهد النسوي الإسرائيلي على وجه الخصوص. فمنذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات تطورت، وكجزء من امتعاض النسويات الإسرائيليات على مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة للنساء، مراكز مساعدة ضحايا العنف على أشكاله؛ الجسدي والجنسي، وأقيمت مراكز مساعدة ضحايا العنف وملاجئ لحماية النساء المعنفات

للمرأة. أما على الصعيد الدولي فلعب توجه المؤسسات الكنسية في أوروبا الغربية، والتي أبدت اهتماما وانفتاحا لدعم الفلسطينيين في إسرائيل (عبده، ٢٠٠٨) دورا كبيرا في نهضة المؤسسات النسائية الفلسطينية في تلك السنوات.

تأثرت النساء الفلسطينيات بهذه التطورات، وشهدت هذه السنوات تركيزا وزيادة في العمل النسائي المنظّم ومهنته. فاقيمت جمعيات مهنية تعنى بمجال الطفولة والنساء؛ مؤسسة حضانات الناصرة (١٩٨٤)، جمعية السنديانة في عكا (١٩٨٨) والتي بادرت إليها النساء الديمقراطيات، وقامت بفتح حضانات للاطفال لمساعدة الأمهات العاملات والعائلات الفقيرة. وجمعية الوفاء والأمل في باقة الغربية، وتأسست العام ١٩٨٣ ولها توجه خيري وهدفها رفع مكانة المرأة اجتماعيا ثقافيا وصحيا من خلال الإرشاد والتوجيه والتدعيم (عبده، ٢٠٠٨: ١٢١).

بموازاة التغييرات التي حصلت في المجتمع الفلسطيني وتأثرت بها النساء الفلسطينيات كجزء من ذات المجتمع، تأثرت التنظيمات النسائية والناشطات الفلسطينيات، بتغييرات حصلت في المجتمع الإسرائيلي عموما، وتلك التي حدثت في المشهد النسوي الإسرائيلي على وجه الخصوص. فمنذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات تطورت، وكجزء من امتعاض النسويات الإسرائيليات على مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة للنساء، مراكز مساعدة ضحايا العنف على أشكاله؛ الجسدي والجنسي، وأُقيمت مراكز مساعدة ضحايا العنف وملاجئ لحماية النساء المعنفات (أبرموفيتش، ٢٠٠٨).

شكلّت هذه المراكز التي تبنت فكرة «الأخوة النسويّة» دفيئة مهنيّة لأكاديميات فلسطينيات، معظمهن ناشطات في الحركات الطلابية في الجامعات، اللاتي بدورهن انضممن إلى هذه المراكز والجمعيات. قامت مجموعة النساء العربيات من خلال هذه المراكز بإقامة مراكز دعم وفتح خطوط طوارئ لمساعدة ضحايا العنف الجنسي والجسدي للفتيات والنساء العربيات واكتسبت من خلالها الخبرة والقدرة التنظيمية. فاقيمت في تلك الفترة كل من المراكز التالية: الخط العربي في مركز ضحايا الاعتداءات الجنسية في القدس (١٩٨٧–١٩٨٨)، الخط العربي في مركز مركز ضحايا الاعتداءات الجنسية في حيفا (١٩٨٨)، خط الطوارئ لمساعدة النساء المعنفّات في حيفا (١٩٩٠) كجزء من خط الطوارئ القطري لمساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسيّة. لم تكتف هذه المراكز بإعطاء الخدمات فقط ولكنها شرعت في إقامة أطر لنشر الوعي المجتمعي، وبادرت إلى إقامة دورات تأهيل لمتطوعات ومرافقتهن المهنيّة وأقيمت ندوات جماهيرية وأخرى للمهنيين، كما عملت النساء على كتابة مقالات في الصحف والرد على كتابات تمس بالنساء ومكانتهن، ونشر مساهمات في رفع الوعي بقضايا النساء الفلسطينيات ومحاولات التغيير من مكانتهن المتدنيّة.

التسعينيات: بدايات التحول من العمل النسائي إلى العمل النسوي، والانفصال عن النسويات الإسرائيليات

مع بداية تسعينيات القرن المنصرم، زاد بشكل كبير عدد الجمعيات النسائية ولاحقا النسوية في المجتمع الفلسطيني، وتشكّل هذه الزيادة جزءا من ازدياد عدد الجمعيات العربية في الداخل الفلسطيني بشكل عام. وتعود أبرز الأسباب –وفقاً لزيدان وغانم– لهذه الزيادة لاستمرار سياسات التمييز والإقصاء التي تتبعها دولة إسرائيل ومؤسساتها تجاههم؛ اتساع شريحة الشبان والأكاديميين الذين يتميزون بالوعي السياسي الاجتماعي. كما تأثر المجتمع الفلسطيني بنشوء الجمعيات الأهلية كظاهرة عالمية ووجود صناديق مختلفة تدعم الجمعيات ماديا (زيدان وغانم، ٢٠٠٠).

وكان من أكثر ما ميّز سنوات التسعينيات، انفصال الناشطات

مع بداية تسعينيات القرن المنصرم، زاد بشكل كبير عدد الجمعيات النسائية ولاحقا النسوية في المجتمع الفلسطيني، وتشكّل هذه الزيادة جزءا من ازدياد عدد الجمعيات العربية في الداخل الفلسطيني بشكل عام. وتعود أبرز الأسباب -وفقاً لزيدان وغانم- لهذه الزيادة لاستمرار سياسات التمييز والإقصاء التي تتبعها دولة إسرائيل ومؤسساتها تجاههم؛ اتساع شريحة الشبان والأكاديميين الذين يتميزون بالوعي السياسي الاجتماعي. كما تأثر المجتمع الفلسطيني بنشوء الجمعيات الأهلية كظاهرة عالمية

الفلسطينيات عن المؤسسات الأم اليهودية، وتعود بعض أسباب هذا الانفصال للتغييرات السياسية الحاصلة في القضية الفلسطينية، ومنها توقيع معاهدة أوسلو التي تجاوزت الفلسطينيين في الداخل، وأوصلت القيادتين السياسية والاجتماعية إلى قناعة بضرورة المبلاَشرة في صياغة مشروعهم الوطني بأنفسهم. وتزامنت في الفترة ذاتها مع تنامي الخطاب القومي ونشوء التجمع الوطني الديمقراطي الذي دعا إلى تنظيم المجتمع الفلسطيني على أساس قومي، وشجّع في طرحه الاستقلالية الثقافية وبناء المؤسسات الأهلية المستقلة.

هذا إضافة إلى العوامل الخارجية العالمية وتأثر المجتمع الأهلي الفلسطيني بخطاب حقوق الإنسان العالمي، وتطور نظريات الأقليات والشعوب الأصلانية؛ وتنامي أهمية المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في أماكن عديدة من العالم؛ وازدياد إمكانيات التمويل الخارجي (جمّال، ٢٠٠٨).

لا تعود أسباب الانفصال إلى قضايا تتعلق فقط بالتغييرات السياسية، إنما – باعتقادي– للديناميكيات في المشهد النسوي الإسرائيلي العام، وللتغير في المفاهيم النسويّة في تلك الفترة، تأثير على قرار الانفصال. ففي تلك الفترة، شهدت الحركة النسوية الإسرائيلية نقاشات حادة تتعلق بامتيازات النساء الإشكنازيات، وقادت «النسويّة الشرقية»، التي بدأت تتطور في نهاية التسعينيات، تحولا في الفكر النسوي من «الأخوة النسوية» التي تحارب تهميش الدولة والمؤسسة الحاكمة للنساء إلى محاربة التراتبية والهيمنة داخل الحركة النسوية نفسها. وتعالت التيارات التي تطالب بأسماع أصوات النساء المهمشات من المجموعات المقموعة من النساء، والتي تتحدى الهيمنة الأوروبية الصهيونية البيضاء التي كانت قد فرضت أجندتها على الخطاب النسوي الإسرائيلي على مدار عقود.

على الرغم من عدم وجود توثيق لدور النساء الفلسطينيات في النقاشات التي دارت في الحركة النسوية الإسرائيلية، إلا أن حضور بعضهن في الحركة النسوية الإسرائيلية، وفي الجمعيات النسويّة، والتغيير الذي ترافق مع عملهن في تلك الفترة، كما سأشير لاحقا، يشير إلى أنهن أثرن وتأثرن بهذه التغيرات الفكرية التي انعكست أيضا على أشكال تنظيمهن، وتجلت في انفصالهن ومبادرتهن لجمعيات أحادية القومية.

رافقت هذه التغييرات الفكرية والتنظيمية تغييرات أيضا في العمل والمواضيع التي اختارت الناشطات الفلسطينيات معالجتها، ففي حين تركّز العمل منذ نشأة هذه التنظيمات، على قضايا نسائية خدماتيّة، شهدت تسعينيات القرن المنصرم تحولا من العمل النسائي إلى العمل النسوي؛ الذي يرى بالنسوية فكرا سياسيا تحرريا يناضل مع يحمله من أجل إنهاء القمع الحاصل على النساء على جميع المستويات؛ الفردية، الاجتماعية والسياسية. وهكذا ازدادت في هذه الفترة الجمعيات الفلسطينية التي عملت على الربط بين الهم النسوي، وقضايا التمييز ضد النساء في جميع مجالات الحياة ومن ضمنها العنف الممارس ضدهن، إضافة إلى تركيزهن على ضرورة مواجهة القمع القومي وسياسات التمييز ضد الفلسطينيين في إسرائيل، والتي تساهم هي أيضا في استمرار تدني مكانة المرأة العربية.

وهكذا أقيمت كل من جمعية السوار (١٩٩٧) وكيان (١٩٩٨)، وهما تنظيمان عربيان انفصلت مؤسِساته عن جمعيات نسوية إسرائيلية، وتنظيم الفنار (١٩٩١) ومجموعة جفرا (١٩٩٠) ونساء ضد العنف (١٩٩٢). إضافة، ومع تنامي قوة خطاب هذه الجمعيات وعملها، زادت شرعيّة طرح قضايا النساء في الحيز العام ووضعه على الأجندة الاجتماعية، وهذا جعل بعض جمعيات المجتمع الأهلي العامة تشرع في المبادرة لمشاريع نسوية من ضمن مشاريعها، وهكذا أقيم مشروع «حقوق المرأة» في المؤسسة العربية لحقوق الانسان (١٩٧٩)، ومشروع «النساء والقانون» في مركز عدالة (١٩٩٩) (عبده، ٢٠٠٨).

على الرغم من عدم وجود توثيق لدور النساء الفلسطينيات في النقاشات التي دارت في الحركة النسوية الإسرائيلية، إلا أن حضور بعضهن في الحركة النسوية الإسرائيلية، وفي الجمعيات النسويّة، والتغيير الذي ترافق مع عملهن في تلك الفترة، كما سأشير لاحقا، يشير إلى أنهن أثرن وتأثرن بهذه التغيرات الفكرية التي انعكست أيضا على أشكال تنظيمهن، وتجلت في انفصالهن ومبادرتهن لجمعيات أحادية القومية.

ساهم موضوع انتشار مؤسسات المجتمع المدني، وبشكل خاص منالية التمويل الاوروبي والاميركي، كما الوعي المتزايد حول أهمية معالجة قضايا النساء والتمييز ضدهن مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع الظروف التي تعيشها النساء بحسب المناطق الجغرافية، إلى اتساع رقعة انتشار الجمعيات النسائية والنسوية، فاقيمت جمعيات في الجليل والمركز والمثلث والنقب، تعمل غالبيتها على رفع مكانة النساء محليا وقطريا، وتطوّر آليات عمل تتناسب مع جمهور هدفها، فأقيمت جميعة الزهراء في سخنين (١٩٩٧) وسدرة في النقب (١٩٩٨) الثريا – نادي نساء نحف (١٩٩٩).

بداية الألفية الثالثة: تجذّر الفكر النسوي، زيادة في التحدي وتنوع في آليات العمل والشراكات

لم تؤد زيادة عدد الجمعيات الفلسطينية النسائية والنسوية وانتشارهن في القرى والمدن وإقامة جمعيات فلسطينية أحادية القومية بالضرورة إلى قطيعة بين المجموعة الإسرائيلية والمجموعة الفلسطينية (جهشان، ٢٠٠٥)، لكنه أفرز نوعا آخر من التعاون على قضايا النساء. فشهدت أواخر تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة تطورا لائتلافات وشبكات، اجتمعت من خلالها مجموعة من الجمعيات حول قضيّة اجتماعيّة مغيبّة أو حارقة تهُمها وتصب في أجندة عمل كل منها.

بعض هذه الائتلافات كان عربيا؛ ائتلاف البديل لمحاربة جريمة «شرف العائلة» (١٩٩٤)، وبعضه جمع بداخله جمعيات إسرائيلية؛ لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية (١٩٩٥)، بعضها جمع جمعيات حقوقية ونشطاء مثل لجنة العمل على مكانة المرأة العربية في إسرائيل (١٩٩٧) وكذلك البديل شمل مؤسسات حقوقيّة.

تتمثل إحدى القضايا التي جمعت أول ائتلاف بين الجمعيات النسويّة وبين نشطاء ونشيطات حقوقيات بقضية «قتل النساء» – كانت في حينه، وما زالت، تسمى ظاهرة القتل على خلفية ما يسمى «شرف العائلة». وشهدت هذه القضية تكاثفا كبيرا من قبل الجمعيات ونشطاء ونشيطات، واعتبر ائتلاف البديل في حينه (١٩٩٤) صرخة احتجاج متحديّة وقوية في وجه أحد المواضيع المخرسة في المجتمع الفلسطيني. وقد شمل الائتلاف عددا كبيرا من الجمعيات النسوية وجمعيات حقوقية ونشطاء.[٣]

كان ائتلاف لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية، أحد التحديات التي خاضتها النسويات أمام المجتمع ومؤسساته. قامت اللجنة كرد فعل على تعديل القانون الذي أقره الكنيست (١٩٩٤) والذي ركزت بموجبه صلاحيات الحكم في قضايا العائلة في محكمة مدنية واحدة، وهي محكمة القضايا العائلة، مستثنية بذلك المواطنين العرب نساء ورجالا من إمكانية التوجه لهذه المحكمة في معظم القضايا العائلية وابقاء الخيار الوحيد لهم في التوجه للمحاكم الدينية (أبو العسل، ٢٠٠٦). وقد لاقت اللجنة معارضة شديدة من جمعيات نسائية ومن رجال دين وقيادة سياسية بادعاء أن هذا القانون يضر في النهاية بالمحاكم الشرعية ويقلّص من صلاحياتها، وبهذا يضرب القانون استقلالية المؤسسات العربية ويغذي توجه السياسة الحكومي التي تحاول ضرب مؤسسات المجتمع الفلسطيني وإضعافها (عبده، ٢٠٠٨). وعلى الرغم من المعارضة استطاعت اللجنة نتيجة لعملها أن تحدث تعديلا في القانون الذي تم إقراره العام ٢٠٠١ والذي يتيح المجال أمام النساء التوجه، في قضايا الأحوال الشخصية، عدا عن الزواج والطلاق، أيضا للمحاكم المدنية.

لم تكن هذه اللجنة هي الإشارة الوحيدة إلى التغيير والتطور في الفكر النسوي لدى الفلسطينيات في إسرائيل، بل يمكن

لم تؤد زيادة عدد الجمعيات الفلسطينية النسائية والنسوية وانتشارهن في القرى والمدن وإقامة جمعيات فلسطينية أحادية القومية بالضرورة إلى قطيعة بين المجموعة الإسرائيلية والمجموعة الفلسطينية (جهشان، ٢٠٠٥)، لكنه أفرز نوعا آخر من التعاون على قضايا النساء. فشهدت أواخر تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة تطورا لائتلافات وشبكات، اجتمعت من خلالها مجموعة من الجمعيات حول قضيّة اجتماعيّة مغيبّة أو حارقة تهُمها وتصب في أجندة عمل كل منها.

الاستدلال أن الفكر الذي حملته الناشطات النسويات واللاتي وضعن نصب أعينهن خصوصية المجتمع الفلسطيني إلى جانب ضرورة تحدي وتفكيك البنية الذكورية الأبوية للمجتمع، في الوقت ذاته، ساهم في إقامة جمعيات تتناول مواضيع كانت تعتبر «طابو» أو «محرمّة» في المجتمع.

شهدت سنوات الألفين نشوء جمعيات تضع على سلم أولوياتها الحقوق الجنسية والجسدية؛ منتدى العربي لجنسانية الفرد والأسرة (٢٠٠٦) وكذلك جميعات تعنى بالمثليات والمتحولات جنسيا؛ أصوات، وقد أنشئت العام ٢٠٠٢ كمشروع مستقل داخل كيان وانضمت كجمعية مستقلة، إلى تحالف الجمعيات النسوية في حيفا إلى جانب «كيان» و «امرأة لامرأة» ومركز الدعم، العام ٢٠٠٨.

وفي العام ٢٠٠٧/٨ استقلت مجموعة القوس عن البيت المفتوح، وسُجلّت كجمعية تعرف نفسها بأنها «مجموعة من الناشطات والناشطين من المِثْليّات، والمِثْليّين، وثنائيّي الميول الجنسيّة، ومتحوّلي النوع الاجتماعيّ، والمتسائلين وأشخاص يعيشون توجّهات جنسيّة وجندريّة مختلفة، وأصدقائهم». يعتبر القوس نفسه حيّزا مفتوحا وذا قاعدة شعبيّة واسعة يستوعب ويتلقّى ويحتوي ويتفاعل ويُشْرِك في الجهود والطاقات التي تهدف إلى خلخلة أنظمة القمع الجنسيّ والجندريّ، وأدوات السيطرة على الجسد والجنسانيّة، من النظام الأبويّ والرأسماليّ إلى الاستعماريّ، وإعادة تشكيل علاقات القوّة الناتجة عنها للمساهمة في خلق مجتمع يحوي توجُّهات جنسيّة وجندريّة متنوّعة (موقع القوس).[٤]

لم يقتصر التحدي على هذه المواضيع إنما أيضا في تحدي الفكر الديني المهيمن، فأقيمت العام ٢٠٠٢ جمعية «نساء وآفاق» وهدفت إلى طرح فكر نسوي ديني مغاير، وتسعى الجمعية إلى تغيير وضعية المرأة العربية في البلاد من خلال السياق الثقافي والاجتماعي الذي يلعب به الدين دورا مهما. وبهذا شكلت تطورّت الجمعيات النسوية وحملت تعددية فكرية، وكانت «نساء وآفاق» تحدياً ليس فقط للمرجعية الدينية التقليدية، بل أيضا للتيار النسوي العلماني الذي يعمل خارج الدين، بل يحاربه في عديد من الحالات.

واستمر في سنوات الألفين اتساع رقعة انتشار الجمعيات النسوية والنسائية، وكثرت الائتلافات والشبكات ولم تقتصر على المدن في الشمال، فقام في النقب «معا – اتحاد الجمعيات النسائية العربية في النقب» (٢٠٠٠) و جمعية «الجنى، مركز الثقافة والتنمية الاجتماعية (٢٠٠١) في قرية نحف. و «تالا– نساء في الطليعة» (٢٠٠٦) وأقيمت بمبادرة نسائية لتدعيم وتمكين المرأة العربية عموما والطيباوية خصوصا، و «البير» (٢٠٠٦) في وادي عارة، وفي مدن المركز تأسست جمعية «نعم – نساء عربيات في المركز» لتطوير والعمل على رفع مكانة المرأة العربية في مدن المركز. وفي العام ٢٠١٢ أُعلن عن انطلاق المنتدى النسوي الفلسطيني والذي بدأ كمشروع داخل «شتيل»، وقرر الانفصال ليشكل مجموعة نسويّة فلسطينية «تحمل رؤية نسويّة شاملة ترفض القمع بكلّ أشكاله وصوره، وتعمل على مناهضته.. ويجتهد المنتدى لإعادة بناء النّظم المجتمعيّة والسّياسيّة، بما فيها المنظومة الأبويّة الّتي تحكم علاقات النّوع الاجتماعيّ، وتفرض أدوارًا اجتماعيّة تكرّس فوقيّة رجوليّة ودونيّة للمرأة والآخر المختلف. وكذلك يؤكّد على احترام التّنوّع وحرّيّة المعتقد الدّينيّ والسّياسيّ، إلى جانب النّضال لتحقيق الثّوابت الوطنيّة الفلسطينيّ»، كما جاء في بيانه الافتتاحي.

تحديّات العمل النسوي - التوتر بسبب مصادر التمويل وبسبب الانتماءات الحزبية

حصد نشاط الجمعيات النسويّة والناشطات النسويّات، وإن كان هناك اختلاف حول قدرته على تشكيل حركة نسويّة فلسطينية، الكثير من الإنجازات. ساهمت هذه الجمعيات في فرض أجندة

لم يقتصر تمثيل النساء في الحيز العام، وبشكل خاص مشاركتهن السياسية، فقط على ناشطات نسويّات سياسيات ومحاولة تأثيرهن داخل الأحزاب، بل كان على أجندة الجمعيات النسوية. هكذا مثلا بادرت جمعية نساء ضد العنف إلى تقديم عريضة للجنة المتابعة العليا للجماهير العربية حملت عنوان «لا لتغييب النساء»، وقد وقعت على العريضة مجموعة من الجمعيات، منها نسوية عربية وأخرى عربية يهودية (وهي أقلية) وبمشاركة جمعيات حقوقية، وبادرن إلى نص «عهد المساواة» وائتلاف من أجل تمثيل النساء وقضاياهن في لجنة المتابعة (٢٠٠٥)

نسوية في الحيز العام، فلم يعد بإمكان حزب سياسي أو مؤسسة رسميّة أن تتجاهل قضايا النساء، ولو شكليا. ويعود هذا، إلى جانب حضور العمل النسوي في الحيّز العام على مدار سنوات، أيضا، إلى انخراط جزء من الناشطات النسويّات في الأحزاب السياسية وعملهن المتواصل لرفع مكانة المرأة في المجتمع عموما وفي أحزابهن السياسية على وجه الخصوص. فعلى سبيل المثال اقام التجمع الوطني الديمقراطي العام ٢٠٠٤ «اتحاد المرأة التقدمي» الذي هدف إلى العمل بأجندة سياسية واضحة، وعمل على أن يتحول إلى إطار جماهيري واسع.

لم يقتصر تمثيل النساء في الحيز العام، وبشكل خاص مشاركتهن السياسية، فقط على ناشطات نسويّات سياسيات ومحاولة تأثيرهن داخل الأحزاب، بل كان على أجندة الجمعيات النسوية. هكذا مثلا بادرت جمعية نساء ضد العنف إلى تقديم عريضة للجنة المتابعة العليا للجماهير العربية حملت عنوان «لا لتغييب النساء»، وقد وقعت على العريضة مجموعة من الجمعيات، منها نسوية عربية وأخرى عربية يهودية (وهي أقلية) وبمشاركة جمعيات حقوقية، وبادرن إلى نص «عهد المساواة» وائتلاف من أجل تمثيل النساء وقضاياهن في لجنة المتابعة (٢٠٠٥)، وتعمل الجمعية من خلال أحد مشاريعها، على متابعة عمل الأحزاب والحركات السياسيّة ومدى التزامها في «عهد المساواة».

لقد احتل موضوع تمثيل النساء في مواقع اتخاذ القرار حيزا كبيرا في عمل الجمعيات النسوية في السنوات الماضية، ويعود هذا، بالاضافة لأهميته الاجتماعية والمردود الايجابي على مكانة النساء العربيات، يعود أيضا إلى اهتمام الصناديق المانحة، وتمويل مشاريع ذات صلة بالموضوع، تماما كما ساهم اهتمام المولين بتسليط الضوء في السنوات الماضية على موضوع النساء والعمل. ويلعب التمويل والصناديق المانحة، على الرغم من أهميته، دورا سلبيا في الجمعيات النسوية/ نسائية، تماما كما يؤثر سلبيا على قطاع العمل الأهلي. فنجد في كثير من الحالات أن أجندات المولين والمواضيع «القابلة» للتمويل، تجبر الجمعيات النسوية على التأقلم مع بنود ومتطلبات المانحين الأمر الذي يدفعها في العديد من الحالات للانخراط في مشاريع كانت بعيدة عن اهتماماتها منذ البداية.

كما تساهم قضية التمويل في «مهننة» العمل النسوي وتُحول الناشطات في هذا الحقل من ناشطات ذوات أجندة سياسية اجتماعية واضحة إلى «موظفات» في مؤسسات تنشغل في كتابة التقارير وتنفيذ بنود التمويل فضلا عن الانخراط في عمل ميداني يحمل فكرا تحرريا متحديا. إضافة لذلك –وبحسب معرفتي بهذا القطاع لعملي وتطوعي به كناشطة نسوية منذ اكثر من ١٥ عاما– يساهم موضوع التمويل والصناديق المانحة في تطوير تنافس «غير صحي» بين الجمعيات النسويّة، وخاصة في السنوات الأخيرة، حيث شحّت مصادر التمويل بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، والتغييرات في الأجندات السياسية في العالم.

لا تقتصر الحساسيات والمنافسة بين الجمعيّات النسوية والنسائية حول التمويل فقط، بل تطال أيضا موضوع الانقسامات والانتماءات الحزبية. ففي العديد من الحالات، تفشل الناشطات والجمعيات في العمل سوية حول قضايا تخص النساء، بسبب اختلافات فكرية/ سياسية لدى الناشطات، والتي تعود خلفيتها إلى الاختلافات بين التيارات السياسية الفاعلة في الساحة الفلسطينية في الداخل، وخاصة أن الناشطات المركزّيات في المشهد النسوي هن أيضا فاعلات وناشطات سياسيات ويندمجن في الأحزاب.

من الصعب الإشارة بأمثلة وبينّات حول المنافسة بين الجمعيات والناشطات النسويات، على خلفيّة الانتماءات الحزبية، مع هذا فإن مراجعة لعمل بعض الجمعيات والناشطات فيما يتعلق بانتخابات السلطات المحلية الأخيرة والتي جرّت نهاية العام المنصرم، وأيضا

تشير مراجعة تطور الجمعيات والتنظيمات النسائية- ولاحقا النسوية الفلسطينية- إلى أن تطور هذا القطاع يتوازى في معظم مراحله مع تطور جمعيات المجتمع الأهلي الفلسطيني عموما، ويتأثر بنفس العوامل السياسية والاقتصادية المحلية الإقليمية والعالمية. إضافة يُلاحظ أيضا أنه يتشابك مع التطورات الفكرية النسوية في العالم ومع التغييرات والتطورات الفكرية للحركة النسويّة الإسرائيلية. وبالتالي تعكس التغييرات التي حصلت على التنظيمات النسائية والنسوية الفلسطينية في مراحل تطورها المختلفة تشابكها مع البعد الفلسطيني العام (القضية الفلسطينية) والخاص (خصوصية الفلسطينيين في إسرائيل)

لاحقا لتمرير قانون «تمثيل لائق للنساء في السلطات المحليّة» قد يكون مؤشرا على بعض هذه التوترات.

فقد شهدت آخر انتخابات للسلطات المحليّة، نهاية العام المنصرم، عملا مكثفا من قبل ناشطات وتنظيمات نسوية لرفع نسبة تمثيل النساء في هذه الانتخابات، وقد شملت حملات في الإعلام المحلي وندوات ومطالبة مباشرة للمرشحين بدمج نساء في أماكن متقدمة في القوائم الانتخابية. وقد برز أن الناشطات النسويات المنتميات لأحزاب منافِسة في الانتخابات لم يتعاونّ فيما بينهن في هذه القضية، المشتركة والمهمة، بل عملت كل منهن في الحملات الإعلامية الأقرب لحزبها.

وفي مثال آخر، أثار موضوع طرح قانون تمثيل لائق للنساء في السلطات المحلية، وقد قُدم للكنيست اقتراحان بشأن هذا القانون؛ الأول تقدمت به عضو الكنيست حنين زعبي عن التجمع الوطني الديمقراطي والثاني تقدم به أعضاء الكنيست دوف حنين عن الجبهة ويفعات كريف وعاليزا ليفي عن حزب كاديما، وبالتعاون مع إئتلاف الجمعيات من أجل تعديل قانون الانتخابات للسلطات المحلية، وهو ائتلاف جمعيات نسوية حقوقية يهودية وعربية، وقد أقرت الكنيست القانون في حزيران ٢٠١٤ بعد أن قامت بدمج بين الاقتراحين. وقد برز خلال المراحل المختلفة من مناقشة الاقتراحين في الكنيست، منافسة شديدة بين الناشطات والجمعيات النسوية، على خلفية حزبيّة، وصلت حدّ تبادل التهم عبر بيانات في الصحف وصفحات الفيسبوك.

خلاصة

تشير مراجعة تطور الجمعيات والتنظيمات النسائية– ولاحقا النسوية الفلسطينية– إلى أن تطور هذا القطاع يتوازى في معظم مراحله مع تطور جمعيات المجتمع الأهلي الفلسطيني عموما، ويتأثر بنفس العوامل السياسية والاقتصادية المحلية الإقليمية والعالمية. إضافة يُلاحظ أيضا أنه يتشابك مع التطورات الفكرية النسوية في العالم ومع التغييرات والتطورات الفكرية للحركة النسويّة الإسرائيلية. وبالتالي تعكس التغييرات التي حصلت على التنظيمات النسائية والنسوية الفلسطينية في مراحل تطورها المختلفة تشابكها مع البعد الفلسطيني العام (القضية الفلسطينية) والخاص (خصوصية الفلسطينيين في إسرائيل) من جهة، واشتباكها مع الفكر النسوي العالمي والمحلي من جهة أخرى. ولهذه المكانة الخاصة تأثير مهم على الفكر النسوي الذي طورته الناشطات، والذي انعكس أيضا على نوع التنظيمات والجمعيات التي أقامنها.

كما تدل مراجعة عمل هذه التنظيمات على قدرتها على تطوير آليات تحدّ اجتماعية للبنى الذكورية الأبوية في المجتمع الفلسطيني، وعلى قدرتها على فرض أجندتها وخطابها على الحيز العام بنجاح على الرغم من التحديات. مع هذا يُلاحظ أيضا أن هذا القطاع، وعلى الرغم من تحديه الفكري والعملي للمنظومة الاجتماعية الذكورية والأبوية للمجتمع الفلسطيني، ما زال يحتكم في بعض الحالات إلى بعض من هذه العقليّة، الأمر الذي يفرض تحديا جديا على قدرته على التأثير بشكل أكبر.

الهوامش:

١ للإطلاع على نشأة و تطوّر الجمعيات والمؤسسات في المجتمع الفلسطيني يرجى مراجعة زيدان، الياس؛ وغانم، أسعد (٢٠٠٠). **التبرع والتطوع في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل.** بئر السبع: المركز الإسرائيلي لدراسة القطاع الثالث، جامعة بن غوريون.

٢ وكان الحزب الشيوعي هو الحزب الوحيد الذي سُمح له، في ذلك الوقت، بالتنظّم والعمل بين الجماهير العربية في إسرائيل.

٣ لقد سبق هذا الائتلاف مجموعة «الفنار» التي عملت على الموضوع في بداية التسعينيات وأيضا عريضة بادر إليها رجال نشطاء وجمعت أيضا ناشطات (١٩٩٠)، وجاءت مطالبة باستقالة رئيس لجنة المتابعة السيد ابراهيم نمر، وذلك لشهادته لصالح شخص من قرية طرعان قتل ابنته بحجة «شرف العائلة»، وبرر نمر فعلته بأنه تصرف حسب مبادئ المجتمع وتقاليده (عبده، ٢٠٠٨:١٣٩).

٤ موقع القوس على العنوان:
HTTP://WWW.ALQAWS.ORG/%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AD%D9%86).

مراجع مختارة:

أبو العسل، رهام. ٢٠٠٦. **الجمعيات النسائية الفلسطينية في إسرائيل: المنطلقات الفكرية الاستراتيجيات وآليات العمل القائمة.** الناصرة: مركز الطفولة.

جاد، إصلاح. ١٩٩٥. «الحركة النسائية في فلسطين: توجه جديد». مجموعة باحثات (محررات)، **الحركة النسائية العربية - مداخلات وأبحاث من أربع بلدان**، القاهرة: مركز دراسات المرأة الجديدة، ٥٩-١٢٥.

زعبي، همّت. ٢٠١٤. «أهمية الشهادات الشفويّة للنساء في عملية التأريخ الفلسطيني». جدل. حيفا: مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

زيدان، إلياس؛ وغانم، أسعد. ٢٠٠٠. **التبرع والتطوع في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل.** بئر السبع: المركز الإسرائيلي لدراسة القطاع الثالث، جامعة بن غوريون.

عبده، جنان. ٢٠٠٨. **الجمعيات النسائية والنسوية الفلسطينية: في مناطق ٤٨.** حيفا: مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

شحادة، إمطانس (تحت النشر). «المجتمع المدني الفلسطيني داخل إسرائيل». في روحانا، نديم وصباغ- خوري، أريج (محرران)، **الفلسطينيون في إسرائيل** (الجزء الثاني). حيفا :مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

الشيخ علي، ناصر. ٢٠١٠. **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين.** بيت ساحور، فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات.

نويهض- الحوت، بيان. (١٩٨٦). القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين:١٩١٧-١٩٤٨، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

ESPANIOLY, N. 1994. PALESTINIAN WOMEN IN ISRAEL: IDENTITY IN LIGHT OF THE OCCUPATION. UN AFSHAR, H (EDS), WOMEN IN THE MIDDLE EAST: PERCEPTIONS, REALITIES AND STRUGGLE FOR LIBERATION. 139-145. LONDON: ROUTLEDGE.

أجرى المقابلة: بلال ضاهر

يوصف بـ «الشخص الأكثر كرها في إسرائيل»

غدعون ليفي: حل الدولتين غير قابل للتنفيذ وقد فاتنا القطار!

«أفكاري الراديكالية بدأت تتبلور فقط بعد أن بدأت بالذهاب إلى المناطق المحتلة وحدث هذا في فترة الانتفاضة الأولى* الاحتلال غير حاضر في إسرائيل، وهناك من يهتم بألا يكون حاضرا* الفلسطينيون أحد أكثر الشعوب تسامحا في التاريخ* أشك في ما إذا كان هناك يسار في إسرائيل* لن أهلع إذا ما انضم عشرات الآلاف أو مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل، فإسرائيل استوعبت مليون روسي ونصفهم ليسوا يهودا ولم يحدث أي شيء*»

رافقت الحرب العدوانية الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة موجة كراهية للفلسطينيين ومظاهر عنصرية تكاد تكون غير مسبوقة، مدعومة بتشجيع المؤسسة السياسية التي تحركت الغالبية العظمى من مركباتها، في الائتلاف الحكومة والمعارضة البرلمانية، نحو اليمين. ولم تأبه هذه المؤسسة أبدا بحجم القتل والدمار اللذين زرعتهما آلتها الحربية في غزة، ولم تتعالَ أصوات منددة بالعدوان، ولا حتى من جانب اليسار الصهيوني.

وبرز في ظل هذه الأجواء المنفلتة، الصحافي الإسرائيلي غدعون ليفي كصوت مختلف ومناقض لهذه الأجواء. وعبر في جميع كتاباته عن معارضته للعدوان على غزة. فقد سبح بشجاعة بالغة ضد التيار الإسرائيلي. وتساءل في أحد مقالاته، بعد قصف منزل قائد كتائب القسام، محمد الضيف، ومقتل زوجته وابنته الرضيعة، عمّا كان سيحدث لو أن حركة حماس اغتالت سارة وبائير نتنياهو، زوجة وابن رئيس حكومة إسرائيل بنيامين نتنياهو.

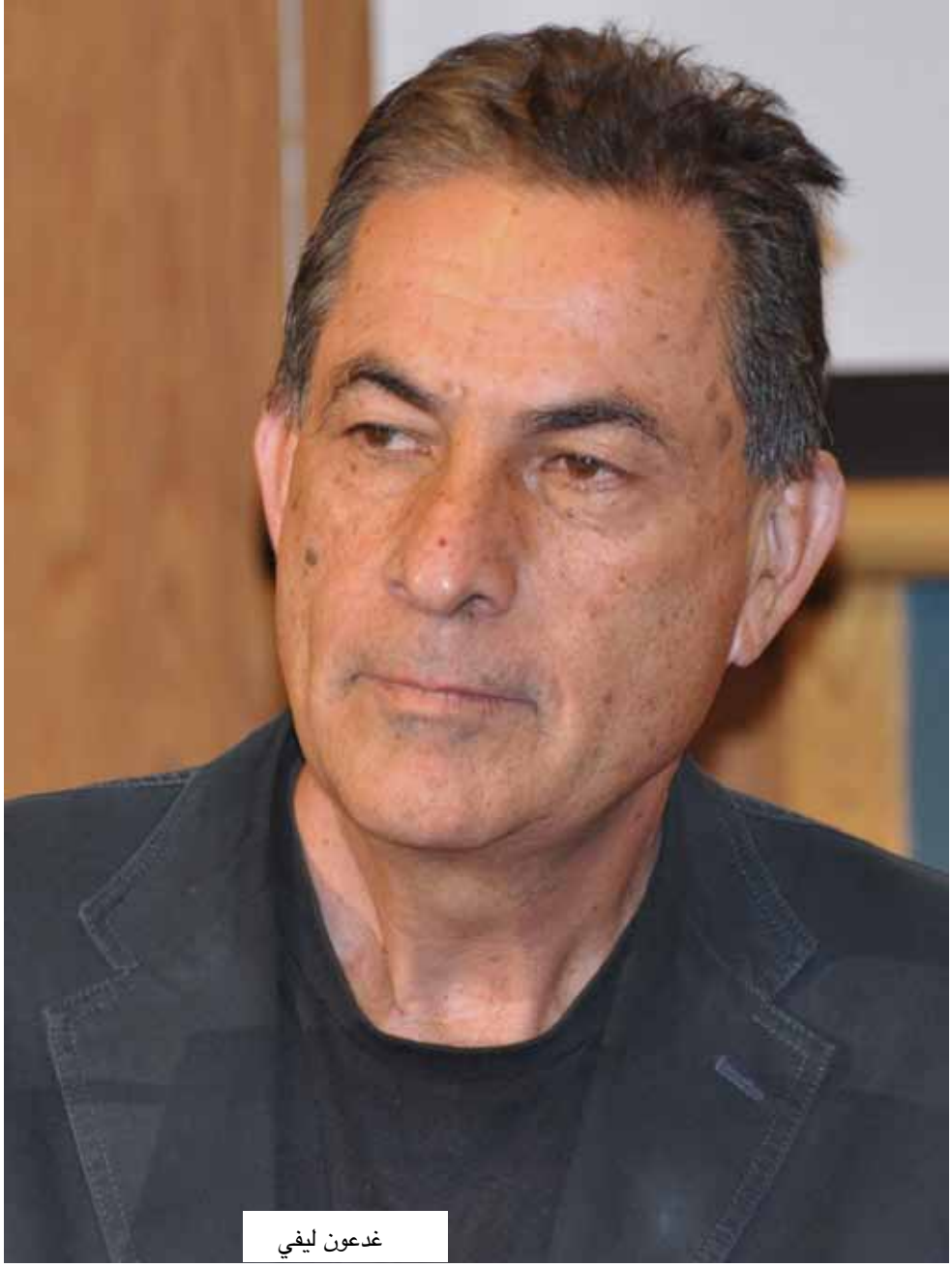

غدعون ليفي

ويعرف المتابعون لمقالات غدعون ليفي، في صحيفة «هآرتس»، أنه لا يتردد أبدا في توجيه انتقادات شديدة للإسرائيليين وممارسات جيشهم وسلطة احتلالهم للأراضي الفلسطينية، بتنكيلها وعنصريتها ونهبها للأراضي وبناء المستوطنات. ولذلك يوصف ليفي بأن «الشخص الأكثر كرها في إسرائيل».

ويؤكد ليفي أنه بمقالاته الأسبوعية لا يكتب إلا للإسرائيليين. ويقول إن مهمة حياته الصحافية تتركز على فضح الاحتلال والكشف أمام الإسرائيليين عما تمارسه دولتهم، باسمهم، ضد الشعب الفلسطيني. ويقول ليفي إنه إسرائيلي وطني وغيور على مصلحة إسرائيل، ولذلك فإنه عندما يلتقي فلسطينيين، وهذا يحدث كل أسبوع، يشعر أنه يتحمل مسؤولية عن الاحتلال. وفي الوقت نفسه يقول ليفي إنه يؤيد «دولة جميع مواطنيها» ولا يخاف من عودة مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين إليها.

بدأ ليفي كلامه في المقابلة التالية بالحديث عن نشأته وعن عائلته وعن الأجواء في منزل العائلة، فقال: «ولدت في تل أبيب، وقضيت حياتي كلها في هذه المدينة ولم أغادرها أبدا، مثل إميل حبيبي، الذي قال في حينه، إنه لم يترك حيفا أبدا. وقد ولدت في العام ١٩٥٣. وكان والداي لاجئين هربا من أوروبا في العام ١٩٣٩. وأقول إنهما لاجئان لأنه بنظري، والدي بقي لاجئا طوال حياته. وقد عاش هنا ستين عاما، لكن في الحقيقة لم يجد مكانه هنا أبدا. إذ إن حياته انقلبت بسبب اضطراره إلى مغادرة أوروبا. ورغم أنه كانت لديه عائلة وعمل وكل شيء هنا، لكن جانبا معينا في طبيعته بقي لاجئا. وأنهى دراسة القانون لكنه لم يصدر أبدا في البلاد رخصة لمزاولة هذه المهنة. ولذلك بقي موظفا. وكان هذا جزءا من مأساته لأن مستقبله العملي تشوش. كما أنه ترك في أوروبا خطيبة ولم يرها بعد ذلك أبدا. كذلك ترك والديه هناك ولم يرهما بعد ذلك أبدا. ولم يُجد اللغة العبرية كما يجب. وهو كان لاجئا حقا وأنا أشعر أنني ابن لاجئ. وأقول دائما أنني "ابن تل أبيب الجيد"، لأنني تربيت في بيت غير سياسي، ولم أكن راديكاليا، وخدمت في إذاعة الجيش الإسرائيلي. وعملت أربع سنوات مع شمعون بيريس، كمساعد برلماني. وعمليا، بدأت أفكاري الراديكالية تتبلور فقط بعد أن بدأت بالذهاب إلى المناطق المحتلة، وقد حدث هذا في فترة الانتفاضة الأولى. وبدأ ذلك بصورة عفوية، ومن دون أن أخطط لذلك، وإنما دعاني ديدي تسوكر مرة إلى الذهاب إلى الضفة الغربية وقال لي إن المستوطنين اقتلعوا أشجار زيتون قرب نابلس، وهكذا بدأت تدريجيا أسافر إلى المناطق المحتلة».

(*) سؤال: أين كنت تعمل حينها؟

● ليفي: «في صحيفة هآرتس. وكل ما كنت أفعله قبل صحيفة هآرتس لم يكن يتطرق للاحتلال أبدا».

«إن وسائل الإعلام الإسرائيلية حرة للغاية. وهي كلها تقريبا إعلام تجاري. وبصورة عامة لا تحركها أيديولوجية ما. والضغوط الممارسة عليها من جانب الحكومة أو الجيش هي ضغوط قليلة. وبقدر ما أصفها بأنها إعلام حر، يتزايد حجم جريمتها بنظري. لأنها تفعل ذلك انطلاقا من اعتبارات تجارية فقط لا غير.لا توجد هناك أي أيديولوجية. وهي لا تريد الدخول في مواجهة مع القراء. وهي لا تريد القيام بدورها، بمعنى أن تحكي للقارئ، أو لمشاهدي التلفزيون، أمورا تجعلهم غير مرتاحين»

(*) سؤال: قرأت في مكان ما أنك كنت تنتمي إلى التيار الديني القومي؟

● ليفي: «لا. أعرف أنه كُتب عني شيء كهذا، وسأشرح لك ما حصل. لقد قلت إنه في العام ١٩٦٧، وكفتى في الرابعة عشرة من عمره، كنت جزءا من "حلقة المجون القومية – دينية"، من خلال الادعاء بالعودة للمناطق. وقد سافرت في حينه مع والديّ بالسيارة إلى الخليل وبيت لحم ونابلس. وكان يسود نوع من الانفعال في الجو. لكني لم أكن متدينا أبدا. وما قلته هو أنه كانت "حلقة مجون دينية – قومية" في إسرائيل وأنا كفتى كنت جزءا منها. إذ أني انفعلت من مغارة المكفيلا (أي الحرم الإبراهيمي في الخليل) ومن حائط المبكى (البراق في القدس) ومن كل هذه الأماكن. وانضممت إلى صحيفة هآرتس في العام ١٩٨٢، وكنت نائبا لرئيس التحرير بداية، لمدة أربع سنوات، ومنذ نهاية الثمانينيات بدأت تدريجيا بالسفر إلى المناطق المحتلة، وقد قررت في مرحلة معينة أن مهمتي الصحافية ستكون التغطية الصحافية للمناطق المحتلة. ودائما كانوا يقولون عني أني لا أعرف اللغة العربية وأنني أحب العرب، أو لا أحب العرب. لكن عليّ أن أوضح هنا، أن مهمتي الصحافية هي بالأساس ليست الكتابة عن الفلسطينيين، وإنما مهمتي الصحافية هي بالأساس، بنظري، الكتابة عن الاحتلال الإسرائيلي للإسرائيليين. أن أروي لهم، أسبوعا تلو الآخر، ما يتم فعله باسمهم. وهذا الأمر لم يفعله أي صحافي آخر تقريبا، باستثناء (مراسلة «هآرتس» في الأراضي الفلسطينية المحتلة) عميره هس. وأنا أقوم بذلك في الثلاثين عاما الأخيرة. وهذه مهمة حياتي وأنفذها بصورة مهنية. وأشدد ثانية على أن مهمتي هي تغطية أخبار الاحتلال وليس أخبار الفلسطينيين».

(*) سؤال: يقولون إنه في تل أبيب ومنطقة «غوش دان» (وسط إسرائيل) لا يشعرون بوجود الصراع. لماذا أخذت على عاتقك مهمة كهذه؟

● ليفي: «إحدى المشاكل هي أن الاحتلال ليس حاضرا أبدا في غوش دان. وهو غير حاضر في معظم مناطق دولة إسرائيل، باستثناء القدس قليلا، وطبعا في المناطق. والاحتلال ليس حاضرا في إسرائيل. وهناك من يهتم بألّا يكون حاضرا. فهذا ليس عفويا، وإنما هناك من يغيّبه، ووسائل الإعلام الإسرائيلية في مقدمة الذين ينفذون ذلك، وهي بنظري المتعاون الأكبر مع الاحتلال، لأنها تهتم بإخفائه وعدم إزعاج الإسرائيليين أكثر مما ينبغي. وأنا أحاول الوقوف ضد اتجاه الريح بإحضار الاحتلال إلى الوعي الإسرائيلي. ولا يمكنني أن أنجح في ذلك طبعا، لكن هذا ما أحاول فعله بالضبط. وفي المكان الذي يبرز فيه الاحتلال، الذي تم وضعه عميقا تحت البساط، أحاول أن أخرجه وإبرازه والتلويح به أمام الإسرائيليين، والقول لهم: أنظروا ما الذي تفعلونه وما يتم ارتكابه باسمكم».

(*) سؤال: لماذا وسائل الإعلام في إسرائيل هي بوق للحكم والحكومة، وخاصة في فترات الحروب؟

● ليفي: «إن وسائل الإعلام الإسرائيلية حرة للغاية. وهي كلها تقريبا إعلام تجاري. وبصورة عامة لا تحركها أيديولوجية ما. والضغوط الممارسة عليها من جانب الحكومة أو الجيش هي ضغوط قليلة. وبقدر ما أصفها بأنها إعلام حر، يتزايد حجم جريمتها بنظري. لأنها تفعل ذلك انطلاقا من اعتبارات تجارية فقط لا غير. لا توجد هناك أي أيديولوجية. وهي لا تريد الدخول في مواجهة مع القراء. وهي لا تريد القيام بدورها، بمعنى أن تحكي للقارئ، أو لمشاهدي التلفزيون، أمورا تجعلهم غير مرتاحين. ولذلك فإنها تعلم أن مشاهد الاحتلال لا تهم الإسرائيليين أبدا، وهم لا يريدون السماع عن ذلك، كما أن هذا قد يزعجهم قليلا، أو يزعج بعضهم على الأقل. وهم ببساطة يمتنعون عن القيام بذلك بصورة منهجية منذ عشرات السنين. وفي الوقت نفسه هناك عملية منهجية لنزع الصفة الإنسانية

«أعتقد أن الفلسطينيين هم أحد أكثر الشعوب تسامحا في التاريخ. ولا أعرف كم عدد الشعوب المتسامحة مثل الشعب الفلسطيني. إلا أن الفلسطينيين هم شعب قوي جدا. لديهم هذا الإصرار الكبير على الصمود لسنوات طويلة مقابل هذا الواقع الذي يعيشونه. ووقفوا في حالات كثيرة بكرامة بالغة. وأنظر إلى غزة ومدى الاحترام الذي يشعر به المرء تجاه أهلها، رغم كل المعاناة وكل ما مرّ عليهم، والذي لا يمكن تخيله. وأنا أتحدث الآن عن المواطنين وليس عن السياسيين ولا عن المقاتلين».

عن الفلسطينيين في وسائل الإعلام الإسرائيلية، وهذه عملية فظيعة ورهيبة ويتم التعبير عنها في فترات الحروب والفترات العادية أيضا، وهي أن صورة الفرد الفلسطيني هي أنه إرهابي، ومن هنا فإن أي إسرائيلي يعتقد أن الفلسطينيين جميعهم إرهابيون».

(*) سؤال: وهناك جانب آخر مهم جدا وهو جهاز التربية والتعليم الإسرائيلي، الذي ينزع الصفة الإنسانية عن الفلسطينيين، وهذا وفقا لتقارير عديدة نُشرت في «هآرتس» في الفترة الأخيرة.

● ليفي: «هذا صحيح. ورغم ذلك فإني أعتقد أن تأثير الإعلام في إسرائيل أكبر من تأثير جهاز التربية والتعليم. ولذلك فإن وسائل الإعلام تلحق أذى أكبر. وهي تفعل ذلك انطلاقا من اعتبارات تتعلق بجذب أكبر عدد من القراء أو المشاهدين، ولا يوجد سبب آخر لأنه لا توجد هناك أي أيديولوجيا تحرك هذا الإعلام».

(*) سؤال: كيف تنظر إلى الفلسطينيين؟

● ليفي: «كبشر. الفلسطيني مثل أي إنسان آخر لا أكثر ولا أقل. ويوجد لدي، بصورة شخصية، شعور بالذنب تجاه الشعب الفلسطيني. لكن هذه مشكلتي. وأحيانا أنا أخجل أمام الفلسطينيين».

(*) سؤال: كأنك مندوب عن الاحتلال؟

● ليفي: «ليس "كأني"، أنا أمثل الاحتلال. أنا جزء من شعب إسرائيل وجزء من دولة إسرائيل، وأنا مواطن في دولة إسرائيل وأتحمل المسؤولية مثل أي مواطن آخر في الدولة».

(*) سؤال: هل خدمت في الجيش؟

● ليفي: «خدمتي العسكرية كلها كانت في إذاعة الجيش الإسرائيلي».

(*) سؤال: هل تعتقد، بعد كل هذه السنوات من عملك الصحافي في الأراضي المحتلة، أن الفلسطينيين متسامحون أكثر مما ينبغي تجاه إسرائيل والاحتلال؟

● ليفي: «أعتقد أن الفلسطينيين هم أحد أكثر الشعوب تسامحا في التاريخ. ولا أعرف كم عدد الشعوب المتسامحة مثل الشعب الفلسطيني. إلا أن الفلسطينيين هم شعب قوي جدا. لديهم هذا الإصرار الكبير على الصمود لسنوات طويلة مقابل هذا الواقع الذي يعيشونه. ووقفوا في حالات كثيرة بكرامة بالغة. وأنظر إلى غزة ومدى الاحترام الذي يشعر به المرء تجاه أهلها، رغم كل المعاناة وكل ما مرّ عليهم، والذي لا يمكن تخيله. وأنا أتحدث الآن عن المواطنين وليس عن السياسيين ولا عن المقاتلين. وأعتقد أن الشعب الفلسطيني، في نهاية الأمر، وقياسا بشعوب أخرى في التاريخ، هو شعب منضبط جدا».

(*) سؤال: والعرب في إسرائيل أيضا؟.

● ليفي: «هؤلاء منضبطون أكثر. لكنهم حالة مختلفة. وهم عند الحدود التي يستغرب فيها المرء مدى قبولهم بكل شيء حتى اليوم. حسنا، الجيل الأول، آباؤكم، كان في حالة صدمة نفسية مطلقة ورهيبة بعد النكبة».

(*) سؤال: «كتبت في أحد مقالاتك، مؤخرا، أن «العرب سيبقون بعدنا». ماذا قصدت، وكيف تنظر إلى دولة إسرائيل؟

● ليفي: «لست من بين أولئك الذين يعتقدون أن هذه الدولة ستختفي عن الوجود. وأعتقد أنه إذا استمرت في السير في الطريق التي تسير فيها اليوم، فإنها ستتحول إلى مكان ليس لطيفا أبدا العيش فيه. وسيهجرها الكثيرون بسبب ذلك. وهي لا

تزال قوية جدا كي لا تختفي عن الوجود. ولا أرى سيناريو بأن هذه الدولة ستُمحى، وأن جميع اليهود سيعودون إلى أوروبا، أو للبلدان العربية. لكنها تتحول إلى مكان ليس لطيفا العيش فيه، والإسرائيليون يستخلصون العبر من ذلك. وما قصدته في المقال الذي أشرت إليه، هو القول إن اليمين الإسرائيلي بالذات، الذي يعارض جدا حل الدولتين، سيضطر إلى العيش مع العرب. وإذا كانوا يعارضون حل الدولتين فإن الاستنتاج المطلوب ممن يريد العيش مع العرب، مثل اليمينيين المتطرفين، هو محاولة تحسين العلاقات مع العرب. والمشكلة هي أنني ما زلت مؤمنا بأنه يوجد لدى أجزاء كبيرة في اليمين أمل دفين بأن يحصل شيء ما للعرب فيختفون عن الوجود بصورة كهذه أو تلك. وإلا فإنه لا يمكن فهم منطق المعارضة لحل الدولتين. فهذا يعني "نعم" للدولة الواحدة. لكنهم يفعلون كل شيء من أجل جعل الجانب الآخر، سواء العرب في إسرائيل أو الفلسطينيين في المناطق المحتلة، يكرههم من خلال التنكيل به، حشره في الزاوية، ظلمه، إذلاله. وهم لا يفكرون ما الذين سيربحونه من كل ذلك. وأعتقد أنه لا مكان للمنطق في كل أداء اليمين الإسرائيلي».

(*) سؤال: هل تعتقد أنه ما زال هناك مكان لحل الدولتين؟

● ليفي: «لا، حل الدولتين غير قابل للتنفيذ. لقد فاتنا القطار».

(*) سؤال: لماذا؟

● ليفي: «لأن لا أحد سيخلي نصف مليون أو ٦٠٠ ألف مستوطن. وأعتقد أن كل من يتحدث عن حل الدولتين إنما يريد المماطلة والاستمرار في تبذير الوقت. ولا أعتقد أن من يصادر أربعة آلاف دونم في "غوش عتصيون" لديه أي نية لإخلاء مستوطنات. فأنت لا تبني من أجل أن تخلي. ربما سيتم التوصل إلى تسوية ما، بوجود كل الكتل الاستيطانية والجدار. لكن هذه لن تكون دولة فلسطينية قابلة للحياة، وإنما كيان كالذي نص عليه اتفاق أوسلو مع إضافات قليلة.. يستحيل أن ينجم عن ذلك حل حقيقي. ولذلك أعتقد أن النضال يجب أن يدور حول حقوق المواطن الفلسطيني. One Man, One Vote. مع العلم أن حل الدولتين هو حل واقعي أكثر وأسهل للتطبيق. وليس سهلا الآن العيش سوية في دولة واحدة كبيرة وديمقراطية إلى جانب مساواة مطلقة في ظل وجود كل هذه الكراهية والمخاوف. لكني لا أرى أبدا أن حل الدولتين ممكن».

(*) سؤال: هناك رأي يقول إن حل الدولة الواحدة هو حل خطير.

● ليفي: «وهذا هو رأيي أيضا. هذا حل خطير جدا. لكن لا أرى إمكانية لتطبيق حل الدولتين. وواضح أني أؤيد حل الدولتين. لكن أين يمكن تطبيقه، وماذا تبقى للدولة الفلسطينية؟».

(*) سؤال: هذا يجلبنا إلى السؤال حول اليمين واليسار في إسرائيل. واليمين موجود في الحكم منذ سنوات طويلة، ولا يبدو أن هذا الحكم سيتغير. ما رأيك؟

● ليفي: «أشك في ما إذا كان هناك يسار في إسرائيل. عمّا تتحدث؟ عن حزب العمل؟ عن يائير لبيد (رئيس حزب «يوجد مستقبل»)؟ هذا ليس يسارا طبعا. لا يوجد يسار في إسرائيل سوى مجموعات صغيرة جدا».

(*) سؤال: حتى حزب ميرتس صمت أثناء الحرب الأخيرة على غزة.

● ليفي: «لقد صمت حزب ميرتس في جميع الحروب وليس في الحرب الأخيرة فقط. لم يتبق هنا شيئ من اليسار باستثناء مجموعات صغيرة، وهي حازمة جدا، ويصفونها بأنها راديكالية. وأنا مليء بالتقدير لهذه المجموعات، مثل "فوضويون ضد الجدار" وتعايش و"لنكسر الصمت" و"محسوم ووتش". لكن هذه المجموعات موجودة في هامش الهامش من الناحية العددية، وتم نزع الشرعية عنها جميعها وليس لديها أي تأثير على المجتمع الإسرائيلي. ولذلك فإن كل الباقين هم إما يمين أو يمين متنكر».

(*) سؤال: برأيك لا يوجد بديل للحكم الحالي؟

● ليفي: «لا فرق بينهم. هل تعتقد أنه يوجد فرق بين يائير لبيد ونتنياهو؟ أو بين (رئيس حزب العمل) إسحق هرتسوغ ونتنياهو. ربما بالأقوال فقط وليس بالأفعال. وعلي أن أذكّرك بأن الاسم الأساس في المشروع الاستيطاني هو حزب العمل. وشمعون بيريس، الحائز على جائزة نوبل للسلام، هو أحد المؤسسين للمشروع الاستيطاني. فلماذا عليّ أن أشكو من اليمين؟».

(*) سؤال: كيف تنظر إلى ظاهرة العنصرية الهائجة في إسرائيل، وما هي أصولها؟ ويوجد في إسرائيل من يقارن بين حال العنصرية الآن وبين الوضع في ألمانيا عشية صعود النازيين إلى الحكم.

● ليفي: «أنا لا أقارن بين الحالتين، لأن هذه مقارنة غير

صحيحة، ولأنها تلحق ضررا بالقضية التي نتحدث عنها أيضا. وحول أصولها فإنه يوجد شيء ما في الأساس وهو بحد ذاته خطير وعنصري، وهذا الشيء هو فكرة "الشعب المختار"، التي يؤمن بها جميع الإسرائيليين تقريبا، حتى وإن لم يعترفوا بذلك. إنهم يؤمنون بأن اليهود هم شيء آخر مختلف عن أي شعب آخر. ويعتقدون أن اليهود أكثر ذكاء من الجميع وما إلى ذلك. وهذا التفكير بحد ذاته هو عنصري وقومي متطرف. ثم أضف إلى ذلك الترويج بأن اليهود هم الضحية. أي الشعب المختار من جهة، والشعب الذي كان أكبر ضحية في التاريخ بسبب الهولوكوست من الجهة الأخرى. وهذا الأمر، وفقا لغولدا مائير (رئيس حكومة إسرائيل السابقة) على سبيل المثال، يسمح لليهود بعد الهولوكوست بأن يفعلوا ما يشاءون. هذا هو التفكير الأساس جدا لدى أي إسرائيلي تقريبا. وأضف إلى ذلك غسيل الدماغ، ونزع الصفة الإنسانية عن الفلسطينيين، ونشوة القوة لدى جميع الإسرائيليين تقريبا، والغطرسة التي تكاد تكون مكتسبة منذ الولادة، وأضف التحريض خلال السنوات الأخيرة، وها هي النتيجة أمامك».

(*) سؤال: أنت تسير مع حارس شخصي؟

● ليفي: «أثناء الحرب الأخيرة على غزة فقط، ليس الآن».

(*) سؤال: لماذا احتجت إلى حارس شخصي، هل كانت هناك تهديدات عليك؟

● ليفي: «كانت هناك تهديدات ووقعت عدة أحداث. وأثناء الحرب لم أكن أتمكن من الخروج من البيت. كانوا يشتمونني».

(*) سؤال: والآن بإمكانك الخروج؟

● ليفي: «الآن هدأت الأمور. نعم، أصبح بإمكاني الخروج والسير في الشارع، رغم أنه لا أحد بإمكانه أن يضمن ألا يعتدي أحد عليّ، لكن لا يمكنني أن أسير كل حياتي مع حراسة. وقد هدأت الأمور الآن».

(*) سؤال: كيف تعرف نفسك. هل أنت وطني إسرائيلي، صهيوني؟

● ليفي: «لا أعرف ما إذا كنت صهيونيا لأني لا أعرف ماذا تعني الصهيونية، إذ أن هناك تعريفات مختلفة لها. لماذا عليّ أن أدخل إلى هذه الخانة؟ أنا إسرائيلي، وطني إسرائيلي. وأريد أن تكون هنا دولة ديمقراطية. أريد أن أكون فخورا بدولتي. وأريدها أن تكون عادلة وهي ليست عادلة. لكن هذه مشاعر داخلية وليست تجاه الخارج، وموجودة لدي بسبب الانتماء إلى هذا المكان وهذه الدولة. والجهد الذي أبذله هو جهد داخلي. ومسألة يهودية الدولة لا تهمني، إنما ما يهمني هو أن تكون دولة عادلة وحقوق الجميع فيها متساوية، وأن تكون دولة جميع مواطنيها. وإذا قرروا أنهم يريدون أن تكون هناك دولتان، فهذا حسن، وإذا أرادوا أن تكون هناك دولة واحدة، فليكن، شريطة أن تكون هذه دولة عادلة ويتمتع الجميع فيها بالمساواة».

(*) سؤال: ألا يهمك أن تكون في الدولة أغلبية يهودية؟

● ليفي: «لا. لماذا قلت إنها يجب أن تكون دولة عادلة؟ لو تم تطبيق حل الدولتين، فهذا أفضل، لكني لست هلعا من الدولة الثنائية القومية. وهذا لا يخيفني بتاتا. وبرأيي هذا هو الحل الأكثر عدالة، إذا كان ممكنا في يوم ما».

(*) سؤال: أنت تتحدث عن العدالة التاريخية؟

● ليفي: «طبعا. لقد كنت في جنوب إفريقيا مرتين في الفترة الأخيرة. ورغم كل المشاكل هناك، جنوب إفريقيا هي دولة ثنائية القومية من ناحية معينة، مع تعريفات مختلفة، واليوم جنوب إفريقيا من نواح معينة هي دولة أكثر عدالة مما كانت عليه إبان فترة الأبارتهايد. وتوجد فيها مشاكل كثيرة، لكن النظام السياسي الحالي ناجح، علما أنه لم يصدق أحد أن هذا سينجح. ويوجد الآن مديرون سود ومتسولون بيض».

(*) سؤال: هل تؤيد حق العودة للاجئين الفلسطينيين؟

● ليفي: «أولا، حقهم موجود. وشرطي هو ألا تسبب عودة الفلسطينيين ظلما جديدا، لأنه في هذه الحالة لا نكون قد قمنا بحل شيء. فإذا عاد جميع اللاجئين الفلسطينيين، ونشأ هنا لاجئون يهود سيضطرون إلى المغادرة، فإننا لم نفعل شيئا وأنا أعارض ذلك بشدة، لأننا نكون قد خلقنا ظلما جديدا. إلا أنني أعتقد أنه إذا حيّدنا كافة الشعارات والمخاوف وغسيل الدماغ، فإن بالإمكان حل القضية، بواسطة السماح لقسم من اللاجئين بالعودة، وإصلاح أوضاع القسم الآخر في الأماكن التي يعيشون فيها. وقد زرت مخيمات اللاجئين كثيرا قبل سنوات طويلة، ولم يبق لدي الانطباع بأنهم يحلمون بالعودة إلى يافا، وإنما هم يريدون العيش حياة أفضل».

(*) سؤال: جرى الحديث مرة، خلال المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين عن عودة اللاجئين في لبنان.

● ليفي: «سمعت أن وضعهم مروع. لم يتسن لي زيارة المخيمات في لبنان، لكن يجب السماح بعودتهم إلى هنا أو إلى الدولة الفلسطينية. وإذا قامت هنا دولة واحدة متساوية، فهل يخطر على بالك أنه سيكون مسموحا لليهود بالصعود إلى إسرائيل ولا يسمح للفلسطينيين. فإذا كنا سنذهب باتجاه حل الدولة الواحدة العادلة فإن حق العودة سيكون لليهود والفلسطينيين بصورة متساوية تماما. وحتى أنه بالإمكان إقرار محاصصة، مثل أن يسمح بدخول عشرة آلاف، أو أي عدد آخر يتفق عليه، في السنة. وتطبيق هذا الأمر سيكون أسهل في الدولة الواحدة، لأنه سيكون واضحا أن هذا حق متساو. وإذا كانت هناك دولتان فإني أعتقد أنه يتعين على اللاجئين العودة إلى الدولة الفلسطينية. لكني لن أهلع إذا انضم عشرات الآلاف أو مئات الآلاف إلى دولة إسرائيل. فإسرائيل استوعبت مليون روسي ونصفهم ليسو يهودا ولم يحدث أي شيء».

صدر عن "مدار"

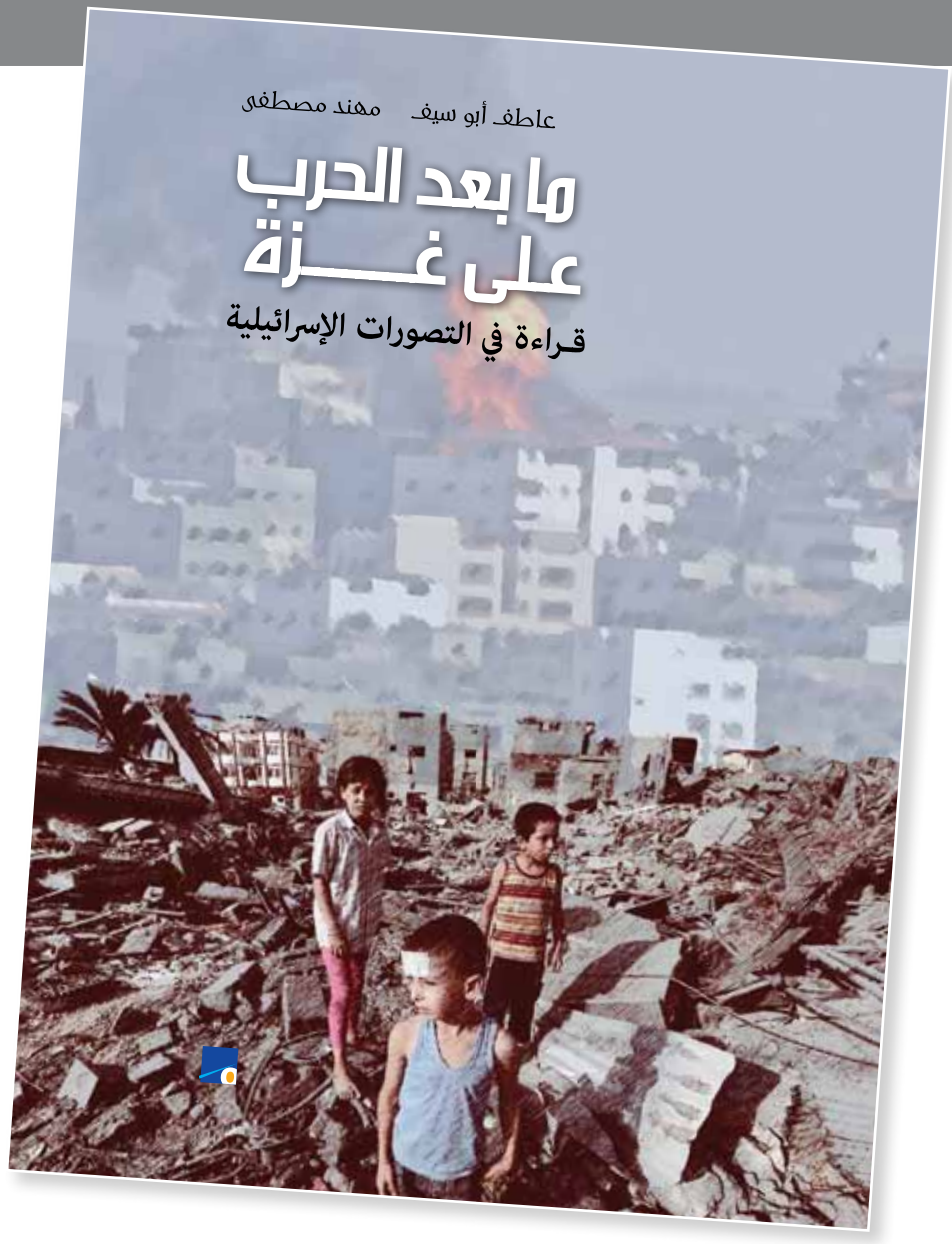

حنه أرندت

من أجل إنقاذ الوطن اليهودي

تمهيد

نضع بين أيديكم الترجمة العربية لإحدى المساهمات المهمة للمفكرة والمنظرة اليهودية الألمانية المعروفة حنه أرندت (١٩٠٦- ١٩٧٥) حول قرار تقسيم فلسطين الذي اتخذ في العام ١٩٤٧. ورغم أن مساهمات أرندت الفكرية المرتبطة بشكل خاص بفهم آليات عمل السلطة وتطور النظم التوتاليتارية وآليات عملها، وبفهم الثورة والعنف، معروفة للقارئ العربي بسب ترجمة أعمالها التي تتطرق لها إلى العربية، إلا أن كتاباتها حول المسألة اليهودية، والحركة الصهيونية، وقراءتها النقدية اللاذعة لمساعي تأسيس دولة يهودية قومية في فلسطين لم تترجم الى العربية، رغم أهميتها لفهم النقاشات التي دارت بين التيارات الثقافية اليهودية في أوروربا حول التعامل مع ما اصطلح على تسميته «المسألة اليهودية»، ومتابعة تناقضاتها وتحولاتها التاريخية.

إن مساهمات أرندت في «المسألة اليهودية» جمعت ونشرت بالانكليزية في مجلد ضخم تحت عنوان «حنه أرندت: الكتابات اليهودية» أعده وحرره كل من جيروم كوهن ورون فيلدمان (٢٠٠٧)[١] وقد ترجم حديثا إلى العبرية وصدر عن دار ريسلينغ في تل أبيب. لا بد من التذكير هنا أن أرندت كانت شبه مقاطعة في إسرائيل بسبب ما اعتبر نقدا لاذعا من جهتها للصهيونية عامة ولمحاكمة مجرمي النازية في إسرائيل خاصة، وجاءت مقاطعتها بعد تغطيتها لمحاكمة أيخمان مدة شهرين العام ١٩٦١، لجريدة نيويوركر الأميركية ثم إصدارها

لكتاب «عادية الشر: أيخمان في القدس». ونبع هذا الموقف المعادي مما أبدته من مواقف لاذعة تجاه مجرى محاكمة أيخمان ومن الفكرة الأساسية التي وضعتها حول المحاكمة في كتابها.

تتلخص فكرة الكتاب الأساسية في أن الشر ليس حالة استثنائية أو غير طبيعية يمارسها بشر مجرمون بتكوينهم، كما حاول البعض وصف النازية، بل إن بشرا عاديين في حياتهم، ممن يمارسون أدوارهم الاجتماعية بمثالية يمكن أن يقوموا بوضع خطط شيطانية وإجرامية من دون أي «تناقض» من وجهة نظرهم. أدت هذه المقولة إلى فتح نيران النقد اللاذع عليها ووصفها بـ«الكارهة لذاتها ولليهوديتها»، على اعتبار أن هذا الادعاء يجرد «المحرقة» من خصوصيتها، بالطبع مع التذكير بعلاقتها الغرامية مع الفيلسوف الألماني مارتن هايدجر الذي اتهم بدعم النازية. وقد كتب لها غرشوم شالوم الذي يعد من كبار الفلاسفة في الثيولوجيا اليهودية وكان من دعاة حل الدولة ثنائية القومية في فترة مبكرة من حياته وصديقا قريبا لها سابقا: «ليس لديك حب لإسرائيل»- بالمعنى العام وليس الحرفي للدولة، وهو ما ردت عليه قائلة: أولا لم «أحب» أبدا في حياتي أمة أو جماعة- ليس الأمة الألمانية أو الفرنسية أو الأميركية أو الطبقة العاملة، أو أي شيء آخر يمكن أن يكون موجودا. الحقيقة أني أحب فقط أصدقائي وأني غير قادرة على أي نوع آخر من الحب. ثانيا هذا الحب لليهود سيبدو مشبوها لي، لأني يهودية بنفسي. أنا لا أحب نفسي ولا أي شيء أعرف أنه ينتمي لجوهر وجودي.[٢]

لقد ظلت أرندت منبوذة وشبه مقاطعة في المؤسسة الإسرائيلية الأكاديمية والثقافية، ولم يتغير الأمر إلا في العام ١٩٩٧، حيث عقد لأول مرة مؤتمر عن كتاباتها، ثم أقيم مؤتمر ثان عنها في مركز هرتسليا العام ٢٠٠٣، وقد وضعت الإسهامات التي قدمت في المؤتمر الأول في كتاب عنها. وعلى الرغم من أن كتابها «أيخمان في القدس» ترجم العام ١٩٦٥ الى العبرية إلا أن ترجمته ظلت غير معروفة تقريبا. وقد صدرت ترجمة حديثة له العام ٢٠١٠ ثم صدرت تباعا بعد ذلك ترجمات لكتبها أسس التوتاليتارية (٢٠١٠) ومحاضرات عن الفلسفة السياسية لكانط (٢٠١٠) والشرط الإنساني (٢٠١٣) ناهيك عن صدور عشرات المقالات والدراسات عنها، حيث تحولت أرندت لتكون رافدا للفكر «النقدي» في إسرائيل كما يظهر في كتابات الكثيرين.

بغض النظر عن السيرة الخاصة لأرندت وكتاباتها في علاقتها مع مثلث اليهودية، الصهيونية وإسرائيل، إلا أنه لا بد من التنويه بأن مواقفها من إسرائيل لم تكن مصبوغة بلون واحد، فقد وقفت أرندت مثلا مع حل الدولة الثنائية القومية، وانتقدت الدور الصهيوني في تحويل الفلسطينيين إلى لاجئين، لكنها مع ذلك أبدت إعجابها بمشروع الكيبوتسات والقرى التعاونية وبالمساواة الاجتماعية فيها.

على كل، يشكل المقال التالي نافذة مهمة لفهم موقف أرندت من قرار التقسيم ومن فكرة الفصل وإقامة الدولة القومية اليهودية في فلسطين. وهو في بعض أجزائه يشبه نبوءة تتحقق.

هنيدة غانم

من أجل إنقاذ الوطن اليهودي/ حنه أرندت

عندما قبلت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية في ٢٩ تشرين الثاني العام ١٩٤٧، كان من المفترض أن لا تكون هناك ضرورة لوجود قوة خارجية لتطبيق هذا القرار.

احتاج هذا الأمر أقل من شهرين بالنسبة للعرب حتى يبددوا الوهم، وبعد أقل من ثلاثة أشهر من صدور القرار بدلت الولايات المتحدة موقفها المؤيد للتقسيم، وقامت بسحبه من الأمم المتحدة لتطرح اقتراح الوصاية الدولية على فلسطين. وبين كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كانت روسيا السوفييتية ومن يدور في فلكها فقط، توضح وبشكل لا لبس فيه أنها لا زالت تفضل التقسيم، والإعلان السريع عن دولة يهودية.

رفضت كل من الوكالة اليهودية، واللجنة العربية العليا مباشرة مقترح الوصاية. ودعا اليهود إلى الحق الأدبي بالالتزام بالقرار الأصلي للأمم المتحدة، فيما دعا العرب بشكل مواز إلى الحق الأدبي بالالتزام بمبدأ عصبة الأمم حول تقرير المصير، معتبرين أن فلسطين ستحكم من قبل الأغلبية العربية القائمة فيها، فيما يعطى اليهود حقوق الأقلية. من جانبها، صرحت الوكالة اليهودية

ما هو أكثر إدهاشا من الإجماع المتنامي للرأي بين اليهود الفلسطينيين من جهة واليهود الأميركان من الجهة الأخرى، هو أنهما توافقا أساسا بشكل أو بآخر على رؤية: إن اللحظة الحالية تفرض أن نحصل على كل شيء أو لا شيء، النصر أو الموت، إن ادعاءات العرب واليهود لا يمكن التصالح بينهما، وإن القرار العسكري هو من يسوي بينهما، إن العرب -كل العرب- هم أعداؤنا ونحن نقبل هذه الحقيقة، فقط أولئك الليبراليون الذين عفا عليهم الزمن يعتقدون بالتسوية، فقط هم الفلسطينيون الذين يؤمنون بالعدل، وفقط أتباع شلايم إيل يفضلون الحقيقة والتفاوض على البروباغاندا والبنادق، لقد أيقظتنا التجربة اليهودية في العقود الأخيرة أو -في القرون الأخيرة، أو خلال ألفي عام- وعلمتنا البحث عن أنفسنا

أن إعلان الدولة اليهودية سيكون في ١٦ أيار ١٩٤٨ بغض النظر عن أي قرار للأمم المتحدة. لتصبح الوصاية كما التقسيم يحتاجان إلى قوة خارجية لتطبيقها.

انهارت في اللحظة الأخيرة هدنة عقدت تحت رعاية الولايات المتحدة خلال يومين، رغم أنها كانت الفرصة الأخيرة لتلافي التدخل الخارجي مؤقتا على الأقل. في غمرة هذه اللحظة، لم يكن هناك حل واحد ممكن أو اقتراح يؤثر على الصراع الفلسطيني مطروحا ومعقولا دون تعزيزه بسلطة خارجية.

كان على أسبوعين مرّا من حرب العصابات أن يقنعا كلا من العرب واليهود، بكلفة ودمار الحرب التي شرعوا بالتوعد بها. كسب اليهود في هذه الأيام نجاحات أولية قليلة، تبرهن على تفوقهم النسبي على القوات العربية في فلسطين. وبدل أن يصل العرب إلى اتفاق هدنة محلي على الأقل، قرروا تفريغ كل المدن والبلدات، بدلا من البقاء في مناطق غالبيتها يهودية. يوضح هذا السلوك دون أي ادعاء آخر رفض العرب لأي تسوية، كما يوضح أنهم قرروا بذل كل مجهود مهما كلف من الوقت والأعداد لتحقيق نصر حاسم. على الجهة الأخرى كان متوقعا من اليهود، الذين يعيشون في جزيرة صغيرة وسط بحر عربي، أن يقتنصوا الفرصة لاستغلال تفوقهم في تلك اللحظة لطرح مفاوضات سلام. فقد كان وضعهم العسكري وعددهم في تلك الفترة يعمل بالضرورة لغير صالحهم. وإذا ما أخذت بعين الاعتبار المصالح الموضوعية الحيوية للشعبين العربي واليهودي، خاصة في ظل الوضع القائم، ورفاه مستقبل الشرق الأدنى –حيث ستستدعي الحرب الشاملة حتما كل أنواع التدخلات الدولية– فان الرغبة الجامحة لدى الطرفين بدخول الحرب بأي ثمن هو محض لا عقلانية.

أحد أسباب هذا التطور التراجيدي غير الطبيعي، كما ظهر من قلق الشعب اليهودي، هو التغير الحاسم في الرأي العام اليهودي الذي ترافق مع القرارات السياسية المشوشة للقوى الكبرى.

كسبت الصهيونية أعظم نصر لها بين الشعب اليهودي في اللحظة التي كانت إنجازاتها في فلسطين تتعرض للخطر. ربما لا يبدو ذلك استثنائيا للذين اعتقدوا دائما أن بناء الوطن اليهودي هو الأهم، وربما يكون الإنجاز –الحقيقي الوحيد– لليهود في القرن، حيث لا يمكن لأي شخص أراد أن يبقى يهوديا أن يبقى بمعزل عن الأحداث في فلسطين. مع ذلك، كانت الصهيونية في الواقع قضية حزبية وخلافية. ومع أن الوكالة اليهودية كانت تدعي التكلم باسم كل الشعب اليهودي، إلا أنها كانت لا تزال تعي جيدا أنها لا تمثل إلا جزءا منه. لقد تغير هذا الواقع بين ليلة وضحاها. وباستثناء قلة من اللاصهيونيين المتشددين والذين لا يؤخذون على محمل الجد، لا يوجد حاليا أي منظمة أو حتى شخص يهودي لا يؤيد شخصيا أو بشكل عام التقسيم وإنشاء دولة يهودية.

يتحد الجناح اليساري من المثقفين اليهود الذين نظروا حتى فترة قريبة نسبيا إلى الصهيونية كأيديولوجية للمعتوهين، واعتبروا – بحكمتهم العظيمة– أن بناء الوطن اليهودي مشروع غير مأمول منه، وعارضوه قبل أن يبدأ، ورجال الأعمال اليهود الذين كانوا يحددون اهتمامهم بالسياسة اليهودية بالسؤال الأكثر أهمية: كيف نبعد اليهود عن أن يكونوا عناوين رئيسية في الجرائد، والمحسنون والمتبرعون اليهود الذين امتعضوا من كون فلسطين عملا خيريا مكلفا يستهلك الأموال على حساب أعمال أخرى «أكثر استحقاقا»، قارئو الصحافة اليديشية، الذين ولعقود كانوا مقتنعين بإخلاص أو بسذاجة أن أميركا هي أرض الميعاد، يتحد كل هؤلاء في

قناعة راسخة، من برونكس إلى بارك افنيو، نزولا إلى غرينويتش فيليج وصعودا إلى بروكلين، أن هناك حاجة للدولة اليهودية، وأن أميركا قد خانت الشعب اليهودي، وأن عهد الإرهاب الذي مارسته مجموعات الأرغون وشتيرن مبرر بهذه الطريقة أو تلك، وأن الراب سيلفر، دافيد بن غوريون وموشي شرتوك، حتى لو كانوا معتدلين، هم رجال الدولة الحقيقيون بالنسبة للشعب اليهودي.

ظهر في فلسطين نفسها، شيء ما شبيه جدا بالإجماع الذي ينمو في أوساط اليهود الأميركان. فكما كانت الصهيونية قضية حزبية بين اليهود الأميركيين، كانت المسألة العربية وقضية الدولة قضايا خلافية في الحركة الصهيونية في فلسطين، كان الرأي السياسي منقسما هناك بحدة بين شوفينية التصحيحيين، التيار القومي الوسطي في حزب الأغلبية، والمتشددين اللاقوميين، وأصحاب المشاعر المضادة للدولة في قسم كبير من الحركة الكيبوتسية، خاصة منظمة هشومير هتسعير. أما الآن فلا توجد فروقات كبيرة في الآراء بينهما.

شكلت منظمة هشومير هتسعير حزبا بالتشارك مع (أحدوت هعفودا)، مضحية ببرنامجها ثنائي القومية القديم، الموجه «للحقيقة المنجزة» لقرار الأمم المتحدة، هذا الجسم الذي لم يحترموه يوما حينما كان تحت مسمى عصبة الأمم. كانت الهجرة الجديدة صغيرة الحجم مكونة في الغالب من مهاجرين جدد من وسط أوروبا، التي كانت لا تزال تحتفظ ببعض الاعتدال القديم والتعاطف مع بريطانيا، وكانت تفضل وايزمان على بن غوريون، ولكن بما أن وايزمان وأغلب أعضائها كانوا دائما ملتزمين بالتقسيم، ومثل كل شخص آخر ببرنامج بلتيمور–، فإن هذه المعارضة لم تزد عن كونها فروقا بين الأشخاص.

كان المزاج العام للبلاد قد وصل إلى حدود التسامح الصامت مع الإرهاب، وتنامي التوتاليتارية والرضا السري عن ذلك، ولم يظهر الرأي العام الذي كان كل شخص يريد فيه أن يحتكم لـ«يشوف»، أي انقسامات ملحوظة أبدا.

ما هو أكثر إدهاشا من الإجماع المتنامي للرأي بين اليهود الفلسطينيين من جهة واليهود الأميركان من الجهة الأخرى، هو أنهما توافقا أساسا بشكل أو بآخر على رؤية: إن اللحظة الحالية تفرض أن نحصل على كل شيء أو لا شيء، النصر أو الموت، إن ادعاءات العرب واليهود لا يمكن التصالح بينهما، وإن القرار العسكري هو من يسوي بينهما، إن العرب –كل العرب– هم أعداؤنا ونحن نقبل هذه الحقيقة، فقط أولئك الليبراليون الذين عفا عليهم الزمن يعتقدون بالتسوية، فقط هم الفلسطينيون الذين يؤمنون بالعدل، وفقط أتباع شلايم إيل يفضلون الحقيقة والتفاوض على البروباغاندا والبنادق، لقد أيقظتنا التجربة اليهودية في العقود الأخيرة أو –في القرون الأخيرة، أو خلال ألفي عام– وعلمتنا البحث عن أنفسنا، أصبح هذا وحده واقعا، وأي شيء آخر هو عواطف غبية، كل الناس ضدنا، بريطانيا العظمي لا سامية، الولايات المتحدة إمبريالية– لكن روسيا يمكن أن تكون حليفنا لفترة معينة لأن مصالحها تتطابق معنا. في نهاية المطاف لا نحسب حسابا إلا لأنفسنا، وخلاصته أننا جاهزون للقتال، وسنعتبر كل من يقف في طريقنا خائنا، وأي عمل يهدف إلى منعنا هو طعنة في الظهر.

من الطيش إنكار العلاقة الحميمة بين هذا المزاج لدى جزء من اليهود في كل مكان، والكارثة الأوروبية، ونتائج الظلم والقسوة الخياليين تجاه الناجين الباقين والذين هجروا بلا رحمة وأصبحوا نازحين. نتج عن هذا عملية تغيير مدهشة وسريعة فيما نسميه الشخصية القومية. فبعد ألفي سنة من «عقلية جالوت»، توقف الشعب اليهودي فجأة عن الاعتقاد في البقاء كسلعة بحد ذاته، وتجاوز في سنوات قليلة إلى عكس ذلك. إن اليهود الآن يؤمنون بالقتال بأي ثمن، ويشعرون أن الانخراط فيه وسيلة معقولة في السياسة. الإجماع في السياسة كأحد خصائص عصرنا الجماهيري الحديث هو ظاهرة لها نتائجها الوخيمة، أنه يدمر الحياة الاجتماعية والشخصية، التي تقوم على حقيقة الاختلاف في الطبيعة والاعتقاد. أن نحمل آراء مختلفة، وأن نعي أن هناك أناسا آخرين يفكرون بشكل آخر حول نفس القضية، ذلك يحمينا من اليقينية الإلهية التي تنهي كل النقاشات وتختزل العلاقات الاجتماعية إلى حالة قطيع النمل. إن الرأي العام الاجماعي يقود إلى الاجتثاث الجسدي لكل ما هو مختلف، لأن إجماع الجمهور ليس نتيجة اتفاق، بل تعبير عن التعصب والهستيريا. إنه، عكس الاتفاق، لا يتوقف عند مواضيع معرفة جيدا، بل ينتشر كالالتهاب في كل قضية ذات علاقة.

فقد ولد الإجماع اليهودي على القضية الفلسطينية، نوعا من الغموض والتحول غير المفهوم للرأي العام اليهودي نحو التعاطف مع السوفييت، تحول ترك أثره على الناس الذين قضوا خمسة وعشرين عاما يستنكرون السياسات البلشفية. حتى ظهر أن هذه التغييرات في المزاج والموقف العام كأنه محاولة إنشاء اتجاه ضد الغرب ومؤيد للسوفييت داخل الحركة الصهيونية. شكلت استقالة موشي سنيه، منظم الهجرة غير الشرعية والقائد البارز

تشكلت المعارضة الموالية في السياسة الصهيونية منذ إصدار تصريح بلفور، من لا صهيونيين (كانت هذه ذلك بعد عام ١٩٢٩، عندما انتخبت الوكالة اليهودية الموسعة نصف هيئتها التنفيذية من اللاصهيونيين). لكل الأسباب العملية لا توجد اليوم معارضة لا صهيونية. تم تشجيع هذا التطور إن لم يكن ذلك سببه أن الولايات المتحدة والأمم المتحدة قد قبلت الطلب اليهودي المتطرف باعتبار اللاصهيونيين غير واقعيين. بتأييد القوى العظمى لإنشاء الدولة اليهودية، اعتبر اللاصهيونيون أنفسهم مرفوضين من الواقع نفسه. هذا الفقدان الفجائي للأهمية، وعجزهم في مواجهة ما شعروا به، دفعهم إلى اعتبار ذلك حقيقة واقعة، كان ذلك نتاج الموقف الذي اعتبر الواقع مجموع تلك الحقائق التي تشكلها تلك القوى أو التي تصنع من قبلها فقط.

في الهاغاناه أمرا مهما في هذا المجال، ومناسبة للتعبير بقوة من مندوبي اليهود الفلسطينيين في أميركا في هذا الاتجاه. لقد بين برنامج الجناح اليساري الجديد للفريق اليهودي الفلسطيني الذي تكون باندماج هشومير هتسعير واحدوت هعفودا، وبوضوح أن السبب الرئيس في عدم الانضمام إلى فريق الأغلبية، هو الرغبة في سياسة خارجية صهيونية تعتمد على روسيا أكثر من الديمقراطيات الغربية.

تشكل العقلية الكامنة خلف هذا الفهم غير الواقعي للسياسة الروسية، والنتائج الناشئة عن إخضاع الذات لها، تقليدا قديما لدى الصهيونية. كما أنها تفهم جيدا بين الناس الذين لا يملكون خبرة سياسية، كأمنية طفولية بأخ أكبر يأتي ليكون صديقا للشعب اليهودي، يحل مشاكلهم، يحميهم من العرب، ويقدم لهم دولة يهودية جميلة كهدية مزركشة. ملأ هذا الدور الخيال اليهودي من خلال بريطانيا العظمى حتى إصدارها للكتاب الأبيض، وبناء على هذه الثقة الساذجة، والتقدير الساذج والمنخفض للقوة العربية، قام قادة اليهود لعقود بتفويت الفرصة تلو الأخرى، على الوصول إلى تفاهم مع العرب. بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، وخصوصا بعد برنامج بلتيمور، تحول الدور المتخيل للأخ الأكبر لليهود نحو الولايات المتحدة. لكن وبسرعة بدا جليا أن أميركا ليست في وضع يجعلها تدفع هذه الفاتورة مثل الانجليز، وبذلك تبقى روسيا السوفييتية القوة الوحيدة التي يمكن للآمال المجنونة أن تلتصق بها. هنا تجدر الملاحظة أن روسيا هي أول أخ اكبر لا يمكن حتى لليهود الثقة به تماما. للمرة الأولى تدخل السخرية إلى الآمال اليهودية.

لسوء الحظ، لم يكن سبب عدم الثقة نتاج شك محدد في السياسة السوفييتية، بل لأن شعورا صهيونيا تقليديا آخر، يستولي الآن على كل أجزاء الشعب اليهودي: انه القناعة الراسخة وعميقة الجذور بأن كل الأغيار لا ساميون، وأن كل شخص وكل شيء ضد اليهود، أي بكلمات هرتسل: يمكن تقسيم العالم إلى الخجول والفاحش واللاسامي، وأن « المعنى الأساسي للصهيونية هو ثورة اليهود ضد تيههم وتعاستهم، ثورة يجب أن تتحدى الأغيار تدفعهم لأن يكونوا أقسى مما يجرؤون دون دفعهم ليكونوا أكثر لطفا مما يجب، (بنتيجة أن الثورة الصهيونية قد انتهت بتوليد) منظور متغير عن الصورة الديناميكية لمهمة إسرائيل» (بنيامين هالبيرن في القائد الجديد، كانون الأول ١٩٤٧). بمعنى آخر فإن الكراهية العامة من قبل الأغيار كفكرة عبر عنها هرتسل كانت موجهة إلى فكرة اليهود عن جالوت، والتي يمكن أن تختفي مع تطبيع اليهود في فلسطين، هذه الفكرة يفترضها الصهاينة لتكون غير قابلة للتبديل، حقيقة خالدة للتاريخ اليهودي، تكرر نفسها في كل الظروف حتى في فلسطين.

هذا الموقف هو محض شوفيني عنصري، وبنفس القدر لا يختلف التقسيم بين اليهود والشعوب الأخرى – المصنفة كأعداء– عن نظريات الاستعلاء العنصري (حتى لو تعهد «العرق اليهودي المسيطر» أنه لن يخضع بل سينتحر بأبطاله). ومن الجلي أيضا أن كل تفسير للسياسة القائمة على مثل هذه «المبادئ» هو بلا فائدة وخارج الوقائع الملموسة لهذا العالم. مع ذلك فإن مثل هذه المواقف تتغلغل سواء ضمنا أو صراحة في الجو العام لليهود، وبهذا يستطيع القادة اليهود التهديد بانتحار جماعي لأجل الحصول على رضا الجماهير، وسيعم الزحف المخيف وغير المسؤول للتعبير «وإلا سنسقط» إلى كل البيانات الرسمية اليهودية سواء أكانت مصادرها راديكالية أم معتدلة .

يعرف كل مؤمن بالحكم الديمقراطي أهمية المعارضة الموالية.

لكن مأساة السياسة اليهودية في هذه اللحظة أنها مقررة كليا من قبل الوكالة اليهودية، دون معارضة ذات أهمية تواجهها سواء في فلسطين أو أميركا.

تشكلت المعارضة الموالية في السياسة الصهيونية منذ إصدار تصريح بلفور، من لا صهيونيين (كانت هذه ذلك بعد عام ١٩٢٩، عندما انتخبت الوكالة اليهودية الموسعة نصف هيئتها التنفيذية من اللاصهيونيين). لكل الأسباب العملية لا توجد اليوم معارضة لا صهيونية. تم تشجيع هذا التطور إن لم يكن ذلك سببه أن الولايات المتحدة والأمم المتحدة قد قبلت الطلب اليهودي المتطرف باعتبار اللاصهيونيين غير واقعيين. بتأييد القوى العظمى لإنشاء الدولة اليهودية، اعتبر اللاصهيونيون أنفسهم مرفوضين من الواقع نفسه. هذا الفقدان الفجائي للأهمية، وعجزهم في مواجهة ما شعروا به، دفعهم إلى اعتبار ذلك حقيقة واقعة، كان ذلك نتاج الموقف الذي اعتبر الواقع مجموع تلك الحقائق التي تشكلها تلك القوى أو التي تصنع من قبلها فقط. لقد آمنوا بتصريح بلفور أكثر من رغبة الشعب اليهودي لبناء وطنه، لقد أركنوا إلى الحكومات البريطانية والأميركية، أكثر من الشعب الذي يعيش في الشرق الأدنى، لقد رفضوا الانسجام مع برنامج بلتيمور- لكنهم وافقوا عليه عندما اعترفت به الولايات المتحدة والأمم المتحدة.

والآن إذا أراد اللاصهيونيون أن يلعبوا دورا حيويا كواقعيين في السياسة اليهودية، يجب عليهم أن يصروا وأن يستمروا في الإصرار على أن الواقع الدائم الوحيد في كل ما هو قائم هو وجود العرب في فلسطين، وهو واقع لا يمكن لأحد تبديله- عدا قرار بدولة توليتارية، تفرض صيغتها الخاصة بقوة لا ترحم .

لقد اخطأ اللاصهيونيون في تقدير قرارات القوى العظمى للوقائع النهائية، وافتقروا للشجاعة في تحذير ليس زملائهم اليهود فقط، بل الدول التي كان يمكن أن تؤيد قرار التقسيم وإعلان الدولة اليهودية أيضا. لقد كانت نتيجة بائسة أن لا نجد حزبا صهيونيا ذا أهمية يعارض القرار الصادر في ٢٩ تشرين الثاني، لقد التزمت الأقلية بالدولة اليهودية. والآخرون (الأغلبية بقيادة وايزمان) بالتقسيم، لكن اختفاء المعارضة الموالية واللاصهيونية كان تراجيديا في اللحظة الأكثر حسما من كل اللحظات.

في وجه «اليأس والتصميم» لدى «اليشوف» (كما وصفه الوفد الفلسطيني)، والتهديدات الانتحارية للقادة اليهود، من المفيد تذكير اليهود والعالم ما هو «السقوط» الذي يمكن أن يحصل إذا وقعت المأساة في فلسطين.

تشكل فلسطين وبناء الدولة اليهودية اليوم الأمل والفخر العظيم، لكل اليهود في العالم. ما الذي سيحصل لليهود أفرادا وجماعات، إذا محق هذا الأمل وهذا الفخر في كارثة أخرى هي خارج التخيل. ستصبح هذه هي الحقيقة المركزية في التاريخ اليهودي، ويمكن أن تصبح البداية، بداية التحلل الذاتي للشعب اليهودي. لا يوجد يهودي في العالم لن تتغير نظرته الكلية عن الحياة والعالم جذريا بحصول مثل هذه المأساة.

إذا سقط اليشوف، سيجر بسقوطه المستوطنات الجماعية، الكيبوتسات -والتي تشكل حالة أكثر وعدا من كل التجارب الاجتماعية التي تشكلت في القرن العشرين، كما هي الجزء الأجمل من الوطن اليهودي.

هنا وبحرية كاملة ودون أي عائق من أي حكومة، يتم خلق نوع جديد من الحيازة، نمط جديد من المزارعين، طريقة جديدة في حياة الأسرة وتعليم الأطفال، ومقاربات جديدة للنزاعات المزعجة بين المدينة والقرية، بين الريف والعمل الصناعي.

لقد تم استيعاب ثورة الكيبوتسيين الهادئة والفعالة ليكون صوتهم مسموعا بشكل كاف في السياسة الصهيونية. وإذا صح أن أعضاء الارغون وشتيرن لم يتم تجنيدهم من الكيبوتسات، فإنه صحيح أيضا أنها لم تكن عائقا جديا أمام الإرهاب.

يشكل هذا التركيز الحماسي على المشاكل العاجلة امتناعا تاما عن السياسة، دفع رواد الكيبوتس إلى المضي قدما في عملهم، غير مهتمين بإزعاج ايديولوجيات عصرنا المؤذية، محققين قوانين جديدة وأنماط سلوك جديدة، مؤسسين لعادات جديدة، وقيم جديدة، ويترجمون ذلك إلى مؤسسات جديدة. إن خسارة الكيبوتس، وتدمير الإنسان الجديد الذي أنتجه، وتدمير مؤسساتهم والنسيان الذي يمكن أن يبتلع ثمرات خبرتهم، كل هذا سيكون أحد أقسى الضربات لآمال كل هؤلاء اليهود وغير اليهود والذين لم ولن يصنعوا سلامهم مع المجتمع في العصر الذي نعيش فيه ومعاييره. لأن التجربة اليهودية في فلسطين تحمل أملا لحلول يمكن أن تكون مقبولة وقابلة للتطبيق، ليس على المستوى الفردي فحسب، بل لكتله كبيرة من الناس في كل مكان، تتهدد فيه الكرامة والإنسانية في عصرنا تحت ضغط الحياة العصرية ومشاكلها غير المحلولة.

هناك سابقة أخرى أو على الأقل احتمال لها يمكن أن تسقط مع اليشوف، هي التعاون وثيق بين شعبين، أحدهما يجسد الطرق الأكثر تقدما للحضارة الأوروبية، والآخر يشكل ضحية سابقة

حتى وإن كسب اليهود الحرب، فإن نهايتها يمكن أن تدمر الإمكانات والإنجازات الفريدة للصهيونية في فلسطين، فالأرض التي سيتم امتلاكها، يمكن أن تكون شيئا آخر تماما غير حلم يهود العالم، صهاينة وغير صهاينة. سيعيش اليهود «المنتصرون» محاطين بكراهية شاملة من السكان العرب، منعزلين داخل حدود مهددة على الدوام، مهمومين بالدفاع الذاتي لدرجة يمكن أن يغطي على كل الاهتمامات والنشاطات الأخرى. وسيقتصر نمو الثقافة اليهودية على كونها اهتمام كل الشعب، وسيتم تجاهل التجارب الاجتماعية باعتبارها كماليات غير عملية، سيتمركز الفكر السياسي على الاستراتيجية العسكرية، أما التنمية الاقتصادية فستقتصر على احتياجات الحرب.

للقمع الاستعماري والتخلف. إن فكرة التعاون العربي اليهودي، رغم أنها تبدو غير قابلة للتحقيق بأي شكل ودرجة، وهي اليوم أبعد من أي وقت آخر، ليست حلما يوميا مثاليا، بل خطاب متزن، بدونه سيحكم على المشروع اليهودي في فلسطين بالفشل. يمكن للعرب واليهود وبحكم الظروف أن يظهروا للعالم عدم وجود فروق بين الشعبين يمكن جسرها. إن ممارسة ذلك يمكن في النهاية أن تخدم كنموذج لكيفية مواجهة النزعات الخطرة لشعوب سبق اضطهادها والمتمثلة في الانغلاق عن العالم، وتطوير عقد استعلائية قومية خاصة بها.

لقد ضيّعت العديد من الفرص للصداقة العربية اليهودية، ولكن كل ذلك لم يستطع أن يبدل الحقيقة الأساسية وهي أن وجود اليهود في فلسطين يعتمد على تحقيق هذه الصداقة. زيادة على ذلك، فان اليهود يملكون ميزة واحدة وهي أنهم قد أقصوا من التاريخ الرسمي لقرون، ليس لديهم أي ماض إمبريالي ليعيشوا فيه، إنهم ما زالوا يستطيعون الفعل كطلائع في العلاقات الدولية ضمن معيار بسيط، ولكنه صالح مثلما في الكيبوتسات، حيث مارسوا طلائعية في العلاقات الاجتماعية رغم قلة العدد المشارك فيها نسبيا.

هناك شك قليل حول النتائج النهائية للحرب بين العرب واليهود. يمكن لأي طرف أن يكسب العديد من المعارك دون أن يكسب الحرب، رغم أنه وحتى الآن لم تحدث معركة حقيقية في فلسطين.

حتى وإن كسب اليهود الحرب، فإن نهايتها يمكن أن تدمر الإمكانات والإنجازات الفريدة للصهيونية في فلسطين، فالأرض التي سيتم امتلاكها، يمكن أن تكون شيئا آخر تماما غير حلم يهود العالم، صهاينة وغير صهاينة. سيعيش اليهود «المنتصرون» محاطين بكراهية شاملة من السكان العرب، منعزلين داخل حدود مهددة على الدوام، مهمومين بالدفاع الذاتي لدرجة يمكن أن يغطي على كل الاهتمامات والنشاطات الأخرى. وسيقتصر نمو الثقافة اليهودية على كونها اهتمام كل الشعب، وسيتم تجاهل التجارب الاجتماعية باعتبارها كماليات غير عملية، سيتمركز الفكر السياسي على الاستراتيجية العسكرية، أما التنمية الاقتصادية فستقتصر على احتياجات الحرب. كل هذا سيكون مصير الأمة، بغض النظر عن كم المهاجرين الذي يمكنها استيعابه وإلى أي مدى ستصل حدودها (كل فلسطين وشرق الأردن هو المطلب المجنون للتصحيحيين)، سيبقى شعب صغير جدا، محاط بجوار معاد كثير العدد.

في ظل هذه الظروف (كما يرى ارنست سيمون) سيتفسخ اليهود الفلسطينيون إلى واحدة من القبائل المحاربة حول احتمالات من، وأهمية تاريخ من، كما علمنا التاريخ منذ أيام إسبارطة. ستكون علاقاتهم بيهود العالم إشكالية، ما دامت اهتماماتهم الدفاعية سوف تصطدم في أي لحظة مع أقطار أخرى يعيش بها كثير من اليهود. سيفصل يهود فلسطين أنفسهم فعليا عن الجسم الأكبر من يهود العالم، وبانعزالهم هذا سيتطورون إلى شعب آخر جديد. لذلك سيكون واضحا أنه في هذه اللحظة وفي ظل الظروف الحالية، أن دولة يهودية يمكن أن تقام على حساب الوطن اليهودي.

لحسن الحظ، ما زال هناك قلة من يهود باقين أظهروا في هذه الأيام المرة، أنهم يملكون قدرا كبيرا من الحكمة وشعورا عظيما بالمسؤولية تجاه محاولات الجماهير اليائسة المتعصبة قيادتهم بطريقة عمياء. كما لا يزال هناك عرب قلائل غير سعداء بتزايد ألوان الفاشية في حركاتهم القومية.

إلى عهد قريب، كان العرب الفلسطينيون نسبيا غير مبالين من الصراع مع اليهود، وأن القتال الفعلي ضدهم، حتى الآن

لا توجد قيادة يهودية استطاعت أن توقف الأرغون عن أخذ الأمور السياسية بيدها، وإعلان الحرب على كل العرب باسم المجتمع اليهودي. كانت الاحتجاجات الفاترة من الوكالة اليهودية والهاغاناه تتراجع دائما إلى الخلف، فبعد يومين صدر إعلان من تل أبيب عن أن الأرغون والهاغاناه يقتربون من عقد اتفاق . كما تبع هجوم الأرغون على يافا والذي أول من استنكرته الهاغاناه، اتفاق للعمل المشترك وإيفاد وحدات من الهاغاناه إلى يافا، وهذا يظهر إلى أي مدى كانت المبادرة السياسية في يد الإرهابيين.

متروك إلى ما يدعى المتطوعين من الأقطار المجاورة، غير أن هذا الوضع بدأ يتغير الآن. إن تفريغ حيفا وطبريا من سكانها العرب هي أكثر الأحداث المنذرة بالسوء على الحرب العربية اليهودية بشكل كامل. وهو لم يكن ليحصل دون تحضير بعناية ، وبصعوبة يمكن أن نرجح أنه كان عفويا. مع ذلك هناك شك بأن القيادة العربية بتفريغها العرب الفلسطينيين، بهدف إثارة العالم الإسلامي، ستنجح في إقناع عشرات الآلاف من سكان المدينة في إخلاء بيوتهم وأملاكهم في لحظة لم تكن مذبحة دير ياسين قد خلقت رعبا بين السكان العرب من اليهود. هناك جريمة أخرى استغلتها القيادة العربية قبل شهور في حيفا نفسها، عندما ألقت الأرغون قنبلة على طابور من العمال العرب خارج مصفاة البترول، وهي من الأماكن القليلة التي عمل فيها العرب واليهود جنبا إلى جنب.

تتضح التبعات السياسية لهذه الأعمال، حتى لو لم يكن لها أهداف عسكرية، في أمرين: الأول: أنهم استهدفوا هذه الأماكن حيث علاقات الجوار بين العرب واليهود لم تكن قد دمرت. والثاني: أنهم أرادوا إثارة غضب الشعب العربي لأجل قطع الطريق على القيادة اليهودية من أي إغراءات للتفاوض، لقد خلقوا جوا من التعقيدات الواقعية التي كانت دائما من الشروط الأساسية المسبقة لصعود قوة المجموعات الإرهابية.

لا توجد قيادة يهودية استطاعت أن توقف الأرغون عن أخذ الأمور السياسية بيدها، وإعلان الحرب على كل العرب باسم المجتمع اليهودي. كانت الاحتجاجات الفاترة من الوكالة اليهودية والهاغاناه تتراجع دائما إلى الخلف، فبعد يومين صدر إعلان من تل أبيب عن أن الأرغون والهاغاناه يقتربون من عقد اتفاق . كما تبع هجوم الأرغون على يافا والذي أول من استنكرته الهاغاناه، اتفاق للعمل المشترك وإيفاد وحدات من الهاغاناه إلى يافا، وهذا يظهر إلى أي مدى كانت المبادرة السياسية في يد الإرهابيين.

أظهرت الهيئة التنفيذية الحالية للوكالة اليهودية و»فاعد ليئومي» (اللجنة القومية) بوضوح، أنهما إما لا تريدان أو أنهما لا تستطيعان منع الإرهابيين من اتخاذ قرارات سياسية عن كل البيشوف. وبات من المشكوك فيه أن تكون الوكالة اليهودية لا زالت في موقع تستطيع فيه التفاوض حول هدنة مؤقتة، حيث أن تنفيذها سيعتمد بشكل كبير على موافقة المجموعات المتطرفة. من المحتمل تماما أن هذا كان أحد الأسباب لسماح مندوبي الوكالة اليهودية، لمفاوضات الهدنة أن تنهار، (رغم أنهم يجب أن يعرفوا الحاجات الاضطرارية لشعبهم). لمفاوضات الهدنة أن تنهار. ربما كانوا مترددين في كشف عدم فاعلية قوتهم وسلطتهم أمام كل العالم.

لقد قبلت الأمم المتحدة والولايات المتحدة حتى الآن وبسهولة الوفود المنتخبة من الشعبين العربي واليهودي، وهو ما كان يجب فعله طبعا. هناك بديلان باقيان للقوى العظمى بعد انهيار مباحثات الهدنة: إما أن يتركوا البلد (مع استثناء الأماكن المقدسة) لتقع في حرب يمكن أن لا تعني فقط سحق اليهود، ولكن أيضا يمكن أن تتطور إلى صراع دولي كبير، أو احتلال البلاد بقوات أجنبية وحكمها دون اعتبار لليهود والعرب. يشكل البديل الثاني خيارا إمبرياليا، ويرجح فشله إذا لم ينفذ عبر حكومة توليتارية بكل ما تملك من إرهاب بوليسي. ويمكن الخروج من هذا المأزق إذا استطاعت الأمم المتحدة استدعاء شجاعتها في وضع لم يسبق له مثيل، باتخاذ خطوة لا مثيل لها بالذهاب إلى الأفراد العرب

آمن عدد كبير من اليهود غير المتعصبين من أصحاب النوايا المخلصة بالتقسيم كوسيلة محتملة لحل الصراع العربي اليهودي. وفي ضوء الوقائع السياسية، العسكرية والجغرافية، كان هذا دائما جزءا من التفكير الرغبوي. إن تقسيم بلد صغير جدا، يعني في أفضل الأحوال تحجر الصراع، الذي يمكن أن يؤدي إلى حجز التطور للشعبين. وفي أسوأ الأحوال يمكن أن يدل على مرحلة مؤقتة يعد خلالها كل طرف عدته لحرب جديدة. إن الاقتراح البديل لدولة فيدرالية، والذي أيده حديثا أيضا الدكتور ماغنس هو أكثر واقعية بكثير، رغم كونه ينشئ حكومة مشتركة لشعبين مختلفين،

واليهود الذين هم حاليا معزولين بسبب ما عرف عنهم كمؤمنين مخلصين بالتعاون العربي اليهودي، والطلب منهم التفاوض على هدنة. في الجانب اليهودي فإن ما تسمى مجموعة ايهود بين الصهاينة إضافة إلى بعض المرموقين من اللاصهاينة هم بشكل واضح الأشخاص الأكثر تأهيلا لهذا الغرض حاليا.

ستظهر مثل هذه الهدنة، أو بالأحرى مثل هذه التفاهمات الأولية –حتى لو تمت مناقشتها بين أطراف غير مخولة– لليهود والعرب قابلة للتنفيذ. هناك فرصة جدية لتغيير سريع وراديكالي للمزاج الذي هو شرط مسبق لأي حل حقيقي.

يمكن لمثل هذه الحركة أن تكون مؤثرة فقط في حال تقديم تنازلات من الطرفين، لقد أصبح الكتاب الأبيض عائقا كبيرا من جهة الحاجات المخيفة للنازحين اليهود. فبدون حل مشكلتهم ، لا نتوقع تحسنا ممكنا لمزاج الشعب اليهودي، إن السماح السريع للنازحين اليهود بالقدوم لفلسطين، برغم كونه محدودا زمنيا وعدديا، إضافة إلى السماح السريع للنازحين اليهود والآخرين بالقدوم إلى الولايات المتحدة خارج نظام الكوتا، هي شروط مسبقة لحل معقول. في الجانب الآخر يجب ضمان مشاركة الفلسطينيين العرب في حصة معتبرة في عملية التطوير اليهودية للبلاد، والتي هي تحت أي ظرف، ستظل وطنهم المشترك. هذا ليس بالمستحيل إذا استثمرت كميات كبيرة في الدفاع وإعادة البناء بدلا من تحقيق مشروع سلطة وادي الأردن.

لا شك في أن مشروع الوصاية الذي اقترحه الرئيس ترومان وأيده الدكتور ماغنس هو الحل الأفضل حاليا. إنه يملك القدرة على منع تشكيل سيادة، حقها السيادي الوحيد هو ارتكاب الانتحار. إنه يقدم فترة تهدئة. ويستطيع أن يباشر مشروع سلطة وادي الأردن كمشروع حكومي، وبإمكانه أن يشكل لأجل تنفيذه لجانا محلية عربية يهودية، تحت إشراف ورعاية سلطة دولية. وأن يوظف عناصر من الانتلجنسيا اليهودية والعربية في مراكز محلية وبلدية. أخيرا وليس آخرا يمكن للوصاية على كل فلسطين أن تؤجل أو تمنع تقسيم البلاد.

آمن عدد كبير من اليهود غير المتعصبين من أصحاب النوايا المخلصة بالتقسيم كوسيلة محتملة لحل الصراع العربي اليهودي. وفي ضوء الوقائع السياسية، العسكرية والجغرافية، كان هذا دائما جزءا من التفكير الرغبوي. إن تقسيم بلد صغير جدا، يعني في أفضل الأحوال تحجر الصراع، الذي يمكن أن يؤدي إلى حجز التطور للشعبين. وفي أسوأ الأحوال يمكن أن يدل على مرحلة مؤقتة يعد خلالها كل طرف عدته لحرب جديدة. إن الاقتراح البديل لدولة فيدرالية، والذي أيده حديثا أيضا الدكتور ماغنس هو أكثر واقعية بكثير، رغم كونه ينشئ حكومة مشتركة لشعبين مختلفين، إنه يتجنب إشكالية ائتلاف الأقلية – الأغلبية، والذي لا حل له من خلال التعريف. إن البنية الفيدرالية يمكنها أن تتكئ على مجالس محلية عربية يهودية، والذي يعني أن الصراع العربي اليهودي يمكن أن يحل على المستوى الأدنى من التقارب والجوار الواعد. في النهاية يمكن أن تكون الدولة الفيدرالية نقطة الانطلاق لأي نوع أوسع من التكوينات الفيدرالية المستقبلية في الشرق الأدنى ومنطقة البحر المتوسط.

أصبحت الدولة الفيدرالية كما تم اقتراحها في خطة موريسون، خارج احتمالات السياسة الفعلية اليوم. وكما هي الأمور الآن، فمن غير الحكمة الدعوة إلى دولة فيدرالية من فوق وفي مواجهة معارضة الشعبين للتقسيم كما كان بالفعل. ليس الآن وقت الحلول

النهائية، وكل خطوة منفردة ممكنة وعملية هي اليوم جهد مؤقت هدفها الرئيس هو التهدئة ولا شيء أكثر.

ليست الوصاية شيئا مثاليا ولا حلا دائما، لكن نادرا ما تطرح السياسة حلولا مثالية ودائمة. يمكن فرض الوصاية من قبل الأمم المتحدة بشكل فعال، فقط إذا كانت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى جاهزتين لتحمل تبعاتها بغض النظر عما يحدث، هذا لا يقتضي بالضرورة التزامات عسكرية كبيرة. ما زالت هناك فرصة جيدة لتعيين قوات شرطة إذا تم إقصاء اللجنة العربية العليا والوكالة اليهودية من السلطة في البلاد. يمكن لتشكيل وحدات محلية صغيرة مكونة من يهود وعرب تحت قيادة ضباط أعلى من أقطار أعضاء في الأمم المتحدة، أن تصبح مدرسة مهمة لحكومات ذاتية تعاونية في المستقبل.

لسوء الحظ في هذا الجو الهستيري، ترفض مثل هذه المقترحات باعتبارها «طعنة في الظهر» أو أنها غير واقعية.

إنها ليست كما يدعون، بل بالعكس إنها الوسيلة الوحيدة لإنقاذ حقيقة الوطن اليهودي. بغض النظر عن نتائج المأزق الحالي، يمكن للعوامل الموضوعية التالية أن تكون معايير بديهية للحسن والسيئ، للصحيح والخطأ:

١. الهدف الحقيقي لليهود في فلسطين هو بناء وطن يهودي. هذا الهدف يجب أن لا يضحى به لأجل سيادة زائفة لدولة يهودية.

٢. يمكن إنجاز استقلال فلسطين على أساس صلب من التعاون العربي اليهودي فقط. وطالما ادعى كل من القادة اليهود والعرب غنه «لا يوجد جسر» بين اليهود والعرب «كما قال موشي شرتوك» فإنه لا يمكن ترك المنطقة للحكمة السياسية لسكانها.

٣. يعتبر اجتثاث كل المجموعات الإرهابية (وليس الاتفاق معها) والعقاب السريع لكل أفعالها (وليس مجرد الاحتجاج ضدها) هو البرهان الوحيد الصالح على أن الشعب اليهودي في فلسطين قد استرد حسه بالواقعية السياسية وأن القيادة الصهيونية هي مسؤولة بشكل كاف عن الثقة المتعلقة بمصائر الييشوف.

٤. الهجرة المحدودة زمنيا وعدديا إلى فلسطين هي «الحد الأدنى غير القابل للانتقاص» في السياسة اليهودية.

٥. تكوين مجالس الحكم المحلي المدارة ذاتيا، والمجالس البلدية والريفية المختلطة بين العرب واليهود على مستوى صغير وبأعداد كبيرة ما أمكن هو الإجراء السياسي الوحيد الذي يستطيع فعليا الوصول إلى التحرر السياسي لفلسطين.

لم يعد الوقت متأخرا بعد.

[مترجم عن الانكليزيـة. ترجمة جبريل محمد]

الهوامش

1 The Jewish Writings. Edited by Jerome Kohn and Ron H. Feldman. Schocken Books (2007).

2 Hannah Arendt, «a letter to Gershom Sholem, « in The Jewish Writings. Edited by Jerome Kohn and Ron H. Feldman. Schocken Books (2007).p. 466-467.

مقال

شموئيل إيفن (*)

السكرتير العسكري لرئيس الحكومة في مركز القرارات الأمنية في إسرائيل

تتمثل وظيفة السكرتير العسكري لرئيس الحكومة الإسرائيلية، وهو ضابط برتبة جنرال، في الوصل بين رئيس الحكومة وبين الجيش الإسرائيلي وهيئات الأمن الأخرى. وفعليا، فإن مجالات عمله أوسع بكثير من ذلك.

وهذه الوظيفة هي إحدى الوظائف الأكثر تأثيرا على سير اتخاذ القرارات الأمنية في دولة إسرائيل. وعلى الرغم من ذلك فإن السكرتير العسكري لرئيس الحكومة لا يتحمل المسؤولية الأمنية الرسمية في مجال الأمن القومي، كما هي حال رؤساء أجهزة الأمن ورئيس مجلس الأمن القومي، ولا تتوفر له هيئة مهنية كما يتوفر لهم. وهناك في قضايا معينة تداخل وعدم وضوح في توزيع الصلاحيات بينه وبين رئيس مجلس الأمن القومي.

يستعرض المؤلف في هذا المقال الوظائف التي يشغلها السكرتير العسكري، ويحلل خصائصها، ويبحث في الخلافات في الرأي بالنسبة لمجالات عمله ومكانته الرفيعة ويعرض توصيات لتنظيم الوظيفة.

ويقترح المؤلف حصر أعمال السكرتير في الحدود الرسمية للوظيفة، وتحديد الخطوط الفاصلة بدقة بينه وبين مجلس الأمن القومي، وأن يعين لهذه الوظيفة مواطن (مدني) له تجربة أمنية غنية يسمى «السكرتير الأمني لرئيس الحكومة».

والسكرتير العسكري بطبيعته يحظى بظهور قليل نسبيا، لكن هناك أسباب تقضي بمعاينته من قبل الرأي العام:

(*) باحث كبير في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب. المصدر: المجلة الفصلية «جيش واستراتيجيا» الصادرة عن المعهد، مجلد رقم ٥، أيلول ٢٠١٣.

إيال زامير، السكرتير السابق لنتنياهو يهمس في أذنه

- **تأثير الوظيفة وموقعها في منظومة اتخاذ القرارات**: وفقا لأقوال رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، فإن عمل السكرتير العسكري يقع في مركز القرارات بالغة الحساسية لأمن إسرائيل. ومن المرجح أن يكون للسكرتير العسكري تأثير بالغ على القرارت المصيرية لأمن الدولة الماثلة أمام رئيس الحكومة، لسيطرته على المعلومات الحساسة، وتدخله في تحضير جدول أعمال ومناقشات رئيس الوزراء والحكومة، وصلته المباشرة برئيس الوزراء ورتبته الرفيعة، وفي مجالات معينة يوجد تداخل بين أعماله وبين مهام مجلس الأمن القومي. وعلى الرغم من ذلك، ليس هناك مسؤولية رسمية للسكرتير العسكري في مجال الأمن القومي، كما هو الحال، بالنسبة لرؤساء اجهزة الأمن ورئيس مجلس الأمن القومي، ولا تتوفر لديه هيئة مهنية كما هو الحال لديهم.
- **التغييرات التي طرأت على الوظيفة بمرور الزمن**: تعاظمت في العقود الأخيرة التعقيدات التي يواجهها رئيس الحكومة في المجال السياسي الأمني، من حيث كمية المعلومات التي تصل إلى مكتبه من مصادر مختلفة، والتحديات الماثلة أمام أجهزة الاستخبارات الحكومية، والتي يتولى رئيس الحكومة المسؤولية عن إثنين منها بصورة مباشرة (جهاز الأمن العام «الشاباك»، والموساد «للاستخبارات والمهام الخاصة»). ولإن المكتب الصغير لرئيس الحكومة وطاقمه ومستشاريه، ومن بينهم السكرتير العسكري، غير ملائمين لمواجهة تحديات الأمن القومي وفي السيطرة على أجهزة الأمن، لذلك أقيم مجلس الأمن القومي، والذي تعزز منذ سن قانون مجلس الأمن القومي العام ٢٠٠٨. وإضافة له أنشئت في العام ٢٠٠٩ وزارة شؤون الاستخبارات. تلك الهيئات من المفترض أن تقوم – من بين أمور عدة– بجانب كبير من المهام التي كانت من نصيب السكرتير العسكري ومستشارين في مكتب رئيس الحكومة، في حين أن وظيفة السكرتير العسكري نفسه من المفترض أن تمر بملاءمة مع الواقع الجديد.
- **حضور دائم لجنرال بالبزة العسكرية في مكتب رئيس الوزراء**: حضور من هذا القبيل ليس بالأمر الواضح، أمام حقيقة أن قانون أساس: الجيش، لا يعطي رئيس الوزراء صلاحية قيادية على الجيش. ويحدد القانون أن رئيس هيئة الأركان العامة هو «المستوى القيادي الأعلى في الجيش»، لكن لا يتطرق إلى وضع جنرال في الجيش (كالسكرتير العسكري) غير خاضع لرئيس الأركان، وغير ملزم بالرجوع إليه. وفي الواقع، أدت وظيفة السكرتير العسكري إلى مسار ترقية إلى رتبة جنرال خارج جيش الدفاع الإسرائيلي لضباط يزمعون العودة إلى قيادة الجيش. وأولئك الضباط هم بالضرورة منتخبون من رئيس الحكومة، لكن ليسوا دائما الاختيارالأول لوزير الدفاع ورئيس الأركان المسؤولين عن التعيينات في الجيش.
- **خلاف حول مسمى الوظيفة وأقدميتها**: إن استخلاص لجنة ليبكين– شاحاك حول تطبيق توصيات لجنة فينوغراد،

إن الوظائف التي يشغلها السكرتير العسكري مشتقة إلى حد كبير من أنشطة وفعاليات رئيس الحكومة في مجالات الأمن القومي. وبالتالي، يجدر أولا الإشارة إلى أن رئيس الحكومة مسؤول بشكل مباشر عن جهاز الأمن العام – الشاباك، والموساد «للاستخبارات والمهام الخاصة»، ولجنة الطاقة النووية ومجلس الأمن القومي، وقيادة السايبر الوطني وغيرها. وحتى الآن، فإن رئيس الوزراء غير مسؤول رسميا عن الجيش الإسرائيلي، والذي يعتبر العمود الفقري لمنظومة الأمن

ومواقف رؤساء جهاز الأمن (وبضمنهم وزير الدفاع إيهود باراك ورئيس الأركان العامة غابي أشكنازي)، هو أن لا مكان لسكرتير عسكري برتبة جنرال في مكتب رئيس الحكومة. ومن وجهة نظرهم، فإن وظيفة السكرتير العسكري تلائم ضابطا برتبة عقيد – بريغادير جنرال وظيفته وتأثيره أكثر محدودية، كما كان مألوفا حتى العام ١٩٩٣. وفي المقابل فإن رئيس الوزراء نتنياهو يعتقد أن على القائم بوظيفة السكرتير العسكري أن يكون ضابطا برتبة جنرال.

- **تقارير مراقبة**: في الأعوام ٢٠٠٦– ٢٠١٢ نشرت على الأقل ثلاثة تقارير مراقبة من قبل مراقب الدولة في موضوعات مختلفة، والتي تكشف من بين أمور عديدة، أوجه قصور نظامية ذات علاقة بوظيفة السكرتير العسكري، إثنان منها نشرا بعد أن سن قانون مجلس الأمن القومي. و يجب أن يضاف لها تقارير لجنة فينوغراد ولجنة ليبكين– شاحاك والتي تتطرق للحاجة إلى تنظيم وظيفة السكرتير العسكري.

سيبحث هذا المقال في خصائص وظيفة السكرتير العسكري ومصادر قوته، وسيصف االخلافات في الرأي فيما يتعلق بهذه الوظيفة، ويحلل لماذا لم تنفذ توصيات لجنة ليبكين– شاحاك لتخفيض مستوى السكرتير العسكري وحصر مجالات عمله وما هو موقف رئيس الحكومة إزاء تلك الموضوعات. وفي نهاية المقال ستساق توصيات لتحسين الوضع.

وظائف رئيس الحكومة في مجالات الأمن القومي

إن الوظائف التي يشغلها السكرتير العسكري مشتقة إلى حد كبير من أنشطة وفعاليات رئيس الحكومة في مجالات الأمن القومي. وبالتالي، يجدر أولا الإشارة إلى أن رئيس الحكومة مسؤول بشكل مباشر عن جهاز الأمن العام – الشاباك، والموساد «للاستخبارات والمهام الخاصة»، ولجنة الطاقة النووية ومجلس الأمن القومي، وقيادة السايبر الوطني وغيرها. وحتى الآن، فإن رئيس الوزراء غير مسؤول رسميا عن الجيش الإسرائيلي، والذي يعتبر العمود الفقري لمنظومة الأمن. وحسب قانون أساس الجيش للعام ١٩٧٦ «يخضع الجيش للحكومة»، «والوزير المعين من الحكومة على الجيش هو وزير الدفاع».

وعلى عكس رئيس الولايات المتحدة الأميركية، المسمى كقائد أعلى للجيش، فإن الحكومة في إسرائيل هي قائدة الجيش بصوره جماعية، وفعليا فإن تأثير رئيس الحكومة على الجيش الإسرائيلي أكبر مما يمنحه قانون الأساس (الجيش) . وهذا لأنه بين أمور عديدة تجذرت في الأعوام الأخيرة أنماط عمل يصادق بموجبها رئيس الوزراء على فعاليات عسكرية مهمة نظرا لتأثيره البالغ على جدول أعمال وعمل القيادة للجنة الوزراء لشؤون الأمن وللحكومة قاطبة، حيث تثار هناك بوتائرعالية نقاشات حول شؤون الأمن وموضوعات ذات صلة بالجيش الإسرائيلي. وأخذ رئيس الوزراء على عاتقه أيضا قيادة عدد من الجهود الرئيسة في مجالات الخارجية والأمن من قبيل: الجهود لمنع تحويل إيران لدولة نووية، تقدم العملية السياسية مع الفلسطينيين والعلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة. كل ذلك يلزم بعمل هيئة لا يتوقف على المستوى الإستراتيجي والعملي.

وفيما يلي الأقوال التي صرح بها رئيس الحكومة نتنياهو في كانون الثاني ٢٠٠٧ بصدد وظيفته على المستوى اليومي:

إن الأمر الملح في دولة إسرائيل هو القرارات في المجال الأمني

السكرتير العسكري تابع لرئيس الحكومة فقط. ووفقا للإيضاح الذي قدمه رئيس الحكومة لمراقب الدولة «فإن واجب ولاء السكرتير العسكري لرئيس الحكومة، لهذا جرى اختياره من قبله وتابع له ويعمل وفقا لتوجيهاته، وحتى الآن يتم تعينه بالتشاور مع وزير الدفاع ورئيس الأركان». ورسميا فإن رئيس الأركان هو من يعين السكرتير العسكري الذي اختاره رئيس الحكومة ويمنحه رتبته العسكرية. وعلى الرغم من ذلك ليس لرئيس الأركان تأثير على السكرتير العسكري. والأخير غير تابع له في عمله.

– السياسي، وهي كثيرة جدا. فليس هناك وجه للمقارنة أبدا بين مدى الوقت والموارد التي يخصصها رئيس الحكومة في إسرائيل لتلك الأمور قياسا بأي دولة أخرى أو سياسي آخر في العالم. وجانب من ذلك أيضا نظرا لعدم وجود هيكل مركزي بحدوده الدنيا، وعدم الاستيعاب المنظم لهذا الأمر. إن رئيس الحكومة يقضي وقتا هائلا من الصعب وصفه في التوجيهات الأمنية بصدد أمور مهمة جدا، وأمور أقل أهمية: العناية بمخرب صغير، بمثل العناية في المشكلة الإيرانية وتدفق المعلومات الاستخبارية هي بطبيعة الحال أمر لا يريدون الحد منه. وهم بالفعل لا يقلصونه ومن ثم فإن تدفق الاستخبارات على رئيس الحكومة «شلال كبير»، وإذا كان رئيس الحكومة يقوم بعمله فهو ينبغي أن يخصص ساعة إلى ساعتين من وقته يوميا من أجل التعامل مع هذا الشلال. في الوقت الذي يقصف بالمعلومات الاستخبارية على المستويات التكتيكية والمستويات الاستراتيجية على حد سواء، ويتم نقل المعلومات دون فرز مع القليل من التصنيف المسبق والذي تم القيام به في أماكن أخرى. ويجري القيام بالتصنيف النهائي، أيضا، من قبل شخص واحد هو السكرتير العسكري. وفي الوقت الذي يقصف رئيس الحكومة بالمعلومات الاستخبارية فإنه لا يحظى بهيكل منظم لعمل هيئة، والتي يفترض أن تحدد له الموضوعات الرئيسة التي ينبغي العناية بها، أو إعطاء رأيه بصددها و لتعطي الحكومة أيضا رأيها حولها، ولا تتوفر لديه الأداة للتحديد، وهذا الأمر الأكثر أهمية، ما هي الموضوعات التي على الأجهزة الالتفاف حولها.

مرجعية السكرتير العسكري ومهامه

السكرتير العسكري تابع لرئيس الحكومة فقط. ووفقا للإيضاح الذي قدمه رئيس الحكومة لمراقب الدولة «فإن واجب ولاء السكرتير العسكري لرئيس الحكومة، لهذا جرى اختياره من قبله وتابع له ويعمل وفقا لتوجيهاته، وحتى الآن يتم تعينه بالتشاور مع وزير الدفاع ورئيس الأركان». ورسميا فإن رئيس الأركان هو من يعين السكرتير العسكري الذي اختاره رئيس الحكومة ويمنحه رتبته العسكرية. وعلى الرغم من ذلك ليس لرئيس الأركان تأثير على السكرتير العسكري. والأخير غير تابع له في عمله.

ويقوم السكرتير العسكري بسلسلة من المهام أبرزها:

– رجل الاتصال لنقل توجيهات رئيس الحكومة: «يوجه السكرتير العسكري باسم رئيس الحكومة رؤساء الأجهزه الأمنية ووزارات الحكومة ويجري معهم حوارا مستمرا ومتواصلا ويتابع تنفيذ التوجيهات»، وذلك كما أوضح رئيس الحكومة نتنياهو لمراقب الدولة. وعلى الرغم من أنه تجري لقاءات عمل ومحادثات مباشرة بين رئيس الحكومة ورؤساء منظومة الأمن، فإن جانبا منهم على الأقل ، يعتقدون أنه ليس من الملائم أن يرتكز الاتصال الدائم بينهم وبين رئيس الحكومة على السكرتير العسكري وأنه يجب أن يتم مباشرة. وأيضا هناك بينهم من يعتقد أن السكرتير العسكري يقوم في الوضع الراهن بدور «المنسق الأعلى للمنظومة الأمنية» في حين أن عليه أن يقوم بدور «السكرتير العسكري البحت».

تصنيف المعلومات وإيصالها لرئيس الوزراء: إن المعلومات المقصودة تشمل معطيات الاستخبارات، تقارير، وثائق تقييم، توصيات للعمل وموضوعات أخرى في المجال الأمني– السياسي. وتصل المعلومات بالأساس من أجهزة الأمن ووزارة الخارجية. على الأغلب بمبادرتها وأحيانا بناء على طلب السكرتير العسكري. جانب مهم من المعلومات يتضمن معلومات استخبارات حساسة، والتي وظف في الحصول عليها الكثير

من المال وأحيانا عبر المخاطرة بحياة الإنسان، وإضافة إلى ذلك ينقل السكرتير العسكري لرئيس الحكومة معلومات من المناقشات التي شارك بها. وقد قال إيتان هابر الذي خدم في وظيفة رئيس مكتب رئيس الوزراء رابين في التسعينيات من القرن الماضي، بهذا الشأن إن «السكرتير العسكري لرئيس الحكومة هو رجل السر رقم واحد لدولة إسرائيل». فهو يشارك بكافة مناقشات رئيس الحكومة مع رئيس الأركان العامة، ورئيس الشاباك ورئيس الموساد ومدير عام لجنة الطاقة الذرية ومندوبي الصناعات الأمنية، «السكرتير العسكري وحده يعرف كل شيء». وقد أفاد عزرائيل نابو الذي كان السكرتير العسكري لرؤساء الحكومات بيغن، شامير، بيريس، رابين، إن «إحدى مشاكل السكرتير العسكري أن عليه أن لا يثقل على رئيس الحكومة بمعلومات أكثر من اللازم، وأنه ينبغي أن يأخذ من الكومة الكبيرة للمادة واتخاذ قرار ما هو المهم وما هو غير المهم». وبكلمات أخرى فإن اعتبارات السكرتير العسكري في تصنيف المعلومات وفهم ما هو المحتوى المهم أو الهامشي تؤثر كثيرا جدا على صورة الوضع التي يراها رئيس الحكومة وبالتالي على قراراته أيضا.

- تنسيق مناقشات رئيس الحكومة والحكومة في المجال الأمني- السياسي: تمنح هذه الوظيفة السكرتير العسكري تأثيرا كبيراً وذلك لمشاركته في تحديد جدول الأعمال وفي الإعداد للمناقشات. رغم أنه يقوم بهذه المهمة بالتوازي مع رئيس مجلس الأمن القومي أيضاً، وقد حدد تقرير مراقب الدولة: «أن معظم المناقشات في موضوعات الخارجية والأمن قد نسقت من قبل السكرتير العسكري وليس من قبل مجلس الأمن القومي وذلك بما ينسجم مع تعليمات رئيس الحكومة»، ووفقا لتقرير المراقب «قام السكرتير العسكري بتنسيق مناقشات في موضوعات مهمة لأمن الدولة، بما في ذلك مناقشات السباعية الأمنية، وميثاق منع انتشار السلاح الذري وخارطة المصالح الأمنية لإسرائيل». وقد وجد المراقب أنه ليس للسكرتير العسكري هيئة مهنية غايتها القيام بعمل هيئة متواصل ومتكامل في قضايا الخارجية والأمن وبحث توصيات الهيئات المقترحة، كما هو مطلوب من مجلس الأمن القومي أن يفعل في المناقشات التي ينسقها. وبسبب ذلك من المحتمل وفقا لوجهة نظر المراقب أن تتضرر الرؤيا الشاملة في مجالات الخارجية والأمن وسياق اتخاذ القرارات في المناقشات التي ينسقها السكرتير العسكري، والذاكرة التنظيمية. وقد أشار الدكتور عوزي عراد الذي شغل منصب رئيس مجلس الأمن القومي في السنوات ٢٠٠٩- ٢٠١١ إلى أن عدم الوضوح في تقسيم العمل بين السكرتير العسكري وبين رئيس مجلس الأمن القومي أدى إلى «احتكاكات وخلافات». وإضافة لذلك لم يكن دائما واضحا لهيئات منظومة الأمن لمن عليهم التوجه لإجراء مناقشات جرى تحديدها. أو تلك التي يوصون بإجرائها، وقد حدث أيضا أن حدد السكرتير العسكري ومجلس الأمن القومي على التوازي مناقشات في مكتب رئيس الوزراء حول الموضوع نفسه وفي الأسبوع نفسه، وفي الاجتماع في تموز ٢٠١١ أوضح رئيس الحكومة لمراقب الدولة أن مجلس الأمن القومي ينبغي أن ينسق قبل كل شيء جلسات مجلس الوزراء وجلسات الوزراء المنتظمة في قضايا الأمن. وعلى حد أقواله يعتني السكرتير العسكري في المعلومات الاستخباراتية الراهنة وبالعمليات، ومن الصعب التحديد منذ البداية متى تنتقل عملية إلى مجال معالجة مجلس الأمن القومي. وأوضح رئيس الحكومة أيضا أنه هو من يقرر توزيع الموضوعات بين السكرتير العسكري ومجلس الأمن القومي «لاعتبارات عدة بما يتلاءم مع إمكانية مجلس الأمن القومي في مجالات معينة».
- تقديم المشورة لرئيس الحكومة في موضوعات الأمن: هناك خلاف أو على الأقل عدم وضوح كبير فيما يتعلق بمكانة السكرتير العسكري كمستشار لرئيس الحكومة. وقد أشار الجنرال (احتياط) داني ياتوم، والذي خدم كسكرتير عسكري لإسحق رابين وشمعون بيريس في سنوات ١٩٩٣-١٩٩٦، في هذا الشأن «أنا أعتقد أنه من الواجب التعبير عن رأيك وموقفك. وينبغي التذكر أن السكرتير العسكري يتواجد مع رئيس الحكومة أكثر من أي مساعد آخر. وهناك فرص غير نهائية تقريباً للتأثير على متخذي القرارات من خلال المناقشات. وهذه وظيفة تعتبر فيها إمكانية التأثير قوية». ووفقا لتقرير لجنة ليبكين- شاحاك ليس من وظيفة السكرتير العسكري تقديم المشورة لرئيس الحكومة في شؤون الأمن «لكن بمرور السنوات، كبرت الوظيفة وكان هناك من رأوا به مستشارا لرئيس الحكومة في شؤون الأمن»، وفي العام ٢٠١١ أوضح مكتب رئيس الوزراء لمراقب الدولة «أن السكرتير العسكري لا يخدم كمستشار لرئيس الحكومة». وعلى الرغم من ذلك فمن بين وظائف السكرتير العسكري المفصلة في الأوامر الثابتة للسكرتير العسكري «تبرز مهمة إعطاء توصية لرئيس الحكومة في موضوعات عملياتية تتطلب تدخله الشخصي».

السكرتير الحالي يوحنان لوكر في لقطة همس

- تمثيل رئيس الحكومة في منتديات أمنية: يشارك السكرتير العسكري في مناقشات هيئة الأركان العامة، ويخدم كمراقب في لجنة رؤساء أجهزة الاستخبارات. ويظهر في لجان الكنيست كممثل لرئيس الحكومة...إلخ. ومع ذلك فإن السكرتير العسكري غير ملزم برفع تقارير لمؤسسات الدولة كلجان الكنيست، فيما يتعلق بتقديراته الأمنية. وذلك على عكس أصحاب الوظائف الأخرى، مثل رئيس الأركان العامة، ورئيس مجلس الأمن القومي، الذين يقدمون استعراضاتهم وتقديراتهم للوضع.
- تنفيذ مهام خاصة مكلف بها من رئيس الحكومة: هكذا، على سبيل المثال، في أيار ٢٠١٠، وفي إطار الجهود لإقناع حكومة تركيا منع «أسطول الحرية التركي» من الوصول للمنطقة نشط السكرتير العسكري بنفسه مع الجهات السياسية والإعلامية بما في ذلك النشاط المباشر مع وزارة الخارجية والسفراء الأجانب. وقد أشار رئيس المجلس القومي في ذلك الحين عوزي أراد، والذي نشط بهذه المهمة في الحقل السياسي، إلى أن ذلك النشاط الشاذ للسكرتير العسكري لم يعلم به في الزمن الحقيقي.
- ثلاثة نماذج من السكرتيرين العسكريين لرئيس الحكومة: تعتبر وظيفة السكرتير العسكري «عرض شخص واحد»، وبالتالي فإن لشخصيته وتجربته وعلاقة الثقة بينه وبين رئيس الحكومة تأثيرا كبيرا على صلاحياته وعطائه. ومن الممكن وصف ثلاثة نماذج للسكرتير العسكري منذ قيام الدولة وحتى يومنا هذا:

ضابط برتبة عقيد- بريغادير جنرال «ضابط أركان كبير»، جنرال في وظيفته الأولى («جنرال مبتدئ»)، وجنرال وصل إلى وظيفة السكرتير العسكري بعد شغله لوظائف جنرال في الجيش («جنرال قديم»). هذا التصنيف يستند على ما يبدو على التسلسل العسكري. لكن فعليا يوجد له تأثير على طابع الوظيفة، بما في ذلك كيف تبدو لرئيس الوزراء والمنظومة الأمنية وأيضا في نظر القائم بالوظيفة نفسه.

«ضابط أركان كبير»، والمقصود به سكرتير عسكري هو ضابط أركان يحمل رتبة كولونيل- بريغادير جنرال: عمله الأساس الوصل بين رئيس الحكومة والجيش الإسرائيلي وهيئات الأمن الأخرى، وقد اعتبر السكرتير الأول لرئيس الحكومة، الكولونيل نحاميا آرغوب من هذا النوع وقد لقب حتى العام ١٩٥٠ بالمساعد العسكري لرئيس الحكومة، ومنذ ذلك الحين فقط تحولت وظيفته إلى السكرتير العسكري لرئيس الحكومة. ومنذ العام ١٩٥٠ إلى العام ١٩٩٣ شغل وظيفة السكرتير العسكري ضباط برتبة (عقيد) كولونيل- بريغادير جنرال. وغالبيتهم لم يرقوا لمناصب قيادية في الجيش بعد وظيفتهم هذه. وكان رئيس الحكومة يستطيع أن يرى في السكرتير العسكري كمساعد مهني ومحل ثقة، متحرر من جدول أعماله في الجيش. والمعروف من بين أولئك السكرتيرين العسكريين بريغادير جنرال (إحتياط) عزرائيل نابو، والذي خدم كمستشار عسكري لأربعة رؤساء حكومات (١٩٨١-١٩٩٣).

إن الفجوة القائمة بين المهام التقليدية لوظيفة السكرتير العسكري (كما هو مشار في نموذج «ضابط أركان كبير») وبين القدرة على التفكير الإستراتيجي ومؤهلات القيادة المنتظرة في الجنرال في الجيش الإسرائيلي قد تقود «الجنرال المبتدئ» لمزاولة تقديم المشورة الأمنية السياسية لرئيس الوزراء ومحاولة التأثير في النقاشات الأمنية السياسية المعقدة على الرغم من عدم استناده على هيئة مهنية كالتي تتوفر لوزير الدفاع ورئيس مجلس الأمن القومي، بالإضافة إلى ذلك فإن معلومات وتجارب «الجنرال المبتدئ»، على الأقل في الجزء الأول من خدمته، تقتصر على مجالات عمله السابقة، سيما وأنه لم يجتز تأهيلا خاصا لمنصبه الجديد

«جنرال قديم»: بدأ رئيس الحكومة رابين والذي شغل منصب وزير الدفاع أيضاً في تعيين سكرتير عسكري برتبة جنرال. وكان الجنرال الأول الذي عين كسكرتير عسكري الجنرال المخضرم داني ياتوم والذي شغل هذا المنصب في سنوات ١٩٩٣-١٩٩٦. وكان ياتوم قد خدم قبل ذلك في منصب قائد قيادة المركز (الوسطى) ورئيس شعبة التخطيط في جيش الدفاع الإسرائيلي، وعين من بعده الجنرال القديم زئيف ليفنا، والذي خدم كسكرتير عسكري في سنوات ١٩٩٦-١٩٩٧ في فترة رئيس الحكومة نتنياهو، وكلاهما رافق رؤساء الحكومات في ذروة المسيرة السياسية مع الفلسطينيين وكانوا شركاء سرّ في معلومات حساسة، لم يكن حتى رؤساء الأجهزة الأمنية يعرفونها. وقد سبق تعيينهم إقامة مجلس الأمن القومي. ويمكن وصف «الجنرال القديم» كضابط غني التجربة والمعرفة المهنية، صاحب وجهات نظر مبلورة وضليع في سياسة منظومة الأمن وبالمنظومة السياسية أيضاً، يقف في نهاية مسيرته العسكرية ومتحرر من قيود منظومة الأمن. من المرجح أن يرى به رئيس الحكومة شخصا مؤهلا في شؤون الأمن ويمكن الاعتماد على وجهات نظره أكثر مما هي الحال بالنسبة «لضابط أركان كبير»، أو «جنرال مبتدئ». ومن المرجح أن يقترح الجنرال القديم على رئيس الحكومة مواقف بديلة لمواقف أجهزة الأمن التي يعرفها جيداً، في الوقت الذي يتمتع بأفضلية على رؤساء منظومة الأمن بمعرفة معلومات سياسية حساسة وإمكانية الوصول لرئيس الحكومة والقدرة على التأثير في جدول أعمال الحكومة.

«**الجنرال المبتدئ**»: هذا هو نموذج السكرتير العسكري لسنوات الألفين، والذي بدأ فترة رئيس الوزراء شارون، فمنذ سنة ٢٠٠١ رقي ستة من سبعة ضباط والذين عينوا كسكرتيرين عسكريين من رتبة بريغادر جنرال إلى رتبة جنرال في هذه الوظيفة. وعاد غالبيتهم لصفوف الجيش الإسرائيلي وشغلوا مناصب جنرالات أخرى. إن رتبة الجنرال تمنح السكرتير العسكري مكانة رفيعة في المنظومة العسكرية والسياسية. وإن تفضيل «جنرال مبتدئ» على «جنرال قديم» ربما يعطي ذلك للأول أفضلية في العلاقة المتبادلة بينه وبين وزارة الدفاع والجيش، نظرا لتوقع عودته لصفوف الجيش بمنصب رفيع. إن تعيين «الجنرال المبتدئ» لمنصب السكرتير العسكري يتيح له أيضا المحافظة على مسافة من الحلبة السياسية، والذي قد يجد «الجنرال القديم» نفسه بها بعد انتهاء منصبه كسكرتير عسكري، ومع ذلك فإن «الجنرال المبتدئ» من المحتمل أن تكون لديه، عموماً، مقارنة «بالجنرال القديم» دونية في المعرفة المسبقه والتجربة والعمل على الصعيد الإستراتيجي السياسي ومعرفة منظومات مجموعة الاستخبارات.

إن الفجوة القائمة بين المهام التقليدية لوظيفة السكرتير العسكري (كما هو مشار في نموذج «ضابط أركان كبير») وبين القدرة على التفكير الإستراتيجي ومؤهلات القيادة المنتظرة في الجنرال في الجيش الإسرائيلي قد تقود «الجنرال المبتدئ» لمزاولة تقديم المشورة الأمنية السياسية لرئيس الوزراء ومحاولة التأثير في النقاشات الأمنية السياسية المعقدة على الرغم من عدم استناده على هيئة مهنية كالتي تتوفر لوزير الدفاع ورئيس مجلس الأمن القومي، بالإضافة إلى ذلك فإن معلومات وتجارب «الجنرال المبتدئ»، على الأقل في الجزء الأول من خدمته، تقتصر على مجالات عمله السابقة، سيما وأنه لم يجتز تأهيلا خاصا لمنصبه الجديد، ولهذا الأمر أهمية كبيرة، لأن مدى فترة منصبه قصيرة نسبيا (حوالي سنتين ونصف في المعدل، خلال

كشفت الإشكالية في العلاقات بين مجلس الأمن القومي والسكرتير العسكري بقوة في تقرير مراقب الدولة بصدد مجلس الأمن القومي، وفي استخلاصات لجنة التحقيق في أحداث حرب لبنان (لجنة فينوغراد) العام ٢٠٠٦، والتي أشارت إلى أوجه قصور خطيرة في عمل الهيئة وفي مسار اتخاذ القرارات من جانب رئيس الوزراء. وقد اقترحت لجنة ليبكين-شاحاك من أجل تطبيق توصيات التقرير الجزئي للجنة فينوغراد في العام ٢٠٠٧، من بين أمور عديدة اقتصار منصب السكرتير العسكري على الوصل بين رئيس الحكومة والجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن العام والموساد «للاستخبارات والمهام الخاصة»، وتحديد منصبه برتبة كولونيل (عقيد)

العقـد الأخيـر)، بحيث أن زمـن التعلم يحتل جانبـا مهما من فترة منصب»الجنرال المبتدئ» في وظيفة السـكرتير العسـكري. إن «الجنرال المبتدئ» بوجوده في مكتب رئيس الحكومة من المحتمل أن يوجـد في وضع من تناقض المصالح، فهو من ناحية، ضابط سـيعود مستقبلا للجيش، ومن ناحية أخرى هو مستشار مخلص سري ومهني لرئيس الحكومة الذي يطلب منه اتخاذ قرارات صعبة وأحيانا في تعارض مع موقف الجيش، وربما أن ذلك أحد الأسباب وراء اكتشـاف تحفظ في جهاز الأمـن من تعيين «جنرال»عموما و«جنرال مبتدئ» خاصة لمنصب السكرتير العسكري.

ما هو النموذج المطلوب؟

يرتبط النموذج المطلوب لوظيفة السكرتير العسكري إلى حدّ كبير بالتحديات التي تواجه رئيس الحكومة وبتطور المجموعة الاستشارية الموجودة لديه. فلقد كان من الواضح منذ قيام الدولة أن رئيس الوزراء لا يمكنه أن يقوم بوظيفته على ما يرام بدون أجهزة استشارية ملائمة في مجالات الأمن القومي وشؤون الاستخبارات، وذلك على الرغم من أنه كان لديه سكرتير عسكري، وفي الفترات التي شغل فيها رؤساء حكومة منصب وزير الدفاع أيضا فقد اعتمدوا بصورة حاسمة على أجهزة الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع لذلك فإن الفجوة ظهرت بصورة أقل. لكن حرب يوم الغفران زعزعت هذا النموذج .

وفي التعديل لقانون أساس: الحكومة في آذار ١٩٩٢ تحدد «يكون للحكومة طاقم يؤلفه ويشغله رئيس الحكومة للاستشارة المهنية الدائمة في مجالات الأمن القومي». طاقم كهذا لم يؤلف. وكان السكرتيرون العسكريون الذين عينوا للمنصب في الفترة نفسها جنرالات قدماء (داني ياتوم، زئيف ليفنا) والذين ردموا الهوة بصورة شخصية جزئية، وذلك لعدم وجود هيئة مهنية لديهم، وفي العام ١٩٩٩ فقط- إبان فترة ولاية رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو- اتخذ قرار حكومة لإقامة مجلس للأمن القومي ليقوم بدور «هيئة أركان» رئيس الوزراء والحكومة بأسرها لشؤون الأمن القومي، وعين الجنرال (احتياط) دافيد عبري رئيسا أول لمجلس الأمن القومي، وكان السكرتير العسكري آنئذ برتبة بريغادير جنرال.

وفي العام ٢٠٠١ بدأ رئيس الحكومة شارون في ترقية ضباط برتبة بريغادير جنرال إلى رتبة جنرال خلال وظيفتهم كسكرتيرين عسكريين، وقد ناسب نموذج «الجنرال المبتدئ» على ما يبدو أهداف شارون والذي عرف بتدخله العميق في الجيش الإسرائيلي. ولم يشرك مجلس الأمن القومي في فترة شارون في سياق اتخاذ القرارات والتي تمركزت في يدي السكرتير العسكري وأصحاب وظائف أخرى في مكتب رئيس الوزراء.

وقد كشفت الإشكالية في العلاقات بين مجلس الأمن القومي والسكرتير العسكري بقوة في تقرير مراقب الدولة بصدد مجلس الأمن القومي، وفي استخلاصات لجنة التحقيق في أحداث حرب لبنان (لجنة فينوغراد) العام ٢٠٠٦، والتي أشارت إلى أوجه قصور خطيرة في عمل الهيئة وفي مسار اتخاذ القرارات من جانب رئيس الوزراء. وقد اقترحت لجنة ليبكين- شاحاك من أجل تطبيق توصيات التقرير الجزئي للجنة فينوغراد في العام ٢٠٠٧، من بين أمور عديدة اقتصار منصب السكرتير العسكري على الوصل بين رئيس الحكومة والجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن العام والموساد «للاستخبارات والمهام الخاصة»، وتحديد منصبه برتبة كولونيل (عقيد). وأوصت اللجنة أيضاً أن يجري تعيين السكرتير

العسكري من قبل رئيس الوزراء بالتشاور مع وزير الدفاع، وقد هدفت مقترحات اللجنة من بين أمور عده لشق الطريق أمام تطور مجلس الأمن القومي للإسهام في سير اتخاذ قرارات الحكومة.

إن مشروع قانون تأسيس مجلس الأمن القومي والذي نوقش في الكنيست العام ٢٠٠٧ والذي سبق قانون مجلس الأمن القومي العام ٢٠٠٨، ينسجم مع استخلاصات لجنة ليبكين- شاحاك في موضوع السكرتير العسكري (أن يعين في هذا المنصب ضابط أركان كبير) وتبريراته في هذا الموضوع مشابهة. وبالرغم من ذلك فإن قانون مجلس الأمن القومي والذي صودق عليه في الكنيست في ٢٩ تموز ٢٠٠٨ لم يحدد إطلاقاً وظيفة السكرتير العسكري. وقد ترك القانون لرئيس الحكومة لينظم بأنظمة (داخلية) العلاقة المتبادلة بين رئيس مجلس الأمن القومي وبين أصحاب وظائف أخرى في مكتب رئيس الوزراء (وبضمنهم السكرتير العسكري). وقد صودق على هذا الإجراء من قبل رئيس الوزراء العام ٢٠١١ وهو يتيح إلقاء مهام عمل هيئة في مجال الخارجية والأمن على جهات أخرى خارج مجلس الأمن القومي، ومن ضمنهم السكرتير العسكري. وهذا يعني أن وظيفة السكرتير العسكري بقيت واسعة ومجاله بالنسبه لمجلس الأمن القومي بقي غامضاً، وكنتيجة لذلك – وعلى الرغم من قانون مجلس الأمن القومي- فإن التوتر المفهوم بين رئيس مجلس الأمن القومي والسكرتير العسكري لم يتلاش.

وفي العام ٢٠١٢ لاحظ رئيس مجلس الأمن القومي السابق عوزي أراد أن السكرتير العسكري لا يطبق قانون مجلس الأمن القومي، وأنه يحاول أن يبقي في يده أكبر قدر من الصلاحيات على حساب مجلس الأمن القومي. وهذا الإدعاء ينسجم مع تقرير الرقابة لمراقب الدولة حول تطبيق قانون مجلس الأمن القومي في حزيران ٢٠١٢. وقد لاحظ مراقب الدولة في التقرير أن الوثيقتين اللتين تلقاهما من مكتب رئيس الحكومة من المفترض أن تنظما وظيفة السكرتير العسكري (إجراء تطبيق قانون مجلس الأمن القومي والأوامر الثابتة للسكرتير العسكري) تحتويان على بنود تتعارض مع قانون مجلس الأمن القومي وغايته، ولهذا من الجدير تعديلهما من أجل أن تكونا منسجمتين مع تعليمات القانون.

إن وضعا فيه تداخل وعدم وضوح في توزيع الصلاحيات من الممكن أن يبقي الصراع على الصلاحيات بين مجلس الأمن القومي وبين السكرتير العسكري، ويمس بقدرة كل عنصر من تلك العناصر على القيام بوظيفته على النحو الأمثل.

مجال المخابرات

إن رئيس الوزراء بحاجة إلى المساعدة في القضايا ذات الصلة في إدارة طائفة المخابرات، سيما في شؤون الموساد والشاباك الخاضعين له مباشرة، وإلى استشارة بصدد استخدام المعلومات الاستخبارية وتقديرات الاستخبارات لغرض اتخاذ القرارات. وقد أشارت جهات مختلفة في العقود الأخيرة إلى الثغرات في قدرة رئيس الحكومة على مواجهة تلك الشؤون منفرداً. وبالتالي على سبيل المثال، أوصت لجان قامت بفحص مجال الاستخبارات كلجنة يادين- شيرف العام ١٩٦٣ ولجنة أغرانات بعد حرب يوم الغفران، بتعيين مستشار لشؤون الاستخبارات لرئيس الحكومة. منذ ذلك الحين، تعاظمت الاستخبارات الإسرائيلية وتعاظمت بالمثل تحديات الاستخبارات. وبمرور الوقت قام السكرتير العسكري بملء الفراغ في هذا المجال بمساعدة كولونيل عين كمساعد السكرتير العسكري لشؤون الاستخبارات. وقد لاحظ رئيس مجلس الأمن القومي ورئيس الموساد سابقاً إفرايم هليفي في هذا الخصوص: بما أن من يقوم بوظيفة السكرتير العسكري بصورة عامة ضابط من المجموعة العملياتية فإن وعيه الاستخباري ناقص. وفي العام ٢٠٠٧ أوصت لجنة ليبكين- شاحاك أن على مساعد السكرتير العسكري للاستخبارات أن يعمل في إطار مجلس الأمن القومي كجزء من المجموع الذي يزاول الاستخبارات، وذلك استمرارا لتوصية لجنة فينوغراد التي فحصت أداء الجيش الإسرائيلي والمنظومة السياسية إبان حرب لبنان الثانية، والتي أوصت بإلغاء «وحدة الاستخبارات» الموجودة بجانب السكرتير العسكري، وأن يقام في مجلس الأمن القومي طاقم يعمل في «تقديرات الاستخبارات» ويقوم بدمج المعلومات والتقديرات التي تصل من أجهزة الاستخبارات.

وفي أيار ٢٠٠٩، أقيمت وزارة الاستخبارات ولجنة الطاقة الذرية، والذي عين على رأسها الوزير دان مريدور، الذي ساعد رئيس الحكومة في هذه الشؤون (بقي الموساد والشاباك تابعين لرئيس الحكومة مباشرة)، وفي آذار ٢٠١٣ عين الدكتور يوفال شتاينتيس وزيرا لشؤون الاستخبارات والقضايا الإستراتيجية. وكذلك وزيرا مسؤولا عن العلاقات الدولية. وكان من المفترض أن تؤدي إقامة وزارة شؤون الاستخبارات إلى جعل جانب من وظائف السكرتير العسكري لا ضرورة لها.

يتضح مما تقدم أن سلسلة من الجهات التي محصت قضية السكرتير العسكري وجدت أن النموذج المطلوب لهذه الوظيفة هو «ضابط أركان كبير». وتلك الجهات رفضت نماذج السكرتير

عموماً، منذ تعيين بنيامين نتنياهو رئيساً للحكومة العام ١٩٩٦ كان من الواضح أنه يولي أهمية بالغة لعمل هيئة منظمة ومتعمقة على المستوى القومي، وبرز إسهامه الكبير في إقامة مجلس الأمن القومي، لكنه في السنوات الاخيرة، وخاصة بعد سن قانون مجلس الأمن القومي ٢٠٠٨ الذي أيده، من الممكن تكوين الإنطباع أنه حصل تراجع في رؤية نتنياهو لمجلس الأمن القومي كهيكل مسيطر في إعداد عمل الهيئة لرئيس الحكومة، وتعبيرا عن ذلك يمكن رؤيته في مستوى التوقعات العالية التي أبداها نتنياهو في الماضي بالنسبة لمجلس الأمن القومي، مقارنة بسلوكه الراهن إزاء مكانة السكرتير العسكري وصلاحياته وهذا أيضاً على حساب مجلس الأمن القومي.

العسكري الذي يقوم بوظيفته جنرال. ويمكن إجمال المبررات لذلك على النحو التالي:

- يحكـــى عن وظيفة يتناســـب مســـتوى أهميتهـــا مع رتبة «كولونيل- بريغادير جنرال».
- إن السكرتير العسكري برتبة جنرال غير مرغوب، وربما يتسبب بضرر، وإن قوته ونشاطه الواسع من المرجح أن يحدّ من تأثير أصحاب وظائف أخرى كوزير الدفاع ورئيس مجلس الأمن القومي، واللذين يتحملان المسؤولية، وهما صاحبا صلاحيات عملية وقانونية في مسائل ذات أهمية بالغة للأمن القومي مثل: هجوم استراتيجي في أرض العدو، القيام بعمليات عسكرية أو تأخيرها، إدخال تغييرات على إطار ميزانية الأمن، بناء الجيش الإسرائيلي، توزيع المسؤولية العملياتية بين هيئات أمن مختلفة، والجوانب الأمنية في القضايا السياسية (مثلاً، الانسحاب من هضبة الجولان، مصير غور الأردن في اتفاقية سياسية أو ما شابه).
- إن سكرتيرا عسكريا رفيعا برتبة جنرال من المرجح أن يشكل حاجزا غير مرغوب بين رئيس الحكومة ورؤساء في هيئة الأمن- كما لاحظ وزير الدفاع سابقاً الجنرال (احتياط) إسحق مردخاي، ورئيس الموساد سابقاً افرايم هليفي.
- إن نوعية نتاجات السكرتير العسكري في مجالات النقاشات الأمنية والمشورة لرئيس الوزراء قد تكون أدنى من نتاجات رئيس مجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع لأنه، من بين اعتبارات عدة، هو لا يترأس هيئة مهنية، بالإضافة إلى أن نشاطا موازيا وغير منسق للسكرتير العسكري مع مجلس الأمن القومي قد يتسبب بأخطاء.
- للسكرتير العسكري برتبة رفيعة قد يكون تأثير سلبي على الجيش الإسرائيلي وقد أشار إيهود باراك عندما كان وزيرا للدفاع إلى أن تعيين ضابط برتبة جنرال من سلم القيادة سكرتيراً عسكرياً هو «ذو تأثير سلبي على الضباط أنفسهم، وأيضاً يتسبب بضرر للجيش الإسرائيلي». وقد تحفظ الجنرال غابي أشكنازي أيضا مبدئيا من تعيين كهذا.

موقف رئيس الوزراء

عموماً، منذ تعيين بنيامين نتنياهو رئيساً للحكومة العام ١٩٩٦ كان من الواضح أنه يولي أهمية بالغة لعمل هيئة منظمة ومتعمقة على المستوى القومي، وبرز إسهامه الكبير في إقامة مجلس الأمن القومي، لكنه في السنوات الاخيرة، وخاصة بعد سن قانون مجلس الأمن القومي ٢٠٠٨ الذي أيده، من الممكن تكوين الإنطباع أنه حصل تراجع في رؤية نتنياهو لمجلس الأمن القومي كهيكل مسيطر في إعداد عمل الهيئة لرئيس الحكومة، وتعبيرا عن ذلك يمكن رؤيته في مستوى التوقعات العالية التي أبداها نتنياهو في الماضي بالنسبة لمجلس الأمن القومي، مقارنة بسلوكه الراهن إزاء مكانة السكرتير العسكري وصلاحياته وهذا أيضاً على حساب مجلس الأمن القومي.

وفي الرسالة التي بعث بها نتنياهو لمراقب الدولة في تموز ٢٠١٠، يفصل نتنياهو موقفه في هذا الشأن، وعلى حد قوله فإن

ينبغي الملاحظة أن إقامة مجلس الأمن القومي لم تحل المشاكل على صعيد التنسيق العملياتي بين جميع عناصر الأمن في إسرائيل الموجودة في وزارات الحكومة المختلفة. ويقوم بهذه الوظيفة إلى حد ما السكرتير العسكري، في حين يقوم بالتنسيق بينهم وبين رئيس الحكومة، وإضافة إلى ذلك يجب إضافة الصعوبات في التعاون التي يواجهها مجلس الأمن القومي من قبل رؤساء منظومة الأمن حتى بعد سن قانون مجلس الأمن القومي. حقا إن رؤساء أجهزة الأمن غير متحمسين للفصل الذي يتسبب به السكرتير العسكري أمام وصولهم لرئيس الوزراء.

عمل السكرتير العسكري هو في مركز القرارات الأكثر حساسية لأمن إسرائيل، وهذا العمل يتطلب ضابطا برتبة جنرال والذي يتمتع بتقدير بالغ من جانب الهيئة الأمنية ومن جانب رئيس الحكومة ومكتبه والحكومة قاطبة. ويجب أن يكون هذا الضابط ذا تجربة في مجالات استخدام القوة العملية وبناء القوة وصاحب تفكير إستراتيجي وقدرة على التقييم، وكل تلك الأمور لا تترك مكانا للنقاش حول رتبة السكرتير العسكري، بالإضافة لذلك يوجه السكرتير العسكري باسم رئيس الحكومة، رؤساء الهيئة الأمنية ووزارات الحكومة، ويجري معهم حوارا مستمرا ومتواصلا ومتابعة تنفيذ التوجيهات، ولأن احتكاكات العمل لرئيس الحكومة ومكتبه هي مع رؤساء هيئة الأمن، فإن تمثيل قضايا هيئة الأمن في مكتب رئيس الوزراء من قبل موظف برتبة أقل من جنرال قد تُمس بصورة جوهرية. أخيراً، فإن الصفة التمثيلية والرسمية المطلوبة من رجال مكتب رئيس الوزراء لا تتجاوز السكرتير العسكري. لذلك فإن رتبة السكرتير العسكري لا يمكن أن تكون غير رتبة جنرال. وفي نهاية رسالته كتب رئيس الحكومة «في ضوء كل ذلك أنضم لمواقف رؤساء الحكومات في الماضي، وأحدد أن ورتبة السكرتير العسكري ستكون رتبة جنرال».

وأضاف رئيس الحكومة في اللقاء مع مراقب الدولة في حزيران ٢٠١١ «أنا لم أفكر يوماً على الرغم من تحديد ذلك في القانون أن تقوم هيئة واحدة أو شخص واحد بإعطاء التوصيات لك لأن ذلك وصفة للمتاعب–هذا يعني أن (مجلس الأمن القومي) هيئة مركزية لكن ليست وحيدة. أنا في الحقيقة أعتقد أنه من الخطير لرئيس الحكومة أن يكون في وضع يتلقى تقريبا في جميع الموضوعات التي ذكرتها رأيا واحدا أو (شخصا واحدا) يجمل له جميع الآراء. وفي الواقع ومن خلال فحص مراقب الدولة اتضح أن رئيس الحكومة يكلف السكرتير العسكري أن ينسق نقاشات في قضايا الخارجية والأمن على نطاق أكبر مما يكلف به رئيس مجلس الأمن القومي.

مما ذكر أعلاه، هناك سببان رئيسان لموقف رئيس الوزراء نتنياهو برفضه التوصيات لتخفيض رتبة السكرتير العسكري. أولا، إن رتبة جنرال تمنح الصلاحية للسكرتير العسكري كممثل لرئيس الحكومة، خاصة أمام الجيش الإسرائيلي وتساهم في الصفة التمثيلية لحاشية رئيس الحكومة. حول ذلك من الممكن الملاحظة أنه من أجل هذه الضرورة من الممكن الاكتفاء بجنرال مبتدئ في منصب السكرتير العسكري لأنه لو كان العامل الحاسم في التعيين الخبرة المهنية في المجال الإستراتيجي لكان هناك مكان لتعيين جنرال قديم. والسبب الثاني عدم رغبة رئيس الحكومة بإعطاء مجلس الأمن القومي وحدانية على تنسيق عمل الهيئة في مجال الأمن القومي، وقراره إبقاء جانب مهم من العمل بيديه من خلال السكرتير العسكري، وذلك على الرغم من ما حدد في قانون مجلس الأمن القومي . ويبدو أن نتنياهو تعلم من تجربته حول قدرات مجلس الأمن القومي وحول محدوديته أيضا، وأنه توصل في أعقاب ذلك لاستنتاج أن عليه توزيع الموضوعات بين مجلس الأمن القومي وبين السكرتير العسكري، لاعتبارات عدة، بما يتناسب مع قدرات مجلس الأمن القومي في مجالات معينة، كما ذكر لمراقب الدولة. ويبدو أنه عدا عن التعددية التي تطرق لها رئيس الحكومة كواحد من تبريراته للحاجة إلى رتبة جنرال للسكرتير العسكري فإنه يعتبره مساعدا مهنيا– شخصيا رفيعا، مخلصا له فقط، وذلك على عكس مجلس الأمن القومي والذي هو هيئة حكومية ملزمة بالقيام بوظيفتها بموجب القانون ويمكن أن تكون في تضارب مصالح مع رئيس الحكومة. وهكذا مثلا يمكن أن يعرض رئيس مجلس الأمن القومي على رئيس الحكومة وبعد

ذلك على الحكومة تقدير موقف سياسي أمني قام ببلورته طاقم مهني دون الاهتمام بالمشاعر السياسية لرئيس الحكومة، ويمكن الحيلولة دون وضع كهذا بتكليف السكرتير العسكري بهذه المهمة أو مستشار شخصي، وبالإضافة إلى ذلك من الممكن أن رئيس الحكومة يعتقد أن المناقشات في إطار ضيق في مكتبه تقلل من المخاطر بتسريب معلومات حساسة. في هذا الشأن هناك ميزة لوظيفة السكرتير العسكري (للسرية والتزام الولاء الشخصي). هذا التمييز يوضح موقف رئيس الحكومة والذي بموجبه على مجلس الأمن القومي أن ينسق أولاً جلسات مجلس الوزراء وجلسات الوزراء المنظمة في شؤون الأمن، وهذا يعني ضمنا أن يقوم السكرتير العسكري بتنسيق النقاشات الضيقة.

ويبدو أن رئيس الحكومة نتنياهو وجد ميزات في وظيفة السكرتير العسكري في عدد من القضايا الأخرى، على سبيل المثال في القضايا التي تتطلب وقتاً قصيرا للرد. هكذا يمكن أن يفضل رئيس الحكومة في حالات كثيرة أن يحصل على عمل هيئة نسق بالكامل من قبل وزارة الدفاع بواسطة السكرتير العسكري وعدم تأخيره بعمل إضافي في مجلس الأمن القومي. ويتضح أن رئيس الحكومة يعتمد على السكرتير العسكري في أمور عملياتية جارية. وفيما يتصل بالحصول على معلومات استخباراتية وتقارير حول أحداث أمنية فإن من المثير للاهتمام أن نشير إلى أن مهمة تنظيم وتدفق المادة الاستخبارية لرئيس الحكومة والذي اعتبرها رئيس الحكومة نتنياهو في الماضي كمهمة بارزة لمجلس الأمن القومي تركها في نهاية المطاف في يد السكرتير العسكري.

وينبغي الملاحظة أن إقامة مجلس الأمن القومي لم تحل المشاكل على صعيد التنسيق العملياتي بين جميع عناصر الأمن في إسرائيل الموجودة في وزارات الحكومة المختلفة. ويقوم بهذه الوظيفة إلى حد ما السكرتير العسكري، في حين يقوم بالتنسيق بينهم وبين رئيس الحكومة، وإضافة إلى ذلك يجب إضافة الصعوبات في التعاون التي يواجهها مجلس الأمن القومي من قبل رؤساء منظومة الأمن حتى بعد سن قانون مجلس الأمن القومي. حقا إن رؤساء أجهزة الأمن غير متحمسين للفصل الذي يتسبب به السكرتير العسكري أمام وصولهم لرئيس الوزراء. ولهذا يفضلون من بين أمور عدة سكرتيرا عسكريا من طراز «ضابط أركان كبير»، ولكن يمكن التخمين أنهم يعتبرون رئيس مجلس الأمن القومي والذي توجد لديه هيئة وقدرات رقابة على مخرجات أجهزتهم، عقبة محتملة أعلى بينهم وبين رئيس الوزراء.

خلاصة وتوصيات

إن جانبا من المشاكل المكتشفة في وظيفة السكرتير العسكري هو مجرد مؤشرات لمشاكل أوسع وأعمق في مجال إدارة قضايا الأمن والخارجية في إسرائيل. وتلك المشاكل تتعلق بين أمور عدة بالحاجة لتحديد وظيفة رئيس الحكومة إزاء الجيش الإسرائيلي، وأيضا بالحاجة لتنظيم السيطرة وتوزيع المسؤوليات والعمل المشترك لجميع الهيئات التي تعمل في مجالات الأمن والخارجية في إسرائيل والموجودة في وزارات الحكومة المختلفة، وهذا المقال لم يبحث بذلك، ولكن قام بدراسة وظيفة السكرتير العسكري في هذه المنظومة.

وقد لوحظ في الواقع أنه طرأ تحسن ملحوظ في السنوات الخمس الأخيرة في عمل الهيئة بمكتب رئيس الحكومة في ميدان الأمن القومي بالأساس نتيجة لتعزز مجلس الأمن القومي. وكانت هناك أيضا فترات من التنسيق والتعاون بين السكرتير العسكري وبين مجلس الأمن القومي على الرغم من النواقص الهيكلية التي ذكرت أعلاه. ولكن يبدو أن احتمال الأخطاء ما زال واردا، وأنه يجب تنظيم وظيفة السكرتير العسكري من قبل رئيس الحكومة الذي هو من يحدد فعليا خصائص الوظيفة وصلاحياتها، وفيما يلي عدة توصيات لتحسين الوضع:-

- أن تحدد بوضوح وبصورة رسمية وظيفة السكرتير العسكري كعنصر في مركب عمل مجلس الأمن القومي، بما في ذلك تحديد الخطوط الفاصلة بينه وبين هيئات أخرى، وعلى رأسها مجلس الأمن القومي، وهذا الأمر ضروري للأداء السليم للمجموع الأمني- السياسي في إسرائيل. وبما أن الغموض القائم بالنسبة لوظيفة السكرتير العسكري من المرجح أن يحول دون إغلاق دائرة الصلاحيات والمسؤوليات عن معالجة قضايا الأمن القومي، وأن تبقي المجال مفتوحا للفشل مستقبلاً، ينبغي في هذا الشأن حل التناقض بين مجلس الأمن القومي وبين الإجراءات المحددة لوظيفة السكرتير العسكري، إما عن طريق تعديل الإجراءات، وإما بتغيير قانون مجلس الأمن القومي، وأيضا سيكون من الجيد أن ترسى وظائف السكرتير العسكري في تعليمات الحكومة أو في قانون (تضاف إلى قانون مجلس الأمن القومي على سبيل المثال) وتكون واضحة في الأساس.
- حصر أعمال السكرتير العسكري في الوظيفة التقليدية كهمزة وصل بين رئيس الحكومة وأذرع الأمن. إن هذه الوظيفة

للسكرتير العسكري ذات أهمية وتأثير كبير وتلائم مكانته في المنظومة والوسائل الموجودة بحوزته، بذلك يتاح لمجلس الأمن القومي ووزارة شؤون الاستخبارات أيضا أن يقوما بوظائفهما وتحقيق مزاياهما النسبية. إن هذه الهيئات التي من المفترض أن يعمل السكرتير العسكري معها بتنسيق كامل ينبغي أن تكون لها أفضلية ملحوظة بعمل هيئة شامل وبالرقابة والذاكرة التنظيمية.

- تعيين مواطن (مدني) للوظيفة. ليس بالضرورة أن يكون السكرتير العسكري من الجيش، خاصة وأن جانبا من عمله يتعلق على أي حال بالوصل بين رئيس الحكومة وبين أجهزة أمن مدنية تابعة له. وإن تعيين مدني سيمكن من صياغة وظيفة السكرتير بما يتناسب مع مسماها الأصلي. وتحل مسألة الحاجة لتعيين ضابط برتبة جنرال لاعتبارات التمثيل. وهكذا ينتهي الحضور الدائم لضابط كبير بالبزة العسكرية المشحون بالتوترات السياسية في مكتب رئيس الحكومة، ويزال الخلاف المتأتي من حقيقة أن جنرالا من الجيش تابع لرئيس الحكومة وليس لرئيس الأركان العامة. وينبغي أن يكون المدني الذي سيعين لوظيفة السكرتير صاحب معرفة مهنية واسعة وماض أمني غني (مثال: ضابط كبير سابق في الجيش، الموساد، الشاباك) والذي يعرف عن قرب منظومة الأمن وطائفة الاستخبارات، وخبير في عمل الهيئة وصاحب مؤهلات شخصية في مجال الاتصال والتنسيق، ومن المقترح أن يكون التعيين تعيين ثقة، وليس تعيينا سياسيا، وان تسمى الوظيفة السكرتير الأمني لرئيس الحكومة.
- الاستعانة بمستشار شخصي في الموضوعات الأمنية-السياسية ذات الحساسية السياسية أو الشخصية العالية والتي لا يرغب في التشاور بصددها مع أصحاب وظائف نظامية كرئيس مجلس الأمن القومي. ومن المفضل أن يعين لنفسه مستشارا شخصيا غير مشارك بعمل الهيئة.
- إعادة النظر في الحاجة لزحمة التقارير والمعلومات الاستخبارية التي تصل لطاولة رئيس الحكومة بواسطة السكرتير العسكري، ومن الواضح أن الوضع الراهن لا يعود لقرار السكرتير العسكري، بل يعود لرئيس الحكومة نفسه وللأجهزة التي تبعث بالمعلومات لمكتبه. وعلى الرغم من الصعوبة البالغة في الانفصال عن تيار المعلومات الاستخبارية المثير للفضول، فإن مطالعتها يلقي على رئيس الحكومة عبئاً كبيراً، ومن المشكوك فيه أن يكون ذلك مبررا بمفهوم مدى الجدوى قياساً للزمن الثمين والذي يفترض أن يكون مكرساً إلى حد كبير لشؤون الاقتصاد والمجتمع أيضاً . لذلك يقترح بإعادة النظر بإجراءات تمرير المعلومات الأمنية إلى رئيس الحكومة، بهدف ترشيدها وحصرها، وتحمل المسؤولية عن ذلك من قبل الأجهزة المرسلة.

ملحق: سكرتيرون عسكريون لرئيس الحكومة

اسم السكرتير العسكري	فترة وظيفته	رئيس الحكومة	وظائفه قبل وظيفة السكرتير العسكري وبعدها.
عقيد نحاميا آرغوب	١٩٤٨-١٩٥٣ ١٩٥٥-١٩٥٧	دافيد بن غوريون	قبل قيام الدولة مساعد رئيس هيئة أركان الهاغناه. ومنذ قيام الدولة وحتى العام ١٩٥٠ مساعد رئيس الحكومة. وقد عين سكرتيراً عسكرياً أول منذ كانون الثاني ١٩٥٠ وتوفي في تشرين الثاني ١٩٥٧.
عقيد حاييم بن دافيد	١٩٥٨-١٩٦٣	دافيد بن غوريون	قبل وظيفة السكرتير العسكري كان رئيس أركان القيادة الشمالية ورئيس إدارة الأفراد في شعبة الموارد البشرية. بعد وظيفة السكرتير العسكري: رئيس شعبة الموارد البشرية.
عقيد إسحق نسياهو	١٩٦٣-١٩٦٦	دافيد بن غوريون ليفي أشكول	
بريغادير جنرال يسرائيل ليئور	١٩٦٦-١٩٧٤	ليفي أشكول غولدا مئير	قبل الوظيفة:رئيس قسمالموارد البشرية /الأفراد في شعبة الموارد البشرية، وبعد الوظيفة تسرح من الجيش وأصبح مدير عام شركة النفط القومية.

بريغادير جنرال إفرايم بورون	١٩٧٤–١٩٨١	إسحق رابين مناحيم بيغن	قبل الوظيفة الناطق بلسان الجيش (برتبة بريغادير جنرال) وبعد الوظيفة ترك الجيش.
بريغادير جنرال عزرائيل نابو	١٩٨١–١٩٩٣	مناحيم بيغن إسحق شمير شمعون بيريس إسحق رابين	قبل الوظيفة: مساعد السكرتير العسكري ورقي كسكرتير عسكري من رتبة مقدم إلى رتبة عقيد وإلى رتبة بريغادير جنرال بعد الوظيفة: ملحق عسكري في بريطانيا وإيرلندا.
جنرال داني ياتوم	١٩٩٣–١٩٩٦	شمعون بيريس إسحق رابين	قبل الوظيفة: قائد المنطقة الوسطى، رئيس شعبة التخطيط بعد الوظيفة: رئيس الموساد ورئيس القيادة السياسية والأمنية لرئيس الحكومة إيهود باراك.
جنرال زئيف ليفنا	١٩٩٦–١٩٩٧	بنيامين نتنياهو	قبل الوظيفة: رئيس قيادة قوات اليابسة (ذراع اليابسة) وقائد قيادة المؤخرة. بعد الوظيفة: ملحق عسكري في واشنطن.
بريغادير جنرال شمعون شابيرا	١٩٩٧–١٩٩٩	بنيامين نتنياهو	قبل الوظيفة: نائب السكرتير العسكري للاستخبارات. رقي لدرجة بريغادير جنرال أثناء الوظيفة كسكرتير عسكري. بعد الوظيفة: ترك الجيش الإسرائيلي.
بريغاديرجنرال جادي أيزنكوت	١٩٩٩–٢٠٠١	إيهود باراك اريئيل شارون	قبل الوظيفة: قائد لواء الجولاني. رقي لرتبة بريغادير جنرال في وظيفة السكرتير العسكري. وبعد الوظيفة: قائد فرقة دبابات (احتياط) وقائد قوات الضفة الغربية ورئيس شعبة العمليات برتبة جنرال وقائد المنطقة الشمالية واليوم– نائب رئيس الأركان العامة.
جنرال موشيه كبلينسكي	٢٠٠١–٢٠٠٢	أريئيل شارون	قبل الوظيفة: قائد قوات الجليل. رقي لرتبة جنرال خلال خدمته كسكرتير عسكري. بعد الوظيفة: قائد المنطقة الوسطى ونائب رئيس هيئة الأركان العامة.
جنرال يوءاف غالانت	٢٠٠٢–٢٠٠٥	أريئيل شارون	قبل الوظيفة: رئيس هيئة أركان ذراع قوات اليابسة ورقي لدرجة جنرال في وظيفة السكرتير العسكري. بعد الوظيفه: قائد المنطقة الجنوبية.
جنرال جادي شمني	٢٠٠٥–٢٠٠٧	أريئيل شارون إيهود أولمرت	قبل الوظيفة: رئيس لواء العمليات في الأركان العامة (برتبة بريغادير جنرال) ورقي إلى جنرال في وظيفة السكرتير العسكري، بعد الوظيفة: قائد المنطقة الوسطى، ملحق عسكري في واشنطن.
جنرال مئير كليفي	٢٠٠٧–٢٠١٠	إيهود أولمرت بنيامين نتنياهو	قبل الوظيفة: نائب قائد ذراع قوات اليابسة برتبة جنرال. بعد الوظيفة: ترك الجيش.
جنرال يوحنان لوكير	٢٠١٠–٢٠١٢	بنيامين نتنياهو	قبل الوظيفة: رئيس أركان سلاح الجو، رقي لرتبة جنرال في وظيفة السكرتير العسكري. بعد الوظيفة: ترك الجيش
جنرال إيال زمير	٢٠١٢–	بنيامين نتنياهو	قبل الوظيفة: رئيس أركان ذراع اليابسة، رقي لرتبة جنرال في وظيفة السكرتير العسكري.

[مترجم عن العبرية. ترجمة حاتم شنار]

أمين دراوشة (*)

بنية المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية وآلية عملها

[قراءة في كتاب «المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية» لمهند مصطفى الصادر عن مركز «مدار»، 2014]

مقدمة

شهدت إسرائيل في السنوات الأخيرة نقاشا حادا حول مكانة الجامعات والمؤسسة الأكاديمية ومستقبلها ودورها، بسبب انحسار المؤسسة الأكاديمية في نواح كثيرة، وهذا الانحسار نابع أساسا من تراجع الدعم الحكومي للمؤسسات التعليمية والبحثية.

وكان لظهور متغيرات مهدت لتحولات في بنية المؤسسة الأكاديمية وجوهرها، أن زادت حدة النقاش، ومن المتغيرات الجديدة هيمنة اقتصاد السوق والتفكير النيوليبرالي على بلورة سياسات الاقتصاد الإسرائيلي، وانعكس ذلك على المؤسسات الأكاديمية بنيويا وأكاديميا، وعلى توجهات البحث العلمي ونوعيته، وعلى طبيعة العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وبين الحكم المركزي. ومن المتغيرات المؤثرة، انغماس المؤسسة الأكاديمية في محيط التنافس الأكاديمي العولمي، فأصبح الحضور العالمي هاجسا لا يبارح مخيلة المؤسسات الجامعية في إسرائيل. أما المتغير الثالث والمهم، فهو ظهور تيارات معرفية نقدية داخل المؤسسة الأكاديمية، وضعتها في نقاش داخلي حاد، ويقول أوري رام في كتابه «عهد ما بعد: قومية وسياسة العلم في إسرائيل»، إن هناك صراعا محتدما وحادا بين المؤسسات الأكاديمية وقوى اجتماعية وسياسية داخل الحرم الجامعي وخارجه، وأدى الصراع إلى ظهور نقاش عميق حول مصطلحات كالحرية الأكاديمية، والسلطة والمعرفة، والسياسة والعلم.

(*) كاتب فلسطيني- رام الله

وبــرزت معالــم واضحة لشــرطيّة معرفيّة داخــل الجامعات وخارجها، وكان أهمها في الســنوات الأخيرة «شــرطية المعرفة الخارجية التي قادتها مؤسســات مجتمــع مدني يهودية مدعومة سياسيا من النظام السياسي المركزيّ» (الكتاب، ص٢٠).

وقســم الكاتب مهند مصطفــى كتابه إلى ثلاثة أقســام، وتتضمن مدخلا وعشــرة فصول، وخاتمة، وتتمحور كلها حول ثلاثيــة المعرفة والسياســة والاقتصاد في مؤسســات التعليم العالي الإسرائيلية.

مأسســة التعليم العالي والبحث العلميّ في إسرائيل: النقاش حول إقامة الجامعة العبريّة ووجهتها

يتناول الكاتب في القســم الأول مــن كتابه، الإطار التاريخي لتبلور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في إسرائيل، وذلك من خلال قراءة تاريخية تحليلية للصيرورة التاريخية التي أدت إلى قيام الجامعة العبرية، والنقاش الذي دار حول مكانة هذه الجامعة ودورها في النصف الأول من القرن العشرين.

فالفصل الأول يعتبر إطارا تاريخيا لفهم التحولات التي جرت في التعليم العالي الإســرائيلي بعد قيام الدولة ولغاية الآن، ويبين الكاتب الجذور التاريخية والسياســية للسجال القائم حاليا حول المؤسسات الأكاديمية.

وتطرق الباحث لقضية مأسســة التعليم والبحث العلمي. فبعد قيام إسرائيل دخل التعليم العالي اليهودي مرحلة جديدة، وطفقت الدولة ومؤسســاتها، تهتم اهتماما كبيرا بالتعليم العالي والبحث العلمي، نظرا لأهميته في عملية البناء والنهوض الحضاري. والدولة الجديدة واجهت «تحديــات داخلية وخارجية، في مجالات كثيرة، اقتصاديّة، واجتماعيّة، وعسكريّة، وثقافيّة. وكان عليها مواجهتها لكي تستطيع ضمان استمراريتها» (ص٥١).

استمرت مأسسة التعليم العالي حتى بداية السبعينيات، ومن ملامحها: سن قانون مجلس التعليم العالي، والذي يتضمن تبعية التعليم والبحث العلمي لضرورات بناء الدولة وأمنها، وانتهاء عهد بناء الجامعات في أوائل السبعينيات، حيث استقر التعليم العالي على ثماني جامعات، وأصبح هناك إجماع على أن مرحلة الاعتراف بجامعات جديدة انتهى من معجم التعليم العالي الإســرائيلي إلى الأبد. إلا أنه في العام ٢٠١٢ أعلنت الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بجامعة في مستوطنة أريئيل، مما شكل تصدعا خطيرا من وجهة نظــر المؤسســات الجامعية في الإجماع الذي تشــكل في أوائل السبعينيات. لذلك خاضت الجامعات معركة قاسية ضد الاعتراف بأريئيل، وليس بسبب «منطلقات سياسية رافضة لإقامة جامعة في أرض محتلة، بل من منطلق الحيلولة دون إحداث تصدع في هذا الإجماع، خشية أن يؤدي إلى انهياره» (ص٢٥).

مظاهر الصراع والانسجام

في القســم الثانــي من الكتاب، يتنــاول الكاتب مجموعة من الموضوعات، ولعل أهمها العقد الضائع في المؤسســة الأكاديمية الإسرائيلية.

يناقش الكاتب ما عرف باســم «العقد الضائع»، وهو العقد الذي تقلص فيه الإنفاق الحكومي على مؤسسات التعليم العالي عامة.

ويقــع هذا العقد ما بين عامــي ٢٠٠٠- ٢٠١٠، حيث تراجع عدد المحاضرين وازداد عدد الطلاب، وتم فيه خفض الإنفاق على البحــث والتطوير، وهــذا أدى إلى هجرة العقول، وعلى الرغم من أن الحكومات شرعت في زيادة الإنفاق على التعليم العالي إلا أن الجامعــات ما زالت تعاني من آثار العقد الضائع. ويقول الباحث مصطفى: إن الجامعات الإســرائيلية بحاجة إلى سنوات لتجاوز هذه الآثــار مع صعوبة ذلك في ظل غياب تخطيط اســتراتيجي للإنفــاق الحكومي على المؤسســات الأكاديميــة، فالحكومة على الأغلب ما تتراجع عن دعم المؤسسات وتعود لتقليل حجم الميزانية المخصصة لها.

وركزت الأدبيات الإسرائيلية التي بحثت سنوات العقد الضائع، على تراجع الدعم الحكومي لمؤسســات التعليــم العالي، غير أن الباحــث ينطلق في بحثه من وجود محورين للعقد الضائع الأول: تراجــع الإنفاق الحكومي، وهذا يدل على أنه لا بديل عن الإنفاق الحكومي لتحقيق النهضة والتطور المعرفي في جهاز التعليم العالي، أما المحور الثاني، فهو: «تغلغل فكر السوق في المؤسسة الأكاديميّة الإســرائيلية، في جوانب مختلفة: البنيويــة، والتراتبية التنظيمية الإدارية فــي الجامعات، وفي تحديد مقاييس الجودة الأكاديميّة» (ص٩١)، وانحســار العلوم الإنسانية بدرجة كبيرة، ودعم وتعزيز ظاهرة الكليات الحكومة والخاصة.

وكان لهذه التحولات- تراجع الإنفاق الحكومي وتغلغل قوانين

وأرجع الباحثون الإسرائيليون جذور العقد الضائع إلى بداية التسعينيات، والتي امتازت بثورة في التعليم العالي من حيث الإقبال عليه الذي ساهمت فيه الكليات الأكاديمية، وأيضا التحولات الديمغرافية الواسعة التي شهدها المجتمع، وأهمها الهجرة الروسية التي ترافقت مع فتح كليات ومؤسسات أكاديمية جديدة.

ويصل الكاتب إلى أن توجه التأقلم مع قوانين السوق الجديدة في المشهد الأكاديمي، بات هو المهيمن على المشهد، ويزج بالجامعات في المحيط العولمي.

السوق- تأثيرها على السياسات الجامعية والحكومية اتجاه التعليم العالي، وخاض الكثير من أعضاء المؤسسة الأكاديميّة في موضوع مستقبل التعليم العالي والأكاديمي. وانقسموا في طروحاتهم حول الطرق الأنجع للخروج من المأزق، فالباحث إيلان غور، طالب بتحرير الجامعات من أغلال قوانين السوق، بينما اعتقد آخرون كنيسان ليمور أن على الجامعات التأقلم وملاءمة نفسها مع الواقع الجديد، وركز نقده على منهجية التأقلم وفوضويتها.

وأرجع الباحثون الإسرائيليون جذور العقد الضائع إلى بداية التسعينيات، والتي امتازت بثورة في التعليم العالي من حيث الإقبال عليه الذي ساهمت فيه الكليات الأكاديمية، وأيضا التحولات الديمغرافية الواسعة التي شهدها المجتمع، وأهمها الهجرة الروسية التي ترافقت مع فتح كليات ومؤسسات أكاديمية جديدة.

ويصل الكاتب إلى أن توجه التأقلم مع قوانين السوق الجديدة في المشهد الأكاديمي، بات هو المهيمن على المشهد، ويزج بالجامعات في المحيط العولمي.

ويستشهد بلقاء أجري مع رئيس الجامعة العبرية، الذي أكد على توجهات الجامعة الجديدة في الانسجام مع قوانين السوق، وقال: «إن الجامعة الأهم في إسرائيل سوف تخطو خطوات قوية في التنافس على جذب الطلاب وليس فقط التنافس على الإنتاج البحثي» (ص١٠٩).

وبالتالي، فإن الخروج من العقد الضائع كان يعمق التوجهات النيوليبرالية في المؤسسات الأكاديمية.

انحسار العلوم الإنسانيّة في الجامعات الإسرائيليّة: بين قوانين السوق والحاجة القوميّة

في الفصل الرابع يناقش المؤلف قضية انحسار العلوم الإنسانيّة، ويقول إن انحسار العلوم الإنسانية ميزة مشتركة لغالبية مؤسسات التعليم العالي في العالم نتيجة عولمة المؤسسات الأكاديمية، إلا أنه في إسرائيل ناتج عن صيرورة مركبة لا تتعلق بالعولمة وحسب، بل ناتجة أيضا من أزمة أخلاقية سياسية في المجتمع الإسرائيلي تتعلق بالثقافة الديمقراطية، مما يجعل هذا الانحسار شديد الوطأة، والمؤرخ يورام باك يؤكد هذا القول، ويقول «إن أزمة العلوم الإنسانية في الكليات والجامعات هي نتاج أزمة الفكر في المجتمع الإسرائيلي». (ص١٢٦)

ويورد الكاتب أربعة مركبات، يظهر من خلالها الانحسار، المركب الأول: هو تراجع عدد الطلاب الذين يلتحقون بالدراسة في أقسامها، والثاني هو: سياسات بعض الجامعات المتمثلة في إقفال أقسام أو دمج أقسام مع بعضها البعض. أما المركب الثالث، فظهر في تراجع قيمتها الاعتباريّة والمعرفيّة في المجتمع، الذي سار في مسارين، الأول تغلغل منطق السوق داخل المجتمع الناتج عن سياسات نيوليبرالية، فإسرائيل في العقود الثلاثة الأخيرة اندمجت بقوة في العولمة الاقتصادية، والمسار الثاني هو «النزعة القوميّة الإثنيّة المتفاقمة في السنوات الأخيرة التي يتم التعبير عنها بثقافة سياسيّة غير ديمقراطيّة على مستوى الخطاب والممارسة، والتي ترى في العلم والمعرفة أداة تخدم الرواية القومية فقط»، (ص١٣٢) فالنزعة القومية في الماضي كانت ترى في العلوم الإنسانية عمودا مهما في بناء الهوية القومية، أما اليوم فالتيارات الصهيونية لا تؤمن بأن العلوم الإنسانية تخدم المشروع القومي، الذي يركز بالأساس على التسلح العسكري والتكنولوجي.

والمركب الرابع في أزمة العلوم الإنسانيّة، هو الجانب البحثي، ويعتبر أكثر الجوانب معاناة، فحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزيّة، فإن طلاب الدكتوراه في العلوم الإنسانية هم أقل عددا من زملائهم في التخصصات الأخرى، وهذا ناتج عن ندرة المنح

يحاجج الكاتب أن هناك توجهين قادا النقاش حول هذه الظاهرة والمبادرات الحكومية لإرجاع العقول المفقودة، هما القومي والعولمي، حيث يتعامل الأول على أن «المهاجرين هم كوادر أكاديمية جديدة ومتميزة، لهذا انطلقت هذه المبادرة لإرجاع العقول لإقامة بحث للامتياز أو للمتميزين، أما التوجه الثاني فيتعامل معها على أنها مهمة قومية تندرج ضمن سياسات إسرائيل لإعادة الكوادر اليهودية في العالم إلى المؤسسات المحليّة» (ص١٥٨)، ومن أجل ذلك تقوم وزارة الهجرة والاستيعاب بجزء من حملة استعادة العقول المهاجرة.

في داخل البلاد وخارجها، كما أن الحافز لدراسة العلوم الإنسانية بات ضعيفا لقلة الفرص في الجامعات الإسرائيلية.

أمـا المحاولات التي جرت لإنقاذ العلوم الإنسـانية من قبيل زيادة الميزانية المخصصة لدعم هذه التخصص، فإنها ما زالت لا تفـي بالغرض، وهذا سـمح لصناديق دعـم خارجية بضخ المسـاعدات، والتي حاولت فرض أجندتها على أقسـام كليات العلوم الإنسانية.

ويصـل الكاتب إلـى أن انهيار العلوم الإنسـانية كان نتيجة التحـولات الاقتصاديـة، واندماج مؤسسـات التعليم العالي في العولمة الأكاديمية، هذا بالإضافة إلى التراجع في الثقافة السياسّية الديمقراطية في المجتمع.

هـروب العقـول الإسـرائيليّة وإعادتهـا: بيـن عولمة المؤسسة الأكاديميّة و «قوميّتها»

يناقش المؤلف في هذا الفصل قضية هروب العقول الإسرائيلية وخاصة في العشر سنوات الأخيرة، وهي السنوات التي تسمى في إسـرائيل بـ «العقد الضائع»، فهذه السنوات انتشرت فيها ظاهرة هروب العقول لعدم قدرة الجامعات على استيعاب الأكاديميين الجدد.

يحاجج الكاتب أن هناك توجهين قادا النقاش حول هذه الظاهرة والمبـادرات الحكومية لإرجاع العقول المفقودة، هما القومي والعولمي، حيـث يتعامل الأول على أن «المهاجريـن هم كوادر أكاديمية جديدة ومتميزة، لهذا انطلقت هذه المبادرة لإرجاع العقول لإقامة بحث للامتياز أو للمتميزين، أما التوجه الثاني فيتعامل معها على أنها مهمة قومية تندرج ضمن سياسـات إسرائيل لإعادة الكوادر اليهودية في العالم إلى المؤسسات المحليّة» (ص١٥٨)، ومن أجل ذلك تقوم وزارة الهجرة والاستيعاب بجزء من حملة استعادة العقول المهاجرة.

ويتناول الكتاب المفارقة الأكاديمية المتمثلة في انغماس الجامعات الإسرائيلية بقوة في العولمة الأكاديمية، والخطط الحكومية الموضوعة لإرجـاع العقول في الخارج. فالمفارقة تنبع من أن هجرة العقول هي الحالـة الطبيعية لعولمـة التعليم العالي والبحـث العلمي، بينما نرى المؤسسـة الأكاديمية تلهث وراء الاندماج في العولمة وفي نفس الوقت تعمـل على إرجاع الباحثين من الخارج إلى المؤسسـات الأكاديمية في إسرائيل.

فالمفروض أن التفكير العولمي عليه أن يدفعها إلى تشجيع الهجرة واستقبال باحثين ومحاضرين أجانب إلى صفوفها ومختبراتها. ولكن موضوع هجرة العقول سـيبقى محورا من محاور الصراع الداخلي، والتوتر الدائم بين الاعتبارات القومية والأكاديمية والاقتصادية للتعليم العالي الإسرائيلي.

البحث العلمي والتطوير: مراكز الأبحاث

يتطـرق الكتاب إلى الأبحاث العلمية والأكاديمية الصادرة عن الجامعات الإسرائيلية، ويؤكد على العلاقة المتينة بين البحث العلمي والأمن في إسرائيل في العديد من الجوانب، حيث ترصد الباحثة عنات مطر من جامعة تل أبيب هذه العلاقة، وتبين أن وزارة الدفاع تقـدم التمويل لـ «٥٥ بحثا من الأبحاث التي تجري في جامعة تل أبيب، وهناك تسعة أبحاث أخرى تموّلها وكالة البحث الأمني المتطور في وزارة الدفاع الأميركية. من بينها بحث المواد المتفجرة الجديدة في كلية الكيمياء العضوية» (ص١٧٨)، وغيرها من المشاريع الممولة من أجهزة الأمن.

وينتقل الباحث إلى الحديث عن مكانة إسرائيل البحثية، وتأثيرات عولمة المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية على البحث العلمي والتطوير في الجامعات، حيث يرى أن تطور البحث العلمي في إسرائيل كان متعلقا بالدعم المالي الحكومي، ومع تراجع الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير في العقود الأخيرة، فإن المؤسسات الجامعية البحثية باتت تابعة في هذا المجال للشركات الاقتصادية وصناديق دعم عالمية، وأهمها الاتحاد الأوروبي. وبرز في هذا المحور «التوتر بين القومي والعالمي، أو بين الاعتبارات الوطنية وبين الاعتبارات التي تفرضها التوجهات النيوليبرالية» (ص٢٦-٢٧).

ويصل الباحث إلى نتيجة تقول إن تراجع الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير سيؤدي بلا شك إلى زيادة تبعية البحث العلمي للشركات الأجنبية والصناديق الدوليّة، وسيعزز اندماج المؤسسات الأكاديمية في العولمة الأكاديمية.

ويتحدث الكاتب في دراسته عن الدور الذي تلعبه مراكز الأبحاث في بلورة السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إسرائيل، ودورها في توعية الرأي العام حول القضايا المختلفة، ومساهمتها في وضعها على سلم أوليات النقاش الجماهيري، ومتخذي القرارات في مؤسسات الدولة المختلفة.

وناقش الباحث ظاهرة صعود مراكز البحث اليمينية في إسرائيل، وتوصل إلى نتيجة تقول: إن مراكز البحث باتت مراكز بحث أيديولوجية تعمل على نشر فكرها الأيديولوجي في المجتمع أكثر من كونها مراكز بحث تعتني بالشأن المعرفي.

ثلاث حالات دراسية

في القسم الثالث، يتناول الكاتب شرطية المعرفة في إسرائيل من خلال دراسة ثلاث حالات دراسية.

فالفصل الثامن يتحدث عن شرطية المعرفة كما برزت في حركة (إم ترتسو) (إذا أردتم)، وهي حركة يمينية تأسست رسميا في العام ٢٠٠٧، وبقيت مجهولة إعلاميا وجماهيريا، حتى صعود الليكود إلى الحكم في العام ٢٠٠٩.

فمراكز البحث اليمينية تزداد تأثيرا بازدياد قوة أحزاب اليمين.

ويقوم عملها على رصد نشاط المحاضرين البحثي والدراسي في الجامعات ومراقبتهم للضغط عليهم وعلى الجامعات. وركزت حركة (إم ترتسو) عملها على ملاحقة التوجهات التي أسمتها «توجهات ما بعد صهيونية» في الجامعات الإسرائيلية.

وبلغ تطرفها مداه باعتبارها أدبيات عالمية مثل أدبيات العدل لجون رولز، وأدبيات نشوء القوميات لباندیکت آندرسون، توجهات لا- صهيونية، لأن هذه الأدبيات تصطدم مع جوهر الصهيونية كما تتبناه حركة (إم ترتسو) والذي يقدم مصلحة الدولة والجماعة على مصلحة الفرد بالمفهوم الشمولي.

ويعالج الفصل التاسع من الكتاب جدلية المعرفة والسياسة في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، وتتمثل في محاولة مجلس التعليم العالي الإسرائيلي، إغلاق كلية نظام الحكم والسياسة في جامعة بن غوريون، وهي كلية تصنف ضمن كليات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وخاضت الكلية معركة شرسة ضد إغلاقها بسبب تبنيها أنساقا معرفية غير تقليدية في العلوم السياسية، وبسبب التوجهات النقدية لمحاضريها ضد السياسات الإسرائيلية.

ويناقش الكاتب في الفصل العاشر جدلية السياسة والاقتصاد من خلال تناوله لقضية مثيرة وهي قضية الاعتراف بجامعة في مستوطنة أريئيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧، ويناقش الصراع الذي خاضته المؤسسة الأكاديمية داخل الخط الأخضر ضد هذا الاعتراف.

فمن جهة ثابرت الحكومة الإسرائيلية اليمينية على دعم إقامة الجامعة، من منطلقات سياسة قومية لا غير، وهي الحكومة التي تنادي بإصلاح مؤسسات التعليم العالي بصورة تتلاءم مع التوجهات النيوليبرالية. ومن جهة ثانية ثابرت الجامعات الإسرائيلية، على معارضتها الاعتراف بجامعة جديدة من منطلقات اقتصادية بحتة، حيث كانت أسبابها بالمعارضة أنه «ليست هناك حاجة لجامعة جديدة ولا تسمح الموارد المتوافرة بإقامة جامعة أخرى في إسرائيل» (ص٢٧١).

ولم يظهر في حيثيات معارضتها أي ذكر لمكان الجامعة، بل كانت معارضة اقتصادية وعلمية بحتة، هذا رغم معرفة الجامعات الإسرائيلية أن مكان جامعة أريئيل على أراض فلسطينية محتلة، وهذا قد يعزز توجهات المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل.

خاتمة

تناول الكتاب تطور الجامعات والأكاديميا الإسرائيليّة، منذ بداية النقاش حول إقامة مؤسسة يهودية للتعليم العالي في فلسطين مع بدايات القرن العشرين، وحتى الاعتراف بجامعة في مستوطنة أريئيل في العام ٢٠١٣.

واستحضر المؤلف مهند مصطفى ثلاثة أطر مفاهيمية ونظرية لتحليل تطور الجامعات والأكاديميا الإسرائيلية، وسياسات التعليم العالي في إسرائيل، وهي: السياسة، والمعرفة، والاقتصاد أو السياسات الاقتصادية.

وقد كان لهذه المنظومات دور مركزي في تطور التعليم العالي والأكاديميا في إسرائيل وسياساتهما.

الكتاب غني بمعلوماته وتحليلاته، لذا فهو كتاب مهم لكل باحث أكاديمي ومهتم بالشأن الإسرائيلي، ولكل قارئ يبحث عن المعرفة حول بنية المؤسسات الإسرائيلية وآلية عملها.

صدر عن "مدار"

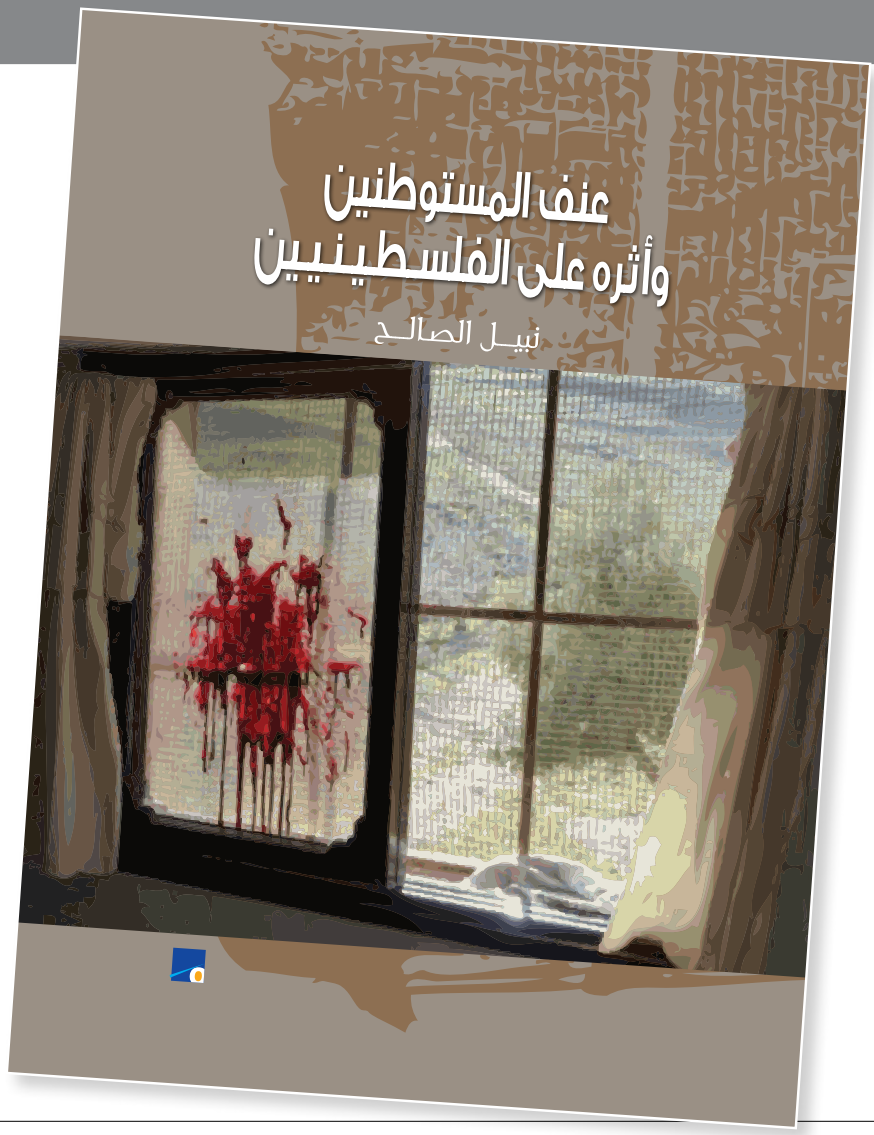

المكتبة

الاتحاد الأوروبي مستقر

اسم الكتاب: «الاتحاد الأوروبي – تجربة في الديمقراطية فوق القومية»

المؤلفة: عيديت حانوخا

الناشر: ريسلينغ

عدد الصفحات: ٣٥٦ صفحة

هذا الكتاب الأول بالعبرية الذي يبحث بصورة عميقة في مصادر الاتحاد الأوروبي ومبنى مؤسساته، ومن خلال ذلك تناول مسألة ما إذا تحقق حلم إقامة «الولايات المتحدة الأوروبية».

والزاوية الجديدة التي اختيرت لتناول هذه المسألة هي الأساس الديمقراطي للاتحاد الأوروبي، أي قدرة المواطن الأوروبي على وضع سياسة تتعامل معه بواسطة مندوبين منتخبين. ومن ضمن الأسئلة التي تطرحها المؤلفة: هل يسير الاتحاد الأوروبي بموجب مبادئ الديمقراطية؟ هل يمكن أن يكون هناك نظام ديمقراطي تمثيلي يتعدى الدولة القومية؟ وتوجد لهذه الأسئلة انعكاسات مهمة كبيرة بكل ما يتعلق بشرعية الاتحاد الأوروبي.

ومرّت أوروبا خلال ٦٠ عاما فقط بـ «ثورة زاحفة» غيرت وجه القارة من ميدان القتال إلى حلبة التعاون. وأدى هذا التطور التاريخي إلى إقامة اتحاد أوروبي ذي مؤشرات اقتصادية وسياسية تغطي معظم مجالات حياة مواطني أوروبا، وبينها الزراعة، التجارة، الاستهلاك، المواصلات، القانون والداخلية. وإضافة إلى كل ذلك إدارة السياسة المالية لصالح الدول الأعضاء في كتلة اليورو، إلى جانب التعاون في المجالين الخارجي والأمني.

ويواجه الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة أزمة عميقة تشكل بنظر الكثيرين دليلا على فشله. ويبحث هذا الكتاب من وجهة نظر تاريخية ومؤسساتية دوافع الاندماج الأوروبي، والتطور من مجتمع الفحم والفولاذ إلى اتحاد أوروبي شامل، وتبعاته المترتبة على النظام السياسي لدول قومية سيادية في أوروبا. ويقود هذا التحليل المؤلفة إلى التقييم المفاجئ بأن نبوءات الغضب لدى الكثيرين بأن الكيان الأوروبي على وشك التفتت سابقة لأوانها، وأن الاتحاد الأوروبي موجود لكي يبقى!

تحمل مؤلفة الكتاب، عيديت حانوخا، لقب الدكتوراه في التاريخ السياسي من الجامعة العبرية في القدس، وهي متخصصة في التاريخ المؤسساتي للاتحاد الأوروبي وتطور مؤسسات برلمانية.

نقد الليبرالية

اسم الكتاب: «الدين والدولة في إسرائيل – بحث فلسفي وقانوني»

المؤلفان: داني ستاتمان وغدعون سبير

الناشر: دار النشر التابعة لجامعة حيفا ويديعوت سفاريم

عدد الصفحات: ٤٠٠ صفحة

يحتل البحث في مكانة الدين والدولة مكانا مركزيا في الخطاب العام والسياسي، في إسرائيل والعالم. وما يميز هذا الكتاب هو المفهوم المنهجي والشامل الذي يتضمنه بما يتعلق بمكانة الدين في إسرائيل. من جهة، يرفض هذا الكتاب الفرضية السائدة والتي تلتزم الليبرالية بالفصل بين الدين والدولة. ومن الجهة الأخرى، يطرح تحليلا يقلص الحماية الخاصة الممنوحة للمتدينين، الكامنة في الحق بحرية الدين والتفكير وبأهمية حماية المشاعر الدينية.

ويبحث هذا الكتاب في مواضيع مثيرة للخلافات وحساسة في إسرائيل، مثل تجنيد طلاب الييشيفوت (المعاهد الدينية اليهودية)، التمويل الحكومي لجهاز التعليم الديني، والزواج والطلاق في المؤسسة الحاخامية، من وجهة نظر رصينة وقانونية وفلسفية، توفر أدوات لتفكير صاف ونقاش مثمر. ومهما كانت مواقف القراء متبلورة حيال هذه القضية، فإن الكتاب يمنحهم فرصة جيدة لإعادة النظر فيها.

والبروفسور داني ستاتمان هو محاضر في قسم الفلسفة في جامعة حيفا وباحث زميل في معهد هرطمان في القدس. وتتركز أبحاثه حول أخلاق المهنة والفلسفة السياسية والفلسفة الإسرائيلية.

والبروفسور غدعون سبير محاضر في كلية الحقوق في جامعة بار إيلان وباحث زميل في المركز للدين والدولة في جامعة آموري في أطلنطا. وتتمحور أبحاثه حول النظرية الدستورية والعلاقات بين الدين والقومية والدولة.

حول دراسة علم الإنسان

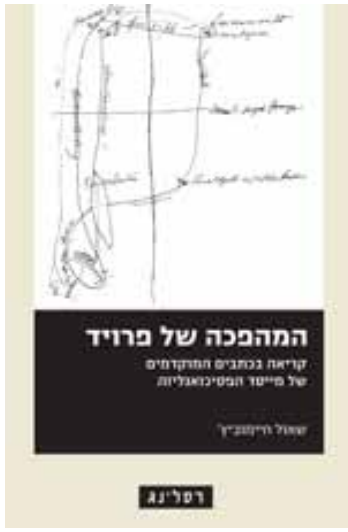

اسم الكتاب: «ثورة فرويد – قراءة في المؤلفات المبكرة لمؤسس التحليل النفسي»

المؤلف: شاؤول حايموفيتش

الناشر: ريسلينغ

عدد الصفحات: ٣٠٢ صفحة

يدعي مؤلف هذا الكتاب أن محاولات الكثير من المفكرين تصوير عالم النفس زيغموند فرويد بأنه عالم زائف عفا عليه الزمن كانت سابقة لأوانها، لأن هدف هذه المحاولات هو سد الطريق أمام ثورة فرويد العلمية، التي لا تقل أهميتها بالنسبة للعلوم الإنسانية من أهمية العلوم الطبيعية في القرن السابع عشر.

ويبحث المؤلف في هذا الكتاب، وهو استمرار لكتابه السابق «فرويد والطب النفساني»، طريق فرويد نحو ثورته العلمية التي انقاد إليها بعد أن أدرك أن المشكلة الازدواجية للعلاقة بين الجسد والروح هي مشكلة فارغة من المضمون.

ويرى المؤلف أن مفتاح فهم الثورة الفرويدية يكمن في نصوصه المبكرة، وبينها نص «دليل علم النفس العلمي للمتخصصين في الأعصاب»، الذي حاول فرويد من خلاله حل المشكلة الازدواجية. وهذا النص، الذي لم ينشره فرويد خلال حياته، يحظى هنا بأول تحليل كامل.

ويدعي المؤلف أن المشروع الفرويدي يطالب بإجراء تغيير عميق في المبنى الأكاديمي للعلوم الإنسانية، بالاستناد إلى منهج العلوم الدقيقة الذي بدأ فرويد بتطويره ليشكل مجالا بحثيا للظواهر البشرية. ويضع الفكر الفرويدي في المركز السؤال التالي: ما هو المنهج العلمي المناسب لدراسة الإنسان؟ وكل ذلك من خلال نفي مقولة أن المنهاج الكمي والتجريبي ملائم للعلم المتخصص بالإنسان، من جهة، وأن مقولة أن العلم المتخصص بالإنسان عليه أن يكتفي بمنهج غير دقيق، أي التحليل، من الجهة الأخرى.

ومؤلف الكتاب، الدكتور شاؤول حايموفيتش، هو طبيب نفسي، ويحمل شهادة الماجستير في علم النفس والأنثروبولوجيا، وشهادة دكتوراه في فلسفة العلوم.

توثيق الاحتلال بالكاميرا

اسم الكتاب: «أصبحتم عيونا لنا – منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية في الأراضي المحتلة من خلف عين الكاميرا»

المؤلفة: روت غينزبورغ

الناشر: ريسلينغ

عدد الصفحات: ٢٦٤ صفحة

ما الذي يراه نشطاء منظمات حقوق الإنسان؟ ما الذي تستعرضه هذه المنظمات في تقاريرها؟ كيف تعكس الصور البصرية الصراع؟ ما هي وجهة النظر التي ينتجها خطاب حقوق الإنسان لدى النشطاء؟ كيف يلتقي الخطاب العالمي للتوثيق البصري مع الخطاب المحلي؟ كيف تؤطر مواطنة النشطاء مجال الرؤية، وبأي صورة يفعل ذلك الخطاب العالمي؟

بموجب هذا الكتاب، فإن النضال من أجل حقوق الإنسان في الصعيد التوثيقي بالصور هو ليس إضافة للتقارير الخطية فقط، وإنما هو أداة لبلورة الأسئلة ذات العلاقة أيضا. ويطرح الكتاب مجالا نظريا ومسحا تاريخيا لمنظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية. ولأول مرة يطرح نقاشا حول خطاب منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية التي تنشط في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال تدقيق متعدد المجالات بين تحليل الصور، مقابلات مع أشخاص مركزيين في هذه المنظمات وقراءة دقيقة في تقاريرها.

وتقترح فصول الكتاب نظرة مقارنة في نشاط ثلاث منظمات حقوق إنسان مركزية تنشط في إسرائيل، وهي «بتسيلم» و«أطباء من أجل حقوق الإنسان» و«محسوم ووتش». وتدرس المؤلفة، من خلال معاينة الأرشيفات لدى كل واحدة من هذه المنظمات، الظروف المادية والحسية التي تبلور تقارير المنظمات، إلى جانب العلاقات الإقليمية والسياسية الناتجة عن نشاطها. ويهدف تحليل وجهات نظر النشطاء إلى فهم ممارسات المنظمات التي تتركز في المنظومة القطبية بين المحتل والرازح تحت الاحتلال، وبين مسبب الضرر والمتضرر.

ومؤلفة الكتاب، الدكتوره روت غينزبورغ، هي باحثة ومحاضرة في الثقافة البصرية، ومحاضرة في مجالات حقوق الإنسان والتصوير والجنوسة. وهي مركزة مجموعة بحث في هذه المجالات في جامعة تل أبيب. وقد تناولت هذه المواضيع في عدد كبير من المقالات التي نشرت في دوريات متخصصة في إسرائيل والعالم.

عصيان من أجل ترسيخ الديمقراطية

اسم الكتاب: «العصيان المدني»
المؤلف: حيمي بن نون
الناشر: ريسلينغ
عدد الصفحات: ٢٩٤ صفحة

أدت موجات الاحتجاجات الاجتماعية في إسرائيل والعالم إلى نقاش عام ثاقب حول مسألة الانصياع للقانون. ويصنف هذا الكتاب أساليب الاحتجاج، ويتعامل بالأساس مع العصيان المدني، الذي هو عبارة عن عمل ينتهك القانون انطلاقا من دوافع سياسية، بهدف تسريع عملية تغيير التشريعات أو السياسة العامة.

ويسلط هذا الكتاب الضوء على المواطن الذي يتحلى بالمسؤولية في دولة ديمقراطية، وهو مواطن مخلص للدولة والنظام وهدف نشاطه غير القانوني هو الحفاظ على سلطة القانون والنظام الديمقراطي. ويقف مقابل هذا المواطن المسؤول كثيرون يفضلون تصوير العصيان المدني على أنه خطر على النظام، لكن هؤلاء قد يتسببون بإلحاق ضرر حقيقي بالدولة بتمكينهم لبديلين خطيرين، هما السلبية واللامبالاة أو التمرد والثورة.

ويكمن إسهام هذا الكتاب في النقاش القانوني – الشعبي بشأن اعتبار العصيان المدني أداة تحليلية توضح حدود الديمقراطية. فالعصيان المدني ليس جريمة أيديولوجية ولا يقود إلى فوضى. وما يقود إلى انعدام النظام هو التطبيق الأعمى للقانون والانصياع الأعمى له، إذ إنه كما هو معروف كانت هناك مظالم مصدرها الانصياع الأعمى للقانون أكثر من تلك الناجمة عن رفض تطبيقه.

كذلك فإن التاريخ يعلم بأنه بعد أن هدأت موجات العصيان المدني في مجتمع ما، تحول هذا المجتمع إلى مجتمع عادل ومتساو أكثر. ولذلك، فإن الدولة الديمقراطية الصلبة قادرة على تحمل الاحتجاجات أيضا والتي تكون عند حدود القانون وحتى في حال تجاوزه أحيانا، من خلال غض النظر من جانب أذرع تطبيق القانون. وفي كل الأحوال يدعو المؤلف إلى أن تجري الاحتجاجات من دون سفك دماء، ولكن بمثابرة وإصرار وقوة، من أجل أن تعود الدولة الديمقراطية إلى أيدي أصحابها القانونيين، أي الشعب.

ومؤلف هذا الكتاب، البروفسور حيمي بن نون، هو باحث في مجالات القانون، الفلسفة وصناعة القرار. وهو محاضر في كلية القانون «شعاري مشباط»، ونشر كتبا ومقالات كثيرة في مجالات متنوعة.

الخطاب الصهيوني الديني

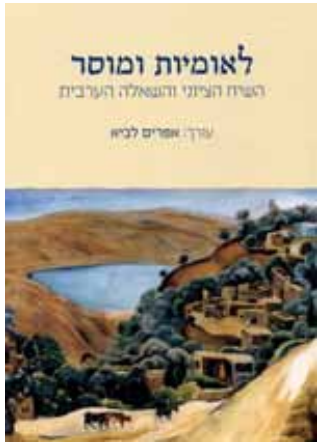

اسم الكتاب: «القومية والأخلاق – الخطاب الصهيوني والمسألة العربية»
المؤلف: إفرايم لافي
الناشر: كرمل
عدد الصفحات: ٣٦٨ صفحة

يرى مؤلف هذا الكتاب أن انتشار الإثنية – القومية هو من سمات الحداثة. وأن لهذا الانتشار أكثر من معنى، إذ إن الإثنية – القومية منتشرة بالقدر الذي هي منتشرة به، ورائجة ومتوترة في الوقت نفسه. ولفت إلى أن القومية مقرونة بالعنف منذ نشأتها. فحروب نابليون والحربان العالميتان، إبادة الشعوب والتمييز العنصري – هذه الفظائع وغيرها نُسبت إلى القومية عامة ولصيغتها الإثنية خاصة.

ويشير المؤلف إلى أن حاملي راية القومية لا يتهربون من الإجابة؛ وتاريخ الأمة هو أيضا تاريخ الخطاب الأخلاقي القومي، خطاب عام لم يتجاوز جدران البرج العاجي، وسعى إلى استيضاح الجيد والشر في بناء الأمة والدولة.

ويسري هذا الخطاب على المشروع الصهيوني. ويعتبر المؤلف أنه «بعد مئة عام على "ربيع الشعوب" تأسست دولة اليهود ووضعت تحديا حديثا، شائكا أكثر من قبل، أمام أخلاقيات الإثنية – القومية. والحالة الصهيونية والصراع اليهودي – العربي كانا مراكز للخطاب الأخلاقي الجديد – قديم.

هل يوجد شعب يهودي؟ هل دولة اليهود وسياستها مبررة؟ لقد تحولت هذه الأسئلة إلى ميدان قتال، ميدان الخطاب، الأخلاقي المركزي في استيضاح شرعية الإثنية – القومية في نهاية العصر الحديث».

وأضاف أن «شحذ الكلمات، في قلب رقصة السيوف ومخاوف الصراع اليهودي – العربي، ستحسم للسلب أو الإيجاب مستقبل الإثنية – القومية في العالم كله. ويحتوي الفكر الصهيوني لدرجة المفاجأة التوتر بين العالمي والمحلي، بين الليبرالية الاشتراكية – الديمقراطية والإثنية – القومية اليهودية. ويتم هذا الأمر، في أحيان متقاربة، من خلال وعي ذاتي عال حيال أهمية الفترة وثقل صعوبتها».

ويحتوي هذا الكتاب أقوال ١٥ من كبار الباحثين في إسرائيل في مجالات مختلفة، والذين بحثوا في الخطاب الأخلاقي لدى التيار المركزي للصهيونية الدينية حول المسألة العربية. وناقشوا تطور هذا الخطاب في محاولة للكشف عن التحولات التي طرأت عليه ورسم صورة وفكر المنشغلين به، من زعماء ومفكرين وأدباء ومبدعين.

ومحرر هذا الكتاب، العميد في الاحتياط الدكتور إفرايم لافي، هو مدير مركز تامي شطايميتس لأبحاث السلام وباحث زميل في مركز موشيه دايان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا في جامعة تل أبيب.

أساطير صهيونية غيبية

اسم الكتاب: «متى وكيف قُضي على الأغلبية اليهودية في أرض إسرائيل – منذ نهاية القرن الرابع قبل الميلاد وحتى القرن السادس عشر ميلادي؛ اليهود كأقلية إبان الاحتلال المسيحي والإسلامي»

المؤلفة: ريفكا شيفك ليسك

الناشر: كرمل

عدد الصفحات: ٤١٢ صفحة

يبدو أن هذا الكتاب يستند إلى أساطير صهيونية غيبية ويتجاهل حقائق تاريخية، ويأتي ردا على المؤرخ الإسرائيلي، البروفسور شلومو ساند، وثلاثية كتبه «اختراع شعب إسرائيل» و«اختراع أرض إسرائيل» و«كيف لم أعد يهوديا» (صدرت بالعربية عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار).

وتدعي المؤلفة أن سلطات الإمبراطورية الرومانية مارست سياسة كولونيالية ومصادرة أراض «من اليهود»، من أجل نقلها إلى أيدي «الغرباء الذين هاجروا إلى البلاد بتشجيع من السلطات»، متجاهلة الحقيقة التاريخية بأن اليهود لم يسكنوا لوحدهم في هذه البلاد في أي مرحلة تاريخية. وأضافت أن مقاومة اليهود للسياسة الرومانية قُمعت بقسوة خلال «التمرد الكبير» بين الأعوام ٦٦ – ٧٠ و «تمرد بار كوخفا» بين الأعوام ١٣٢ – ١٣٥.

وتزعم المؤلفة أن عدد اليهود في فلسطين في القرن الأول الميلادي بلغ ٢ر٥ مليون نسمة، وأنه بقي منهم في نهاية الفترة الرومانية قرابة ٨٠٠ ألف نسمة. وأدى «مقتل المحاربين، بيع الأسرى كعبيد في أسواق الإمبراطورية وهرب اليهود من ظلم الحكم الأجنبي إلى القضاء على الأغلبية اليهودية في أرض إسرائيل».

وتستطرد المؤلفة أنه «كرد فعل على المقاومة للسياسة الرومانية تقرر المس بمقدسات الديانة اليهودية، هدم الهيكل والعقوبات ضد الختان وتعلم التوراة، والقضاء على أي أثر يهودي في البلاد من خلال تغيير اسم البلاد من يهودا إلى سورية – فلسطين».

واعتبرت أن «الأقلية اليهودية أخذت تتقلص خلال سنوات الاحتلال البيزنطي والعربي والصليبي والمملوكي. فقد فضل اليهود الهجرة على تغيير دينهم».

قادة مجتمع متغير

اسم الكتاب: «مثل الدمى في نافذة العرض – قادة المهاجرين الأثيوبيين في إسرائيل»

المؤلفتان: راحيل شرعابي وأفيفا كابلان

الناشر: ريسلينغ

عدد الصفحات: ٢٢٤ صفحة

كتب الكثير عن المهاجرين الأثيوبيين إلى إسرائيل، لكن لم يكتب بعد عن قادة هذا المجتمع الذي مر بهزة شديدة بين حياته في الماضي، كمجتمع زراعي تقليدي في أثيوبيا، وحياته في الحاضر، وحاجته إلى المواجهة على مكانته في النسيج الحالي في إسرائيل، وخاصة التأقلم معه.

وقاد قادة هذا المجتمع، الذين يسمون «كايسيم»، عملية صعبة تتمثل بالهجرة التي كانت بمثابة ثورة على حياته، من عالم

بطريركي، لديه نظام وتنظيم واضحان، إلى مجتمع ما بعد الحداثة المريك.

ويقف هذا الكتاب عند بعض جوانب هذا الموضوع. فهو يحلل التوتر السائد بين المؤسسة الدينية في إسرائيل وبين الزعماء الروحيين للطائفة الأثيوبية؛ ويتناول الهوية الموجودة بين حالة شيخوخة وحالة الهجرة، فيما في كلا الظرفين، الشيخوخة والهجرة على حد سواء، هما تعبير عن الأوضاع الاجتماعية التي سلبت فيها الهويات وتم التخلي عنها نتيجة لأوضاع حياتية متغيرة.

ووفقا للرواية الأثيوبية التي يسردها الكتاب، فإن زعامة الطائفة الأثيوبية «افترست» عمليا على يدي الثورة التي قادوها. والمنهج الأنثروبولوجي والاجتماعي – التاريخي المدمج في هذا البحث يوفر رؤية من زاوية جديدة للتدقيق في حياة قادة الأثيوبيين في إسرائيل.

البروفسور راحيل شرعابي هي محاضرة في موضوع علم الاجتماع في الكلية الأكاديمية في عسقلان وجامعة بار إيلان. والدكتوره أفيفا كابلان هي أنثروبولوجية متخصصة في الشيخوخة، ومحاضرة في كلية نتانيا الأكاديمية وكلية عسقلان الأكاديمية.

المحكمة العليا والأمن القومي

اسم الكتاب: «يطلقون النار ويحكمون»

المؤلفان: عميحاي كوهين وستيوارت كوهين

الناشر: الكلية الأكاديمية أونو ويديعوت سفاريم

عدد الصفحات: ٣٤٤ صفحة

يعتبر مؤلفا هذا الكتاب أن الأمن القومي الإسرائيلي مرّ بعملية «قضائية» سريعة، حولت المحكمة العليا إلى محكّم في قضايا عديدة مرتبطة بالأمن القومي وتتعدى دورها التقليدي كحامية لحقوق الإنسان. وقد بدأ هذا الأمر من سلسلة تجنيد أجزاء من السكان للخدمة العسكرية، ومرورا بملاءمة هذا المرشح أو ذاك لمنصب رئيس أركان الجيش وانتهاء بتحديد ما هو مسموح ومحظور في قضايا عسكرية وخاصة في ما يتعلق بـ»محاربة إسرائيل للإرهاب».

ويسعى هذا الكتاب للإجابة على أسئلة، بينها، كيف نشأ هذا الوضع وما هي تبعاته على أداء جهاز الأمن والعلاقات بين السلطة القضائية وبين السلطتين التنفيذية والتشريعية في إسرائيل؟ ويبين الكتاب أن زيادة تأثير المحكمة العليا على الأمن القومي نابع من انخفاض قوة الحكومة والكنيست في هذا المجال وبسبب الحاجة إلى تعبئة الفراغ الدستوري الحاصل.

والنتيجة هي خرق التوازن المطلوب في نظام ديمقراطي بين سلطات الحكم، الأمر الذي، بحسب المؤلفين، يمس باستقلالية الجيش، وفي الأمد البعيد قد يلحق ضررا بمكانة المحكمة العليا.

ويتولى البروفسور عميحاي كوهين منصب عميد كلية الحقوق في القرية التعليمية الأكاديمية أونو، بينما البروفسور ستيوارت كوهين يرأس قسم السياسة والحكم في الكلية الأكاديمية في عسقلان.

دايان مثار جدل إسرائيلي

اسم الكتاب: «موشيه دايان : سيرة حياته ١٩١٥ – ١٩٨١»

المؤلف: مردخاي بار أون

الناشر: عام عوفيد

عدد الصفحات: ٤٠٨ صفحات

أشغل موشيه دايان عددا من المناصب الرفيعة في إسرائيل، بينها وزير الدفاع ووزير الخارجية ورئيس أركان الجيش. وقد تم إطلاق اسمه على مؤسسات عامة وشوارع في أنحاء إسرائيل، كما أن الباحثين تناولوا عمله طوال سنوات حياته قبل تأسيس إسرائيل وبعده.

لكن شخصية دايان هي محل خلاف بين الإسرائيليين، وعدد المعجبين بشخصيته ودوره لا يقل عن عدد المنددين الذين يحملونه ذنوبا كثيرة، «بدءا من إفساد الحياة العامة وحتى إخفاقات حرب يوم الغفران» في العام ١٩٧٣ .

ومؤلف هذا الكتاب، الدكتور مردخاي بار أون، عمل مديرا لمكتب دايان كرئيس لأركان الجيش، إبان العدوان الثلاثي على مصر. ورغم أن المؤلف لا يخفي محبته وتقديره لدايان، لكنه، كمؤرخ، لا يتجاهل الانتقادات له.

ويسلط بار أون الضوء على فصول من حياة دايان من زوايا جديدة ومثيرة. فدايان هو أحد أكثر الزعماء الإسرائيليين المثيرين للفضول، ويسعى المؤلف إلى توضيح سبب حصول دايان على مكانته.

صدر عن "مدار"

علاقات إسرائيل الدولية
السياقات والادوات، الاختراقات والإخفاقات
تحرير: عاطف أبو سيف

صدر عن "مدار"

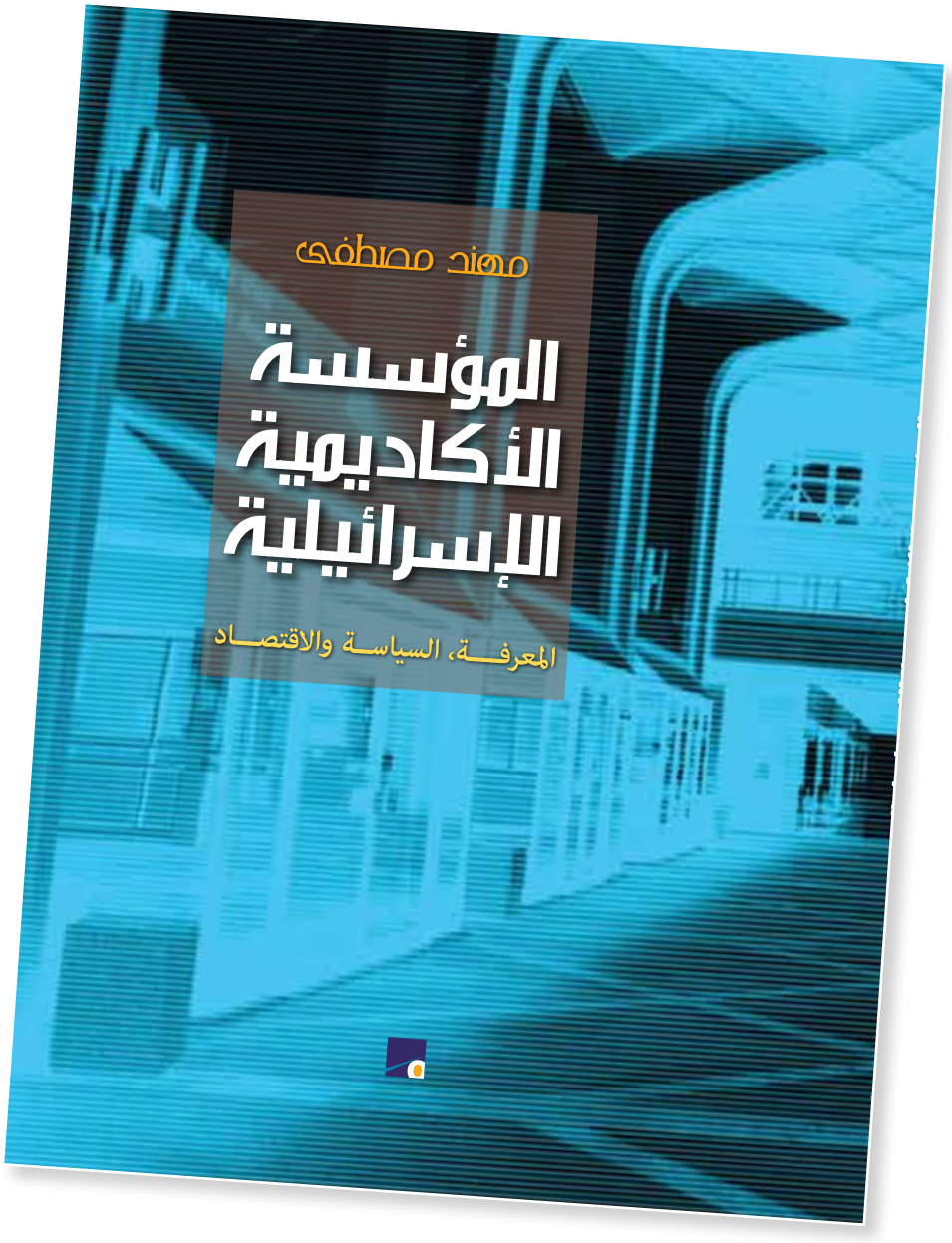
مهند مصطفى
المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية
المعرفة، السياسة والاقتصاد

صدر عن "مدار"

شلومو ساند
كيف لم أعد يهودياً؟
وجهة نظر إسرائيلية
ترجمة وتقديم: أنطوان شلحت

صدر عن "مدار"

جوني منصور
إسرائيل
والاستيطان
الثابت والمتحول في مواقف الحكومات
والأحزاب والرأي العام
(2013-1967)

ABSTRACT

This volume of the Israeli Affairs Journal addresses two key themes the first is the connotations of «Operation Protective Edge» and the second is the women and feminist movements in Israel.

The contributors to the first theme address the war on Gaza and its political and international implications. The papers cover Israel, the world and the war on Gaza, academic institutions" involvement in the war, and Israeli perspectives on the war.

The second theme is covered by four articles written by activists, academics and advocates. The articles offer a detailed exanimation of women"s rights in Israel, of the prevention of sexual harassment law, of women and feminist"s organizations in the 48 areas, and a joint vision of Palestinian and Mizrahi Jewish women.

An exclusive interview is featured in this volume with *Gideon Levy*, a prominent Israeli journalist who states that the two-state solution is no longer applicable as an answer to the struggles between Israel and Palestine.

The current volume also presents two exclusive translations, the first of which is of Hannah Arendt"s article titled «To Save the Jewish Homeland». This article examines the 1947 UN Partition plan of Palestine, and preceded by an introduction that highlights the importance of understanding the discussions that took place among different Jews from different cultural streams in Europe on the «Jewish Cause» and its contradictions and historical transformations. The second article is by the Israeli researcher *Shimoel Even*. The article reviews the military secretary position in Israel and analyses its characteristics. He also provides recommendations in order to reform the position.

Finally, a library as well as a review to a research tilted «The Israeli Academic Institution», publish by *MADAR* in 2014, are presented in this volume.